

دار الشروق



المدرسة النارية بحضرة المصطفى

١٩٩٥-١٩٧٠

إشراف د. محمد عفيفي



حصاد المدرسة التاريخية
لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
في الخمس والعشرين سنة الأخيرة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

دار الشروق

استسما محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيويه المصري - رابطة المدونة - ملحة نصر
ص.ب : ٣٣ البانوانا - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

حصاد المدرسة التاريخية
لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة

أعمال الندوة التى عقدت فى السيداج
من 4-5 نوفمبر 1995

دار الشروق



قائمة المشاركين

أ.د. أحمد إسماعيل	كلية الآداب - جامعة القاهرة
أ.د. أحمد عبد الرحيم مصطفى	كلية الآداب - جامعة عين شمس - القاهرة
أ.د. ألان روسيون	
أ. السيد ياسين	كاتب بجريدة الأهرام - القاهرة
أ.د. أميرة سنبل الأزهرى	جامعة جورج تاون - الولايات المتحدة
أ.د. أيمن فؤاد سيد	دار الكتب المصرية - القاهرة
أ.د. جيلان آلوم	السيداج - القاهرة
د. رفعت السعيد	مؤرخ وكاتب بجريدة الأهرام - القاهرة
أ.د. رؤوف عباس	وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة
المستشار طارق البشرى	نائب رئيس مجلس الدولة - القاهرة
أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب - جامعة حلوان - القاهرة
أ.د. عبد العزيز نوار	كلية الآداب - جامعة عين شمس - القاهرة
أ.د. عبد المنعم الجمعى	وكيل كلية التربية - جامعة القاهرة - فرع الفيوم
أ.د. عبد الوهاب بكر	كلية الآداب - جامعة الزقازيق - الزقازيق
أ.د. على بركات	كلية الآداب - جامعة حلوان - القاهرة
أ.د. فيليب فارح	مدير السيداج - القاهرة
أ.د. قاسم عبده قاسم	كلية الآداب - جامعة الزقازيق - الزقازيق
أ.د. محمد دويدار	كلية الحقوق - جامعة الأسكندرية - الأسكندرية
أ.د. محمد زهرة	كلية الآداب - جامعة القاهرة
أ.د. محمد عبد الرحمن برج	كلية الآداب - جامعة المنوفية - شبين الكوم
د. محمد عفيفى	كلية الآداب - جامعة القاهرة - السيداج
د. مصطفى عبد الغنى	مؤرخ وكاتب بجريدة الأهرام - القاهرة
د. نيكولا ميشيل	المعهد الفرنسى للأثار الشرقية - القاهرة
أ.د. نيللى حنا	الجامعة الأمريكية - القاهرة
أ.د. يونان لبيب رزق	كلية البنات - جامعة عين شمس - القاهرة

تقديم

فيليب فارغ

مرحباً بكم في مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية في ندوة تطور المدرسة التاريخية المصرية . شكراً لجميع الذين وافقوا على تقديم ورقة في هذا الملتقى، وشكراً لجميع الذين لن يقدموا بحثاً ولكنهم سيشاركون في المناقشات. وأود إهداء ملاحظتين :

1- يعد السيداج مركز بحوث متعدد التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية. وبهذه الصفة ، يجاور التاريخ علوم أخرى داخل السيداج ، وخاصة العلوم السياسية والدراسات الحضرية وعلم الاجتماع والاقتصاد والديموغرافيا. ومن ثم فإن التاريخ يبدو داخل السيداج في وضع حوار طبيعي مع تخصصات وعلوم تخدمه كعناصر مساعدة في أبحاث التاريخ الاجتماعي. وهناك تشابه أو تقارب بين موضوعات التاريخ الاجتماعي وهذه العلوم المساعدة. ولا يميز بينها سوى الفترة المعنية : الماضي من ناحية والحاضر من ناحية أخرى.

وبالتالي فإن المواجهة بين العلوم تسمح بفهم التطورات ، أي تجاوز مرحلة العلوم الاجتماعية لإيضاح إستمرارية الواقع الاجتماعي.

ولكن في المقابل ، توجد إختلافات مهمة بين الأساليب والمناهج : فالتاريخ يستند إلى الوثائق بينما تركز العلوم الاجتماعية الأخرى على معلومات معاصرة : سواء معلومات منتجة خارج نطاقها (كإحصاءات الدولة) أم معلومات مصدرها العلم ذاته (كجمع المعلومات الميدانية) وهو أمر مستحيل في مجال التاريخ.

وأحد أهداف هذه الندوة سيكون دراسة إمكانيات نقل بعض الأساليب التي أرسنتها علوم أخرى إلى علم التاريخ. وهذا هو السبب وراء تنظيم هذه الندوة وفق منهج تبادل علمي : فجميع مقدمي الأوراق هم مؤرخون بينما غالبية المحققين هم من غير المؤرخين.

2- ملاحظتي الثانية هي أن السيداج هو مركز فرنسي في مصر. ومن هذا المنطلق، نود أن نجعل منه مكانا لتبادل الممارسات والتقاليد العلمية المختلفة تلك التي تخص كل من مصر وفرنسا. كأى تبادل ناجح، نأمل أن يؤدي هذا التبادل إلى التعاون وإعداد مشروعات مشتركة. وهناك تعاون قائم بالفعل بين جامعة القاهرة والسيداج في مجال الديموغرافيا التاريخية ، وهو تجهيز بيانات أول تعداد سكاني تم في مصر عام 1846. فهذا التعاون يعد نموذجاً من ناحيتين :

أولاً : لأنه يستهدف إدراج الديموغرافيا التاريخية للكمية في مصر .

ثانياً : لأنه يدل على أن جهاز الدولة خلف في مصر سجلات نادرة تسمح بأساليب جديدة قابلة للنقل نحو مجتمعات أخرى ، بما في ذلك البلدان الصناعية بتطبيقها علي النموذج المصري.

إن ندوة اليوم تمثل إفتتاحاً لسيمينار منتظم تحت إشراف الدكتور محمد عفيفي.

وإننى بهذه المناسبة أتمنى ألا تكون هذه الندوة خاتمة لجدول أعمالنا وإنما بداية لإتصالات ولقاءات منتظمة. والآن أترك الكلمة لمنظم الندوة الدكتور محمد عفيفي.

تطور الدراسات المصرية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة

محمد عفيفى

إن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن عند التفكير فى إعداد ندوة ما ، هو لماذا هذه الندوة ؟
إن البحث عن السبب هو أول طريق لفهم الصحيح. فى الحقيقة يشكل الزمان دائماً هاجساً
للمؤرخ ، يورقه أحياناً ، ويدفعه إلى الإبداع فى أغلب الأحيان. من هنا كان عامل الزمن هو
الدافع الرئيسى وراء عقد هذه الندوة.

فقد اعتاد الناس وهم على مشارف نهاية قرن وبداية قرن جديد على مراجعة أنفسهم
حيث يعتبر ناقوس الزمان خير حافز على إعادة تقييم القديم والبحث عن جديد. فإذا كان هذا
هو حال الناس عامة فما بالنا بالمؤرخين. من هنا كان اقتراب نهاية القرن العشرين وبداية
القرن الحادى والعشرين هاجساً ملحاً على إعادة النظر فى الذات ، وتقييم المدرسة التاريخية
المصرية من جانب أهلها.

وفى الحق لا تعتبر ندوتنا هذه الأولى من نوعها ، وإنما سبقتها محاولات عدة من جانب
بعض الباحثين المصريين لإعادة تقييم تطور الدراسات التاريخية فى مصر. ولعل أهم هذه
المحاولات ما قامت به مجلة "فكر" من إعداد مائدة مستديرة مغلقة عالجت فيها حال الدراسات
التاريخية بصفة عامة فى مصر. وقدمت على صفحات هذه المجلة دراسات هامة لنفر من
الأساتذة فى تخصصات مختلفة. كما قام المعهد الهولندى للدراسات العربية بالقاهرة ، وبفضل
الصادق د. أحمد عبد الله ، بإعداد ندوة موسعة فى عام 1987 حول "الالتزام والموضوعية
فى كتابة تاريخ مصر المعاصر 1919 - 1952". وحظيت هذه الندوة آنذاك بتغطية إعلامية
كبيرة. ويرجع ذلك إلى أن هذه الندوة قامت فى الأساس فى محاولة لغرض الاشتباك الصحفى
أكثر منه للتاريخى الذى شهدته مصر آنذاك حول مقارنات غير علمية بين ثورة 1919 ،
وثورة 1952. إذ شهدت فترة الثمانينات العودة القوية لحزب الوفد الجديد برمز تقليدية ،
وحملة إعلامية أعلنت من شأن ثورة 1919 لتستمد منها شرعية الحزب الجديد. وصاحب ذلك
التقليل من شأن ثورة يوليو التى أنهت الدور التاريخى للوفد، وفتحت الباب لمرحلة جديدة من
العمل السياسى فى مصر. من هنا حاولت تنظيمات سياسية معينة إلى جانب النظام الحاكم
إبراز ثورة 1952 والإعلاء من شأنها، وأنها أنهت "الرجعية" فى مصر. وما كان ذلك فى

حقيقة أمره إلا محاولة سياسية من جانب الوفد لإعادة بريقه القديم. ومن جانب النظام الحاكم لإضعاف الوفد وإضفاء الشرعية على النظام الحاكم على أساس أنه الامتداد الطبيعي والوراثي الشرعي لثورة يوليو. من هنا كانت الورقة الأساسية لمقرر الندوة هي "المبارزون بسيوف قديمة يطعنون الأجيال الجديدة، حول كتابة التاريخ المصري بحجر الدب الممنون".

هذه إذن قصة أهم المحاولات السابقة لتقييم الدراسات التاريخية في مصر، فما هي قصة ندوتنا، ولماذا حددنا لها بعداً زمنياً من خلال الربع القرن الأخير؟ وهنا سيعود الزمان لكي يقدم الإجابة من جديد حول هذا السؤال. في الواقع مرت مصر في الفترة محل الدراسة بتغيرات عميقة وسريعة وحادة في مجمل أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك في الدراسات التاريخية المصرية.

فعلى المستوى السياسى انتهت الحقبة الناصرية وبدأ من الممكن تقييم دراسات موضوعية لتيارات سياسية وفكرية شهدتها مصر قبل الثورة، كان من الصعب تناولها بموضوعية في العهد الناصري. وإن شهدت نهاية العصر الناصري بدايات على استحياء لهذه الظاهرة. كما فتح الباب بعد ذلك لتقديم رسائل جامعية تتناول العقد الأول من الفترة الناصرية. ودارت في المناقشات الجامعية أسئلة حرجة ومثيرة عن الفترة الناصرية لعل أبسطها مسألة تعريف ثورة يوليو، هل هي ثورة أم حركة أم انقلاب. وهي وغيرها أسئلة ما كانت تتردد في أجواء المؤرخين قبل انتهاء هذه الحقبة. كما فتح الباب أمام بدايات متواضعة لإمكانية الاطلاع على نوعيات معينة من وثائق رسمية مصرية تعود للفترة الناصرية.

وأما الحقبة الساداتية فلم تمر دون أن تترك بصمتها على المدرسة التاريخية المصرية في أشكال جديدة من المقارنات وإعادة قراءة لتاريخ المصري من جديد بأشكال مختلفة وخلافية إلى حد كبير. حيث عقدت مقارنات بين فترة محمد علي وجمال عبد الناصر من حيث توافق الطابع الشخصي، فضلاً عن الظروف الداخلية، وبصفة خاصة العامل الخارجي وأثره في كلا التجريبتين. وكان أصحاب هذا الرأي من ذوى الميول اليسارية أو الناصرية والذين رأوا في التجريبتين محاولة لإقامة الحكم الوطني والدولة القومية في مواجهة التحدي الاستعماري الغربي. ولم يقف حد المقارنات وإعادة القراءة عند هذا الحد، إذ عقدت المقارنات بين عهد الخديو إسماعيل وعهد السادات، من حيث توافق السياستين الداخلية والخارجية. وكان أصحاب هذا الرأي من المناوئين لحكم السادات، ومن "المراجعين" لعصر إسماعيل. وذكرنا ذلك بكتابات قديمة حول "إسماعيل المفترى عليه". من هنا لم يكن غريباً أن يطلق البعض على عهد الخديو إسماعيل عصر الانفتاح الأول، وعصر السادات عصر الانفتاح الثاني. وهي مقارنات لا تخلو من طابع إيديولوجي حاد، متناظرة ظروفًا موضوعية داخلية وخارجية ليس هنا مجال الحديث عنها.

وعلى المستوى الاقتصادي شهدت الفترة محل الدراسة انهيار حلم ومشروع وطني، بنى الكثيرون آمالهم عليه، على الرغم من وهنه وهشاشته. وأعقب ذلك تخلي مصر عن ما يمكن أن نسميه الاتجاه الاشتراكي والهرولة نحو النموذج الليبرالي، أخذاً ببعده الاقتصادي، والذي

أطلق عليه الانفتاح. ولقد تركت هذه الانعطافات الاقتصادية الحادة آثارها بشدة على الطبقات الاجتماعية، وبصفة خاصة على المثقفين وعلى اتجاهاتها الفكرية المختلفة.

والنقطة السابقة ليست بنقطة هلامية منقطعة للصلة بالمدرسة التاريخية المصرية، بل هي في أصل الداء ومعرفة الدواء. وإلا بماذا نفسر التراجع الحاد لتأثير المادية التاريخية المصرية، حيث كانت للمادية التاريخية هي محور التجديد للمدرسة المصرية كمدرسة من المدارس التاريخية للعالم الثالث.

وربما في إطار التحولات السياسية والاقتصادية والتغيرات الاجتماعية - في الفترة محل الدراسة - يمكننا تفسير التغيرات الفكرية الهامة والمراجعات الشخصية في أوساط المفكرين المصريين وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على المؤرخين المصريين، حيث تحول بعض المؤرخين من الاتجاه اليسارى إلى الميول الإسلامية، ولعل أبرز هذه الأمثلة طارق البشرى، وفي تاريخ الفكر المصرى محمد عمارة، وإلى حد ما حسن حنفى. أو التحول من الاتجاه اليسارى إلى الليبرالى مثل عبد العظيم رمضان ورؤوف عباس وصلاح عيسى. أو التحول من تيار الاشتراكية العربية والبعيد الناصرى إلى التردد الشديد ومحاولة البحث عن رؤية جديدة وهم في أواخر العمر. والحق أن هذه المحاولات والتغيرات الفكرية الحادة في أوساط المؤرخين انعكست على كتاباتهم بشكل واضح يدركه المثقف لإنتاج المدرسة التاريخية المصرية في هذه الفترة.

ولكن يعود السؤال يطرح نفسه من جديد، لماذا اخترنا فترة الخمس والعشرين سنة الأخيرة ؟

في الحقيقة شهدت بداية هذه الفترة ظهور كتابات لجيل جديد من المؤرخين المصريين غيرو بشكل كبير من طبيعة المدرسة التاريخية المصرية، حيث نجح هذا الجيل في الخروج من تحت عباءة القديم ولكن بشكل جديد وأقنع هؤلاء الشبان أساتذتهم بأهمية دراسة موضوعات جديدة مثل الملكيات الزراعية وكبار الملاك والحركة العمالية، والتنظيمات الشيوعية في إطار الحركة الوطنية والأحزاب السياسية، وتقديم رؤى جديدة لدراسة الشخصية التاريخية بمعزل عن القداسة الشعبية. وسواء كانت هذه الاختيارات نتيجة دافع إيديولوجى لدى جيل الستينات، أو كرد فعل لكتابات بعض المستشرقين الذين تعرضوا لبعض هذه الموضوعات، مثل معالجة جاكوب لاندو لتاريخ الأحزاب المصرية، أو معالجة مارلو للعلاقات المصرية البريطانية، والنهب الاستعماري لمصر، أو معالجة بيبير للملكية الزراعية، أو طوائف الحرف، وغيرهم من المستشرقين. على أية حال تولد في النهاية في مصر جيل جديد من المؤرخين مازالوا هم - وحتى بعد مرور خمس وعشرين سنة - الذين يوجهون الدراسات التاريخية في مصر.

وشهدت أيضاً الفترة محل الدراسة إعادة تنظيم دار الوثائق القومية بعد نقلها المستمر من قصر عابدين إلى القلعة وأخيراً إلى مكانها الحالي على كورنيش النيل. ونجحت الدار في

الحصول على العديد من المجموعات الوثائقية التي كانت مهمة سواء في دور الحفظ الإقليمية أو في دار المحفوظات العمومية. مما قدم لمادة البحث التاريخي مجموعات وثائقية جديدة، أو أبرز الأهمية التاريخية لمجموعات وثائقية لم يكن ينظر لها بكثير من الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بوثائق الروزنامة أو سجلات المحاكم الشرعية.

وقد ترتب على هذا العامل السابق حدوث تطور كبير في المدرسة التاريخية المصرية من خلال إعادة اكتشاف تاريخ مصر في العصر العثماني. والحق أن هذه الفترة قد ظلمت كثيراً من جانب المؤرخين المصريين، فمنذ المحاولة الأولى للأستاذ محمد شفيق غربال في توجيه الاهتمام إلى هذا العصر من خلال نشره لمخطوطة أجوبة حسين أفندي الروزنامجي، والتي كانت تعد في ذلك الوقت فتحاً في مجال الدراسات العثمانية، لانجد أي إستمرارية في هذا المجال، بل انقطاع شبه حاد تأثراً بفكرة الحداثة، وميلاد تاريخ مصر الحديث إما على يد الحملة الفرنسية أو على يد محمد علي، حيث برز دور المدرسة الملكية في كتابة تاريخ مصر الحديث. وساعد على ذلك ظاهرة هامة عانت منها الدراسات التاريخية المصرية وهي "عبادة الأسلاف" حيث وجه معظم الأساتذة تلاميذهم إلى نفس حقل دراساتهم، وكبح أي محاولة للتجديد. وترك ذلك آثار سلبية على هذه الدراسات. حتى اعتبر البعض الفترة العثمانية امتداداً للعصور الوسطى أو على أقل تقدير فترة انتقالية بين العصور الوسطى والحديثة.

لكن الفترة مجل الدراسة شهدت بدايات أولية وهامة في دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني تبعها توجه مكثف من جانب طلاب الدراسات العليا في هذا الجانب، بحيث اعتبر البعض - لا سيما في السنوات العشر الأخيرة - الدراسات العثمانية هي "الموضة الجديدة" في المدرسة التاريخية المصرية. ولكننا في هذا الشأن علينا - ومع احترامنا للدافع الوطني - علينا أن نشير إلى أن ترجمة بعض أعمال المؤرخين الأجانب عن مصر في العصر العثماني قد أسهمت - بجانب إنتاج الرواد المصريين - في حفز طلاب الدراسات العليا على التطرق إلى هذا الحقل للخصب والبرك إلى حد ما. ساعد على ذلك تنامي شعور تولد في نفوس البعض بصعوبة وجود موضوعات قابلة للدراسة في الفترة "الحديثة" أي منذ الحملة الفرنسية. حيث كثرت الرسائل العلمية فضلاً عن الأبحاث التي عالجت هذه الفترة. إلى جانب ندرة الوثائق المصرية فيما يتعلق بالفترة المعاصرة، وتضارب المكتوبة والشفوية، والحساسية الزائدة في معالجة موضوعات مازال بعض من أسهموا فيها على قيد الحياة، أو موضوعات قد تتعارض مع توجهات الوضع القائم.

وأدى ذلك إلى ظهور مشكلة عانت منها الأجيال الجديدة في مصر، وهي غربتهم عن التاريخ المصري وخلق أزمة في "الانتماء". ولعبت بعض الكتابات الصحفية دوراً في ذلك سواء في "تقديس" أو "تشويه" فترات أو شخصيات معينة في تاريخ مصر. ومما زاد الأمر حرجاً أن محاولة معالجة هذه المشكلة قد أتت من خلال تكوين "لجنة حكومية" في عام 1974 لإعادة كتابة تاريخ مصر أو في الحقيقة لكتابة تاريخ ثورة يوليو. مما أدى إلى طرح السؤال التقليدي حول من يكتب التاريخ، ومسألة الحيدة والموضوعية في كتابة التاريخ.

ومن جهة أخرى لا نستطيع أن ننكر التأثيرات الغربية على الدراسات التاريخية في مصر. ولكن هذه النقطة ذات الحساسية الوطنية ستبقى محلا لدراسة أخرى أعمق في مجال دراسة موضع الكتابة التاريخية في مصر بالنسبة للمدارس للتاريخية الغربية، وهل هناك علاقة تبعية أم قطعية، أم عدم إلمام. وأيضاً موقع الدراسات التاريخية المصرية في داخل مدارس التاريخ في العالم الثالث. أو بمعنى آخر نظرة عامة وشاملة من الخارج على النتاج التاريخي المصري حيث ستقتصر ندوتنا هذه على تقديم نظرة داخلية للدراسات المصرية، نظرة شديدة في الذاتية إلى حد ما. لذلك كان اختيارنا لتقديم بعض التجارب الأخرى، مثل المدارس التاريخية الفرنسية كنموذج للعالم الغربي، والمدرسة المغربية كنموذج آخر لمدارس دول العالم الثالث. ولكن تبقى محل الدراسة علاقة المدرسة المصرية بالمدارس الغربية ودول العالم الثالث وهي قضية ربما يتاح مستقبلاً معالجتها في إطار آخر.

ولقد دفعنا كل هذه الأسباب إلى التفكير في إعداد لقاءات للتقارب والمزيد من الاحتكاك بين المؤرخين المصريين والباحثين الأجانب. وولد لدينا هذا فكرة إعداد سيمينار للتاريخ في السيداج يقوم بهذه المهمة. واخترنا أن نبدأ أعمال السيمينار بدلية علمية رصينة وقوية. من هنا جاءت فكرة إعداد هذه الندوة لكي تقدم لنا صورة حية عن واقع الدراسات التاريخية في مصر في نهاية القرن العشرين، ومحاولة دفعها إلى تجاوز هذا القرن والدخول في القرن الحادي والعشرين. كما أن هذه الندوة ستقرب المسافات بين الباحثين المصريين والفرنسيين، وتدفعهم إلى المزيد من التعاون الذي يهدف في النهاية إلى تقديم الدراسات التاريخية في مصر.

وقدم السيداج كل إمكانياته المتاحة حتى تخرج هذه الندوة على خير ما يرام، وتحقيق الهدف المرجو من ورائها. ولبي معظم الأساتذة المصريين الدعوة وأبدوا استعدادهم للمشاركة والإسهام في هذه الندوة، نظراً لندرة الندوات التي تعالج مثل هذه الموضوعات.

وبدأنا في تنظيم الندوة، وظهرت لنا مشكلة تقليدية، وهي إعداد محاور للندوة بحيث تخدم الغرض الذي من أجله عقدت الندوة، وأيضاً لكي تتلاءم مع واقع الدراسات التاريخية. لأننا قررنا معالجة هذا الواقع لكي يبيننا بعد ذلك في إعداد تصورات مبدئية ومن هنا بدأنا - جيلان ألوم وأنا - في إعداد اجتهاد متواضع لمحاور الندوة من خلال البدء في التعرف على عملية تكوين المؤرخ المصري ومدى اطلاعه على العلوم المساعدة والمناهج الجديدة. وهذه النقطة في غاية الأهمية لأنها توضح لنا طبيعة المؤرخ المصري ومدى قدرته على استخدام أساليب البحث العلمي في تحليل المادة التاريخية بحيث لا تصبح الكتابة التاريخية لديه مجرد تجميع للمعلومات ومحاولة عرضها في أسلوب متسق. كما رأينا ضرورة معالجة نقطة هامة تتعلق بالكتابة التاريخية، وهي من يتصدى للكتابة التاريخية، وما هي طبيعة المؤرخ، أو بمعنى أدق من هو المؤرخ، وهل هناك احتراف في الكتابة التاريخية وبالتالي هناك هوية؟

وقررنا تخصيص محور خاص لدراسة السياسة والمؤسسات. وربما يتساءل البعض حول الهدف من وراء ذلك، وما هي أهمية دراسة السياسة والمؤسسات بالنسبة للمؤرخ المصري. وفي رأينا أن ذلك يرجع إلى أنهما يشكلان الاهتمامات الأولى للمدرسة المصرية

لفتترات طويلة ، بحكم مسألة الصراع ضد الاستعمار والتحرر الوطني. كما خصصنا محوراً آخر للاقتصاد والمجتمع من خلال دراسة إنتاج المدرسة المصرية في التاريخ الاقتصادى – الاجتماعى ، نظراً للتجديد الذى شهته فى هذا الميدان التاريخى والذى ظهر أثره فى بدايات الفترة محل الدراسة ، فضلاً عن تأثير المادية التاريخية على كتابات معظم المؤرخين المصريين الذين تصدوا لمعالجة هذا الفرع من الدراسات التاريخية. وانتقلنا بعد ذلك إلى ضرورة معالجة الكتابات التى تناولت الفكر المصرى ، نظراً لمدى أهمية تاريخ الفكر المصرى فى التصدى للعديد من القضايا التى شغلت المباحة المصرية ، ربما حتى الآن مثل قضايا القديم والجديد ، أو الثنائيات الكلاسيكية الهشة مثل الأصالة والمعاصرة ، أو التراث والتجديد. شجعنا على وضع دراسة التاريخ الفكرى بعد معالجة التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى تأثر الكتابات المصرية بالمادية التاريخية ، والتى ترى أن البناء الفوقى ما هو إلا محصلة للبناء للتحتى.

وأخيراً حاولنا تخصيص المحور الأخير للندوة لحوار التاريخ مع العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما الجغرافيا ، والديموجرافيا ، ولأن كان هذا لا ينفى أهمية علوم أخرى وعلاقتها بالتاريخ ؛ لكننا رأينا عدم اهتمام نسبى من جانب المؤرخين المصريين بالتاريخ الحضرى ، مع رسوخ أقدام الجغرافيين فى هذا المجال ، مما حدا بنا إلى محاولة إجراء حوار بين الاثنين من أجل المزيد من الحيوية ودفعاً للدراسات الحضرية فى مصر. كما رأينا إهمالاً شبه تام من جانب المؤرخين للديموجرافيا ، على الرغم من وجود لون من الدراسات الجديدة حول الديموجرافيا التاريخية. من هنا حاولنا إجراء حوار بين التاريخ والديموجرافيا.

هذه هى المحاور والموضوعات التى اخترناها للندوة ، وربما يشوب ذلك بعض القصور ، إلا أنه حكمته فى سبيل ذلك عدة اعتبارات تتعلق باهتمامات الكتابة التاريخية المصرية ، فضلاً عن عدم القدرة على دعوة بعض المتخصصين فى الخارج ، أو اعتذار بعض الأساتذة فى اللحظة الأخيرة عن عدم المشاركة. وأتمنى أن تحظى الندوة بالقبول من خلال إثارة المناقشات الموضوعية من أجل دفع الكتابة التاريخية المصرية إلى الأمام.

أولا : الكتابة التاريخية

ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصرى

رعوف عباس

يحتاج المؤرخ إلى إعداد علمى يؤهله للاستغفال بالبحث فى علم التاريخ، فليس كل دارس للتاريخ يصلح لأن يكون مؤرخاً، ولكن يجب أن يتوفر لمن يريد خوض غمار الكتابة التاريخية استعداد شخصى وميل طبيعى لإتفاق جهده فى التخصص فى هذا المجال، ثم يأتى بعد ذلك دور الإعداد العلمى الذى يهيئ الدارس لارتداد ميدان البحث التاريخى بتزويده بالأدوات المنهجية التى تعينه على البحث، وبالعلوم المساعدة التى توسع آفاق الرؤية أمامه وتعينه على فهم حركة التاريخ وتحليل الأحداث التاريخية وتعليلها وتفسيرها وفق الأصول المعرفية المتصلة بعلم التاريخ.

ويبدأ إعداد المؤرخ فى المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس) بما يحصله من دراسة للتاريخ فى مختلف العصور، لاتهدف إلى حشود ذهنية بالمعلومات وإنما تهدف إلى تقديم نماذج للدراسة التاريخية، وإتاحة الفرصة للطلاب لإدراك حركة التاريخ والوقوف على مراحل الانتقال المفصلية بين العصور ودورها فى تغيير المجتمع، والعوامل المحركة للحدث التاريخى، إلى جانب تعريف الطلاب بالمصادر وكيفية التعامل معها والاستفادة منها ودورها فى الكتابة التاريخية. وإضافة إلى تلك النماذج للدراسة التاريخية، يزود الطلاب بدراسات مختارة لبعض العلوم الإنسانية المساعدة التى تعالج المجتمع والإنسان، كما تتضمن الدراسة جانباً أساسياً للإعداد المنهجي يتعرف فيه الطالب على منهج البحث فى التاريخ، وينال قدراً من الإلمام بفلسفة التاريخ، ثم يدرب عملياً على الكتابة التاريخية من خلال إعداد مقالات تاريخية تمثل الجانب التطبيقي فى الدراسة.

فإذا شاء الطالب أن يصبح مؤرخاً، كان عليه خوض ميدان الدراسات العليا حيث يتلقى تدريباً عملياً على استخدام المصادر واستقاء المادة منها، فى إطار منهجى مدروس يؤهله لإعداد بحوثه لنيل الدرجات العلمية. وخلال مرحلة الدراسات العليا تلك، يشجع الطلاب على ارتداد الندوات العلمية والمساهمة فى حلقات البحث، وقد تتاح لهم فرصة طرح بواكير أعمالهم فى تلك المناسبات، ليستفيدوا من مناقشتها وما يوجه إليهم من نقد وبذلك يكتسبون من التجارب مايعينهم على ترميخ أقدامهم فى مجال البحث التاريخى.

تلك صورة لما يجب أن يكون عليه تكوين المؤرخ عامة، أما ماكان من شأن تكوين المؤرخ المصرى، فلنا ملاحظات عليه نطرحها فى هذه الورقة للنقاش، ولاتهدف من وراء ذلك إلى إيراد السليبات أو جلد الذات، ولكننا نريد من ورائها إتاحة الفرصة لإعادة النظر فى أسلوب تكوين المؤرخ المصرى سعيًا لأداء أفضل للبحث التاريخى فى مصر.

تعود جذور الدراسات التاريخية الحديثة في مصر إلى القرن التاسع عشر الذي شهد قيام بعض المثقفين المصريين للذين جاءوا من حقول علمية مختلفة بتقديم مساهمات هامة في دراسة التاريخ، بل قدم بعضهم أعمالاً موسوعية لاغنى عنها لدارس التاريخ اليوم. ولكن الدراسة الأكاديمية للتاريخ بذلت مع إنشاء الجامعة المصرية كجامعة أهلية عام 1908، ثم قطعت شوطاً بعيداً في التطور بعد تحول الجامعة المصرية إلى جامعة حكومية عام 1925. فكان قسم التاريخ أحد الأقسام الخمسة الرئيسية لكلية الآداب وهي : التاريخ، وقسم اللغة العربية، واللغات الشرقية، وقسم اللغات الأوروبية، وقسم الجغرافيا، ثم قسم الفلسفة. وكان من الطبيعي أن تستعين الجامعة عند إنشائها بالأساتذة الأجانب وخاصة الفرنسيين والإنجليز حتى عاد المعوثون الذين أوفقتهم الجامعة للدراسة بأوروبا وتولوا مناصب التدريس بمختلف أقسام الجامعة ليتم على أيديهم تدريجياً تمريب للدراسة بأنفسهم.

وقد جاء معظم للريعيل الأول من أعضاء هيئة التدريس المصريين بقسم التاريخ من بين خريجي مدرسة المعلمين العليا وبعض خريجي كلية الآداب الذين أوفدوا للدراسة بجامعة ليقربول للحصول على درجة الماجستير، واستمر بعضهم بنفس الجامعة للدراسة الدكتوراه على حين فضل البعض الآخر أن يستكمل دراسته بجامعة لندن. ومن هؤلاء : محمد شفيق غربال (1894-1961)، وحسن إبراهيم حسن (1892-1968)، ومحمد مصطفى زيادة (1900-1968)، وإبراهيم نصحي قاسم ، وغيرهم من الرواد الذين وقع على عاتقهم عبء تمريب مناهج للدراسة بقسم التاريخ منذ مطلع الثلاثينات ، والذين ساهموا بأنفسهم أو من خلال تلاميذهم في إنشاء أقسام التاريخ بجامعة فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا(عين شمس).

وقد تأثر الرواد عند صياغتهم لبرامج للدراسة بقسم التاريخ بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد)، بالمناخ السياسي العام في مصر عندئذ، حيث كانت حركة التحرر الوطني على أشدها، وكان التوجه القومي المصري في عنفوانه. ومن ثم جاءت برامج الدراسة متأثرة بهذا المناخ السياسي تدور حول محورين أساسيين هما : مصر ، وأوروبا. فصيغت المقررات الدراسية لتغطي تاريخ مصر منذ أقدم العصور مع التركيز على علاقة مصر بعالم البحر المتوسط وأوروبا، فلم يخصص لتاريخ العالم العربي الذي تنتمي إليه مصر إلا مقررات عامة محدودة، وكان التاريخ الحديث للوطن العربي يدرس أحياناً تحت مسمى "تاريخ الشرق الإسلامي الحديث" وأحياناً أخرى تحت عنوان "الشرق الأدنى الحديث". وخلت برامج الدراسة تماماً من المقررات الخاصة بتاريخ العالم أو تاريخ آسيا أو أفريقيا إلا فيما اتصل بتاريخ الإسلام وتاريخ السودان بحكم للروابط الخاصة التي تربط مصر بالسودان.

ومثلت برامج للدراسة بقسم التاريخ بآداب القاهرة الإطار المرجعي عند صياغة برامج للدراسة في جامعتي فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، بل أوغلت جامعة الإسكندرية في التركيز على عالم البحر المتوسط وموقع مصر منه على مر العصور عند صياغة برامج للدراسة. ويرجع ذلك إلى قيام بعض أولئك الرواد بتأسيس أقسام التاريخ

في الجامعتين : عبد الحميد العبادي بالنسبة للألكندرية، وإبراهيم نصحي قاسم بالنسبة لعين شمس.

ورغم مرور ستة عقود على تجربة تعريب مناهج الدراسة بأقسام التاريخ ما زالت تتمحور حول مصر وأوروبا مع إهتمام طفيف بتاريخ الوطن العربي الحديث يعد إمتداداً للإهتمام القديم المحدود بـ "تاريخ الشرق الأدنى الحديث"، ومقرر واحد رمزي لتاريخ أفريقيا أو تاريخ آسيا أو تاريخ الأمريكتين يقوم بتدريسه في الغالب من لم يعدوا إعداداً كافياً للتخصص في تلك المجالات الدراسية. وافتقر هذا الإطار التقليدي لبرامج الدراسة بأقسام التاريخ بالكلية المصرية إلى العلوم المساعدة فيما عدا نحو ثلاثة مقررات دراسية في الجغرافيا وكذلك في اللغات القديمة الأوربية والشرقية، أما للعلوم الإنسانية المساعدة التي لاغنى لدارس التاريخ عن الإلمام بها فقد أغفلت تماماً، وخلت برامج الدراسة من دراسة التقدير الاجتماعي والنظم الاقتصادية والسياسية، والتوثيق وغيرها من المجالات المعرفية المتصلة بالمجتمع والإنسان باعتبارهما محور دراسة التاريخ، ولتي تعين الدارس على إدراك المكونات الأساسية لحركة التاريخ، وتماهده على تفسير الحدث التاريخي واستخلاص النتائج من دراسته.

ومن أوجه القصور المعيبة في برامج دراسة التاريخ بالجامعات المصرية ضعف الإهتمام بمناهج البحث، فمذ الأربعينات لا يدرس سوى مقرر واحد عن علم التاريخ بشكل عام يهدف إلى تعريف الطالب به وبمجالات البحث فيه وبكيفية كتابة مقال في التاريخ من حيث نظام الكتابة وطريقة الإشارة إلى المصادر والمراجع بالحواشي لأكثر ولأقل، فلا يتضمن المقرر إطلالا على الجانب التفسيري ومدارسه المختلفة، والاتجاهات الحديثة في الكتابة للتاريخية، ولا يحاط الطلاب علماً بأهم الإنجازات العلمية التي تمثل مختلف تلك الاتجاهات. ونادراً ما يسد هذا النقص في تكوين الدارس في مرحلة الدراسات العليا، بل الأغلب والأعم اعتماد بعض النابهين من الطلاب على أنفسهم في سد هذا النقص، وقلماً يوجههم أساتذتهم لذلك.

هذا فضلاً عن غياب دراسة فلسفة التاريخ من برامج أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، وعندما أدخلنا تدريس هذه المادة إلى برامج قسم التاريخ بآداب القاهرة في أوائل الثمانينات، وبدأنا نلمس أثر هذا النقص في تكوين دارسي التاريخ، ألغيت المادة عند تعديل اللاتحة عام 1990 دون مبرر، وما زالت تخلو منها برامج الدراسة في مرحلتى الليسانس والدراسات العليا بجميع أقسام التاريخ بالجامعات المصرية.

ويزيد من الآثار السلبية لإغفال الإهتمام بمناهج البحث افتقار المكتبة العربية إلى التأليف الرصين في هذا المجال، فالمحتاج مجرد إعادة صياغة لبعض الكتب الدراسية في المنهج التي نشرت قبل منتصف القرن باللغة الإنجليزية، أو ترجمات غير دقيقة لبعض المؤلفات الكلاسيكية الأوربية في هذا المجال والتي نشر معظمها في الأربعينات من هذا القرن. وتخلو المكتبة العربية تماماً من الكتب المؤلفة أو حتى المترجمة التي تعالج التطور في البحث التاريخي والاتجاهات الجديدة فيه والمدارس المختلفة في تفسير التاريخ، اللهم إلا بعض

المقالات القليلة التي تنشر هنا وهناك ولائصال قدرًا من الرواج بين المعنيين بالدراسات التاريخية.

ولعل من أبرز عوامل القصور في إعداد المؤرخ المصري طرق التدريس المتبعة في أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، والتي ربما كانت تمثل ظاهرة في الدراسات الإنسانية عامة. إذ يغلب التلقين على طريقة التدريس ونادرًا ما نجد أستاذًا يحفز للتلاميذ على التفكير العلمي السليم أو يشجعهم على الحوار وتكوين الرأي، وهذا النوع النادر من الأساتذة هم أولئك الذين تركوا بصمات واضحة على التخصص، وهم قليل وغالبًا لا يهتمون كثيرًا بطلبة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس) ربما لكثرة الأعداد وإزدحام قاعات الدراسة وخاصة عندما تم التوسع في التعليم الجامعي مع نهاية الخمسينات.

وظل محتوى مواد الدراسة قاصراً على التركيز على التاريخ السياسي، دول تقوم وأخرى تدول دون أن يعطى للطلاب تفسير مقنع للحركة التاريخية ولتغالب الدول، فقلما يتضمن محتوى المادة دراسة للمجتمع الذي أفرز تلك الأحداث السياسية، وإذا وجدت مثل هذه الدراسة جاءت سطحية لا ترسم ملامح واضحة للبنية الأساسية التي قام عليها الهيكل السياسي، وترك ذلك للأستاذ نفسه، وكيفه وفق اهتماماته العلمية الخاصة، فلم يعط هذا الجانب حقه من الاهتمام إلا بعض الأساتذة الذين تكونوا علمياً في الستينات واهتموا بالتاريخ الاجتماعي، أما غيرهم فلا تتجاوز اهتماماتهم حدود التطور السياسي دون تقديم تفسير للتغير سوى تلك العوامل الثانوية السطحية التي غالباً ما تكون بمثابة الرتوش الأخيرة التي تدش نظاماً سياسياً جديداً، وتكتب شهادة وفاة النظام القديم. فإذا وضعنا في اعتبارنا ارتباط الطلاب بالاعتماد على المذاكرة التي يعدها الأستاذ للمادة أو على كتابه الدراسي، وقلة الاهتمام بتشجيع الطلاب على الاطلاع على المراجع الأساسية والمصادر الهامة لتوسيع مجال الرؤية أمامهم، ومن ثم توسيع مداركهم، وإذا وضعنا ذلك كله في اعتبارنا لأدركنا مدى انحصار المجال المعرفي عند الطلاب في المادة التي يدرسونها لوقعهم أسرى رؤية أحادية هي تلك التي يقدمها لهم أستاذ المادة.

وهكذا يسود للسرد التاريخي والتلقين طريقة التدريس في أقسام التاريخ، وتغيب تماماً إمكانية التدريب على النقد والتحليل والتفسير، إذ يستقر في أذهان الطلاب أن خير سبيل لاجتياز الامتحان هو اجترار مقولات الأستاذ دون إعمال الفكر فيها.

وكان من الممكن أن يعالج هذا القصور بالاهتمام بتدريب الطلاب على الكتابة التاريخية، وقد كان هناك اهتمام بذلك عندما كثرت أعداد الطلاب محدودة، وغالباً ما كان الأساتذة يقولون هذه المهمة بأنفسهم، وكان النجاح في الدراسة التطبيقية (أو ما كان يسمى بأعمال السنة) يمثل جواز المرور إلى امتحان الفصل الدراسي، فلم يكن يسمح للطلاب بدخول الامتحان إلا إذا نجح أولاً في (أعمال السنة) أي الدراسة التطبيقية، ثم صرف النظر عن ذلك في الستينات مع الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، فأصبحت الدراسة التطبيقية أو التدريب على الكتابة التاريخية لا تدخل ضمن تقدير أداء الطلاب ولا تعد مادة رسوب، وأسند تدريب الطلاب إلى المعينين، وقلما اهتم الأساتذة بالمتابعة، فأصبح التدريب شكلياً محضاً، فمن المعروف أن أحد

لا يهتم بقراءة ما يكتبه الطلاب ليوجههم إلى أصول الكتابة التاريخية. حتى إذا أنهى الطالب مرحلة الليسانس وأراد الالتحاق بالدراسات العليا يصبح عليه أن يتدرب للمرة الأولى على الكتابة التاريخية إذا أسعده الحظ وكانت الدراسة تتسم بطابع الجد، ووجد اهتماماً من جانب المنوط به أمر تدريب الطلاب في الدراسات العليا. ولعل ذلك يفسر شيوع الأخطاء الفنية في بعض رسائل الماجستير (بل والدكتوراه أحياناً) عند طلاب لم تتح لهم فرصة التدريب على الكتابة التاريخية.

فإذا انتقلنا من نظام الدراسة إلى المناخ العلمي بأقسام التاريخ الذي يحدد الإطار العلمي لتكوين كوادر الباحثين، نلاحظ أن التواصل المعرفي غائب بين هيئة التدريس في القسم الواحد، فلا يكاد العضو يعرف شيئاً عما يفعله زميله، فلا يعرف المتخصصون في التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث ما يشغل زملاءهم في نفس التخصص لغياب قنوات التواصل المعرفي بالأقسام. حقاً هناك سماعات تم تنظيمها في جامعة عين شمس وجامعة القاهرة ولكنها لا تلعب الدور الملحوظ في تحقيق التواصل المعرفي المنشود.

وهناك أيضاً أزمة تنسيق في النشاط العلمي تعاني منها مختلف أقسام الجامعات المصرية عامة وأقسام التاريخ خاصة، بل أحياناً يغيب التنسيق داخل القسم الواحد، ولعل الخلاف حول تحديد تخصص التاريخ الإسلامي وتخصص العصور الوسطى بجامعة القاهرة يقدم مثلاً على الحالة الأخيرة، إذ يفرد قسم التاريخ بأداب القاهرة باعتبار سقوط الدولة الفاطمية نهاية العصر الإسلامي وقيام الدولة الأيوبية بداية للعصور الوسطى، وكثيراً ما يلبد الخلاف بين المتخصصين في التاريخ الإسلامي وزملائهم المتخصصين في تاريخ العصور الوسطى عندما يفكر أحد الطلاب في إعداد رسالة عن الدولة السلجوقية مثلاً فيدعى كل طرف الأفراد بالحق في الإشراف على الطالب بدعوى الاختصاص. ولا نجد هذا التقسيم المفتعل في الجامعات الأخرى.

كذلك يغيب التنسيق في مجال الدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة والجامعات المصرية كلها، فكثيراً ما يتكرر تسجيل رسالة ماجستير أو دكتوراه في موضوع واحد بالقسم الواحد، وغالباً ما يدرس نفس الموضوع الذي سبق أن درس في جامعة معينة على يد طالب آخر بجامعة أخرى مما يساعد على تبديد الجهود البحثية دون مبرر وبشجع على السرقات العلمية (وهي ظاهرة فشت منذ الثمانينات). وكان من المفترض أن يلعب المجلس الأعلى للجامعات دوراً في التنسيق بإعداد قاعدة معلومات عن البحوث التي أجازت لدرجتي الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية في مختلف التخصصات وكذلك البحوث الجارية. وكان مشروع المدرسة الوطنية للدراسات العليا أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التنسيق بين مختلف الأقسام ذات التخصص الواحد. ولكن شيئاً من ذلك لم يتم لتظل أزمة التنسيق تلقى بظلالها الكثيرة على النشاط الأكاديمي في مصر.

ومن بين أوجه القصور في تكوين المؤرخ المصري غياب المدارس العلمية في مصر، وهي مشكلة تعاني منها العلوم الإنسانية عامة وعلم التاريخ خاصة، فليس لدينا مدرسة تاريخية مصرية عربية، فشلنا في تحقيق ذلك لأسباب كثيرة تتصل بالمناخ الثقافي عامة

وغياب الحرية الجامعية خاصة. ولذلك يتأثر المؤرخون المصريون في كتاباتهم بالمدارس الفكرية الغربية. ولا يعني ذلك أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية تظل من الأساتذة ذوي الاتجاهات الفكرية، ولكن هؤلاء يمثلون رجع الصدى لمختلف التيارات الفكرية الغربية. حقاً لدينا أساتذة من الرواد دربوا جيلاً من الباحثين أو حتى جيلين متعاقبين، ولكن هؤلاء احتضنوا ذوي النجاسة من الطلاب ورعومهم علمياً دون أن يفرضوا عليهم اتجاهاً محدداً يجعلنا نصفهم بالانتماء إلى مدرسة مال هذا الأستاذ، ولعل تنوع اتجاهات تلاميذ محمد شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم رغم الدور الكبير الذي لعباه في إعداد الكوادر الأكاديمية خير دليل على ذلك. فقام كل تلميذ من تلاميذهما باختيار التيار الفكري الذي يوافق هواه دون ارتباط باتجاه أستاذه. ولكن يظل غياب المدارس العلمية الوطنية يمثل جانباً سلبياً في تكوين المؤرخ المصري.

أضف إلى ذلك غياب الاحتكاك بالأوساط العلمية الدولية بسبب عدم اهتمام الجامعات المصرية بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاشتراك في المؤتمرات الدولية وعدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية هذا النشاط الضروري لدفع عجلة البحث العلمي، فلا يستطيع المشاركة في أعمال المؤتمرات الدولية إلا أولئك الذين تتحمل الجهات الداعية نفقات السفر والإقامة بالنسبة لهم، وهو أمر لا يتاح إلا لنفر محدود من الأساتذة الذين يحظون باعتراف دولي بلسمهم في مجالات تخصصهم. وكان من الممكن سد جانب من هذه الثغرة بتوفير الدوريات العلمية والمراجع الأجنبية بمكتبات الجامعات، ولكن تلك المكتبات شديدة الفقر في هذا الجانب لقلة الاعتمادات المالية المخصصة لها بالعملة الأجنبية. وبذلك يقع عبء متابعة الإنتاج الأكاديمي العالمي على نفر محدود من المؤرخين المصريين الذين استطاعوا بجهودهم الخاصة أن يحتفظوا بقنوات اتصال مع الأوساط العلمية الخارجية، وهو أمر يمثل استثناء محدوداً، ويظل غالبية الباحثين في التاريخ محرومين من متابعة الإنتاج العالمي في تخصصهم، وخاصة الاتجاهات الجديدة في تفسير التاريخ، وتطور مناهج البحث في التاريخ مما يؤثر على إنتاجهم العلمي تأثيراً سلبياً دون شك.

وإلى جانب ذلك هناك عقبات إدارية تؤثر على عطاء المشتغلين بالبحث العلمي عامة والمشتغلين بالتاريخ خاصة تتمثل في قضية التفرغ للبحث العلمي ونظام الإجازات الدراسية رغم نص قانون الجامعات المصرية على حق عضو هيئة التدريس في الحصول على إجازة دراسية للتفرغ للبحث العلمي وفق الشروط التي يحددها القانون، إلا أن النظام المالي لا يشجع أحداً على الإقدام على هذه الخطوة لأن من يحصل على إجازة دراسية يفقد نحو ثلاثة أرباع مرتبه فكأنه يعاقب على تفرغه للبحث العلمي، ولذلك يندر أن نجد أحداً يقدم على هذه الخطوة إلا إذا أتيحت له فرصة الحصول على منحة دراسية من هيئة أجنبية وهو أمر نادر الحدوث بالنسبة للباحثين في التاريخ على وجه الخصوص.

ويتضح من الملاحظات السابقة على تكوين المؤرخ المصري أن الموقف يتطلب إعادة النظر في برامج الدراسة بأقسام التاريخ بالجامعات المصرية مع الاسترشاد في ذلك بتجارب الجامعات الأجنبية غرباً وشرقاً لتوفير فرصة الإعداد الجيد للطلاب. ويرتبط بذلك إعادة

تنظيم الدراسات العليا علي مستوى الجامعة وعلى المستوى الوطنى مع خفض أعداد الطلاب بأقسام للتاريخ خفضاً كبيراً لتحسين نوعية الخريجين.

ويرتبط بذلك تحسين المستويين للمادى والعلمى لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على التفرغ للبحث العلمى، وتأمين قنوات الاتصال مع الأوساط العلمية الدولية بالاشتراك فى المؤتمرات العلمية وتزويد مكثبات الجامعات المصرية بالدوريات والمراجع الأجنبية، حتى يستطيع الباحثون متابعة التطور فى التخصص.

الدراسات التاريخية فى مصر فى ربح القرن الأخير تعقيب على ورقة : ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصرى

قاسم عبده قاسم

تتاول الدكتور رعوف عباس عدداً من السليبات التى تتعلق بتكوين المؤرخ فى مصر وقد ركزت ورقته على بعض الأسباب التاريخية التى كانت من أسباب نشوء هذه الظاهرة من جهة، وعلى الكثير من الجوانب الإجرائية والتدريبية وأوضاع أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية من جهة أخرى.

وفى تصوري أن ما ذكره صحيح إلى أبعد الحدود ؛ بيد أن جوانب التصور والسليبات التى تعوق عملية الإعداد الصحيح للدارسين فى مجال الدراسات التاريخية نتاج للسياق العام لتطور الحركة الثقافية والفكرية فى مصر .

فقد اختفت، أو توارت، تقاليد الكتابة التاريخية المصرية التى ازدهرت منذ القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى حتى نهاية القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى ؛ إذ تدهور الفكر التاريخى نتيجة التدهور العام الذى عانت منه البلاد فى جميع الجوانب للأسباب التاريخية الموضوعية التى جرت على مصر والمنطقة العربية منذ بداية القرن السادس عشر الميلادى. ولم تنتعش الكتابة التاريخية فى مصر مرة أخرى قبل القرن التاسع عشر . وما بين التدهور والانتعاش كانت هناك فترة اجترار وخمول لم يقطعها سوى ظهور عند محدود من الكتاب الذين اتخذوا من الكتابة التاريخية مجالاً لنشاطهم الثقافى (كان أبرزهم الجبرتى). ومثل أولئك شذوذاً يؤكد القاعدة من ناحية، كما أنهم لم يسهموا بأى شكل فى تطور الدراسات التاريخية من ناحية أخرى.

ومن اللافت للنظر أن الدراسات التاريخية فى رحلتها من التدهور إلى الانتعاش انتقلت أيضاً من الإنتاج إلى الاستهلاك ؛ سواء فى مصر أو فى العالم العربى.

إذ كانت الثقافة العربية الإسلامية تنتج بنفسها ولنفسها، وكان نتاجها معبراً عن حركة الناس مليئاً لحاجتهم. ولم تكن الدراسة التاريخية استثناء فى ذلك بطبيعة الحال. ولأن التاريخ، شأنه شأن الفن والفلسفة، تعبير عن رؤية الذات والآخر، ودور الجماعة فى الكون، وعلاقتها بالمكان فى إطار الزمان، فإن النتاج التاريخى لكل أمة لابد وأن يكون تعبيراً عن ذاتها ؛ ومن ثم فإن ذلك ينعكس فى فكرة التاريخ لدى هذه الأمة، وفى تقسيم العصور التاريخية، وفى

المصطلحات التي يتعامل بها المؤرخون ودارسو التاريخ ؛ بل ، وفي أنماط الكتابة التاريخية السائدة والتي يلبي كل منها حاجة اجتماعية/ثقافية تفرضها تطورات الجماعة الإنسانية ذاتها ؛ وبالإضافة إلى هذا كله ينعكس في الأسس الأخلاقية والقيمية التي تقدم المشروعية التي تبرر للمرء أن يكرس عمره في الدراسات التاريخية. ويلدنا التراث المصري في الكتابة التاريخية على أن المؤرخين المصريين ؛ ابتداء من عبد الرحمن بن عبد الحكم حتى ابن إياس، أي في عصور ازدهار الثقافة العربية الإسلامية التي أنجبت ابن خلدون والمقريزي والسيوطي وغيرهم، قد غطوا كل فروع الدراسات التاريخية بما في ذلك فلسفة التاريخ، وتاريخ التاريخ، ومنهج البحث التاريخي.

ثم جاءت مساهمات المؤرخين المصريين في القرن التاسع عشر تحمل بصمات المؤثرات الأجنبية ولكلها لم تخضع لها تماماً، إذ كانت أنفاس التراث التاريخي المصري ما تزال تنردد في ثيايا الكتابات التاريخية في القرن للتاسع عشر. ومع إنشاء قسم التاريخ في الجامعة المصرية بدأت تبعية الدراسات التاريخية في مصر لفكرة التاريخ الأوربية نتيجة الظروف التاريخية الموضوعية التي أشار إليها الدكتور رعوف في ورقته، ذلك أن الأساتذة الأجانب تولوا التدريس وتنظيم المناهج ؛ وكان من المستحيل عليهم أن ينسلخوا من ثقافتهم ومن تراثهم التاريخي ولم يكن ممكناً أن يخرجوا عن إطار فكرة التاريخ الأوربية.

وهنا لابد أن أجتزأ خوفاً من أن يفهم كلامي على أنه دعوة ضد التواصل الثقافي مع العالم المحيط بنا ؛ فالواقع أن هذا أبعد ما يكون عن موقفي العلمي والفكري ولكن المشكلة تكمن في حقيقة أن التاريخ ممارسة ثقافية ذات طبيعة خاصة. وبينما يمكن الإفادة من منجزات الآخرين في مجالات التطور الفني والمنهجي، فإنه لا يمكن نقل فكرة التاريخ وفهم تصور الوظيفة الحضارية للتاريخ عن الآخرين ، وهذا هو لب المشكلة. لقد شخص الدكتور رعوف مشكلة إعداد الباحث في حقل الدراسات التاريخية بالافتقار ؛ ولكن المشكلة كلها، في تصوري، عرض لمرض هو التبعية الثقافية والفكرية التي بدلتنا نعانى منها بعد أن أحكمت قوى الاستعمار سيطرتها السياسية والاقتصادية على الوطن العربي.

لقد بدأت مشكلة تكوين المؤرخ المصري، والفكر العربي عموماً، من خلال الخبرة التي عايناها بين الانبهار بمنجزات الحضارة الأوربية لغالبية والبحث عن الذات الحضارية. ومنذ بدأ إنشاء قسم التاريخ في الجامعة المصرية على غرار الأقسام المناظرة في الجامعات الأوربية بدأت في الوجود مشكلات كثيرة في جوهر الدراسات التاريخية، على حين عجزنا عن الإفادة من التطور الفني والفكري في مناهج البحث التاريخي وأساليب الكتابة التاريخية الأوربية لأسباب تتعلق بقصورنا وعجزنا الذاتي.

لقد كانت فكرة التاريخ ؛ من حيث الوعي بالذات والآخر ومن حيث إدراك دور الجماعة في الكون وعلاقتها بالجماعات الإنسانية الأخرى، هي الباحث وراء تقسيم العصور التاريخية من ناحية، وتوزيع مناهج الدراسة التاريخية من ناحية أخرى. ومن ثم فإنه كان طبيعياً أن ينقل الأساتذة الأجانب فكرة التاريخ الأوربية إلى رحاب الجامعة المصرية ؛ ولكن الذي لم

يكن طبعياً أن يقتصر تعريب الدراسات التاريخية على اللغة دون المفهوم والجوهر الذي يحرك الدراسات التاريخية ويحدد أطرها ومجالاتها.

وإذا كان الدكتور رعوف قد أشار إلى مشكلة العصور الوسطى في الجامعة المصرية (وهي مشكلة منكرة في جامعتي مصرية وعربية أخرى)، فإن هذه المشكلة في تصوري ليست سوى عرض لمرض استمرار التبعية، غير المبررة، لفكرة التاريخ الأوروبية.

لقد كان تقسيم التاريخ إلى عصور ثلاثة ؛ قديمة ووسطى وحديثة، تقسيماً أوروبياً من حيث نشأته وهدفه، وعندما طرحه سيلاريوس في القرن السابع عشر كان بجسد رؤية الإنسانيين الذين رأوا أن العصور الوسطى انخفاض بين ارتفاعين ؛ العظمة الكلاسيكية وعظمة عصرهم. كما أن هذا التقسيم يجعل الحضارة الأوروبية هي الحضارة المرجعية التي ينبغي أن تقاس على معاييرها الحضارات الأخرى كافة.

صحيح أن هذا التقسيم الثلاثي يثير مشكلات كثيرة في مجال الدراسات التاريخية في أوروبا منذ فترة، وصحيح أيضاً أنه أعيد تعديله بحيث يكون تقسيماً رباعياً يشمل الفترة المعاصرة، لكن الحقيقة أنه لا يمكن أن يكون مناسباً لدراسة التاريخ المصري أو العربي أو الإسلامي، أو تاريخ آسيا وأفريقيا، كما أنه لا يصلح، طبعاً، لدراسة التاريخ الأمريكي. وعلى الرغم من هذا كله فإن هذا التقسيم الثلاثي ما يزال هو التقسيم الذي تقوم الدراسة على أساسه في للجامعات المصرية.

وربما يبدو أنني خرجت عن موضوع الورقة التي قدمها الدكتور رعوف عباس ؛ بيد أنني أعتقد أن هذا كلام في صميم الموضوع. فقد كانت نتيجة تلك الظروف أن نجح الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين في تعريب الدراسات التاريخية حقاً وأنتجوا كما وفراً من الدراسات للتاريخية كان أساساً للتغيرات النوعية التي حدثت فيما بعد. وحقيقة أيضاً أن أولئك الأساتذة قد نجحوا في تخريج عدد كبير من الباحثين الذين تميز بعضهم بكفاءة بحثية وموهبة تاريخية فذة، لكن الظروف للتاريخية الموضوعية السائدة حالت بينهم وبين تكوين مدارس تاريخية مصرية متميزة. والدليل على ما أشار إليه الدكتور رعوف من تعدد الاتجاهات الفكرية للباحثين الذين تخرجوا على يد أستاذ واحد من ناحية، وتأثر هؤلاء بالتيارات الفكرية الأوروبية من ناحية أخرى. إذ لا يكفى وجود الأستاذ والتلاميذ لخلق مدرسة تاريخية (أو مدرسة فكرية في أي مجال آخر) ؛ ولكن لابد من وجود رؤية قومية، أو وطنية، للذات وفهم لحدود النور التاريخي المنوط بالأمّة وأبنائها، ونسق قيمي وأخلاقي (بالمعنى العلمي الواسع للأخلاق) تتحرك الأمّة في إطاره لكي تنشأ المدرسة التاريخية.

فالمدرسة تتكون حول رؤية للتاريخ وتفسيره، ومنهج وأسلوب يكون أداة لهذا التفسير، ونمطاً من أنماط تقسيم العصور التاريخية، يكون إطاراً لهذا التفسير. وهذا ما نفقده في مجال الدراسات التاريخية المصرية.

ومرة أخرى، أقول مع الدكتور رعوف إن هذه ليست محاولة لجلد الذات، كما أنها بالقطع ليست "وصلة" في لطم الخدود العلمية ؛ ولكننا نحاول الإجابة عن السؤال الذى يبدأ بكلمة "ماذا" بدلا من الاكتفاء برواية "ماذا" حدث.

إن قصور أدولف إعداد المؤرخ فى الجامعات المصرية، على النحو الذى أشار إليه الدكتور رعوف، ليس هو وحده المسئول عن عدم تكوين مدارس فى الفكر التاريخى فى مصر ؛ ولكن غياب النتاج الثقافى العام والاكتفاء بمحاولة الانتساب إلى المدارس والاتجاهات الفكرية الأجنبية جعلاً للمؤرخين، مثل غيرهم، يكتفون بمتابعة ما ينتجه الآخرون ؛ بل إن عدداً متزايداً منهم قنعوا بوهم أن ما يعرفون هو غاية ما يمكن أن تصل إليه الدراسات التاريخية.

إن الناظر فى أدبيات البحث التاريخى فى مصر منذ بداية القرن العشرين سوف تستلفت نظره تلك الزيادة المطردة فى إعداد المشتغلين بالدراسات التاريخية من جهة، وتزايد بشأن التغيير النوعى، والوعى بالذات، وبشأن ظهور فكرة التاريخ المعبرة عن هذه الذات على الرغم من القلة النسبية للدراسات التى يصدق عليها هذا القول. ويستلفت النظر هنا أمران :

- أولهما، أن هناك عدداً من المؤرخين "الهواة" ؛ أى ممن لا يخضون من الكتابة التاريخية حرفة ومعاشاً يساهمون فى تطوير هذا النمط من الكتابات التاريخية الفاهمة.
- وثانيهما، أن عدد من يجذبهم هذا التيار قد زاد بين الجيل الذى تربى فى الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات ثم تراجع مرة أخرى بسبب الضعف الذى اعترى للجامعات المصرية التى تكاثرت بلا ضوابط وتراجعت مستوياتها العلمية منذ ذلك الحين.

وببقى أن هناك تراثاً تراكمياً فى مجال الدراسات التاريخية يمكن أن يشكل أساساً لتطوير البحث التاريخى لدخل الجامعات المصرية، وإذكاء الوعى التاريخى فى الحياة الثقافية عموماً.

أما المشكلات التى أشار إليها الدكتور رعوف والتى تتعلق بأوجه القصور التى تشوب عملية إعداد الباحث فى مجال الدراسات التاريخية، فهى فى ظنى مشكلات بسيطة يمكن مواجهتها والتغلب عليها إذا ما تمت مواجهة المشكلة الأم وهى تحرير الجامعات المصرية من قيد الإدارة والأمن والمفاهيم السياسية الفوقية، وتحقيق الحرية الأكاديمية والعلمية. فالخائفون لا يبدعون، والعبيد المقهورون لا يفكرون، ولا يمكن للمفكر أن يبدع داخل الإطار الذى يحدده رجل الأمن.

إن مشكلة إعداد وتكوين المؤرخ المصرى جزء من مشكلة أعم وأشمل، كما أنها ليست مجرد مشكلة إدارية أو إجرائية ؛ وإنما هى مشكلة تتعلق بالمفاهيم وفلسفة المجتمع ورويته العامة ؛ فضلاً عن الرغبة فى التقدم والحرية.

المؤرخون الهواة ودورهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

عبد المنعم إبراهيم الجمعى

يحلو للكثيرين من غير المؤرخين الكتابة فى التاريخ، والغوص فى أعمقه ولكن ذلك لا يعنى أن كل من يحاول الكتابة فى التاريخ يعد مؤرخاً بل لابد أن تتوفر فيمن يكتب التاريخ من الصفات والاستعدادات والظروف التى تؤهله للقيام بهذا العمل خاصة وأن الدراسات التاريخية الحققة ليس من السهل كتابتها. وقد كان "تولستوى" على حق حين ذكر فى رائعته الحرب والسلام " أن للتاريخ هو دراسة حياة الشعوب والبشر، وأن الإمساك بهذه الحياة ووضعها فى كلمات أمر صعب بل قد يكون مستحيلاً".

ومع ذلك فهناك من المؤرخين الهواة من فاق بقدراته وملكوته ، ومعابضته للحدث بعض المؤرخين الأكاديميين ويشهد على ذلك ما كتبوه وأصبح بصمة واضحة فى جبين التاريخ المصرى يصعب الاستغناء عنه أو مجرد تجاهله ، ومنهم من تجاهل منهج البحث التاريخى ، وسائر إيجابه الفكرى وانتقى من الأحداث ما يؤام تصووره ، ومنهم أيضاً من تغلب أسلوب حرفته على كتابته خاصة إذا كان صطفيًا أو أدبيًا .

ونظراً لأن موضوع الندوة يقتصر على الربع الأخير من هذا القرن فإننا سنكتفى بأن نعرض لكتابات المستشار طارق البشرى كنموذج لمؤلفات كاتب يتميز بالنظرة الشاملة وبمثل الاتجاه الإسلامى فى كتابة التاريخ فى معظم مؤلفاته ، ونعرض لكتابات الدكتور رفعت السعيد كنموذج لمنهج أحد اليساريين المصريين فى الدراسات التاريخية ، وكتابات محسن محمد كأحد الصحفيين العاشقين لوثائق تاريخ مصر الحديث ، وكتابات نجيب محفوظ كأحد الأدباء الذين تركوا بصماتهم على التاريخ المصرى الحديث. وفيما يلى نعرض لدور هؤلاء :

1 - المستشار طارق البشرى¹

مع أن ثقافته ثقافة قانونية والقانونيون غالباً ما ينصب إهتمامهم على معالجة التاريخ من هذه الزاوية وعلى الرغم من أنه يكتب التاريخ من منطلق الهواية لا الحرفة فإن كتابته تتميز بالنظرة الشاملة ، وبالبحث الدقيق الذى لا يقدر عليه إلا قلة نادرة من المتخصصين فى تاريخ مصر .

لقد ألزم طارق البشرى نفسه أن يحطم الحواجز القائمة بين الهواة من المؤرخين ، والأكاديميين منهم. واستطاع بإفائه المفتوحة أن يكتب فى تاريخ مصر المعاصر مؤلفات تتميز بالمعرفة الكاملة للأمر لدرجة أن ما كتبه يعد إضافة لتاريخ مصر المعاصر .

لقد توزعت حياة طارق البشرى بين القانون والتاريخ ، وكأنه امتطى حصانين فامتلك زمامهما معا وأصبح كاتبا له مذاقه الخاص المتميز ، تفيض كتاباته بثقافة عميقة متعددة الروافد برز أثرها للفعال فى تكوين منهجه الفكرى.

ولعل أبرز مؤلف تاريخى ظهر فى أوائل السبعينيات من هذا القرن كان كتابه "الحركة السياسية فى مصر 1945 — 1952"² والذى تعرض فيه لدراسة الحركات السياسية والشعبية خلال هذه الفترة بما فيها من قصور وإيجابيات ، وتابع أوضاع المجتمع المصرى من خلالها بطريقة تتميز بالاعتدال فى الرأى والبعد عن الهوى والعصبيية. كما قام باستقصاء الحوادث بدقة وموضوعية تدلان على إلمامه بأصول البحث التاريخى ومناهجه ، فقدم لنا رؤية عميقة وجذابة لثنى الدراسات السياسية الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت. وتطرق إلى الظروف التى دفعت بالضبط الأحرار إلى التسرع بالتحرك وتقديم ساعة البدء إلى ليلة الثالث والعشرين من يوليو بدلا من الخامس من أغسطس 1952.

حقيقة، إن من يمحص هذه الدراسة يجد فى ثاباها إعجاب طارق البشرى بالفكر اليسارى وعدم تحمسه للإخوان المسلمين ، ولكنه راجع رأيه فى الطبعة الثانية من هذا الكتاب التى صدرت فى عام 1981 فكتب مقدمة تقترب من السبعين صفحة أشار فيها إلى الأسباب التى دفعت صراحة إلى مراجعة رأيه واعترافه بالحركة الإسلامية كعنصر أساسى وجوهري فى إدارة دفة السياسة المصرية.

بضاب إلى ذلك أن كتابه "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" الذى صدر فى عام 1980 كشف عن انتقاله التدريجى لصالح للحركة الإسلامية.

وعلى أى حال فيمكننا أن نرجع الأسباب التى جعلت طارق البشرى يعدل عن رأيه تجاه الفكر اليسارى إلى أصوله الاجتماعية ، خاصة أن جده الشيخ سليم البشرى كان من كبار علماء الأزهر المرموقين ، هذا بالإضافة إلى أن المناخ العام الذى تعيش فيه مصر فى بداية الثمانينيات ربما كان السبب فى ذلك أيضاً.

وللمستشار طارق البشرى دراسة هامة بعنوان "الديمقراطية ونظام 23 يوليو" شملت الفترة من 1950 إلى 1970 وهذه الدراسة - كما يذكر صاحبها - من الموضوعات الساخنة التى تدور حولها المعارك السياسية وقد عالجه بطريقة تبلور الدروس المستفادة، خاصة أن آثارها لاتزال ممتدة وأوضاعها مازالت متداخلة فى غالب شئوننا السياسية والاقتصادية³ وتعد هذه الدراسة تكملة تاريخية لكتابه "الحركة السياسية فى مصر من 1945 — 1952".

لقد كتب طارق البشرى دراسته التاريخية إشباعاً لرغبة لا التزاماً بمهنة ، ونظر إلى التاريخ كوسيلة فعالة لتنقيف العقول وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى حياتهم القومية

وتعليمهم تاريخ بلادهم بطريقة صحيحة خاصة كما يذكر أن تجارب التاريخ ودروس الواقع لن يبقيا المدح ولن يقضى عليها الذم، لأن كلاً من المدح والذم من شأنه أن يذهب بريحها، ولأنهما يستويان في جعل أى مرحلة تاريخية ماضياً .. ولأن يبقى أى تاريخ حاضراً وحيّاً إلا الوعى بآثاره سلباً وإيجاباً على سواء⁴.

وفى النهاية يمكن القول إن ما كتبه طارق البشرى فى تاريخ مصر يختلف عما كتبه عبد الرحمن الرافعى وغيره من القانونيين فالرافعى كتب تاريخ مصر من وجهة نظر الحزب الوطنى، كما تتبعه زمنياً بهدف إبراز دور مصطفى كمال ومحمد فريد، بينما كتب طارق البشرى التاريخ من منطلق معاشته لتجربة تاريخية وخبرة مجتمعة وبطريقة تنسم بالتحليل ومع أنها لا تخلو من وجهة نظر، فإنها حيادية إلى حد كبير وتنسم بالوعى النقدى اليقظ والحاسة الأدبية والفنية الواضحة.

2 - الدكتور رفعت السعيد

يملك الدكتور رفعت السعيد - منذ أن عرفته أخبار اليوم صحفياً - حاسة اجتماعية ثورية فتحت للفكر فى مصر طريقاً يستحق التقدير والمتابعة.

ومؤلفات رفعت السعيد عديدة يوجد بين دفتيها بيانات ومعلومات لاغنى للمثقف عنها. وقد مثلت معظم مؤلفاته التيار الماركسى فى منهج الدراسات التاريخية، فتناولت التجمعات الطبقة، وجوانب الصراع الطبقي وتطورها فى فترات تاريخية متلاحقة كما تناولت القوى الاجتماعية فى مصر، والنضال النقابى والسياسى للطبقة العاملة وتطور أساليبه، والارتباط الوثيق بين قضية الاستقلال الوطنى ومطالب الجماهير والمناخ الفكرية للعمل الاشتراكى، وموقف الحركة الشيوعية من القضية الفلسطينية.

ومن هذه المؤلفات نذكر تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر 1900 - 1925 * ، "اليسار المصرى 1925 - 1940" ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية 1940 - 1950" ، "الصحافة اليسارية فى مصر 1925 - 1948" ، "اليسار المصرى والقضية الفلسطينية" ، "القوة الاجتماعية فى الثورة العربية".

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات كتب رفعت السعيد سلسلة من المقالات التاريخية فى مجلة الطلبة وعدداً من المقالات التاريخية وغير التاريخية فى الصحف اليومية خاصة "الأهالى" صحيفة حزب التجمع.

وفى هذه المؤلفات والمقالات برزت انتماءات رفعت السعيد وميوله. فصور الحركة الشيوعية بأعظم الصور إيجابية، وهذا من حقه كمفكر أن يستخرج من تراث البشرية ما ينفع مع أفكاره ويلائم هواه أما كمؤرخ فنعتقد أن ذلك لا يتفق مع منهج البحث التاريخى الذى يناقش الحدث بما له وما عليه.

أقد إنتقى الدكتور رفعت المسعيد من الأحداث ما يوائم تصويره، وتأثر فى كتاباته بالمؤثرات الحزبية والمسيحية ، وبما يعتق من نظريات وقيم مما جعله يدبر ظهره فى بعض الأحيان لمنهج البحث للتاريخى .

وإلى جانب ذلك فقد نصب نفسه فى بعض كتاباته قاضياً يوزع أحكام الاستحسان والاستهجان، علماً بأن العدالة فى الأحكام التاريخية لا تتحقق بسهولة.

ومع كل ذلك فلا ينكر أحد أن الدكتور رفعت المسعيد أوتى من العلم والثقافة حظاً كبيراً مكنه من الغوص فى أعماق الماضى واستخراج ما يتناسب مع أفكاره وتصورات، لذلك فنحن نفضل أن نضع بجانب اسم رفعت المسعيد مفكراً وإبن مؤرخاً ، فثقافته غنية ومتعددة الروافد وأفكاره المتقدمة والمتنوعة توظف للتاريخ لخدمة أهداف سياسية.

3 - الأستاذ محسن محمد

تكمن أهمية كتابات محسن محمد فى أنه استقى مادتها التاريخية من الوثائق الأصلية، وبخاصة البريطانية والأمريكية فى كتابه "تاريخ للبيع"⁵ قدم العديد من الأسرار الهامة التى أحاطت بمصر خلال الحرب العالمية الثانية منها : موقف القصر والحكومة من الألمان، والقصة الكاملة لحادث 4 فبراير 1942 من خلال الوثائق البريطانية خاصة وثائق وزارة الخارجية فى لندن، والتقارير التى كتبها السفير البريطانى فى مصر إلى حكومته.

وفى كتابه "أصول الحكم"⁶ تعرض محسن محمد لتاريخ مصر من خلال الأحداث التى أثارت الرأى العام المصرى لفترة طويلة بعد أن أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه "الإسلام وأصول الحكم" فى إبريل 1925 والأحداث المتتابعة التى أعقبت ذلك من خلال الوثائق البريطانية المحفوظة فى دار الوثائق العامة فى لندن، والوثائق الأمريكية المحفوظة فى الأرشيف الوطنى بواشنطن.

وفى كتابه "الشیطان" تاريخ مصر بالوثائق السرية والأمريكية⁷ تعرض محسن محمد للمندوب السامى البريطانى "لويد" بالدراسة فأوضح أنه خلال خمسة وأربعين شهراً حكم فيها مصر حاول اتباع سياسة الحزم والقهر مع المصريين، وأن يجعل من نفسه الحاكم الحقيقى لمصر، وألا يكون للحكومة المصرية سوى سلطة اسمية فقط، كما حاول تحقيق مصالح الإمبراطورية البريطانية فى مصر أولاً وقبل أى شئ آخر.

وفى كتابه "سعد زغلول مولد ثورة شرارات ثورة 1919 بالوثائق الأمريكية والإنجليزية"⁸ تعرض محسن محمد لدور سعد زغلول فى السياسة المصرية قبيل ثورة 1919 وذلك من خلال توليه وزارتى المعارف والعدل، وعلاقته بكل من اللورد كرومر، واللورد كاتشستر، والمستشارين الإنجليز، وعلاقته أيضاً بالسفير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا وإلى جانب ذلك فلمحسن محمد مؤلفات أخرى تعرضت لفترات هامة من تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق السرية البريطانية والأمريكية ننكر منها "سركة" واحة مصرية⁹،

و"التاريخ المسمى لمصر"¹⁰، و"أفندينا يبيع مصر"¹¹، و"خمس أيام هزت مصر"¹²، و"من قتل حسن البنا"¹³، و"عندما يموت الملك"¹⁴.

ومع أن هذه الكتابات اعتمدت على الوثائق الأصلية في معظمها فإنها تنفقد إلى روح المؤرخ ويصمته في النقد والتحليل ومع أنها كانت عاملاً من عوامل النهضة الثقافية الحديثة، وبث الوعي لدى المواطنين بتاريخهم فإن أسلوبها الصحفي تغلب عليها.

4 - الأستاذ نجيب محفوظ¹⁵

أعمال نجيب محفوظ في مجملها تعرضت لواقع المجتمع المصري الملئ بالمتناقضات، وقامت بتسجيل واقع البيئة المصرية بشقيها الاجتماعي والسياسي بطريقة نبعت من علاقته المتميزة بعراقلة المجتمع المصري، ومن ارتباطه بقاع هذا المجتمع أخذاً وعطاء، ومن اعتماده أيضاً على الدراسات التاريخية الجادة في رواياته.

لقد تناول نجيب محفوظ بقلمه المبدع تاريخ مصر القديم في أول مؤلفاته حيث نشر كتابه "مصر القديمة" الذي صدر عام 1932، وتبع ذلك في روايته "رادوبيس"، و"كفاح طيبة" وغيرهما، ثم تطرق إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر خاصة في فترة ما بين الحربين كما حدث في "الثلاثية" و"المرايا" وغيرهما لدرجة أن روايته عن مصر وشعبها تعدت الخمسين.

ونظراً لأن موضوع الندوة يقتصر على الربع الأخير من هذا القرن، فإن روايته "المرايا" التي تناولت تاريخ مصر المعاصر منذ ثورة 1919 حتى هزيمة يونيو 1967 والتي صدرت عام 1972 وروايتها "يوم قتل الزعيم" التي تعرضت لأحوال المجتمع المصري قبيل اغتيال الرئيس السادات والتي صدرت في عام 1985 يدخلان ضمن موضوع الندوة، ولما كانت الرواية الثانية "يوم قتل الزعيم" من الروايات المعاصرة التي اتجهت إلى التركيز في الحجم مع التوجه إلى الرواية السياسية بشكل مباشر فإننا سنكتفي بأن نعرض لها، لنبين مدى استناد نجيب محفوظ على البراهين التاريخية التي تملك في ثنايا رواياته وتؤدي وظيفتها وتقدم نفسها على اقتحام القارئ دون أن تمنعه من مواصلة قراءته الأدبية، ولنوضح إذا ما كان الأدب الروائي يمكن أن يصلح كمادة يعتمد عليها في كتابة التاريخ.

في كتابه "يوم قتل الزعيم" حاول نجيب محفوظ أن يجمع كل أسباب التمزق والانحرافات التي سبقت اغتيال الرئيس السادات مستخدماً في ذلك الأسلوب الرمزي فلم يذكر السادات بالاسم بل اتخذ من بعض الأسماء ستاراً للتعبير عن فكرته ببراعة واضحة فعلمون وردة كانا مخطوبين من أيام عبد الناصر الذي كان رمزاً لأمال الفقراء والمحرومين الضائعة ثم جاء عصر الانفتاح فأصبح زواجهما مع جنون ارتفاع الأسعار شبه محل فلى الرغم من اكتظاظ البوتيكات ومحلات الأكل بال بضائع الفخمة، فإنهما لم يستطيعا الزواج، خاصة وأن رواد هذه الأماكن هم المهربون والطفيليون والقوادون الذين جمعوا الملايين وركبوا أفخم السيارات على حين كان الشرفاء يكدسون في الباصات وجوههم تطل من الزجاج المشروخ مثل المساجين

يوم الزيارة وعلى الرغم من صمود علوان ورنده أمام قسوة الحياة ، خاصة أن الحب كان يجمع بينهما، فقد حاول أنور علام مديرهما الكهل في العمل والذي دب الثراء في عروقه نتيجة لأعماله غير المشروعة حاول وتمكن من دق الأسفين بينهما حتى انتهى الأمر بزواجه من رنده خطيبة علوان تحت تأثير مصاعب الحياة وعدم قدرة علوان على إتمام الزواج منها، ثم محاولات هذا المدير تزويج أخته جولستان العجوز الثرية من علوان الشاب، وما أسرع أن فشل زواج المدير من رنده، خاصة أنه أراد أن يجعل من زوجته قطعاً عاماً في خدمة القطاع الخاص، وإنتهى الأمر بانتقام علوان من المدير من أجل خطيبته التاريخية التي اختطفها منه بضربة لكمة القاضية.

وإلى جانب ذلك تعرض نجيب محفوظ في روايته إلى الهوة الساحقة بين الشعارات والحقيقة، وإلى مجلس الشعب الذي أصبح مكاناً للغناء بعد أن كان مكاناً للرقص، وإلى تفسخ القيم نتيجة لغول الإنفتاح وإلى نغمة الأسى التي انتابت الشعب المصري خلال هذه الفترة وهكذا حاول نجيب محفوظ أن يجمع في روايته كل أسباب التذمر التي سبقت مقتل السادات في شكل فني محكم ذكر فيه كل الحقائق دون جفاف وصور بأسلوبه الروائي ما حدث في مصر خلال عصر الإنفتاح بطريقة رمزية أوضحت المشاكل التي عايشها الشعب المصري وتأثر بها حتى غيرت من نمط حياته إلى حد كبير .

كما استطاع سرد هذه الوقائع بطريقة شاملة الرؤية مزج فيها الأدب وفن الرواية بالتاريخ، وأوجد نوعاً من الوحدة بينهما بإقراره للأسباب الإنسانية والطبيعية للحوادث، وإثباته أن خيال الأديب يمكن أن يقتفى أثر الحقيقة ويلتصق بها، وأن المعرفة كل لا يتجزأ، وأنه يمكن للأديب أن يقترب من الحوادث السياسية والتطورات العلمية بشكل لا يؤثر في روح التأليف التاريخي وشكله ومحتوياته وإن كان يمزج بين الأفكار والحوادث والمبتكرات الفنية.

وفي النهاية يمكن القول إنه على الرغم من البصمات الواضحة التي تركها بعض المؤرخين الهواة في تاريخ مصر، وبالرغم من أن بعضهم شق طريقه داخل منعرجات التاريخ ومنحدراته بهدف الوصول إلى الحقيقة وإثبات قدرته كإنسان موهوب أوتي من العلم والثقافة حظاً كبيراً فإن ذلك لا يعني أن كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً .

الهوامش

- 1 - ولد بالقاهرة في أول نوفمبر 1933 في أسرة تحيطها هالة دينية واضحة فجدّه الشيخ سليم البشري كان عالماً من علماء الأزهر المرموقين، ووالده كان رئيساً لمحكمة الاستئناف.
- وبعد أن حصل طارق البشري على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة في عام 1953 عمل بمجلس الدولة منذ عام 1954، كما عمل نائباً لمجلس الدولة في عام 1985، وتولى إدارات الفتوى بالعديد من الوزارات، وعمل مستشاراً قانونياً لعدد من الوزارات والإدارات.
- ضمن لقاء مع المستشار طارق البشري بسملة كلية البنات جامعة عين شمس يوم الثلاثاء 1993/1/5.
- 2 - نشرت للهيئة المصرية للكتاب الطبعة الأولى منه في عام 1972.
- 3 - لنظر المقدمة ص 5، 6 .
- 4 - انظر مقدمته لكتابه الديمقراطية ونظام 23 يوليو ص 16.
- 5 - نشرته دار أخبار اليوم في عدد يوليو 1972.
- 6 - نشرته دار المعارف في عام 1980.
- 7 - نشرته دار المعارف في عام 1982.
- 8 - نشرته دار المعارف في عام 1988.
- 9 - نشرته أخبار اليوم ضمن سلسلة كتاب اليوم (1980).
- 10 - نشرته دار المعارف.
- 11 - نشرته مؤسسة الأهرام.
- 12 - نشرته مؤسسة الأهرام.
- 13 - نشرته دار الشروق في مارس 1987.
- 14 - نشرته دار التعاون.
- 15 - ولد في حي الحسين بالقاهرة في عام 1911، ودرس الفلسفة خلال دراسته بكلية الآداب حتى تخرج منها في عام 1934 ثم أخذ يحتل بنفسه ثقافته الحرة.

تعقيب على ورقة المؤرخون الهواة ودورهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

طارق البشرى

أشكر السيداج على دعوته لى للمشاركة فى الندوة ، وأشكر الدكتور الجمعى على ما كتبه فى ورقته. إننى رجل قانون ولذلك أنا أتبع الأشياء وأرى دالخليات الأشياء. حاولت أن أتبع معيار التصنيف الذى وضعه الدكتور الجمعى لمن هو المؤرخ ، لم يسغنى التصنيف الموجود فى الورقة فرجعت إلى كتابه عن الكتابة التاريخية ، الذى ذكر فيه تصنيفه هذا بالتفصيل لأصل إلى معيار حقيقى لأن هذا الموضوع يشغلنى منذ أكثر من 20 سنة عندما كتب فيه د.عاصم دسوقي أحد الأبحاث الهامة.

المهم بالنسبة لتقسيم د. جمعى للمؤرخين ، قال بالنسبة للمؤرخين الهواة إنهم يضمون المجموعة الأوروبية ، وهم موظفون أجانب وهناك مجموعة القصر الذى استخدمهم فى كتابة للتاريخ وجدت فى هذه الأسماء مساحة لا تدخل فى التاريخ على سبيل المثال ما كتبه بلنت ، ما كتبه اللورد لويد هذا ليس تاريخاً . أيضاً ما كتبه جرجس حنين بأى معيار ننخله فى للتاريخ بالمعنى الذى نقصده بالتاريخ. إذ ما هو المعيار معيار المؤرخ الهواى ، هذا يشغلنى، لكنى على أية حال إن أصل لمعيار. هكذا لم أجد معياراً للمؤرخ الهواى. أعتقدت أننى ربما أجد المعيار عن طريق نظرية الاستبعاد، أى استبعاد المؤرخين الأكاديميين ، وبالتالى البقية هم المؤرخون الهواة.

نظرت فى تصنيفه للمؤرخين الأكاديميين وتساءلت هل الأكاديمي هو من حصل على شهادة فى لتاريخ، أم هو من يدرس التاريخ فى الجامعة. محمد صبرى السربونى لم يمارس التعليم فى الجامعة، رغم أنه يحمل دكتوراه ، وقام بإعداد مؤلفات تاريخية . أيضاً أسالك يا دكتور جمعى كتابات محمد فهمى لهيطة ومحمد حمزة عيش فى التاريخ الاقتصادى وغيرهم، هل تعتبرهم هواة أم أكاديميين؟ يوسف كرم عندما كتب عن تاريخ الفلسفة هل هو هاو أم مؤرخ؟

من هنا أقول أن المؤسسة لا تخلق عالماً عبقرياً، وإنما هى تسمح بأن تجعل مستوى هذا العالم متقدماً وعالياً. لكن مع الدولة الحديثة تظهر المؤسسات، وكل مؤسسة تميل إلى احتكار ما يمكن أن نسميه 'بضاعتها' هذا ليس فى الجامعة فحسب بل بصفة عامة. لكن فى الحقيقة

جانب الفكر النظرى لا نستطيع المؤسسة أن تحكره أو حتى تستوعبه تماماً. أنا أستطيع أن أكتب كتاباً عن الهندسة، لكنى عندما أقوم بتصميم هندسى هنا أقع تحت طائلة القانون. لكن الجوانب النظرية مازال باقية حرة.

على أية حال الدكتور رعوف عباس فى ورقته ذكر حال البحث التاريخى فى الجامعة، وأن المؤرخ هو الذى يبنى نفسه ويعتمد على نفسه فى الاستزاده بمناهج البحث والمعرفة وتطوير دراساته، دون المؤسسة، أى أن للمؤسسة لا تقدم شيئاً الآن فى هذا الاتجاه. بهذا الشكل نصبح كلنا مؤرخين هواة نعلم على أنفسنا فى ترقية أبحاثنا إذا نرجع نقول ماذا نعلم بالمؤرخين الأكاديميين والمؤرخين الهواة. فى الحقيقة ليس عدى معيار لذلك.

على أية حال التغطية الشاملة لتاريخنا جاءت من دخل المؤسسة، أما إسهام المؤرخين خارج المؤسسة فهو نسبة محدودة. وهذه نقطة هامة. الأمر الثانى نوعية الموضوعات التى يكتب فيها، ستجد هؤلاء المؤرخين خارج المؤسسة يميلون إلى الموضوعات المعاصرة إلى حد كبير. على العكس على سبيل المثال نحن عيال على شفيق غربال، لقد استفدت من النظرة الفوقية لشفيق غربال فى كتابه عن محمد على. وشفيق غربال أساس للمدرسة التاريخية.

تعقيب على ورقة المؤرخون الهواة ودورهم في كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر

رفعت السيد

لعله من الضروري أن أتوجه بالشكر إلى السيداج وإلى د. عبد المنعم جميعي لهذا الاهتمام بكتباتي في مجال التاريخ.

وأود ابتداء أن أختلف قليلاً عن المستشار طارق البشري، فلما عن عمد لم أشير إلى كتاب د. جميعي الذي سبق هذه الورقة، والذي تعتبر ورقته تلخيصاً له. لسبب بسيط هو أن د. جميعي لم يشر ولو بأقل قدر إلى الكتاب ولا إلى كون الورقة تلخيصاً له. وأكاديمياً يصعب علينا افتراض شيء لم يشر إليه صاحبه.

وفي البداية سأورد بعض الملاحظات الأولى.

فلما اتفق مع المستشار البشري في أن د. جميعي كان من المفترض أن يقدم لنا تعريفاً محدداً وواضحاً عما هو المؤرخ في وجهه نظره، هل هو من تطبق على كتاباته المعايير الأكاديمية؟ أم من يمتلك لقب دكتور في علم التاريخ؟ أم من يقوم بالتدريس في الجامعة؟ أم هو كل ذلك معاً.

كذلك لم يحدد لنا د. جميعي من هو - في وجهه نظره - الهلوى. فهل الهلوى هو عكس كلمة محترف؟ ثم من هو المحترف في مجال التاريخ؟ هل هو أستاذ الجامعة بغض النظر عن مستوى دراساته وكتاباته؟ أم هو من يكتب دراسات تاريخية ذات مستوى أكاديمي ويحظى جيداً دونما نظر لعلاقته بالجامعة؟ أم هما معاً؟

ولعل ما أثار حيرتي في هذا الأمر هو عبارة وردت في ورقة د. جميعي (ص5) تقول "لقد كتب طارق البشري دراسته إشباعاً لرغبة لا التزاماً بمهنة" فهل نفهم من هذه العبارة أن الهلوى هو عكس من يتخذ الكتابة التاريخية مهنة له ؟

وهكذا تركنا د. جميعي حيارى أمام تفسيراته ومعاييره ، فلما شخصياً لم أستشعر - ولو بأقل قدر - رغبة في الارتزاق من الكتابة التاريخية أو اتخاذها "مهنة" بالمعنى المتعارف عليه للكلمة. وبهذا المعنى فابنى أشكر له وصفي بأننى "هلوى". أما إذا كان القصد من التسمية الانتقاص من قيمة الكتابة، أو قدر الكاتب فذلك أمر آخر .

كذلك تحدث د. جميعي عن "الحياد" في الكتابة التاريخية، فهل يقصد "بافتقاد الحياد" انحياز الكاتب لموقف سياسي أو وطني أو اجتماعي أو قيمي محدد؟ فهو يقول (ص7) إن المؤرخ الذي يناقش حدثاً بماله وماعليه ثم ينحاز لموقف أو طبقة أو وطن يعتبر غير محايد .. فهل هذا صحيح؟

ولنأخذ مثلاً موضوع قناة السويس .. فإذا كتب مؤرخ فرنسي عن هذا الموضوع فسوف يتركز اهتمامه على للتطور الحضاري الذي أحدثته قناة السويس في أوضاع المنطقة والعلاقات التجارية العالمية. وإن بالغ في الموضوعية فسوف يورد سطرًا أو سطرين عن فداحة ما دفعه شعب مصر من تضحيات في إطار السخرة التي فرضت على كثيرين من أبنائه في حفر القناة. أما إذا كتب مؤرخ مصري دراسة عن ذلك الموضوع فسوف يتركز اهتمامه بالضرورة - وربما على الرغم منه - على العوامل السياسية التي تم حفر القناة في إطارها، وعن التضحيات التي فرضت على شعب مصر أثناء حفرها، وعن النتائج التي تترتبت على حفر القناة في تحديد القيمة الإستراتيجية لموقع مصر الجغرافي .. ومن ثم على استقلال مصر، ولأبأس من أن يورد فقره أو أكثر عن الدور الحضاري للقناة. فهل إذا ما توَقَّفنا أمام هذين النموذجين نرفض - وببساطة - منح إجازة الحيادية لكل من هاتين الدراستين؟

ألم أنه يتعين علينا - أكاديمياً - أن نفهم "الحياد" في الكتابة التاريخية على أنه مثل مجرى النهر هناك من يقف في منتصفه أو على واحدة من ضفتيه دون أن يفقد حياده. وإلا فإن المؤرخ مطلوب منه كي يصبح محايداً أن يفقد إمكانية التحليل أو اتخاذ موقف مع أو ضد أحد، مع أو ضد فعل.

وبهذا المعنى فإتني أسأل د. جميعي هل يعتبر د. محمد أنيس مؤرخاً أم مجرد هلو، فقد انحاز في كثير من مواقفه إلى ضفة من ضفتي الموقف. كذلك أسأل د. جميعي عن رأيه في د. عبد العظيم رمضان وكتاباته واضحة الانحياز؟

وإذا أتينا إلى جانب آخر من الورقة المقدمة فلناعتقد أن هناك خلطاً بين "الكتابة التاريخية" أو "فعل التاريخ" وبين الرواية التاريخية. وبين إنتاج آخر هو "التأريخ عبر الرواية" أو الرواية فوق وسادة تاريخية.

فهناك فارق مثلاً بين روايات جورج زيدان (وهي محاولات أدبية تكتسى برداء تاريخي) وبين ثلاثية أحمد حسين التي بدأها برواية "أزهار"، وهي محاولة للتأريخ لمصر الفتاة في إطار زمني كان يمنع ذكر - مجرد ذكر - الأحزاب المنحلة، ومنها مصر الفتاة، بخير أو شر فلجأ المؤلف إلى الرواية كمخرج للكتابة التاريخية، وسرد الأحداث بأسماء مغايرة، لكنه لم يهتم بدرامية الكتابة واكتفى بالسرد التاريخي المتسلسل للحدث بحيث يمكننا إذا ما غيرنا الأسماء المستعارة واستبدلنا بها الأسماء الحقيقية أن نقرأ - إلى حد ما - تاريخاً لنشأة وتطور حركة مصر الفتاة.

كذلك نسى د. جميعي خلال حديثه عن العلاقة بين التاريخ والرواية التاريخية كتاب محمد جبريل الهام جداً عن تاريخ مصر في الرواية المصرية.

أما روايات نجيب محفوظ فهي أعمال متكاملة تتخذ من المادة التاريخية أو الإشارات التاريخية وسادة - مجرد وسادة - تمنح الفعل الدرامي العميق والبعد المطلوب.

هذا فضلاً عن أن كتاب "المرايا" لمحفوظ مجرد كتابات انطباعية وليس تاريخاً ولا رواية. وكذلك كتاب "يوم قتل الزعيم" فهو كتاب سياسي تستند إلى بعض الوقائع التاريخية وتستمد عطرها الأساسي من أسلوب الكتابة الأدبية المميزة.

كذلك هناك ملاحظة سريعة، فالدكتور جميعي يطيح أيضاً برأس عبد الرحمن الراجعي إذ يؤكد أنه كتب تاريخ مصر من وجهه نظر الحزب الوطني (ومن ثم فهو في نظره ليس مؤرخاً) .. وأوافق د. جميعي على أن الراجعي انحاز - في بعض ماكتب - للحزب الوطني فكراً وموقفاً .. ولكن ماذا عن كتاباته الأخرى وهي كثيرة جداً، وهامة جداً؟ ماذا عن كتاباته الممتدة من عصر محمد علي ومابقيه وحتى زمن الحزب الوطني، وماذا عن كتاباته التالية والممتدة حتى تاريخ ثورة يوليو؟

كذلك فإنني أعتقد أن د. جميعي مثلنا جميعاً يعلم طلابه أن الكتابة التاريخية لا تعرف "المطلقات" و"المطلق" غير علمي سواء في كتابة التاريخ أو غيره .. لكن د. جميعي - ربما من فرط إعجابه بالمستشار البشري - يستخدم "المطلق" في وصفه لكتاباته .. فهو يقول "إنها تتميز بالمعرفة الكاملة للأمر" وعفواً .. هل ثمة معرفة كاملة؟ وحتى المستشار نفسه لابد أن نزعه الإسلامية تجعله يتردد إزاء هذا الوصف..

ثم هو يقول "يمكننا أن نرجع الأسباب التي جعلت طارق البشري يعدل عن رأيه تجاه الفكر اليساري إلى أصوله الاجتماعية، خاصة إن جده شيخ أزهرى مرموق، وعفواً مرة أخرى فهل إكتشف المستشار أصوله الاجتماعية والأسرية فجأة لم إن هناك اقتناعات جديدة أزاحت اقتناعات قديمة؟ (وبالمناسبة هذا ليس عيباً).

والآن نعود إلى تقييمي لى وكتابتي .. أما تقييم الكتابات فإنا أنقله كوجهة نظر. أما إضفاء صفة "الهوى" .. فالأمر بالنسبة لى يتوقف على مدى تقييمه هو "الهوى".

وقصتي مع الأمر كله تتلخص وببساطة في أنني حصلت على دكتوراه الفلسفة في التاريخ الحديث ولكن ولأسباب سياسية - في زمن الرئيس عبد الناصر - منعت من التدريس في الجامعة. ومن ثم لم تكن أمامي فرصة الترقية إلى درجة أستاذ عبر مجموعة من الأبحاث ولهذا فقد حصلت على دكتوراه العلوم من جامعة ليونج، وهي درجة علمية أعتقد أن جامعة عربية ما لم تمنحها لأحد، وله بعد ذلك أن يقدر مدى الهوى في ذلك.

التعقيب للثاني :

أنا أعتقد أنني التزمت بما ألزمني به أسألتني الألمان بموضوعية الكتابة التاريخية وبعدها الأكاديمية. لكنه قد يعتبر أن مجرد اختياري لموضوع محدد هو تاريخ الحركة الشيوعية المصرية مجرد انحياز يجب أن أعاقب عليه .. ولكن فلندع جانب الكتابة في هذا الموضوع فما رأييه فيما كتبت من كتب عن 'الأساس الاجتماعي للثورة العربية' أو عن محمد فريد - سعد زغلول - مصطفى النحاس - حسن البنا - أحمد حسين .. إلخ فهل وجد فيها انحيازاً .. وابتعاداً عن الأكاديمية.

وعموماً ولكي لأطيل فلنا أشكر د. جميعي على كريم اهتمامه بي وبما كتبت وأؤكد له أنني لا أطمح إلى لقب مؤرخ لو هلو وإنما أفضل أن أتعامل كما أنا .. فقط، وشكراً.

نتاج عمل المؤرخين فى فرنسا

من 1945 إلى 1995

جسيلان ألوم

من خلال هذا البحث حول نتاج عمل المؤرخين فى فرنسا من 1945 إلى 1995، سوف نتوقف لبضع لحظات عند مجال آخر. فإذا كنت قد اخترت مثل هذا الموضوع فالسبب فى ذلك ليس فقط لكون السيداج مركزاً فرنسياً وأن هذه المائدة المستديرة تضم مؤرخين مصريين وفرنسيين.

كما أننى لم أستهدف من خيارى هذا عقد مقارنة بين البلدين، حيث أن الموقف يختلف تماماً فى كل منهما. وإذا كان البحث التاريخى يبدو اليوم منعزلاً ومنفصلاً عن البحث الدولى وفقاً لما أشار إليه الدكتور روعف عباس، فإن المدرسة التاريخية الفرنسية تبدو على العكس من ذلك متمتعة بدور الزعامة الثقافية : ولقد ساهمت على أى حال بنصيب وافر منذ نصف قرن مضى فى تجديد أساليب ومساائل التاريخ ، وهى تحظى بمكانة مرموقة تفسر الكم الهائل من الأعمال التى كرسَتْ لها فى أنحاء كثيرة من العالم.

وعلى ذات النحو ، إذا كان من الواضح أن البحوث المصرية تقتصر مادتها على عدد محدود جداً من المجالات، كما أشار إلى ذلك عدد كبير من الحاضرين، فإن مجال البحث الفرنسى يبدو على العكس مهدهدأ من جراء الاتساع المفرط لمراكز اهتمامه مما يجعل البعض يخشون انهيار هذا العلم (فرانسوا دوس، التاريخ فى حالة تهشم 1987). والواقع أن البلدين لا يجمع بينهما سوى نقطة مشتركة واحدة قد تتعلق بالدور الذى يلعبه التاريخ فى الحالتين بالنسبة لتكوين الوعى الوطنى : فالتاريخ يثير مشاعر قطاع عريض من العامة كما أن المراهنات المتصلة بكتابة أو إعادة كتابة التاريخ يتعاضد حجمها فى البلدين (انظر مقالى تحت عنوان "مصر وتاريخها" نشرة السيداج 1985 والمائدة المستديرة التى عقدها المعهد الهولندى). فمن خلال هذا النقاش وحده يمكننا العثور على بعض نقاط التلاقى : سواء فى مصر أو فى فرنسا .

فالتاريخ يجتاز على فترات منتظمة أزمت قد لا تكون مردها لتغيرات التاريخ بقدر ما هو نتاج دمج فى النقاش الاجتماعى العام. واستناداً إلى ذلك فقط بدا لى من الممكن إدراج هذا الاستعراض السريع لتطور الدراسات التاريخية الفرنسية فى إطار أعمال هذه المائدة المستديرة.

1 - لماذا هي "مدرسة تاريخية" فرنسية ؟

إن السؤال الأول الذى يطرح نفسه على كل من يرغب فى دراسة تطور الدراسات التاريخية فى فرنسا هو الخاص بمعرفة سبب وكيفية اقتران نتائج أعمال المؤرخين الفرنسيين بمصطلح "مدرسة" منذ خمسين عاماً. إن الأمر يتعلق هنا بسؤال مهم وهو ضمن أسئلة أخرى مطروحة للنقاش فى هذه المائدة المستديرة.

حيث أنه كما كتب جاك لى جوف فى مقدمة الكتاب الذى نشر تحت إشراف ف. بيداريدا (تاريخ ومهنة المؤرخ فى فرنسا، 1945 - 1995)، فإن النتائج الوطنى لأعمال المؤرخين لا يمكن أن يتصف صدفة ودون سند بلقب "مدرسة". ومن أجل هذا يلزم لهذا النتاج الوحدة والإشعاع وإن يعترف له بذلك. وبالنسبة لفرنسا فإن الوحدة متوفرة من خلال "دلائل الاعتراف والاندماج" التى تتمثل فى شجب أوهام تسلسل أحداث التاريخ والتدبر بشأن زمن وأزمة التاريخ. أما إشعاع البحث التاريخى فهو محل اعتراف من المجتمع الفرنسى ذاته ومن جانب مؤرخى البلدان الأجنبية.

ولهذا فإن هذا النجاح لم يكن نتاج حركة تسير فى خط مستقيم ومتصل، بل على العكس هناك تاريخان قد يمسجلان أوقات توقف : 1945 وإعادة بناء العلم ارتكازاً إلى الأسس التى تم إرساؤها قبل الحرب من جهة، ونهاية الستينيات وبداية السبعينات من جهة أخرى والتى ترى نجاح التاريخ ضمن علوم اجتماعية أخرى كحقيقة تحتل محور المجتمع ووسائل الإعلام. والواقع أن فترات التوقف هذه شملت فى آن واحد مهنة المؤرخ وممارسات التاريخ.

تغييرات المهنة :

إن التاريخ لا يعد فقط علماً جامعياً، وإنما هو علم يجب تعليمه لأكثر عدد من الأشخاص وغمر الهوية الفرنسية بالصورة والمراجع (لوجوف ص 5). ومنذ بداية العام الإجماعى خلال القرن التاسع عشر وجدت ميثولوجيا تاريخية تؤكد مثلاً أسبقية فرنسا (فى تعريفها وحدودها الحالية) واستمراريتها عبر القرون (دخلت دراسة التاريخ فى المدارس الثانوية على أيدى جيزو فى ظل ملكية بوليو، وفى التعليم الأساسى عام 1865 بواسطة فيكتور دوروى، جوتار ص 45). والواقع أن هذا التاريخ المدرسى الذى يعد أيضاً درساً فى المعنويات والمواطنة والوطنية قد بلغ ذروته نحو عام 1941، ولكنه استمر يسود التعليم الابتدائى والثانوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وعندئذ فقط ظهرت أولى الانتقادات الأيديولوجية والعلمية والنزوية. وفى الستينات أدت هذه الانتقادات إلى التخفيف التدريجى لبرامج التاريخ فى مراحل التعليم الأولى ولكن دون أن تنجح إلى اقتلاعها بالكامل. وفى نهاية السبعينات عاد التاريخ يفرض نفسه بقوة داخل المدارس من خلال النجاح الذى حققته أعمال الباحثين والجامعيين فى مجالى النشر والتلفزيون.

ولقد ساهم هذا الوضع في بناء وسط مهني كبير التعداد وعلى درجة كبيرة من الهيكلية والنشاط. وفي بداية الخمسينات ضمت فرنسا حوالي 3000 مؤرخ مهني يتقاضون أجورهم من الدولة، وارتفع هذا العدد إلى 8000 عام 1967، وفي عام 1990 زاد عدد المؤرخين في مجال التعليم أو البحث بحيث فاق عدد عموم معلمي التاريخ غذاء الحرب ؛ وعلى الصعيد المؤسسي تمثل العصر البارز الآخر خلال هذه الفترة في تدعيم الروابط بين التعليم الثانوي والبحث العالي وهو ما ساعد عليه إنشاء CNRS عام 1939 وإقامة معامل مستقلة . IHTP IRHT . CRH IHMC تتألف الجامعة التي غيرت تعريف المؤرخ ليصبح "باحث" : وظهرت معايير تقييم جديدة للإنتاج (نمو الدراسات الجماعية) صاحبها أداة وأساليب جديدة (نمو التاريخ المتسلسل أو الكمي أو الخاضع للمعالجة الآلية للمعلومات).

والمؤرخ لا يمكنه الاكتفاء اليوم بالأساليب الحرفية المنبثقة عن الإيجابية (نقد المصادر) حتى إن ظل مطالباً بالهيمنة عليها : فقد لزم إضافة "القلق والاضطراب العلمي للتعبير بشأن المكان والزمان وتفاعل المؤرخ مع موضوعه والرهانات والخيارات الخاصة بكتابة التاريخ". فأصبح مطلوباً منه التركيز على الكتابة ذاتها والابتعاد بوضوح متزايد عن التقليد الأبوي وهو ما تكون نهايته القصوى الثورة التي حققها ميشيل فوكو الذي استبدل بالكتابة القصصية للمدرسة الإيجابية تاريخ دون فاعل أو عنصر فعال.

ولجماً لأنه على مدى الخمسين عاماً الماضية ظلت كوالر التأهيل تقليدية إلى حد كبير وخرجت أعمال الصوفية أكثر قوة ورسوخاً بعد مواجهتها للتألفات الجديدة.

والواقع أن تنامي الصفة المهنية للمؤرخين هو الذي سمح للجامعيين بالتفوق على المؤرخين الهواة في سوق النشر الواسع الانتشار. إن التاريخ لا يزال له في فرنسا قراء كثيرون، ولكن حتى بداية الستينات كان التقسيم واضح ودون أي لبس بين "المعممين" و "العلماء" وبين "الهواة" و "المهنيين". ولقد بدأ التمهيد لغزو التاريخ الشعبي بواسطة التاريخ العلمي في الخمسينات من خلال اقتحام الصحفيين لمجال التاريخ (ويعد جان لاکوتور مثلاً موضعاً في هذا الخصوص). والواقع أن نجاح هذه الفئة من أبطال "التاريخ الحديث" (الفوري) الذي ألزم دور النشر الكبرى في بداية الستينات بمضاعفة مجموعات الإصدارات التاريخية واسعة النشر، مثل مجموعة "أرشيف" التي أعدها جوبيار عام 1964 وكان لها الفضل في فتح الطريق أمام العديد من مطبوعات الجيب ("مسائل تاريخية"، "نقاط تاريخية"). أما الناشر بون والإذاعة فقد حذا نفس الحذو في بداية السبعينات عندما عهدا لجامعيين مرموقين بإدارة أو تقديم مسلسلات تاريخية سرعان ما لقيت رواجاً فاق ذلك الذي حظيت به سوق النشر : في عام 1977 كانت البرامج التاريخية هي المفضلة لدى 37% من المشاهدين متقدمة على برامج المنوعات 35% والرياضة 23% . ولقد بلغ هذا الشغف بالمادة التاريخية ذروته في حوالي عام 1985 وهي السنة التي سجلت بداية ظهور علامات نوع من التراجع والاختلاق.

2 - المراحل الرئيسية لتطور الدراسات التاريخية :

إن هذا التعبير الكمي صاحبه بالتأكيد تغيير نوعي، فإذا ما تفحصنا لا المؤرخين وإنما كتاباتهم لوجدنا أن الفترة تتمم بالامتداد والتجديد ؛ فهذه الكتابات تبدو مرتبطة بالتغيير في وضع التاريخ في التنظيم العام أو في المعارف، وذلك وفق ظاهرة عامة ؛ فقد خص التغيير أولاً بتنظيم المعرفة (تغيير مسمى كليات الآداب والتي صارت كليات الآداب والعلوم الإنسانية). ولقد كان من شأن هذا التحول أن أدى بالتاريخ إلى الاندماج في المجال الأوسع نطاقاً الخاص بالعلوم الاجتماعية ، كما شجع على نقد التاريخ القصصي الذي حل محله - تحت تأثير الحوليات - تاريخ المشكلات.

والواقع أن صدور مجلة "الحوليات" (حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي) عام 1929 يمثل اللحظة المؤسسة لهذه الثورة. ولقد تضمنت هذه المجلة كما نعرف منهجين أساسيين : رفض الأسلوب الوقائي والأخذ في الحسبان الأجل الطويل، وأدرجت أساساً ممارسة المؤرخ في إطار تدبر نقدي حثها على التدخل لا في نهاية عملية البحث بل وخاصة في مرحلة البداية لحظة صياغة المشكلة أو موضوع البحث (بناء الموضوع، للكلمة الأساسية للممارسة التاريخية المعاصرة). وبروديل هو الذي تحقق على يديه غداة الحرب وبينما تغير اسم المجلة (حوليات الاقتصاد والمجتمعات والحضارات) الإشباع الدولي للثورة المنهجية لبولوش وفافر واكتساب هذه الثورة لطابع مؤسسي في فرنسا.

تاريخ العلوم الاجتماعية ؟ تحققت إذن خطوات متقدمة جديدة شجعت عليها التبادلات المنهجية والتصورية مع العلوم الاجتماعية الأخرى التي بدأت تشهد نمواً غداة الحرب العالمية الثانية. وفي غضون خمسة عشر عاماً اتخذ هذا الاندماج الجديد للعلوم هيئة ظاهرة كما يوضح ذلك المجلد الصادر عام 1974.

والواقع أن التبادلات الأكثر خصوبة هي التي تمت مع الاقتصاد (العنصر الكمي الذي يمثل مصدر ثراء واعتدال في أن واحد اتسع نطاقه ليشمل مجالات أخرى وكان ركيزة أساسية استندت إليها واحدة من أهم إصدارات تلك الحقبة وهي: الديموجرافيا التاريخية ص15) وعلم الإنسان ابتداء من عام 1970 (ليفى مترلوس والهيكلة من جهة وديميزيل من جهة أخرى) بل ويحتل بدرجة أكبر أيضاً التاريخ التفصيلي (الميكرو) لكارلو جينزبرج، والفلسفة (م. فوكووم دي سبيروتو) وعلم الاجتماع.

وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ساهمت نجاحات التاريخ سواء على المستوى التقالي أو الاجتماعي أو على صعيد المقالات في إحداث انقلاب في الاتجاه ؛ فقد بدأ التاريخ يعيد النظر في البصمات التي تركها على العلوم الاجتماعية والتي اتجهت من جانبها إلى اقتباس أماليب التاريخ وبعضاً من مناهجه في العرض.

3 - عمليات إعادة النظر المعاصرة :

من المشاهد اليوم أن هناك تراجعاً ما عن نشوء "أمجاد الثلاثين عاماً" والتي عاصرتها الفترة من 1950 إلى 1980. ويوضح كتاب بيداريديا المشار إليه سابقاً علامات القلق الذي انتاب الكثرين (ج. دوبي ، التاريخ المستمر). بل لقد تحدث البعض عن نهاية "الاستثناء الفرنسي"، والتي يعد انهيار الإطار الجمهوري مسئولاً عنها بصورة جزئية. والواقع أن هذا المسكون النسبي كان أيضاً سبباً جزئياً للنجاح.

وتجدر الإشارة إلى أن التكريس الاجتماعي للمعرفة التاريخية يوشك أن ينزلق بالعلم إلى دوامة الحديث المعيارى أو التفسيرى (بيداريديا ، 420) ؛ ومن ثم فإن الشعور بالضيق والاستياء كان له على الأقل بعض الآثار الجانبية.

نقد التاريخ الكمى :

لقد حدث أولاً على المراجعة النقدية لما بدا فى زمن ما بمثابة تقدم منهجى جوهري. ولعل الحالة الصارخة فى هذا الصدد هى تلك الخاصة بالتاريخ الكمى والذي صار اليوم موضع إهمال ما لأسباب ليست بالضرورة ثقافية (لم تعد متاحة وسائل إجراء الدراسات الجماعية التى كفلت النجاح للتاريخ الكمى)، وإن كان يحق لنا شرعاً أن نلوم على هذا النتائج التاريخى أنه حمل فى طياته بعض الأوهام والمفاهيم الخاطئة التى من الممكن أن يكون لها تأثيرها على عموم العلوم الاجتماعية (لوجوف).

نقد تاريخ العقلانيات :

بالنسبة لتاريخ العقلانيات فإنه يبدو أيضاً فى طريقه للانحسار، أو على الأقل بات يتخذ أشكالاً أخرى ولم يعد يقترن بالمسمى الذى شابه يوماً نوع من الفموض. إلا أن هذا المنهج فى تناول التاريخ يظل على أى حال معقل العصرين الذين ابتكروه وإن كان يجد صعوبة فى فرض نفسه على دراسات العصور الوسطى على نحو ما تحقق له فى مجال الدراسات المعاصرة. ونلاحظ فى الحالين أن العلوم هى التى خصها القدر الأكبر من الاستفادة من آثار الأسلوب والمنهج المرتبطة بالنجاحات الإعلامية ، التى تبدو حالياً الأكثر من جراء الإحساس بخيبة الأمل.

الخاتمة :

رغم نجاحه القومى والدولى غير المنازع فيه، ومن الثابت أن أعمال المؤرخين الفرنسيين يجتاز مرحلة حساسة لا يتردد البعض فى وصفها بالآزمة وإن كان من شأنها أيضاً فتح الطريق أمام تجاوزات جديدة فى أساليب ومفاهيم التاريخ. وهذا التساؤل هو الذى يقدم ترجمة له كتاب ف. بيداريديا المستخدم كثيراً فى هذا المجال (39 كتاباً) والذي أعد بمناسبة المؤتمر الدولى الثامن عشر للعلوم التاريخية

بمونتريال 1995، والذي استهدف أيضاً أن يكون رد على خمسة وعشرين عاماً من النشاط البحثي التاريخي في فرنسا، وقد صدر هذا الكتاب عام 1965 تحت إشراف بروديل ولايروس ورينوفلان.

ومع ذلك تبدو في الأفق حالياً ملامح تجديد في المجالات الأكثر أهمية وارتباطاً بالاحتياج الاجتماعي : التاريخ المعاصر وتاريخ الوقت الحاضر . ولم تكن بلا شك مصادفة أن مدير IHTP كان هو صاحب مبادرة وراء هذا الحساب الختامي النقدي.

نشأة المدرسة التاريخية المغربية

نيكولا ميشيل

سوف أتناول في هذه الورقة جانبا من الانطباعات الشخصية الممتدة من خبرة عدة سنوات قضيتها كباحث في المغرب، والهدف من عرض خصائص المدرسة التاريخية في المغرب هو توفير بعض عناصر المقارنة بينها وبين ما حدث في مصر.

1 - نبذة تاريخية

في أوائل السبعينيات تمت "مغربة" و"تعريب" كلية الآداب في الرباط، وكانت تلك الفترة مناسبة تماما لكتابة تاريخ المغرب حيث بدأت آثار الميراث الاستعماري تزول (بعد أن ظلت البلاد تحت الحماية الفرنسية والأسبانية من عام 1912 حتى عام 1956).

ففي السنوات الأولى من هذا القرن بدأت دراسة المغرب بصورة نمطية منتظمة وتطورت هذه الدراسات بسرعة مطردة تحت تأثير نشأة العلوم الاجتماعية في نفس الوقت في فرنسا. وكان الدافع الاستعماري الكامن وراء هذه الدراسات هو جعل المغرب نموذجا أمثلا للاستعمار، الأمر الذي كان يستدعي دراسة هذا البلد ومعرفته معرفة جيدة للتمكن من تحويله وتبديله. وقد اتضحت هذه الفكرة في عدد من الدوريات ومنها : *Revue du Monde Musulman* (Massignoo), *Archives Marocaines*, *Archives Berbères*.

وقد شملت الدراسة ميلين مختلفين مثل الانتوجرافيا والاسنية والترجمة والدراسات القانونية الخ... هذا ولم تنشأ في ظل الحماية الأجنبية للمغرب سوى كلية آداب واحدة وهي معهد يصدر مجلة تاريخية *Hespéris*، وأخرى جغرافية *Revue de Géographie du Maroc*، وسرعان ما وصلت كلتا هاتين المجلتين إلى مستوى علمي رفيع.

بيد أن هذا الجهد قد توارى منذ العشرينات ولاسيما عند الانتهاء من فتح البلاد في عام 1936، حيث تغيرت صورة الحماية وتحولت إلى استعمار كأي استعمار آخر. وبعد ذلك اقتصرت معرفة تاريخ المغرب على دراسة كتاب الحوليات أو روايات الرحالة والديبلماتيين دون بذل أي جهود متواصلة لدراسة الوثائق المتوفرة. أما العمل التاريخي الضخم الذي قام به Jacques BERQUE، "Structures sociales du Haut-Atlas"، 1955، فقد تم خارج نطاق الجامعة.

إلا أن عملية "المغربة" كانت وليدة القرار المياسي فلم تجئ في الوقت المناسب حيث لم تكن مرحلة الانتقال قد تمت بعد، علاوة على ذلك تعرضت المغرب اعتباراً من 1975 لأزمة اقتصادية حادة تسببت دون شك في تأخير التطور الجامعي وصعوبة النشر في المجالات العلمية. وقد اضرت عملية طرد الباحثين للفرنسيين بالدراسات الجغرافية على وجه الخصوص، أما في مجال التاريخ فقد حدث العكس حيث استطاع Germain AYACHE وغيره من خريجي معهد الدراسات العليا المغربية (IHEM) والذين درسوا في فرنسا وضع أسس المدرسة التاريخية المغربية وذلك في السبعينيات. وكان AYACHE قد ناضل من أجل استقلال المغرب مما جعله يتمتع بمكانة كبيرة. فهو أول من توصل إلى الاطلاع على وثائق وسجلات "المخزن" (أي دفر محفوظات الحكم المركزي) بالرباط. بيد أن إصدار كم كبير من الأعمال التاريخية لم يحدث إلا في الثمانينيات عند ازدهار الجامعات المفاجئ وانتشار كليات الآداب.

هذا وكانت دراسة التاريخ تتبع النموذج الفرنسي أي أنها كانت تشمل ما يساوي الـ Maitrise يليها رسالتين : الأولى يتقدم بها الطالب للحصول على درجة الـ 3ème cycle ، والثانية الـ Thèse d'Etat . وعلى عكس ما يحدث في تونس فالتعليم كله باللغة العربية. أما عن مزايا وعيوب هذا النظام فهي لا تختلف عما هو قائم في فرنسا، خاصة فيما يتعلق بنفوذ الأستاذة الكبار وتأثيرهم. ولعل أكثر هذه العيوب وضوحاً هو اتباع نظريات الأسلاف، وذلك على حساب الفكر الشخصي والابداع.

وعلياً أن نذكر أيضاً المعهد الجامعي للبحث العلمي بمدينة الرباط وإن كان لا يلعب إلا دوراً ثانوياً.

2 - الظروف المحيطة بالبحث العلمي في المغرب تبدو الأفضل مما هي عليه في مصر، فمترتبة هيئة التدريس بالجامعات لا بأس بها بالمقارنة ببقية المجتمع المغربي. غير أنه من جانب آخر يؤدي فقر المنشآت الجامعية ذاتها وقلة ما تستطيع أن توفره من منح دراسية، وكذلك اعتماد اتصالها بالجامعات في الخارج اعتماداً كبيراً على المعونات الأجنبية ولاسيما من جانب فرنسا والولايات المتحدة (وخاصة جامعة Princeton) كل ذلك يؤدي إلى قصر اهتمامات المدرسة التاريخية بالمغرب على ما يخص المغرب و - بالنسبة للعصور الوسطى - الأندلس والمغرب العربي.

والآن أصبح لكل كلية آداب وعلوم لسانية مجلة خاصة بها وكل عدد من هذه المجلات يشمل مقالا أو مقالين في التاريخ. وفيما عدا ذلك فالمجلة الوحيدة المتخصصة في التاريخ هي مجلة Hespéris-Tamuda وأكثر مقالاتها باللغات الأجنبية.

بالإضافة إلى هذه المجلات شهدت الثمانينات انطلاقة قوية في مجال نشر الكتب العلمية سواء قامت بذلك الجامعات أو الناشرين وبعضهم لم يتردد في نشر بعض الرسائل الجامعية. وبصفة عامة كان مستوى ما نشر في المغرب في هذه الحقبة أعلى مما كان ينشر في مصر

حيث لم تواجه عملية إصدار الكتب العلمية نفس المصاعب الاقتصادية، وربما ارتبط ذلك بجمهور أقل عددا ويتمتع بإمكانيات مادية أكبر .

كما توجد أيضا كتب "رسمية" متخصصة في التاريخ كمجلدات *Mémorial du Maroc* وأخرى معمة شائعة الانتشار .

غير أن المكتبات تنقل إلى الكتب والدوريات المنشورة باللغات الأجنبية، مما يؤدي إلى إجماع كثير من الطلبة عن الرجوع إلى الأعمال الأوروبية والأمريكية والاستعانة بها . ويزداد الأمر تعقيدا بسبب مشكلة اللغات: فبينما لأعراف اللغات الشرقية (العربية والتركية الخ...) والميتة (اللاتينية) سوى أفراد معدودين، نجد أن معرفة اللغة الانجليزية محدودة وأن غالبية الشباب المغربي لا يتقن سوى للفرنسية و / أو الأسبانية. ويرجع السبب في انخفاض مستوى اللغات الأجنبية في الثمانينيات إلى تعريب التعليم الثانوي كلية (الجدير بالذكر أن أول مرة تجرى فيها ال *baccalauréat* (شهادة اتمام الدراسة الثانوية) باللغة العربية كان ذلك في عام 1987). ومع ذلك فهناك كتاب مغاربة يفضلون الكتابة بالفرنسية أو الأسبانية، وآخرون يتقنون الفرنسية كالعربية لأنهم تخرجوا في الجامعات الأوروبية أو يعملون في كليات يتم التدريس فيها باللغة الفرنسية. وأخيرا، نظرا لعدم توفر المتخصصين في العلوم المساعدة مثل الوثائقية أو الباليوغرافيا (علم تحقيق النصوص للقدمية) وفك الرموز، يضطر المؤرخ الى القيام بكافة الأعمال التي يتطلبها للبحث واستخدام المصادر .

3 - التيارات المؤثرة

أ) الماركسية - رغم حدة هذا التيار وانتشاره بين المفكرين المغاربة خلال السبعينيات إلا أنه لم يؤثر كثيرا في التاريخ. فنجد أن Germain AYACHE كانت ميوله وطنية رغم انضمامه للحزب الشيوعي. أما المفكرين الماركسيين بمعنى الكلمة فكانوا متواجدين على الأخص في كليات الاقتصاد والعلوم الاجتماعية إلخ...

ب) المدرسة التاريخية - الحوليات - كان لها تأثيرا على بعض كبار المؤرخين ولاسيما أحمد توفيق صاحب أول رسالة دكتوراه باللغة العربية، وقد ناقشها في السبعينيات. والرسالة عن "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" (1850 — 1912) Inulton ، الرباط، 1983/1403 ، وهي تتناول دراسة "التاريخ الشامل" لمنطقة صغيرة مثل المغرب في القرن التاسع عشر من خلال السجلات المحلية ووثائق "المخزن" وقد أصبحت هذه الرسالة نموذجا يحتذى به في كتابة المونوغرافيا (لدراسات الأحادية).

ج) الأنثروبولوجيا - الأنجلو - ساكسونية - اهتمت كثيرا بالمغرب خلال الستينيات وأكثر من الدراسات الميدانية. ولنذكر على سبيل المثال WATERBURY ودراسته للنظام السياسي، و Kenneth BROWN ، Ernest -GELLNER, *Saints of the Atlas*, 1969 *Tradition and change of Moroccan People of Salé*: City 1830-1930، 1976 إلخ... غير أن المدرسة المغربية قد نشأت بعد أن تحول معظم

هؤلاء الباحثون الأنجلو - ساكسون عن دراسة المغرب. وحاليا تجدر الإشارة إلى بعض الاتصالات المثمرة بين عدد من المؤرخين وبين "Ecole Pratique des Hautes Etudes شامل لمدرسة الأنثروبولوجيا التاريخية . وكثيرا ما تشير نتائج بحوث الأنثروبولوجيا الأنجلو - ساكسونية دهشة المقاربة وذلك لعدة أسباب:

- فهم لم يتعمقوا على الفكر المقارن (إلا في حالات محدودة مثل المقارنة بين المغرب والدول الأوروبية أو غيره من دول المغرب العربى.

- كثيرا ما صدموا لما تقدمه هذه الدراسات من بدائية حيث أنها حذت التركز على القبائل والمناطق للناحية.

- وبمعنى أدق كثيرا ما انتقد المغاربة جوهرية الأنثروبولوجيين وعملوا على إظهار وتأكيد مدى تعقيد الأحداث التاريخية.

(د) الوطنية - وهى مصدر الموضوعات والاقتراحات الرئيسية للمدرسة التاريخية المغربية، وذلك أولا بسبب اختلاف الأجيال حيث أن الأجيال السابقة عايشة فترة الحماية الأجنبية على البلاد، وثانيا بسبب المناخ بمعنى أن أوساط المفكرين فى فرنسا كان يسودها فى الستينيات أفكار معادية للاستعمار. ولذا ذكر فى هذا الصدد أن الرسالة التى تقدم بها عبد الله لاروى (باللغة الفرنسية) وموضوعها Aux origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) صدرت فى باريس فى عام 1977 عن دار نشر مشهورة ومعادية للاستعمار وهى ماسبيرو (Maspero).

وكثيرا ما تشيد الصحف بالماضى وتحثى بذكرى أهم المعارك من أجل الاستقلال، وأهم الأحداث التاريخية وبعض التواريخ مثل عام 1578 الذى وقعت فيه "معركة الملوك الثلاثة" ويطلق عليها أيضا "معركة وادى المخازن". ويلاحظ أن هذه المسلمات غير جامدة وثابتة بل تتغير مع تغير الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية.

4 - الموضوعات والمناهج

(أ) الفترة موضع الدراسة: يتضح من حصر / عد أجرى فى عام 1987 أن ثلث رسائل الدكتوراه المقدمة لكليات الآداب بالرباط تتناول بالدراسة القرن التاسع عشر وأن قليل جدا من هذه الرسائل خصص للقرن العشرين. وبذلك يكون القرن التاسع عشر هو الحقبة المفضلة لدى الدارسين وذلك لسببين:

أولا إن الوثائق المتوفرة فى "المخزن" لاتغطى إلا القرن التاسع عشر.

ثانيا إن المؤرخين يحاولون من خلال دراسة القرن التاسع عشر إيجاد ردا على التساؤلات التى تطرحها الوطنية، حيث أن هناك إجماع على أن الامبريالية الأوروبية تعد أهم أحداث تاريخ المغرب على الإطلاق. وعليه، فإن الموضوعات التى تحظى بالاهتمام الأكبر من قبل مؤرخى القرن التاسع عشر كلها موضوعات سياسية كعلاقات القوى داخل المجتمع

المغربى، والسياسة، وتدخل الأوروبيين فى مجال الاقتصاد وتناول هذا التدخل خاصة من الزوايا السياسية.

بينما يتوخى الباحثون الحذر الشديد عند تطرقهم للقرن العشرين وذلك لاعتبارات سياسية، ولأن هذا القرن مازال "قريب وساخن" ولم ينتج عنه بعد الكثير فى مجال التاريخ الاجتماعى والاقتصادى، يشعر الباحث بمزيد من الارتياح عند تطرقه للحقبات السابقة لأن الدراسات التى أجريت عنها تمت بصورة تقليدية. وعلى العكس ما يحدث فى مصر حيث لا يمكن للباحث أن يتناول دون حرج شديد الفترات التى تعتبر فترات انحلال (كمعهد المماليك وخاصة فترة الحكم العثمانى) لا يشعر المؤرخ المغربى بأى حرج تجاه الماضى، بل إنه يصعب عليه ربط العصر الإسلامى بالعصور السابقة للإسلام، حيث أنه لا يتصور أن المغرب لم يكن مسلماً فى يوم من الأيام. ولا تزال دراسة الآثار فى المغرب غير متطورة ويُنظر إليها كأمر من شؤون الأوروبيين.

ب) المناهج:

1. بدفعة من Germain AYACHE باثت الأولوية لدراسة الوثائق / المصادر / النصوص الداخلة المأخوذة عن "المخزن" أو الكتابات المغاربة واستبعدت المصادر الأوروبية التى أصبحت محل شك. ومن هنا نشأ الاتجاه إلى "مركزية المخزن" (makhenocentrisme) أى دراسة تاريخ المغرب من خلال السلطة المركزية أى المخزن. ويعزز الخطاب الرسمى حالياً هذا الاتجاه بالتأكيد على استمرارية الأسرة العلوية وبصورة أعم الملكية الإسلامية، وبالعالم على التقليل من شأن ما ترتب على الحماية الأجنبية من آثار. وبعد هذا سبب من أسباب التلحظ تجاه الأنثروبولوجيا الأنجلو - ساكسونية.

يبد أن عدد كبير من الباحثين تنبهوا لمخاطر هذه "الحرفة" الممثلة فى التخلي عن المصادر الشفوية فى الوقت الذى ينتهى فيه آخر جيل عرف المغرب فى فترة ما قبل الاستعمار وتفتك فيه البنية القبلية، وفى "قصر النظر" أمام الوثائق "الفيزيائية" مثل المواقع (دراسة لغوية أو تاريخية لأصل أسماء المواقع الجغرافية) والجغرافيا الإنسانية والأسماء إلخ... غير أن ثمة تغيير ملموس فى أحد هذه المجالات ألا وهو تنويع المصادر المكتوبة بالرجوع إلى الفقه والشعر والسير للديسين المعظمة / فن الملحمة (hagiographie).

2. حظت الدراسات الأحادية بالمكانة الأولى منذ البداية مما أكد جدية الدراسات التاريخية. بالفعل كان Germain AYACHE يعتبر أن الوقت لم يحن بعد لإجراء دراسات شاملة وأن هذا النوع من الدراسات سيكون سابقاً لأوانه. ولذا تناولت كثير من الأبحاث دراسة المدن والقبائل والزوايا، وذلك دائماً من خلال مجموعة من الوثائق المستمدة على وجه الخصوص من الوثائق المحلية.

ج) الموضوعات:

1. من الواضح أن الأبحاث التاريخية ركزت على الخاصية المغربية. فالمفردات الموروثة عن المؤرخين الأوروبيين منتقدة في غالب الأحوال لعدم ملائمتها للواقع المحلي بل إنها تعتبر استعمارية. وميزة هذا الموقف أنه لا يدفع إلى التراجع أمام الإشكاليات شديدة الخاصية. ولتأخذ على سبيل المثال أعمال محمد قبلي وحليمة فرحات وغيرهما من الذين كتبوا عن مكانة الأشراف وأحقيتهم في صدارة الحياة السياسية والدينية بالمغرب منذ أواخر العصور الوسطى. أما العيب المرتبط بهذه الميزة فهو عدم وجود فكر مقارن (pensée comparatiste).

2. إن الموضوعات المطروحة في الدراسات التاريخية تأثرت من جهة أخرى بالأهمية الكبيرة التي تحظى بها أوروبا إما كعامل طرد (التنديد بالنظام بكل ما يمت بالاستعمار)، إما إعجابا بالتقدم الاقتصادي ومحاولة التركيز على الجوانب "الحديثة" في تاريخ المغرب، وهذا هو الاتجاه السائد حالياً.

5 - التاريخ خارج كليات التاريخ

يلعب دورا هاما في المغرب وهو أمر ليس بجديد. ولنلاحظ أولا أن هناك جمهور يهتم بالتاريخ. فما سبب هذا الاهتمام؟

إن التقاليد تلعب دورا هاما ولها شأنها في جميع الطبقات الاجتماعية. ووجود الماضي على مقربة من الناس على هذا النحو يصاحبه قدر كبير من الحياء الشخصي، مما يفسر ندرة المسير للذاتية والتعبير عن الذات بأنواعه. وحتى في حالة التطرق لهذا النوع من الأدب فيفضل أن يكون باللغة الفرنسية. كما يفسر ذلك أيضا عدم تطور فن السينما في المغرب. وهنا يمكن القول بأنه إذا كان التعبير عن "الذاكرة الفردية" أمر صعب، فالتعبير عن الذاكرة الجماعية سهل. فكل من الباحثين والجمهور لا يهتم كثيرا بتاريخ الأسر والأفراد وحياتهم الشخصية.

إن التاريخ بالصورة التقليدية كان دائما وما زال حيا، والعلماء المحليون لم يكفوا أبدا عن كتابة تاريخ مندمهم وزواياهم وقديميهم، وهذا النوع من الكتابة وفير وقيم. تلعب المكتبات والوثائق الشخصية دورا ملحوظا، ولنذكر في هذا الشأن مكتبة صبيحية بمدينة سلا وهي تضم ما جمعه عبد الله صبيحي من مخطوطات ووثائق شخصية.

وأخيرا تلعب المراكز الجامعية الأخرى دورا في مجال البحث التاريخي، وتنتج كليات العلوم الاجتماعية عددا ضخما من الرسائل والكتب عن المغرب وتاريخه القريب أو البعيد، وقد أصبح هذا الإنتاج يتأثر كثيرا بموضوعات الساعة. ومن جهة أخرى قام Paul PASCON وقسم العلوم الانسانية بمعهد الحسن الثاني للزراعة والطب البيطري بالرباط

بإجراء دراسات ميدانية فى أنحاء البلاد، وذلك باستخدام استمارة تتناول التاريخ المحلى والمجتمع والحياة الزراعية مما نتج عنه مجموعة هائلة من الوثائق الخاصة بالريف.

الخاتمة

بماذا نتصف كتابة التاريخ المغربى المعاصر؟ رغم حداثة هذا المجال يمكن اعتباره انعكاسا لمجتمع يلعب فيه الماضى والتقاليد دورا ملحوظا. أما من ناحية تطوره الكمى فهو مهدد بسبب عدم انفتاح هذا النوع من الكتابة على البلاد الأخرى، وذلك مقارنة بمجالات البحث الأخرى وبالنسبة للمدارس التاريخية الأخرى.

ثانيا : السياسة والمؤسسات

حصاد المدرسة التاريخية المصرية فى التاريخ السياسى

محمد عبد الرحمن برج

من المعروف أن كتابة التاريخ السياسى استأثرت ومازالت بالجانب الأكبر من عمل المؤرخين فى معظم بلدان العالم.

تأصل هذا فى الدراسات التاريخية منذ أقدم العصور، وعلى وجه التحديد منذ أيام ثوكيديدس (198 - 117 ق.م) حين اختار موضوعاً سياسياً يكتب فيه فكتب عن الحروب البلوبونيزية بين أثينا وأمبرطة (431 - 402 ق.م) وأعطى اهتماماً كبيراً للحقائق السياسية على حساب غيرها.

ولم يختلف الحال فى مصر عن غيرها من البلاد الأخرى من حيث إعطاء التاريخ السياسى مساحة أكبر من فروع التاريخ الأخرى، بل ربما غلب هذا فى مصر عن كثير من غيرها من الأقطار.

ولعل من أسبابه المنهج الذى نهجه رواد المدرسة التاريخية فى الجامعة المصرية وما كان على رواد هذه المدرسة أن يكافحوا من أجله وهو تمصير دراسة للتاريخ، لا نعى بهذا تدريس التاريخ باللغة العربية، وإنما نعى توجيه الاهتمام إلى دراسة التاريخ القومى الحديث.

كان الأساتذة الأجانب يحتلون أكثر كراسى التدريس فى الجامعة المصرية، وكانت الجامعة فى ذلك الوقت أحد ميادين الصراع الثقافى.

وكان رواد المدرسة التاريخية المصرية يعملون جاهدين شأنهم شأن زملائهم فى التخصصات الأخرى ليشقوا طريقهم إلى كراسى الأستاذية.

فالمرحوم الأستاذ شفيق غريال مثلاً وصل إلى كرسى الأستاذية فى التاريخ الحديث ليخلف أستاذاً أجنبياً ذائع الصيت فى عمله هو الأستاذ جرافت، فكان من الطبيعى أن يتجه غريال ومحمد فؤاد شكرى وغيرهما إلى أن يضعوا لمدرسة التاريخ الحديث خطة تقوم على تمصير دراسة التاريخ، ومن ثم فليس من باب المصادفة أن يختار شفيق غريال موضوعاً لرسالته للماجستير بإشراف توينبى عن بدء المسألة المصرية وظهور محمد على وأن ينشر بحثه الذى أسماه مصر عند مفترق الطرق (إجلبات حسن أفندى الزورنامجى). وأن يكتب كتابه عن محمد على للكبير سنة 1944 فى سلسلة أعلام الإسلام وفيه يبرز إعجاب محمد على بالعقول المصرية وحرصه على ألا تضيق تلك الثروة العقلية التى لا تعادلها ثروة هباء منثوراً.

وكتب إبراهيم نصحي عن مصر في عصر البطالمة فقال أن ما تكشف عنه دراسة هذا العصر قوة الحيوية الكامنة في الأمة المصرية وشدة تمسكها بتقاليدها واعتزازها بكراماتها وكفائة أبنائها على أن يبرزوا من ملطوا عليهم إذا ما منحت الفرصة ثم قدرة هذه الأمة على الصبر على المكار والخطوب، واقتفاضها دفعة واحدة ضد غاصبيها حتى تزلزل الأرض من تحت أقدامهم، وترغمهم على النزول عن صلفهم وجبروتهم.

وتناول محمد قُواد شكرى في كتابه "عبد الله جاك ميزو وخروج الفرنسيين من مصر" موقف المصريين البطولي في القاهرة والأقاليم للتصدي لتلك الحملة.

كان شفيق غربال وزملاؤه من جيل الرواد يرون أن تاريخ مصر قد سبق أن كتبه أقلام مؤرخين أجانب وأن لأبناء مصر أن يكتبوا تاريخهم، ليس معنى هذا أن يكتبوه كتابة المتعصب فيغضوا الطرف عن الخطأ ويبرروا السيئ من الأعمال، هذا ما أكد عليه المرحوم د. شكرى في كتابه "بناء دولة مصر محمد علي" فيقول : إن غرضنا معاودة النظر في ذلك التاريخ لكشف ما خفى وتقصيل ما أجمل في حدود الأمانة العلمية وتفسير البواعث تفسيراً لا تحامل فيه ولا محاباة.

كان من الطبيعي أن تستلثر الحركة الوطنية المصرية بالجانب الأكبر من كتابات المؤرخين المصريين.

كتب شفيق غربال جزءه الأول عن المفاوضات المصرية البريطانية فلوضح أن المفاوضات كانت محوراً لتاريخ مصر وأنها خلقت رجالاً من طراز لم تعرفه مصر، وأن مصر قد تجمع لها في ثلاثين عاماً من ذخيرة العمل السياسي ما تجمع لدى غيرها من الأمم ما يماثلها في قرن أو قرون من الزمان.

هناك من يرى أن شفيق غربال كان شديد الإيمان بدور الفرد أو الصفوة المبدعة في مجالات النشاط البشرى وأنه في هذا كان متأثراً بنظرية أستاذه توينبي في التحدى والاستجابة حين يعالج العلاقات بين الشرق والغرب، وأن هذا كان من شأن زملاء غربال الذين أوفدتهم الجامعات المصرية إلى أوروبا حيث كان تأثرهم بالفلسفة والطابع الليبرالى المثالى وما يرتبط به من تمجيد لدور الفرد.

وظهرت الدراسات الحديثة للحركة الوطنية، تناول محمد أنيس حادثة 4 فبراير 1942 وحريق القاهرة 1952 وفيها أعطى للوفد وزناً كبيراً باعتباره الحزب الذى يمثل الغالبية الشعبية والمعبر عن الأمانى الوطنية.

ويشبهه فى هذا كل من د. عبد العظيم رمضان، د. محمد فريد حشيش الأول فى دراسته للحركة الوطنية المصرية فنجدّه يصف مصر الفتاة بالقاشية لتشكيلها القمصان الخضراء بينما يؤيد استخدام الوفد للقمصان للزرقاء. أما د. فريد حشيش فقد تغنى بفضائل حزب الوفد فى رسالته عن معاهدة 1936 كما أشاد بإشادة الوله المحب المفتون بمصطفى النحاس ووصفه بأنه لم تفته شاردة ولا واردة إلا وعاهها.

وتمثل قناة السويس جانبا هاما من جوانب الحركة الوطنية المصرية، فحول هذه القناة دارت أحداث التاريخ المصرى الحديث وتشكلت وقائعه فكتب د. محمد مصطفى صفوت عن إنجلترا وقناة السويس، ود. أحمد عبد الرحيم مصطفى عن مشكلة قناة السويس، ود. عبد العزيز الشنولى عن السخرة فى قناة السويس.

كما كتب د. محمد عبد الرحمن برج بحثه الذى لم ينشر للمجستير عن حياة قناة السويس، أما رسالته للدكتوراه فكانت عن الأهمية السياسية والإستراتيجية لقناة السويس وتأثيرها فى العلاقات بين مصر وبريطانيا.

وهناك من يرى أن هذه الدراسات نحت منحى دبلوماسيا وقانونيا فى المقام الأول ولم تهتم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية.

أما غير المحترفين فيقتصر عبد الرحمن الرفاعي قائمة أسمائهم بعمله الذى أسماه تاريخ الحركة القومية وهو سجل أمين ووثائقى وإن حمل طابع التعاطف مع الحزب الوطنى.

ويواجه الباحثون فى التاريخ المصرى ندرة المذكرات السياسية لعدم تأصل عادة كتابة المذكرات عند الساسة المصريين، فما كتبه هيكل أقرب إلى الذكريات منه إلى المذكرات وينطبق ذلك أيضا على التراجم التى نعانى من ندرتها وقلتها، وفى مصر يختلف الوضع عما عليه فى بلدان أوروبية من حيث السهولة واليسر فى الإطلاع على أوراق الساسة والقادة.

أما المجال الثانى لكتابة التاريخ السياسى فهو ذلك الذى تناول نظم الحكم فى مصر من مؤسسات دستورية وأحزاب وغيرهما.

نشير هنا إلى كتاب د. يونس لبيب رزق عن النظرات والوزارات وفيه قدم التاريخ السياسى من خلال اللوزارات أكثر من اهتمامه بأسلوب عمل تلك الوزارات والعلاقة بينها وبين بعضها وبعض، والتركيب الاجتماعى للوزراء وغير ذلك من القضايا.

كما صدر الجزء الأول من كتاب النظرات والوزارات المصرية الذى تناول الفترة من 1878 – 1953 للأستاذ فؤاد كرم وأشرف د. يولقيم رزق مرقص على الجزء الثانى من 1951 – 1963.

أما بالنسبة للأحزاب المصرية فلدينا أعمال كل من فريد حشيش عن حزب الوفد وذكربا سليمان عن الحزب الوطنى وأحمد زكريا الشلق عن حزبي الأمة والأحرار الدستوريين.

وقد صدر حديثا كتاب الأحزاب المصرية من تأليف د. رعوف عباس ومجموعة من الزملاء وقد سبقت الإشارة إلى المنهج الذى غلب على بعض الباحثين فى إعجابهم بالأحزاب التى درسوها وأخذ البعض عليهم أن أعمالهم تناولت تاريخ مصر السياسى أكثر من مناقشة الحزب كتنظيم سياسى، فلم يعن أى منها مثلاً بمناقشة فكرة وشروط وقواعد الحزب السياسى وأغفل بيان التركيب الاجتماعى للحزب والقوى التى يعبر عنها والصلة بين قادة الحزب وقواعده بدلا من الاهتمام بالحزب فى الحكم وفى المعارضة مؤتلفا أو غير مؤتلف.

وينطبق نفس الشيء على المجال الثالث والخاص بالتنظيمات المختلفة مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم، فكتب د. زكريا سليمان عن الإخوان ود. على شلبي عن مصر الفتاة، ومن غير المحترفين كتب د. رفعت السعيد عن تاريخ المنظمات اليسارية والحركات الاشتراكية في مصر، فيحضر د. بيومي اتهام رفعت السعيد للإخوان في غموض أيدلوجيتهم ويدافع عنهم دفاعاً حاراً، ويؤخذ على د. رفعت السعيد هو الآخر إعجابه الشديد بالحركة الشيوعية ولا عجب في ذلك وهو واحد من قياداتها البارزين.

إذا ما انتقلنا لكتابة تاريخ الثورة المصرية 1952 وما بعدها ينبغي أن نشير إلى عدة أمور:

أولاً: تواجه المؤرخ المصري لهذه الفترة صعوبة حجب الوثائق قد يكون هذا القول مبعث الدهشة لدى البعض إزاء السبل للمتفقد من المذكرات السياسية التي تخرجها المطابع كل يوم.

كان السعي في الستينات من هذا القرن إلى إنشاء مركز متخصص في وزارة الثقافة يحمل اسم مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر بدأ عمله بإشراف د. محمد أنيس الذي ضم إليه عدداً من أساتذة الجامعات، وكان المأمول من وراء إنشائه كثيراً ولكن تقلص دوره ويكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة.

كما أنشئ في صحيفة الأهرام مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية وضم وحدة للتاريخ أصدرت من بين إصداراتها كتاب "أربعون عاماً على ثورة يوليو"، وينبغي الإشارة هنا إلى ما أورده المشرف على إصداره د. رعوف عباس حيث قال في المقدمة ما يلي:

"غير أن فريق البحث لم يستطع الإطلاع على وثائق الثورة غير المنشورة، فلا تزال هذه الوثائق بعيدة عن متناول الباحثين، ولم تصل بعد إلى مكانها الطبيعي بدار الوثائق التاريخية القومية، فنحن لا نعرف مثلاً أين توجد وثائق مجلس قيادة الثورة أو الأوراق الخاصة بعبد الناصر، كما أن أرشيف القصر الجمهوري غير متاح للباحثين لذلك كان جل اعتماد فريق البحث على لوثائق المنشورة رغم قلتها إلى جانب المذكرات السياسية التي نشرها بعض من شاركوا في الثورة..."

وكانت الدعوة في أكثر من ندوة عقدتها بعض الجامعات إلى العناية بأرشيف التاريخ المصري، ولكن توصيات هذه الندوات لم تجد أذنأ صاغية حتى ساءع إعداد هذا البحث ولا ينفي هذا أن شخصاً مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل قد توفر لديه من الوثائق ما لم يتوفر لغيره.

يقول في مقدمة كتابه عن ملفات السويس:

"لقد وجدت أمامي كما هائلاً من الوثائق والشهادات... وأعرف مقدماً أنني أرق قارئ هذا الكتاب بكل هذا القفيض من الوثائق والشهادات لكن عذري أمامه أنني أريد أن تكون القصة واضحة..."

واعترف أنه مدين بالكثير مما لديه إلى جمال عبد الناصر الذى أذن له دائماً بالإطلاع على أوراقه وسمح له بصور منها. ولعل هذا ما دفع هيكى إلى أن يقول إنه لا يعرف أن فى مصر مؤرخين.

ثانياً : موقف المؤرخين من الثورة : لقد صار هناك من المؤرخين الأكاديميين من يغمط الثورة حقها ويهين عليها التراب، وصار هناك من يعلى من شأنها ويضعها فى غير موضعها، ولعل ذلك ما دعا إلى عقد ندوة فى أغسطس 1987 بعنوان الالتزام والموضوعية فى تاريخ مصر المعاصر نظمها المعهد الهولندى بالقاهرة بالتعاون مع قسم التاريخ بجامعة القاهرة وقسم الدراسات العربية بجامعة أمستردام، وتكون الورقة الرئيسية فى الندوة للدكتور أحمد عبد الله بعنوان "المبارزون بسيف قديمة يطعنون الأجيال الجديدة" — حول كتابة التاريخ المصرى بحجر الدب الممنون، وقد أوصت الندوة مجلس الوزراء إلى تبنى مشروع تأسيس الأرشيف التاريخى القومى لحفظ كافة الوثائق التاريخية ووثائق الدولة التى يتم إتاحة الإطلاع عليها للباحثين ودعوة الأجهزة الرسمية والشعبية لدعم إمكانيات ونشاط مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وكذلك الجمعية للتاريخية.

كما دعت الندوة المؤرخين والأكاديميين لتكوين هيئة لدراسة منهجية الكتابة التاريخية وضبط المصطلحات المستخدمة منها والاهتمام بالتاريخ البرلمانى من خلال تأسيس مركز للدراسات البرلمانية التاريخية والمعاصرة.

ثم ناشدت الندوة أخيراً (وهذا هو من أهم ما أوصت به) كل من يتعامل مع الكتابة التاريخية من مؤرخين وصحفيين وسياسيين وكاتبى مذكرات تحرى الدقة والأمانة فيما يكتبون حول تاريخ البلاد وعدم الزج بهذا التاريخ فى معارك سياسية تفتح باب المغالطات وسوء استخدام التاريخ.

ثالثاً : تطوير المناهج فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية فمن العجيب أن تدعو الجامعة الأردنية فى العام الماضى إلى عقد ندوة لتطوير دراسة التاريخ فى الجامعات العربية بينما نحن فى مصر لم نسمع عن دعوة من إحدى الجامعات لهذا العمل الهام والملح.

وقد عقدت جامعة القاهرة ندوة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة لتحديث أساليب البحث التاريخى وما أظن أن إحدى جامعاتنا قد أقدمت على ذلك فليس هناك من الدعم المادى ما يمكن به ملاحقة ما ينشر من أبحاث، بل إن المجلات التاريخية فى غير مصر لاتصل إلى مكاتب الأقسام أو الجامعات بانتظام لأسباب عديدة لا يتسع المجال للإفاضة فيها.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن الاقتتال بالتاريخ صار من سمة العصر ولم تخل مصر من هذا الجانب سواء فى بعض الأبحاث التى تسمى نفسها أكاديمية أو على صفحات الصحف والمجلات.

تعقيب على ورقة : حصار المدرسة التاريخية المصرية فى التاريخ السياسى

أحمد عبد الرحيم مصطفى

الحديث كما قيل ذو شجون ، لقد عاصرت بحكم سننى وخيرتى مشروعات عديدة لكتابة التاريخ نجحت بعضها وفشل بعضها الآخر .

فقد رأيت منذ قبل 1952 المدرسة الملكية لكتابة التاريخ ومعظمهم من الأجانب الذين كتبوا فى عهد الملك فؤاد . ولا نستطيع القول بأن كتاباتهم كانت غير محايدة أو كتبت من أجل إعلاء شأن الأسرة العلوية . لقد حاولوا أن يكونوا موضوعيين إلى حد كبير . كما لا يمكن أن نهمل مجهودات الملك فؤاد فى الاهتمام بالأرشيف وإحضار الوثائق الأجنبية المتعلقة بتاريخ مصر .

كانت الأمور فى الأرشيف المصرى ايسر بالنسبة للباحثين . كنا نستطيع ترجمة الوثائق التركية التى نحتاج إليها عن طريق موظفين فى الأرشيف . عملت فى الأرشيف البريطانى وكانت فترة السماح ثلاثين سنة وجدت وثائق لا يسمح بالإطلاع عليها ، لكنه على أى حال أرشيف منظم . لكن الحال الآن فى الأرشيف المصرى هناك مأساة فى جمع المادة التاريخية بالنسبة للباحثين . لا يمكن أن نقارن بين الأرشيف المصرى والأرشيف الأجنبية . لست متخصصاً فى الأرشيف ولكنى أعتقد أن حال الأرشيف المصرى مأساة .

حدثت مشروعات لإعادة ترويب الوثائق وتنظيمها وفهرستها ونشرها ، ولكنها فشلت . يمكن أهمها مركز تاريخ مصر المعاصر . نجح فى البداية مثلما ينجح أى شئ ، وصار له بريق إعلامى ثم هو الآن فى طريقه إلى الموت . هذه مشكلة من مشكلات البحث التاريخى .

مشكلة أخرى بالنسبة للبحث التاريخى ، فعندما أنت ثورة 23 يوليو 1952 نقلت التاريخ من ضفة إلى ضفة أخرى . هذه مشكلة . إن الجيل الجديد كيف يعرف الحقيقة . إنى أعتقد أن الأجيال الجديدة عندما كثرت بالسياسة والتاريخ كان لديها حق . ساعد على ذلك تغيير وتبدل مناهج دراسة التاريخ فى المدارس فى أيام الملكية كان محمد على هو محمد على "الكبير" ، فى أيام الثورة تغير كل ذلك وأصبح محمد على هو الطاغية الذى نفى عمر مكرم . من هو عمر مكرم؟ رجل فقيه أراد التدخل فى السياسة التى ليست بتأعبته .

أنا لا أجامل ولا أتحامل على أحد . لكن كبرنا حاجات ليست كبيرة ، قلنا قضى على المقاومة الشعبية . ما هى المقاومة الشعبية؟ إنهم "غوغاء" ليس لديهم خطة أو هدف معين يتدخلون فيما لا يعنهم أيضاً . فى مراحل التحول فى تاريخ الأمم عازرة قبضة قوية . محمد على فعل ما لم يفعله السابقون ربما منذ أيام الملك مينا . لقد صنع مصر الحديثة .

إن العملية تحتاج إلى وقفة قوية لإعادة تقييم التاريخ، ولكن بموضوعية شوية على أية حال التاريخ جمال أوجه والموضوعية غير موجودة.

إن السؤال الذى يجب أن نطرحه: ماذا نفعل فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر بعد أن مال إلى اليمين قبل 1952، ومال إلى اليسار بعد ذلك؟!

كتابة تاريخ المؤسسات المصرية تجربة جديدة

عبد الوهاب بكر

لمصر في مجال المؤسسات تجربتان فريدتان، قبل أن تدخل مصر عصر التحديث في زمن محمد علي (1805 - 1848).

كانت الأولى في أول عهدها بالحكم العثماني (1517 - 1914) عندما اضطُرَّ العثمانيون في أعقاب حدوث بعض حركات العصيان للمملوكي (جنام السيفي كاشف البيهسا ومنفلوط والقيوم - اينال السيفي طراباى كاشف الغربية)، ومحاولة (أوفزود أحمد باشا) نائب السلطان في مصر (أغسطس 1523 - ديسمبر 1524) الاستقلال بمصر - أقول اضطُرَّ العثمانيون إلى تعديل أسلوبهم في حكم الولايات، بالتدخل المباشر من خلال إصدار القوانين المنظمة للإدارة بدلاً من ترك الأحوال في البلاد المفتوحة على حالها والاستفادة من النظم التي كانت سائدة في البلاد المفتوحة.

كان من نتائج ذلك صدور (قانون نامة - مصر) أو مجموعة القوانين التي نظمت أمور مصر العسكرية والمدنية في عام 1524م، فتولت الأمور العسكرية (أو جاقات) عثمانية سبعة، وعهد إلى أحد هذه الأوجقات بأمور البوليس (أوجاق مستحفظان)، وضبطت الشؤون الإدارية في شكل جهاز إداري مركزي يضم والي، النيوان، الإدارة المحلية (حكام الأقاليم ومساعدتهم من الكتشاف)، ووضع للشؤون المالية نظام يضمن جمع الأموال والغلال بصورة منتظمة من خلال ملتزمين (Tax Farmers)، كما نظمت شئون (الأوقاف) و(الرزق الاحباسية) و(مسكن الجنود) و(مسائل ضرب النقود) وغيرها.

كان هذا هو أول عهد مصر بنظام إداري يمكن أن يفرز "مؤسسات" بالمعنى العلمي الحديث Institutions، فالمؤسسة وفقاً للتعريفات العلمية هي تلك الهيئة الحكومية التي تعترف بمبدأ حماية الجمهور وخدمته "The principle that the public must be protected and served".

ومؤسسات القضاء والشرطة والدفاع والإدارة عندما قامت في مصر، إنما قامت لتحقيق مهام منوطة بالحكومة، كالأمن والعدل والإدارة والدفاع، وهي مهام وإن كانت تحقق مصلحة الحكومة التي من بين وظائفها الأساسية أن تبقى في السلطة ولا تتنازل عنها إلا إذا اضطرت لذلك، إلا أنها في نفس الوقت تقدم للمواطن الذي تنازل عن بعض من سيادته الشخصية لها في مقابل حماية حياته وممتلكاته وتقديم الخدمات الأساسية له، هذا المقابل.

لكن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أصابت الدولة الأم وانتقلت آثارها بالتالى إلى الولايات التي تدور فى فلكها أفشلت هذا المشروع المؤسسى الكبير الذى بدأه سليمان الفخم (1520 - 1566). وعاشت مصر سنوات القرنين السابع عشر والثامن عشر عصراً من القوضى والاضطراب والحروب الأهلية والفتن. صحيح أن الفترة من (1768 - 1775) شهدت نوعاً من التنظيم الإدارى عندما سيطر على البلاد المتنفذان : (بلوط قبان على Bulut Qapan 1768 - 1772 ومحمد أبو الذهب 1772 - 1775)، ولكن مشكلتهما الأساسية كانت فى أن "البيت المملوكى" (Mamluk Beylicate) ظل بكل عيوبه المتأصلة وتوتره الذى انتهى به إلى التمزق والدمار، ظل هو "الوحدة السياسية" الأساسية للنظام المتنفذ. وظلت فكرة تحويل السياسات الإدارية والعسكرية فى المجتمع المصرى أمراً متطرفاً للغاية وأبعد من أن تجول بخاطر المتنفذين المملوكيين، فى فترة كانت تقع قبل الثورتين الأمريكية والفرنسية، وكان على مصر أن تنتظر حوالى نصف قرن آخر حتى يأتى من يحول هذه التنظيمات المشبعة إلى نظام إدارى حديث.

يقدم مرسوم بوناپرت Bonapart (25 يوليو 1798) الخاص بحكم مصر، كل النظم والأساليب القديمة المطبقة فى الولاية العثمانية، وأدخلت ترتيبات إدارية جديدة شملت إقامة (الوزارة)، و(الدولوين)، و(الإدارات) و(المجالس البلدية)، و(الدوان العام) الذى يمثل - مع (مجلس طبقات الأمة)، وهيئة (لجمع الضرائب) وهيئة للبوليس.

كان بوناپرت يطمح إلى إعادة النظر فى الإجراءات الجنائية والمدنية وقوانين الملكية والمواريث والضرائب، وإصلاح نظام الأرض، وتنظيم الأقاليم - لكن أسباباً كثيرة لا مجال لعرضها فى هذه الورقة أدت إلى فشل المشروع الفرنسى برمته - وانتهى بخروج الحملة الفرنسية فى سبتمبر 1801 آخر أمل فى قيام نظام مؤسسى فى القرن الثامن عشر.

وهكذا فإن قرن التحديث أطل على مصر وهى فارغة من أى تنظيم لياً كان مسماءه، يصلح لأن يبنى عليه أو يقوم فى مجال التنظيم والإدارة وهكذا جاء محمد على والقوضى فى مصر واضحة سائدة بصورة تشابه الأحوال التي كانت عليها بعد صدور قانون مصر فى 1524.

أقام محمد على فى أول عهده بيروقراطية ذات مستويين :

- مجلس مشورة برئاسة ناظر.

- إدارات (دواوين) يرأسها ناظر أيضاً.

وبرغم أنه كان هناك نوع من (المشورة) فى مجالس المشورة، فإن واقع الحال يشير إلى أن القرار الذى وضعه (Desicion Making) كان فى النهاية فى يد الباشا. كان هذا تقريباً طوال العقدين الأولين من القرن للتاسع عشر.

شهد النصف الثاني من العقد الثالث من القرن 1825 قيام مؤسستين حكوميتين في مصر: المجلس العالي ويختص بالشؤون المدنية – المجلس الجهادى ويختص بالشؤون العسكرية.

فى عام 1837 صدرت (المياسننامة) منظمة للإدارة المصرية فى سبعة دواوين رئيسية:

- 1 - الداخلية
- 2 - الخزانة
- 3 - الحرب
- 4 - البحرية
- 5 - التعليم والأشغال العامة
- 6 - الشؤون الخارجية والتجارة
- 7 - الصناعة

ودخلت مصطلحات (الورش)، (المباشرين)، (النظار)، (الجورنالات)، (الملازمين)، و(الجورنالجية) إلى النظام الإدارى الجديد، وخضع هذا النظام إلى عملية تقسيم إقليمي تم تقسيم البلاد فيه إلى وحدات ثلاث :

الوجه البحرى - الصعيد - للقاهرة.

وبعينا فى المقام الحديث عن "مؤسسات" محمد على مناقشة أمرين ؛ أولهما ذلك التعديل المستمر الذى أصاب تنظيماته الإدارية على مدى سنوات حكمه ودوافعه، والثانى هو مصادر تنظيمات محمد على الإدارية، ذلك أن مؤسسات محمد على تعرضت للعديد من التعديلات خلال فترة حكمه.

أما بالنسبة للأمر الأول، فهو يرجع - فى تقديرنا - إلى شخصية الحاكم وأسلوب حكمه . إن محمد على - برغم إدخاله تنظيمات حديثة فى إدارته - لم يغير فى شخصيته المعتمدة على الإدارة الفردية. والإدارة الفردية تقوم فى الغالب الأعم على "التجربة" التى يتبعها التغيير فى حالة عدم صلاحية النظام لتحقيق الأهداف المرجوة. كذلك فإن الإدارة الفردية يعيها الشك وعدم الثقة فى معاونين، ولعل هذا كله يكشف - إلى جانب أشياء أخرى - عن أسباب ذلك التردد الذى صاحب تجربة محمد على فى مجال المؤسسات فى مصر .

وأما بالنسبة للأمر الثانى فمن المعتقد أن محمد على اعتمد فى تنظيماته الإدارية هذه على خبرات فرنسية، أو أوروبية بصفة عامة على الأقل. فمن الثابت أنه لم تكن فى مصر

أى خبرات من أى نوع تصلح فى ذلك الوقت لإدخال تنظيمات حديثة للإدارة التى كان محمد على ينفذها.

ويذكر "نوهاميل" (Duhamel) فى عام 1837 أن مصر كانت تفتقر إلى الأفراد اللازمين لإدارة الحكومة حسب المستويات الأوروبية ورغم أن الحكومة المصرية قد أعيد تنظيمها على شكل وزارات على النمط الأوروبي على يد مستشار فرنسى، وتوقع "نوهاميل" أنه طالما أن قيادة الحكومة لم تتغير، ليا كان الشكل الذى تتخذه، فإن الاضطراب الذى أحاط بتنظيماتها العسافية سيظل وربما يزداد. ولعل هذا يتفق مع كثير مما ذكرته فى السطور السابقة.

كان الهدف الأول لسياسة محمد على الإدارية هو خلق أداة فعالة لتحقيق مشروعاته الطموحة، ورغم ذلك فإن للتغييرات الإدارية التى استحدثها لخدمة أغراضه لم يترتب عليها الأثر المطلوب.

ولسنا فى مقام يسمح لنا بالتعرض لأسباب ذلك بالتفصيل، لكن ما يمكن قوله فى هذا المقام إن طبيعة البيروقراطية الحكومية وسياسة السيطرة والإشراف الحكومية على مظاهر النشاط الاقتصادى كانتا من بين الأسباب الرئيسية لفشل المشروع الإدارى لمحمد على.

يمكن اعتبار فترة إسماعيل (1863 — 1879) فترة السيطرة الأوروبية على الجهاز البيروقراطى المصرى على أوسع نطاق، وفى عهده بلغ عدد الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية حوالى تسعمائة موظف من جنسيات عديدة، بالمقابلة لحوالى خمسين فى عهد سعيد، وسبعة فى عهد عباس، وأربعة فى عهد محمد على. كما غلب الطابع الفرنسى على أسلوب الإدارة؛ فأصبحت اللغة الفرنسية هى السائدة، وتسمت الوظائف والإدارات بأسماء أوروبية — Rédacteur — Chef de cabinet — Inspecteur — Secrétaire — Contrôleur Général — Dessinateur — Calculateur — Surveillant — Géomètre — Commis — Délégué (Chef de brigade... إلخ)

ويمكن القول إن الشكل العام لجهاز إدارى على النمط الأوروبى كان قد بدأ يتبلور فى عصر إسماعيل، فالمؤسسات التعليمية، والعسكرية، والأمنية، والتشريعية اتخذت الشكل الذى يمكنها من أداء أدوارها فى مجتمع يتطور ويتشكل وفقا لمتطلبات للحياة العصرية.

لم يستطع الإنجليز إدخال أى تعديلات فى الإدارة المصرية فى السنوات الست الأولى من الاحتلال بسبب الأحوال الاقتصادية المتردية من ناحية، وتركيز السلطات البريطانية جهدها فى محاولة إخراج البلاد من أزمتها المالية من ناحية أخرى، وهو ما تحقق فى 1888 تقريباً. وخلال الفترة 1888 — 1894 ركز البريطانيون على إدخال الإصلاحات فى مرفق الأشغال العامة، والقضاء. فى الأشغال العامة لجأ البريطانيون إلى الخبرة الهندية وجلبوا عدداً كبيراً من مهندسى الرى الإنجليز الذين تدربوا فى الهند وأدخلوا نظاماً للرى تحت الإشراف المباشر لهذا النفر من المهندسين، بهدف تحسين الزراعة من خلال توفير أكبر قدر ممكن من المياه اللازمة، وفى مجال القضاء فقد حرص البريطانيون على استبعاد النظم القضائية الفرنسية.

ولقد أدت أزمة الإنجليز مع الخديوي الجديد (عباس الثاني 1892 - 1914) إلى إدخال الحياة الإدارية في مصر منعطفاً جديداً ، وذلك بإعراق هذه الإدارة بسيل من الموظفين الإنجليز، مع تركيز أعدادهم في المؤسسات القضائية والأمنية. ولقد أثبت اللورد ملنر (Milner) في تقريره الشهري عام 1920 أن المصريين شغلوا أقل من ربع المناصب العليا في البيروقراطية الحكومية. وأثبت التقرير أيضاً أن الوظائف المصرية زادت من 45 إلى 51٪ منذ عام 1905 بينما انخفضت في الوظائف العليا من 28 إلى 23٪، وأن نسبة الموظفين الإنجليز في هذه الوظائف قد زادت من 42 إلى 59٪.

تبعاً لذلك فإن مؤسسات معينة في مصر أصبحت خاضعة للنفوذ البريطاني مباشرة، منها المؤسسة العسكرية التي كانت قيادتها العليا وقادة وحداتها المقاتلة وأفرعها المعاونة إنجليزية تماماً.

وخضعت المؤسسة الأمنية لعدة مراحل من السيطرة الإنجليزية ؛ بدأت منذ 1882 بقيادة مباشرة على مستوى المدن والأقاليم، ثم تحولت في 1894 إلى نوع من الإشراف المركزي بعد تطبيق نظام (المستشارية) الذي يتبعه نظام تفتيشي من جانب مفتشين إنجليز على الأقاليم، مع استمرار القيادة المباشرة للإنجليز على جهاز الأمن في المدن مع وجود عناصر أجنبية تتولى للقيادة الوسطى وعناصر أجنبية أخرى تتولى للعمل الأمني في مناطق التجمع السكاني الأوروبي.

ومع قيام الحرب العظمى كانت السيطرة البريطانية قد أسست وضعاً سيادياً في كل وزارة وإدارة في مصر باستثناء تلك التي تتصل بالحياة الدينية في البلاد ؛ كإدارة الأوقاف، والجامعة الأزهرية. فسيطر على نظارات المالية، الأشغال، الداخلية، المعارف، والصحة العمومية مفتشون إنجليز، وفي بعض الحالات مساعدو مفتشون (sub-Inspector) لمرافقة الشؤون المدنية في البلاد.

ولقد كان ما أثمره الوجود الإنجليزي في المؤسسات المصرية مخالفاً تماماً لكل الأهداف المعلنة للاحتلال، فقد أكد البريطانيون مراراً أن هدفهم في مصر هو إعداد البلاد لحكم نفسها (To prepare the country to govern it self) كما أن اللورد كرومر (Cromer) كان قد أرسى مبداه الشهير بأن عدد الأوروبيين العاملين في المؤسسات المصرية يجب أن يكون محدوداً حتى يمكن أن يحصل المصريون على التدريب الحكومي، لكن هذا الفكر تعرض لتعديل تدريجي توالى مع دوام الاحتلال.

والواقع أن الموظفين الإنجليز في المؤسسات المصرية - رغم عدم إنكارهم وعود الجلاء النهائي عن مصر - كانوا مع هذا يعتقدون أن هذا الموعد بعيد للغاية. بل إن كرومر نفسه في كتابه الشهير "Modern Egypt" وبعض مقالات أخرى كتبها بعد تركه مصر في عام 1907، أعلنها واضحة بأنه لم يتوقع استقلالاً مصرياً لسنوات عديدة وكثيرة. وعلى ذلك، فقد كان هناك ضغط قليل على الإدارة البريطانية لتعطي خبرة إدارية للموظفين المصريين.

بل إنه حتى مع تضلّول الضغط من أجل إعداد مصر لاستقلال حال، فإن احتياجات إدارية جديدة كانت قد ظهرت كمبررات لاستمرار الاحتلال، وأعنى بها "الإصلاحات" (Reform Programs)، ذلك أنه مع تحقق السيولة المالية Financial Solvency، أصبحت الحكومة فى وضع يسمح بتأخذ خطوات جديدة نحو برامج الإصلاح فى مجالات المشروعات الهندروليكية، الزراعة، الصحة، وغيرها. وسرعان ما ضغط الموظفون البريطانيون العاملون فى المؤسسات المصرية للحصول على عناصر أوروبية إضافية لإنجاز هذه البرامج، ولعل ما كتبه كرومر فى هذا المقام يفتى عن الشرح، قال :

"عندما وصل مد tide الانتعاش والازدهار إلى أقصاه، بدأت المطالبات من كل الجهات لتعيين مسئولين حائزين لمعرفة تكنولوجية من كل الأنواع. كانت هناك حاجة لمحامين أوروبيين للتعامل مع المسائل القانونية الجديدة التى ظهرت، والتى كانت الحاجة إلى معرفة بالأوروبيين وقوانينهم لاغنى عنها. كانت هناك حاجة إلى مهندسين هندروليكيين للتعامل مع مشاكل الري، أطباء لتشغيل المستشفيات والحالة الصحية للبلاد. سقطت كل هذه المطالب على بلد غير جاهزة إطلاقاً لمقابلتها". ونظراً لأن المؤسسة التعليمية المصرية كانت وفق النظام التعليمى غير قادرة على تخريج رجال قادرين على إدارة بعض من هذه الوظائف الإدارية والعلمية المعقدة، فقد كان من الصعب الحصول على مصريين حائزين على التدريب التكنولوجى المطلوب.

امتثلت الأقسام التكنيكية فى وزارة الأشغال، إدارات الزراعة، والصحة العمومية كلها تقريباً بموظفين إنجليز وأوروبيين على المستويين العالى والتكنيكي. وفوق هذا فقد احتفظ البريطانيون بالوظائف التفتيشية العليا لرجالهم، مدعين أن المصريين لم يحوزوا المهارات الإدارية المطلوبة بعد.

ويحق للمرء أن يتساءل عن نوع للتدريب الذى تلقاه المصريون فى مؤسساتهم التعليمية أو العسكرية أو الأمنية أو القضائية أو الصحية إذا كان من يدربونهم يمارسون نوعاً من العمل الوظيفى المقصور عليهم فقط (British exclusiveness) إلى جانب نوع من الغطرسة وشعور بالتفوق العنصرى (Racial superiority).

لم يحقق الاستقلال الجزئى الذى وفره تصريح 28هـراير 1922 أى نوع من الاستقلال للمؤسسات المصرية الواقعة تحت السيطرة البريطانية، فقد بقيت كما هى دون تغيير، وظل الموظفون البريطانيون يمارسون ذات المهام فى المؤسسات العسكرية، والأمنية، والقضائية، والتعليمية، والصحية وغيرها. فقط فإن نوعاً من التغيير فى المسميات أصاب شكل أو وصف وجودهم دون أن يصاحبه تغيير ما فى الواقع الفعلى للنفوذ.

الجيش ظل خاضعاً لسردار البريطانى وضباطه، البوليس ظل حكمادريو المدن فيه من الإنجليز، ومن منا ينسى اللواء توماس وينتوودث رسل باشا (Thomas W. Russel) الذى ظل يهيمن على جهاز الأمن فى العاصمة من 1917 وحتى عام 1946 دون تغيير ولو للحظة واحدة. للسردارية فى الجيش ظلت قابضة فى مكان السيطرة حتى قتل صاحبها لى ستاك (Lee)

(Stack) في 1924/11/29 على يد العناصر الوطنية. ولم يؤد هذا إلى تغيير في السيطرة البريطانية على الجيش بل ترتب عليه مجرد تغيير في مسمى الوظيفة الذي أصبح "المفتش العام للجنود" بدلاً من "السرдар"، بل إن بريطانيا عقيبت مصر لمصرع السرдар بالمطالبة بإعادة النظر في مسألة الاستعفاء عن الموظفين البريطانيين التي قررها القانون 28 لسنة 1923 الصادر بعد استقلال 28 فبراير 1922، وفرضت على مصر مسمى بالـ Modus Vivendi وهو مصطلح لاتيني يعنى "طريقة أو أسلوب المعيشة معاً ؛ أو منهج عملي للاستمرار برغم الصعوبات".

وبمقتضى هذا المبدأ، تدفقت أعداد هائلة من الموظفين البريطانيين على المؤسسات المصرية بأنواعها دون تمييز، يتقاضون رواتب تتواء بأعبائها الخزينة التي دفعت في عام 1923 ستة ملايين من الجنيهات كتعويض لهؤلاء الذين أنهيت خدمتهم بمقتضى القانون 28 لسنة 1923، وفوق هذا فإن الحكومات المصرية خلال الفترة الليبرالية (1924 - 1952) استبقت هؤلاء بعقود مؤقتة، ولكنها كانت تجدد تلقائياً عند انتهائها.

يعني من هذه التجربة مردودها هل أفادت المؤسسات المصرية المختلفة من وجود بريطاني مكلف تجاوز النصف قرن، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة في هذه المؤسسات إلا وشغلها؟

الإجابة بالنفي، ودليلنا هو ما حدث للمؤسسة العسكرية بعد أن تركها مستشاروها البريطانيون عام 1947 بعد أربعة وستين عاماً من القيادة والسيطرة والإشراف المباشر وغير مباشر (كان الإشراف غير المباشر بعد معاهدة 1936)، إن ما حدث هو أنه في أول تجربة فعلية لتلك المؤسسة في ميدان اختصاصها الحقيقي (الحرب)، فشلت فشلاً ذريعاً، وانتهت الحرب العربية الإسرائيلية (1948 - 1949) بانسحاب مصرى سريع إلى الحدود المصرية، يتعقبه جيش من الهواة amateurs الذين استطاعوا حجز ربه في حصار "القالوجا" الشهير.

وعلى مستوى الجهاز الأمنى، فقد تركه الإنجليز في يد مجموعة من الضباط المصريين الذين لم يدربوا على شيء سوى الولاء لمديريهم، فوالوهم بالتقارير والمعلومات عن أحوال البلاد بعد تركهم المؤسسة الأمنية، وكانت فضيحة مدوية عندما كشف هذا التورط في محاكمات الثورة بعد يوليو 1952. كما أن الفراغ الفنى الذى وقع فيه الجهاز الأمنى بعد خروج الإنجليز منه (1946) أفرز إلى جانب أسباب أخرى بالطبع سلسلة من الحوادث الإجرامية شملت رجال القضاء، وقادة مصريين لجهاز الأمن، بل وفوق هذا، رأس جهاز الأمن نفسه (رئيس الوزراء ووزير الداخلية 1948).

وعلى مستوى المؤسسة التعليمية، فقد تخبطت البلاد بين أكثر من مدرسة وأكثر من أسلوب، ولم يعرف المصريون بعد توليهم إدارة هذه المؤسسة الوجهة الصحيحة للتعليم، وخير شاهد على ذلك ما نراه حتى الآن من تجارب تعليمية قد يصيب بعضها وقد يخطئ البعض الآخر.

ولا حاجة بالباحث للحديث عن الأساليب الإدارية التي تتبعها المؤسسات المصرية المختلفة في مجال الخدمات وغيرها، مما لا هم للناس سوى التندر به حتى الوقت الحالي، الأمر الذي دفع الحكومات المتعاقبة إلى الإعلان عن "ثورة إدارية" أكثر من مرة دون جدوى.

نخلص من هذا كله إلى أن "المدارس" المتعددة التي خضعت لها المؤسسات في مصر لم تستطع أن توفر ذلك النوع من "المؤسسات" الذي ينبهر به المصريون عندما يرتبطون إلى الغرب، فيعودون مشوهين من البساطة وعدم التعقيد والسرعة وتقديم الخدمات بكل سهولة ويسر، وعلى ألسنتهم ذلك السؤال الأبدي "لماذا نحن لسنا كذلك؟" غير مدركين أن الإجابة تكمن في تاريخ هذه المؤسسات.

ورث النظام الجديد في يوليو 1952 هذه التركة المثقلة من التخلّف والتشتت المؤسسي في مختلف مرافق الدولة، ونظراً للظروف السياسية الداخلية والخارجية التي اكتنف هذا النظام على مدى سنوات طويلة، فإن المؤسسات تعرضت لمشكلتين كبيرتين، فأما الأولى فقد ارتبطت بالسياسة الخارجية والزج بالبلاد في سلسلة من الحروب الإقليمية، والمغامرات العسكرية التي جعلت الأولوية في مجال الإصلاح عند النظام الجديد، للإنفاق العسكري بأشكاله كافة، وهو ما أدى إلى تزايد مشاكل كل المؤسسات غير العسكرية من حيث الأداء الوظيفي أو التركيب الهيكلي.

ويرتبط بالسياسة الداخلية للنظام ما طبقه في مجال إدارة هذه المؤسسات من مبدأ يمثّل المبدأ "لدى طبقه" محمد علي" في مجال إصلاحاته الإدارية، وأعني به تقديم "أهل الخطوة" على "أهل الخبرة" - وهو ما كان له أسوأ الأثر على المؤسسات في مصر في كلتا الحالتين رغم بعد الشقة بينهما. فقد امتلأت المؤسسات المدنية فيما بعد يوليو 1952 بالعسكريين الذين أريد تكريمهم في بعض الحالات، أو التخلص منهم في حالات أخرى، وترك لهم إدارة مؤسساتهم وفق أساليب عسكرية أو شخصية دون مساعلة، مع إعطائهم سلطات استثنائية في الثواب والعقاب، شلت عقول العاملين بهذه المؤسسات وحرمت عليهم الكلام أو النقاش أو الاعتراض، ومن لا يتكلم لا يبدع. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت "المؤسسات" في مصر أشبه بأجهزة معطلة تحشد فيها القوى البشرية من كل تخصص دون أن يفرز هذا أي نتائج إيجابية.

ولخضوع هذه المؤسسات لفترات طويلة لنوع من الإدارة العسكرية، فقد أصبحت "سرية المعلومات" التي تتصل "بالمبادئ العشرة للحرب" عند كلاوزفيتز (Clausewitz)، أحد المبادئ التي تحكم سير العمل في هذه المؤسسات العسكرية (Militarized)، وبالتالي فقد امتنع على الكثيرين الحصول على أي معلومات عن هذه المؤسسات حتى ولو كانت هذه المؤسسات معنية بالشئون الصحية أو حتى الصحة البيطرية.

ورويدا رويدا سيطرت "نظرية الأمن" على دولا العمل في أغلب المؤسسات، وأصبحنا نجد منصبا لما يسمى "وكيل لوزارة لشئون الأمن". في مؤسسات الاتصالات، الصحة، الخارجية، الإعلام، بل والثقافة، ناهيك عن المؤسسات الأمنية المتخصصة، وكذلك العسكرية.

وماليت "نظرية الأمن" أن امتدت إلى وثائق هذه المؤسسات المحفوظة في دور الحفظ، فأصبح هناك ما يسمى "بالحظر Restriction" على ما يباح الاطلاع عليه من أوراق المؤسسات في أماكن الحفظ الرسمية، وضرورة الحصول على "تصريح للاطلاع" على قدر معين من هذه الأوراق، معيار الإباحة فيه هو بعد الشقة الزمنية للوثيقة عن يوليو 1952.

بكلمات أخرى فقد أصبح محظوراً الإطلاع على أى وثائق تتعلق بالمؤسسات العسكرية، والأمنية، والسياسية، ومؤسسة الرئاسة، مع ضرورة الحصول على موافقة "مؤسسات الأمن" على الاطلاع على أوراق مؤسسات الدولة الأخرى.

ولقد ترتب على هذه السياسة الأمنية أن أصبح البحث في تاريخ "المؤسسات" في مصر أمراً مستحيلاً، أو تقتنفه الصعوبات على الأقل. كما ترتب على ذلك صعوبة التأريخ لقضاياها لها من الأهمية في مجال التاريخ القدر الكبير. فعلى سبيل المثال يكاد أن يكون من المستحيل الكتابة عن الإنفاق العسكرى في مصر، التطور العسكرى في المؤسسة العسكرية، تطور التعليم العسكرى، تاريخ الأجهزة الأمنية، تطور عمل وأساليب أجهزة الأمن السياسى، السير الذاتية للمشتغلين بالعمل العسكرى أو الأمن، الجرائم السياسية على المستوى الأمنى الداخلى أو الخارجى، قضايا التجسس والتخابر، السجون العسكرية وتاريخها، مؤسسة الرئاسة وأوجه الإنفاق فيها، القضايا السياسية أو الوظيفية أو الجنائية التى لها مماس بالصفوة السياسية فى البلاد، وغير ذلك الكثير والكثير.

ووجه الخطورة فى ذلك الاتجاه هو احتمال أن يتوقف البحث التاريخى فى مجال "المؤسسات" فى مصر. والحق أن هناك إجمالاً واضحاً من جانب الباحثين فى مصر عن التصدى لهذا النوع من الدراسات، مفضلين ركوب قارب "التاريخ السياسى" الأمن، وخاصة فى الفترة الليبرالية، بدلاً من التعرض لمساءلات أمنية لا يحدد عقابها.

والذى يبدو واضحاً فى الوقت الراهن هو انصراف معظم الباحثين إلى الكتابة عن السير الذاتية (Biographies) للشخصيات العامة ودورها فى السياسة المصرية، العلاقات المصرية الخارجية فى النصف الأول من القرن العشرين، تاريخ القرن التاسع عشر، التاريخ العثمانى،... إلخ. ويلاحظ على هذه الدراسات أن أغلبها يبعد زمنياً عن الفترة التى تبدأ بعد يوليو 1952، وهو ما يؤكد تأثير الطابع الأمنى المستريب فى اتجاهات الكتابة التاريخية.

كما يلاحظ أن العدد القليل الذى حاول طرق موضوع "المؤسسات" فى مصر، اعتمد قدر الإمكان على المحفوظ تاريخياً فى دور الحفظ الأجنبية مثل "دار الوثائق العامة" (P.R.O.) فى إنجلترا، أو "دار الوثائق القومية" (National Archives) فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو مكتبة الكونجرس وغيرها.

ومن المستغرب أن يجد الباحث أن أغلب قرارات الحظر المفروضة على الوثائق فى المؤسسات المصرية لا تستند إلى "قانون" أو "لائحة" أو حتى "قرار وزارى"، ولكنها قد تستند فى بعض الأحيان إلى مكالمة هاتفية من مسئول فى إحدى "المؤسسات الأمنية" أو "العسكرية" يطلب فيها من المسئول فى دار الحفظ المعنية حجب وثائق معينة عن الباحثين، على أن

الأكثر مدعاةً للتعجب هو احتفاظ مسئول دار الحفظ بذلك "الأمر الهاتفي" لديه واستخدامه لمينوات طويلة قد يكون "صاحب القرار" قد أجول إلى التقاعد خلالها دون أن يدري مسئول دار الحفظ عن ذلك شيئاً، وهو نوع من البيروقراطية المعوقة بالطبع، والتي هي إحدى أفات المؤسسة البيروقراطية في مصر.

بل إن الوطنية قد تأخذ مسئول دار الحفظ في بعض الأحيان إلى التبرع بالاتصال بأجهزة الأمن طالباً الرأي في أمر اطلاع الباحثين على وثائق مؤسسة معينة في فترة معينة، خشية أن يكون في ذلك من وجهه نظره مساس "بأمن الدولة". ولما كان مصطلح "أمن الدولة" مطلوماً كما هو معروف، فإن الأمر ينتهي بموافقة أجهزة الأمن على حظر الاطلاع.

إن الحاجة ماسة إلى رفع قوانين الحظر والاطلاع على الوثائق التي تخدم احتياجات البلاد من الناحية الأمنية من ناحية، وتحقيق الفائدة المرجوة من دراسة تاريخ المؤسسات من ناحية أخرى.

فالاستمرار في تطبيق الأسس الوظيفية الأمنية على حرية البحث العلمي، قد يترتب عليه ضياع تاريخ المؤسسات في مصر.

تعقيب على ورقة : كتابة تاريخ المؤسسات المصرية

د. يونان لبيب رزق

سأحاول أن أقدم رؤية أخرى لتاريخ المؤسسات المصرية، في جانب منها سيتفق مع ما جاء في ورقة الدكتور بكر وفي جانب آخر يختلف معه.

ربما أغفل الدكتور بكر أن يقدم تعريفاً للمؤسسات على أساس أننا جميعاً نعرف التعريف، ولكن في رأيي أن هذه القضية تستحق المناقشة. لأن التعريف في غاية الأهمية ، حيث أننا أحياناً نستعير تعريفات الآخرين ونعتقد أنها تنطبق على الواقع المصري.

فالتعريف الذي أتى به الدكتور بكر تعريف موسوعي، أتى به من الموسوعات العالمية. وأنا أزعج أن فكرة المؤسسة في مصر تختلف عن هذا للتعريف. فالغرب كان لديه قاعدة أساسية لبناء المؤسسات. فكرة للترابط موجودة، فكرة فريق العمل موجودة. وبالتالي نحن بحاجة إلى تعريف المؤسسة في مصر يختلف عن تعريف فكرة المؤسسة الموسوعي. لأنه ينبغي مراعاة الخصوصية التي يتسم بها التعريف مصر بلد زراعي. نهر النيل مستمر. إنز. فكرة الاستقرار والاستمرار التي تصنع المؤسسة موجودة. من الممكن تغييب المؤسسة في بلد جبلي، أو رعوي. ولكن في مصر القاعدة أن يكون هناك مؤسسة.

والدكتور بكر يرى أن تاريخ المؤسسة في مصر يعود إلى قانون نامه مصر في عهد السلطان سليمان القانوني، لا، دراسة تاريخ الممالك تؤكد أن المؤسسات في عصر سلاطين الممالك كانت أقوى من العصر العثماني. والسبب بسيط، في العصر المملوكي كانت السلطة مركزية، إنما في العصر العثماني مصر مجرد ولاية عثمانية. في العصر الحديث وجدت مؤسسات مستمرة منذ فترات سابقة مثل مؤسسة الأوقاف وأنا أتكلم وأنظر إلى الدكتور عفيفي لأنه درس الأوقاف.

إن النظرة المخالفة التي أقدمها، أو الجديد على الجديد الذي قدمه الدكتور بكر، أننا ننسى المؤسسات الشعبية رغم أنها الأقوى والأكثر بقاء، ونبحث عن المؤسسات الرسمية التي صنعها الحكام.

من ناحية أخرى إن فكرة المؤسسة كانت واضحة عند محمد علي، ولكن هناك اختلافاً بين المؤسسات في عهد محمد علي، وعهد إسماعيل. فبينما كانت المؤسسات في عهد محمد علي مؤسسات إدارية بالأساس، في عهد إسماعيل بدأت المؤسسات الشعبية أو ما نطلق عليه

الآن وبشكل موضحة "المؤسسات غير الحكومية"، مثل الجمعيات الخيرية، والمدارس الأهلية. فبينما كانت المبادرة فى عهد محمد على فى ايدى الحكومة، انتقلت المبادرة فى عهد إسماعيل إلى ايدى الناس. وهو ما ظهر فى أروع صورة عندما أسس جمهرة من المصريين الجامعة الأهلية. هذا هو التحول للجوهري - فى رأى - الذى حدث فى تاريخ المؤسسات، من المؤسسات يقيّمها للحكام إلى مؤسسات يقيّمها أبناء الشعب. هذه المؤسسات التى يقيّمها أفراد، تعبر عن فكرة، تعبر عن حاجة، واستمراريتها - فى رأى - له الأهمية الكبرى عن استمرار المؤسسات الحكومية.

لدينا أيضا مشكلة خطيرة فى تاريخ المؤسسات، أطلقت أنا عليها حرب "الخراطيش" بمعنى أن كل فرعون يأتى يشيل الخرطوشة عن المؤسسة، ويضع خرطوشة جديدة ويقول أنا الذى باتيها. وهذا عيب من عيوب المؤسسات والإدارة المصرية، ويضعف من تراكم الخبرة.

آخر ملاحظة حتى لا أطيل تتعلق بمسألة إدانة يوليو على أسس أنها أثرت تأثيرا كبيرا فى المؤسسات. أنا أوافق الدكتور عبد الوهاب فى جانب منها وهو اصطباغ الإدارة المصرية بالطابع العسكرى. ولكن لا يعنى ذلك أن المؤسسات فى مصر قد مثلت أهل الحظوة وأهل الخبرة. أنا أظن أن هذا كان موجودا طيلة العصور التاريخية فى مصر. فى البداية الأرستقراطية للتركية، ثم أبناء الأعيان.

هذه مجرد مراجعات على قراءة ورقة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بكر وشكرا.

نقد فى كتابة تاريخ مصر المعاصر

أميرة سننيل

أود أن أطرح بعض المشكلات الأساسية حول الطريقة التى يتم بها تناول تاريخ مصر، ولعل أفضل وسيلة لتلخيص هذا للنقد هى القول بأن تاريخ مصر الحديث، شأنه شأن تاريخ غيرها من دول الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية (وذلك على الأقل حتى أمد قريب) قد حور وقدم من زاوية ارتباطه بتاريخ الغرب. وبينما يبدو هذا المدخل طبيعياً من قبل المؤرخين الغربيين فى أوائل هذا القرن، فإنه لأمر يثير الدهشة أن يسلك هذا المسلك المؤرخون المصريون أيضاً، ولذا لا تنطبق ملاحظتى هنا على التاريخ الذى كتب فى أوروبا وفى أمريكا على وجه الخصوص بل تتدرج بالأخص على ما يزال يكتب فى مصر من وجهه نظر غريبة.

1 - يتخذ من القرن التاسع عشر بداية للتاريخ الحديث ويعد كل ما سبق ذلك لا قيمة له:

هذه هى المشكلة الأولى إذ أن الفترة العثمانية تعتبر من هذا المنطلق شبيهة بالجاهلية إلى حد ما، إذ يدخلها متخصصو العصر للحديث كجزء من العصر المملوكى، ويصبح الهدف الوحيد من دراسة هذه الحقبة هو التلخيص منها كمرحلة ساءتها الفوضى ولم تقدم شيئاً مفيداً للعصر الحديث، وفى هذه الحالة نحن نقضى ببعض المؤرخين مثل : دافيد أيالون، برنارد لويس وحتى أيضاً ألبرت حوراني فى أوائل أيامه. كما أننا نقبل أفكار الشيخ محمد عبده بأن باب الاجتهاد قد قفل فى القرن العاشر ولا يوجد شيء ذو قيمة كتب منذ ذلك الحين وحتى الآن.

يجب أن ألّف لأشير إلى أن هؤلاء المتخصصين فى الحقبة العثمانية تواجههم نفس المشكلة، حيث إنهم كانوا مهتمين بفترتهم كفترة مغلقة لا علاقة لها بما جاء بعدها، وكفترة معزولة ودخيلة / غريبة أى "أفضل من العصر الحديث". أما الذين يكتبون من خلال النموذج الإسلامى ؛ فهم يعتبرون أن الفترة العثمانية أفضل لأن الحكم فيها كان وفق ما يصرون على تسميته بالنظام الإسلامى وبالتالي يعتبرون هذا دليلاً على أن "الإسلام هو الحل".

ومرة أخرى تحتاج هذه النقطة إلى نقد من قبل دارسى العصر الحديث ولاسيما أولئك الذين استرجعوا الفترة العثمانية، حيث إن المسألة برمتها تعرض من منظور أيديولوجى وليس

من خلال السياق التاريخي للأحداث الذى ينبغي على المؤرخ للصادق والأمين تجاه مهنته الاقتصاد عليه.

ومع ذلك فنحن نحدث اليوم عن الدولة الحديثة وهذا هو ما سوف أركز عليه.

– استمرارية التاريخ قد قضى عليها، وأنا أود أن أتوقف لحظة عند هذه النقطة. تصور الأمور وكأن مصر عاشت نهضتها بمجيء الحملة الفرنسية، أو فى عهد محمد على، أو كما هو شائع بين المؤرخين الأمريكيين والبريطانيين مع بداية الاحتلال البريطانى لمصر فوضعت البلاد على طريق الحداثة الحقيقية. وبدلاً من أن يطرق السؤال حول ما هو تاريخ مصر خلال فترة زمنية محددة، أصبح التساؤل المطروح هو متى بدلت عملية الحداثة، وكان هذا هو الأمر الوحيد المهم فى التاريخ الذى نكتبه. وأنا أسميه "البحث عن نقطة بداية". فبعض المؤرخين حدوا هذه النقطة فى القرن الثامن عشر، ورأيناه شيئاً عظيماً. المهم أن مؤرخى تاريخ مصر الحديث كان شاعليهم الأول هو تحديد بداية العصر الحديث وتحديد بداية الدولة القومية، وبداية ظهور الرأسمالية، ومتى نشأت الطبقة البرجوازية فى مصر، من الواضح إذن أن الاهتمام هنا أيديولوجى أكثر منه تاريخياً.

– من الناحية العملية، إن كنا لم نفهم الماضى فكيف يمكننا فهم الحاضر والتغيرات التى طرأت على القوانين والمؤسسات ؟ هل يرجع السبب فى هذه التغيرات إلى المجتمع "التقليدى" الذى تنتقد الدولة الحديثة كل ما به من سيئات، أم إن هذه التغيرات هى حقاً من فعل الدولة الحديثة والسياسات التاريخى ؟ وهذا هو ما أنتقده شخصياً فى صورة النظام المتسلط الذى نطلق عليه الدولة الحديثة.

إن الدولة هى عبارة عن بنية أنشأتها وتستفيد منها النخبة المسيطرة مستخدمة خطاب الحداثة كأساس تبنى عليه سلطتها. وكجزء من هذا الخطاب اعتبر كل من الوضعية والتحديث والقومية والإيمان بالتقدم صيغاً بلاغية تدل على الولاء الذى توطدت عليه الطبقات المتوسطة والصاعدة وطبقة جديدة من المفكرين الحداثيين التابعين للسلطة. وقد أضيفت إلى القوانين المصرية بعض مفاهيم حقوق الإنسان أخذه فى الاعتبار الرأسمالية والفردية وغيرها من المزايا التى تستفيد منها النخبة الجديدة. وكلها أنظمة أبوية مأخوذة عن نظام الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر، وكيف أن تكون أبوية، ولعل أكثر القوانين "أبوية" فى العالم الحديث هو القانون الفرنسى الذى يحمل اسم نابليون، والذى وضع على النماذج البيزنطية المعروفة بينيتها الأبوية هى الأخرى.

لقد طبق الكود نابليون فى مصر مع افتراض أنه لن يمس العلاقات الشخصية أو ما أطلق عليه قانون الأحوال الشخصية، وهى تسميه لم تكن معروفة فى مصر حتى وردت لها من إيطاليا.

وفى أواخر القرن التاسع عشر سميت هذه المحاكم بالمحاكم الشرعية على أسس أن الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق والوصاية والميراث كلها مبنية على القوانين التقليدية الموجودة قبل القرن التاسع عشر، وبالتالي فإن أى نزاع له علاقة بمسألة العائلة يرجع سببه

إما إلى الإسلام وأما إلى المجتمع التقليدي، وكل ما تدخله الدولة يعتبر إيجابيا وفي صالح تحسين أوضاع المرأة، ولم يكن هذا صحيحا بطبيعة الحال.

- منذ حوالي عامين اشتركت أنا ود. نيللي حنا ود. محمد عفيفي في ندوة عقدت في مدينة أक्स أن بروفانس Aix en Provence ، وكانت هذه الندوة حول الظروف السائدة قبل وبعد الإصلاحات القانونية التي تمت في القرن التاسع عشر. وقد أكدت الأوراق التي تقدمنا بها بوضوح أن المرأة كانت تتمتع في العصر العثماني بقدر من الحرية أكبر مما تتمتع به في العصر الحديث. وكان تركيزنا على وجه الخصوص على موضوع عقد الزواج وأوضحنا بالتفصيل كيف كان هذا العقد يعطى المرأة حق الطلاق وكيف حرمت بعد ذلك من هذا الحق. وبعد ذلك قمت بنشر كتاب عن المرأة والطلاق في التاريخ الإسلامي، وقد توصل جميع المتخصصين في تاريخ الإمبراطورية العثمانية أيا كانت الجهة التي يعملون بها، ومنهم د. عبد الرحيم ود. نيللي حنا وأنا شخصيا، توصل الجميع إلى نتيجة واحدة ألا وهي عدم وجود حالة واحدة سابقة للقرن التاسع عشر رفض فيها القاضي إعطاء المرأة حق الانفصال عن زوجها إما بالطلاق وإما بالخلع وهذا كان بعيدا كل البعد عن الشروط التي وضعت بعد الإصلاحات القانونية.

أخذت نيللي حنا أوراقنا وأعطينا لطلبتها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإذ بإحدى الطالبات تعطي الأوراق بدورها لأُمها التي تصادف عملها في إطار إحدى اللجان الحكومية النسائية، وإذ بنا نسمع فجأة عن "عقد زواج جديد" والتركيز هنا على كلمة "جديد"، فبالإضافة إلى انزعاجنا قليلاً بسبب نسب هذا العمل لغيرنا، فالسبب الأكبر لائز عاجنا هو التركيز على وصف هذا العقد "جديد"، وهذا يعني أن الجانب التاريخي لهذا البحث ، وهو أكثر ما يفيدنا فيه، لم يحظ بأى أهمية، وإذا كان النظام الذي منح المرأة حق الانفصال عن زوجها ظل صالحاً لمدة خمسة قرون، فما الذي يجعله غير صالح الآن ؟

إنني على يقين من أن المرأة التي أرادت استغلال الفرصة وطرح هذا الموضوع قبل أوانه، لو كانت هذه المرأة كلفت خاطرها على الأقل بالرجوع إلى الجذور التاريخية لهذه المسألة واستخدمتها لإقناع المجتمع التقليدي بضمه من شيوخ ورجال" بأن كل ما في الأمر هو إعطاء المرأة حقاً كان قد سلب منها، لكننا قد توصلنا الآن إلى حل هذه المسألة بنجاح وذلك بأسلوب أفضل وأصح.

هذا ما أعنيه بوجود تطبيقات عملية ناجحة عن هذا النوع من الاقتربات في دراسة تاريخ مصر حيث يرجع عدم صلاحية الأمور إلى ما قبل نشأة الدولة القومية.

2 - نموذج التحديث :

ترتب على النقطة الأولى التي أثيرتها قبول علم إجماعي لنموذج التحديث وتطبيقه في معظم الكتابات التاريخية عن مصر، وطبقاً لهذا النموذج لم يحدث أى تغيير حتى مجيء الغرب، وإن تأثير الغرب وما يتغير وما لا يتغير ولماذا لا تستطيع مصر اللحاق بالغرب ؟

كلها أسئلة أساسية لهذا النموذج، وطالما اتخذنا هذا المدخل "الاقتراب" فبقية الحجج في محلها. أما السياق التاريخي للأحداث فلا أهمية له طالما نأخذ مشكلات اليوم ونعكسها على الماضى للتوصل لأسباب مشكلات اليوم.

وهنا يقع اللوم على جميع المفكرين سواء من اليمين أو من اليسار فالمؤرخون اليساريون يؤمنون بالفرضية الماركسية القائلة بأن الحاضر هو من صنع الماضى وهم بذلك يهتمون بالجدلية وصراع الطبقات وإيجاد سبب لعدم حدوث ثورة ماركسية حتى الآن. ولذا فإنهم يخضعون تاريخ أى بلد يدرسونه للنموذج الماركسى ويحصرون التطور التاريخى فى تطور المادية ثم يجدون وسيلة ما لتفسير عدم حدوث الثورة.

أما مؤرخو اليمين فهم ينظرون للأمور من منطق التطور، ويقولون مرة أخرى فكرة أن التقدم هو التطور على الطريقة الغربية، ويبحثون عن أسباب عدم تقدم مصر، وعدم وقوع معجزة برازيلية أو أية معجزة أكثر شعبية فى هذه اللحظة بالذات، ويبنون حججهم على كم من الإحصائيات، وكان هذه الإحصائيات تعكس لنا صورة حقيقية للواقع.

وبالنسبة لكلنا هاتين المجموعتين يعتبر تعلم العربية غير ذى أهمية فهم يملكون على أى حال الإجابات كافة، وكما قال Morroc Berger منذ نحو العام :

"إن العرب يسهل فهمهم وما يمكنهم تقديمه للغرب ليس بكثير."

3 - الحاجة إلى منهج مختلف ومصطلحات نابذة من مصر :

وهنا أشير إلى أن هناك مناطق أخرى من العالم عندما دارت التساؤلات حول ما كتب عنها فى التاريخ، استخدمت ولجأت إلى مصطلحات وهياكل اجتماعية تناسب تاريخها وتفهمها شعوبها، أما نحن فلم نفعل هذا بعد ولا أستطيع أن أفهم السبب.

يبدو أن هناك جزءا من "التبعية" التى تحدثت عنها مسبقا، يبدو أننا نتبع التيار. فإذا كان الاتجاه السائد نحو النموذج الماركسى، نسارع جميعا لتطبيقه وكان ماركس كان يعلم شيئا عن مصر أو حتى اهتم بذلك. أن نقبل التحليل الماركسى للتاريخ شيء، وأن نخضع تاريخنا فى إطار هذا التحليل فهذا شيء آخر. ونستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة لقبول المناهج والمصطلحات الغربية. فلن يكون لنا نظرة عالمية ونؤمن بالتقدم المادى والعلمى، هذه نكرة، وأن نخضع للتاريخ لإثبات ذلك فهذه نكرة أخرى.

نحن كمؤرخين نحتاج فعلاً أن نعتمد تفكيرنا بشكل أساسى على العنصر التاريخى وأن يكون المثال النموذجى الخاص نابذة من المجتمع الذى نحن بصدد. علينا حتماً أن نطلع على النظريات الاجتماعية ولكن لنرى فقط كيف استطاع الآخرون حل هذه المشكلة، ثم بعد ذلك نقدم النموذج الخاص بنا والذي يمكن من خلاله دراسة مصر وربما العالم العربى كله.

وأنا أقترح أن ينظم الـ CEDEI مائدة المستديرة القلزمة حول هذا الموضوع وأن يطلب من السادة الأفاضل المشاركين فى هذه الندوة ومن كل الحاضرين البدء فى دراسة هذه

المسألة حتى يمكن إقرار المصطلحات والمناهج التي تعطى صورة حقيقية لتاريخ مصر،
أى كتابة تاريخها بدون تعميم.

ربما يستطيع كل منا أن يكتب ورقة قصيرة حول هذا الموضوع ثم يتبادل هذه الأوراق
ونأتى لمناقشتها، لا أدرى ولكننى أود بكل تأكيد أن تتبنى جهة ما هذا العمل.

لقد كتبت شيئاً فى هذا الموضوع ولكنه لم يعجب مطلقاً الدكتور ريعوف عباس، وكذلك
نزبه أيوبى لنفس السبب، إلا أن ما كتبت قد أثار فضول جلال أمين واهتمام فيفى مارسوا،
وفى نيتى أن أطرح هذه الورقة للمناقشة والنقد من قبل كل من يهمه الأمر، وذلك كنقطة
انطلاق، بيد أننى مقتنعة تماماً أن هذا الموضوع جدير بالاهتمام، والسبب بسيط للغاية، فانا
أحب التاريخ وكرست له حياتى، ومع ذلك أجد أن التاريخ قد أخضع للعلوم الأخرى مثل
الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع وحالياً الأثروبولوجيا.

أن يكون هناك دراسات تتناول الفروع المختلفة أمر حسن ولكن التاريخ علم يتناول
الأحداث فى تطورها، ولذا علينا الاهتمام بالوقائع والتفاصيل أكثر من المنهج المستخدم. فعلى
سبيل المثال على أن أهتم بالبنية الاجتماعية أكثر من اهتمامى بوجود برجوازية أو برجوازية
صغيرة وتوسيع معنى هذه الكلمة فى حالة عدم العثور على هذه الطبقات.

وهناك مثال آخر جيد، ألا وهو العلاقة بين الدولة والمجتمع، فكم من الأسماء اخترعت
للتعبير عن الدولة حتى تتناسب والنموذج الذى وضعه فيبر Weber، ونذكر من بينها كلمة
"السلطنة" التى تدل على أن الحداثة والعقلانية من صفات الدول الغربية دون غيرها. ما
الخطأ فى النظر إلى ما هو أبعد من الدولة ورؤية العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع ليس
من المنظور الغربى ولكن كمعلاقات اجتماعية أوسع نطاقاً؟

لماذا نبحث عن صراع الطبقات بدلاً من البحث عن التوافق بينها، أو ربما حتى التوافق
بين الأشخاص، وقد يكون هذا التوافق هو السبب الذى جعل مصر تواصل الحياة رغم
الظروف الصعبة التى مرت بها عبر السنين؟

لماذا ننظر إلى الدولة كسلطة عظمى تستمد منطقتها الخاص من وجودها ولا تترك جانباً
المظلة المسماة بالدولة، فننظر من خلالها إلى مجموعات مختلفة تقاسمت السلطة، وندرس
العلاقات التى ربطت بينها وكيف تكونت المجموعات المختلفة التى تشكل النخبة الحاكمة.
فالواقع لماذا نتحدث دائماً عن الإكراه وليس عن التراضى وهما وجهان لعملة واحدة؟

باختصار فإن نظرتى لما تسمونه "الدولة المصرية الحديثة" مختلفة حيث إننى لا أقسم
تاريخ مصر إلى عصر الاستبداد تحت حكم الخديوى، وعصر الليبرالية تحت الحكم
البريطانى، وعصر الاشتراكية فى عهد عبد الناصر، وعصر الانفتاح فى عهد السادات، بل
إننى أرى أن هذا النوع من التسميات يدل على أننا نهتم بالتاريخ السياسى أكثر من غيره، فى
حين أن هناك استمرارية واضحة بين كل هذه النظم. وعلى كل حال فهى كانت تشكل البناء
القانونى السياسى الذى يناسب احتياجات النخبة المسيطرة الخاصة بكل من هذه الفترات،

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار كل هذه النظم بأنها ماركينيتاليه، بمعنى أنها نجحت في احتفاظ النخبة بالسيطرة على النشاط الاقتصادى وضمان أن يظل الجزء الأكبر من ثروة البلاد، أياً كان صورتها، فى أيدي هذه النخبة، أما الذين خارج هذه النخبة فيمكنهم الحصول على بعض الفئات، إما على هيئة معاشات حكومية وإما على هيئة فساد "عمولة أو رشوة" وكلها سبل مختلفة من التراضى واستمرار النظام.

وعندما ينعم التوازن بين التراضى والإكراه تتشكل نخبة جديدة وتحدث الثورة، وتتمكن النخبة الجديدة من تحويل القوانين لصالحها.

وبذلك فإن الاقتصاد السياسى لهذه الفترة يعد خير تعبير عن أن التغيرات التى حدثت فى صور إنتاج ضئيلة للغاية رغم كل التعبيرات التى استخدمت لشرح الفترات المختلفة من تاريخ مصر، ورغم كل التغيرات الظاهرية التى مرت بها مصر، فإن هناك استمرارية تاريخية أكيدة.

وفى رأى أن الثورة الحقيقية قد دفعت فى مجال مختلف تماماً، وأقصد بذلك أن هذه الثورة رغم كونها بلا شك جزءاً من التطور الاقتصادى الاجتماعى، وأنه بدون هذا التطور لما حدثت الثورة، فهي ثورة ثقافية ضد هذا النظام المغلق المرتبط بالدولة القومية، وبالتالي لم يكن موجوداً إبان الفترة العثمانية، وهذا هو الفرق الشاسع الذى بدأنا نراه مع ظهور حكم البكوات والمركزية فى مصر، فمن ذلك الحين نجد أن الدولة لم تتدخل مباشرة فى "صنع الثقافة". فالتحديث والوطنية والوحدة الإسلامية والقومية العربية وحتى "الجهاد"... إلخ كانت فى وضع حسن لفترة من الفترات ولكنها لم تدم، وذلك باستثناء القومية التى هى أساس وجود الدولة القومية. المهم أن الدولة كانت دائماً تستخدم أفكاراً أجنبية نخيلة فى خطابها لتوحيد الشعب.

أما اليوم فالدولة لم تعد صانعة الثقافة المساندة حيث تلتى هذه الثقافة من القاعدة ولو بسبب العدد. كما أن هناك سبباً آخر ألا وهو أن النخبة الحاكمة ذاتها أصلها من القاعدة، وهذا يحيط بنا من كل جهة : فى الأغاني والرقص.

وأنا من جانبى أعتقد أن هذا شيء رائع، إن مددنا تتحول حقاً إلى قرى ولكن هذا ليس إلا مرحلة انتقالية.

ثالثا : الاقتصاد والمجتمع

تاريخ مصر الاقتصادي الحديث فى الجامعة المصرية

1970 = 1995

د. عاصم السوفى

قبل سبعينات القرن العشرين لم يكن لدراسة التاريخ الاقتصادي مكافئته اللاتفة فى المرحلة الجامعية الأولى بأقسام التاريخ، إذ اقتصرت دراسة التاريخ على زوايا التاريخ السياسى وتطوراتهِ سواء بالنسبة لتاريخ مصر أو أوروبا فى مختلف العصور. كما اقتصرت دراسة الاقتصاد على مشكلاته المعاصرة ونظرياته فى إطار فلسفة الاقتصاد الحر دون اهتمام بمتابعة التطور التاريخى لهذه النظريات. ويستثنى من هذا التعميم ما كتبه كل من الدكتور محمد فهمى لهبطه، والدكتور راشد البراوى، ثم الدكتور جمال الدين سعيد، وأخيراً الدكتور أحمد الحنة وجميعهم بكلية التجارة جامعة فؤاد الأول.

فى عام 1937 نشر الدكتور لهبطه كتابه "تاريخ مصر الاقتصادي" وأعاد طبعه فى 1944. وفى عام 1945 نشر كتابه "تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي - مصر فى طريق التوجيه الكامل" وهو يتناول وقائع تاريخ مصر الاقتصادي من أيام الخديوى عباس حلمى الثانى، وفى عام 1945 نشر الدكتور البراوى مع محمد حمزة عليش كتاب : "التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث" ويعالج الموضوع حتى عام النشر. وفى 1946 نشر مع الدكتور أحمد نظمى عبد الحميد كتاب : "النظام الاشتراكى - عرض وتحليل ونقد". ويتضمن دراسات للرأسمالية والاشتراكية والتفسير المادى للتاريخ بالتطبيق على ثورة 1919 مع دراسة المسألة القومية والاستعمار والاشتراكية والديمقراطية. وفى عام 1951 نشر الدكتور جمال سعيد أول مؤلفاته بعنوان : "اقتصاديات مصر"، وفى عام 1955 نشر كتابه "التطور الاقتصادي فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير". أما الدكتور أحمد الحنة فقد نشر فى 1950 كتابه : "تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على"، وتاريخ مصر الاقتصادي فى القرن التاسع عشر" فى عام 1958.

وهكذا بدأ أن أهل الاقتصاد هم المختصون بالتاريخ الاقتصادي وليس المؤرخين. ولكن الملاحظ أن كتابات الاقتصاديين سألقة الذكر فيما عدا كتاب البراوى وأحمد نظمى تعد أكثر ميلاً لمسرد الحقائق الاقتصادية من أن تكون دراسة فى التاريخ الاقتصادي نفسه الذى يعنى بتطور الظاهرة الاقتصادية والنظم الاقتصادية على مدى التاريخ.

ولاشك في أن المناخ الميسلي الذي كان قائماً في مصر قبل ثورة يوليو 1952 وخلال الخمسينات كان مسنولاً إلى حد كبير عن عدم المزج بين الاقتصاد والميسية والتاريخ، والاكتفاء بدراسة كل زاوية منها على حده دون اكتشاف العلاقات الحميمة التي تربط بين زوايا هذا المثلث، ولكن ومنذ أواخر الخمسينات ومطلع الستينات حدث تحول في المناخ الميسلي القائم بانعطاف ثورة يوليو نحو الاشتراكية سياسياً واقتصادياً، وكانت الموجه آنذاك موجه التحرر من الاستعمار في العالم الثالث، وتأسيس حركة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، ودخلت الثورة المصرية بكل نقلها في معترك حركة التحرر الوطني والاجتماعي بدعم الثورات الوطنية العربية، وقرارات التلميم الكبرى في 1961، وبإصدار ميثاق العمل الوطني عام 1962 الذي اعتمد الاشتراكية منهجاً. وكان لهذا التيار الجديد أثره في تنفي التفسير الاقتصادي للتاريخ وإشاعته بين دوائر المثقفين والكتاب.

ولم تكن الجامعة المصرية بعيدة عن هذا التحول، إذ كانت الساحة ملائمة لإعادة صياغة التفكير الميسلي بين الطلاب على يد قلة قليلة من الأساتذة. وفي هذا الإطار بدأ تدريس الاشتراكية ببعض أقسام التاريخ وما ارتبط بها من تعقيل لدراسة التاريخ والبحث عن الأسباب المادية في تطور حلقته. وقد حمل عبء هذه المرحلة كل من الدكتور محمد أنيس بأداب القاهرة والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى بأداب عين شمس وذلك من خلال محاضراتهما في تاريخ مصر وأوروبا. غير أن ثمرة هذا الثبوت الجديد لم تتضح إلا في النصف الثاني من الستينات حين بدأ نفر من الجيل الذي تخرج في مطلع الستينات يهتم بموضوعات التاريخ الاقتصادي الاجتماعي متبعين بدراسته في المرحلة الجامعية الأولى وتأثرًا بما كتبه منقو اليسار المصري في المجلات الثقافية المتخصصة مثل الطلبة والكتاب، ونتيجة لبرامج التنقيف السياسي اشتراكياً بمنظمة الشباب الاشتراكي والمعهد العالي للدراسات الاشتراكية.

وهكذا عندما بدأت السبعينات وخلال عامين (1971 – 1973) كان كل من: روف عباس، ومحمود متولى، وعاصم الدسوقي، وعلى بركات قد أنجزوا رسائلهم لدرجة الدكتوراه في تاريخ مصر الاقتصادي – الاجتماعي في القرنين التاسع عشر والعشرين ...

ثلاث منها أعدت بكلية الآداب جامعة عين شمس على التوالي: روف عباس 1971، ومحمود متولى 1972، وعاصم الدسوقي 1973، ورسالة واحدة بكلية الآداب جامعة القاهرة : على بركات 1973 .. وثلاث من هذه الرسائل الأربع اختصت بدراسة الملكية الزراعية في مصر الحديثة، وواحدة فقط عن الرأسمالية المصرية في القرن العشرين².

ولهذه الدراسات فضل ريادة التناول الكلي للموضوع في ظواهره العامة أكثر من دقائقه التفصيلية، وذلك في محاولة من أصحابها تطبيق التفسير الاقتصادي للتاريخ بدرجة أو بأخرى بحثاً عن الطبقة وعلاقاتها الإنتاجية والموقف الميسلي لها والموقف الاجتماعي، وأصول الملكيات الزراعية ومستوياتها.

ومن الواضح أن اختيار هؤلاء الدارسين لهذه الموضوعات في التاريخ الاقتصادي جاء اختياراً ذاتياً بتأثير التيار الواقعي الجديد في مصر، ولم يكن من اختيار أساتعتهم أو توجيههم.

والدليل على ذلك أنه بعد أن أنهى هؤلاء أطروحاتهم (1971 - 1973) لم تناقش رسالة في التاريخ الاقتصادي حتى عام 1980. ومنذ ذلك العام 1980 تناقلت الرسائل المقدمة في التاريخ الاقتصادي وكان أكثرها بقسم التاريخ بآداب القاهرة وذلك بتأثير رعوف عباس الذى شجع الكثير من الخريجين على البحث فى زوايا تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث.

ولقد بلغ عدد الرسائل التى قدمت فى تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث خلال المدة من عام 1980 - 1994 من خلال حصر أولى ، 22 رسالة .. 14 منها بآداب القاهرة، وخمس بآداب عين شمس، وواحدة بكل من آداب المنيا وآداب سوهاج وبنات الأزهر³.

ننقل الآن إلى استعراض عينة ممثلة من تلك الرسائل التى تتناول عدة زوايا فى تاريخ مصر الاقتصادي فى العصر الحديث بهدف استكشاف مدى الوعى بمصطلحات التاريخ الاقتصادي المستخدمة فى الكتابة، ومنطلقات الكتب والمقالات التى تحكم نظرتَه للأمور، المشهورة منها والقديمة، وهل ثمة إطار نظرى موجود بذهن الكاتب يحكم قراءته للمادة التاريخية؟ وهل يلتزم بالمنهج العلمى الذى قد يقوده إلى مشروع لقانون علمى؟ أم أنه يستسهل تطبيق نظرية سائدة؟ أم أن الباحث غير مهتم بنصيب العلم وفلسفته فى دراسته، ويعتقد أن التاريخ هو مجرد سرد رواى وحشد لتفاصيل لا تنتهى تجعل من أطروحته رسالة فى المعلومات وليس فى العلم؟

ولكن .. وقيل أن نستعرض هذه العينة الممثلة لا بد من التأكيد على التفرقة بين ثلاثة مصطلحات تشترك جميعها فى كلمة "الاقتصاد"، وهى : الاقتصاد، والاقتصاد السياسى، والتاريخ الاقتصادي.

فالاقتصاد هو العلم الذى يبحث فى تنظيم وتوزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف المتعددة، ومن ثم فإن موضوعه عملية الإنتاج والدخل واستخداماته فى الاستهلاك، والاستثمار وتوزيعه، ودراسة السوق والأسعار والموازنة والتبادل التجارى.

والاقتصاد السياسى هو ذلك العلم الذى يدرس القوانين الاجتماعية الخاصة بمختلف النظم الاقتصادية الاجتماعية التى تحكم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المستخدمة فى إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية عبر النظم الاقتصادية المتعاقبة، وذلك بقصد الإفادة من تلك القوانين فى الوصول إلى النظم والأوضاع التى تكفل تحقيق المزيد من الإشباع لحاجات الإنسان المتريدة.

أما التاريخ الاقتصادي فهو علم يجمع بين علمى الاقتصاد والاقتصاد السياسى ولكن فى الزمن. ويعنى على وجه الخصوص بنشاط الإنسان فى عمليات الإنتاج وما يرتبط بها من تحد للطبيعة واكتشاف وسائل الحياة والسيطرة عليها، والعلاقات المترتبة على الإنتاج، أى دراسة قوى الإنتاج ومراحل تطورها وما ترتب عليها من نظم اقتصادية فى مراحل أو فترات تاريخية معينة. والمعروف أن النظم الاقتصادي ليس حقيقة مجردة عن الزمان والمكان بل هو حقيقة تاريخية حدثت فى زمان ومكان معينين وإن استند إلى مذهب فكرى يستمد منه فلسفته وأسمه.

وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ الاقتصادى يجب أن يتقن نفسه ثقافة ذاتية فى موضوعى الاقتصاد والاقتصاد السياسى، ويلم إلماماً متقناً بمصطلحات كل منهما. وهذه المصطلحات تمثل اللغة المشتركة بين أهل التخصص، ولا يصح أن يترك استخدامها دون قيود. وعلى هذا فإن قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والتضخم الاقتصادى، والأزمة الاقتصادية، واقتصاد الندرة، والسلع المرنة وغير المرنة، والحيازة والملكية والمشاركة والانتفاع، وحقوق الاستغلال والاستعمال والرقبة، وغير ذلك من مصطلحات هى كلمات لها مضمون وحدود غير مختلف عليها وهى تقع فى دائرة المطلق أكثر من وقوعها فى دائرة النسبى. ولهذا يتعين استيعابها جيداً حتى يحسن استخدامها. ومن شأن هذا الاستيعاب أن يساعد الباحث على التقاط المعلومة المادية وأن يضعها فى إطار التاريخ الاقتصادى وهى معلومة لا يتوقف عندها القارئ العادى. والحقيقة أن الكتابة فى التاريخ الاقتصادى دون الوعى بلغته تمثل المشكلة الرئيسية فى القضايا التى سوف نعرض لها.

نتناول الآن رسائل تاريخ مصر الاقتصادى فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى موضوعات الزراعة والحيازة والملكية الزراعية، ونشاط رأس المال فى التجارة والصناعة، والاحتكار والنشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر، وعلاقات مصر الاقتصادية بأوروبا. وفى السطور التالية محاولة لعرض قضايا التاريخ الاقتصادى لمصر الحديثة كما تثيره هذه الرسائل بحثاً عن الوعى بالمنهج وبتطبيقاته.

فيما يتعلق بدراسة الزراعة والحيازة والملكية الزراعية خلال الفترة يلاحظ على عينة الرسائل الممتلئة عدم وضوح المفاهيم الأساسية اللازمة لدراسة هذا الموضوع فى ذهن الباحثين وهى مفاهيم تمثل أدوات البحث الرئيسية والتى بدونها تصبح الرسالة مجرد رسالة فى المعلومات.. فهناك خلط بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وبين الطبقة الاجتماعية والقوة الاجتماعية، وخط بين الحيازة والملكية واستخدام المصطلحين بمعنى واحد مع وجود فارق أساسى بينهما معروف حتى عند عامة الريف.. فالحيازة سابقة على الملكية وأوسع منها إذ تضم الملكية بعد الاستقرار القانونى لها، المساحة المملوكة بالإضافة إلى المساحة المستأجرة. ومن ناحية أخرى لا يصح استخدام مصطلح الملكية قبل الاستقرار القانونى لها فى عام 1899 عبر عدة قرارات وقوانين وأحكام بدأت من 1837 ومن هنا فإن مصطلح الحيازة الذى هو قريب من الانتفاع هو ما ينبغي استخدامه حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ويرغم خصوصية تاريخ الحيازة — الملكية الزراعية فى مصر الحديثة وصعوبة إدراجها تحت مصطلحات الاستغلال الإقطاعى أو الرأسمالى، وجنبا من يقول فى هذه الرسائل بالإقطاع فى مصر أو الرأسمالية الزراعية. وهذا التوصيف يمثل محورة على تاريخ أوروبا الإقطاعية والرأسمالية، ولا ينطبق بالضرورة على حالة مصر. ولذلك فقد تم ابتداء مصطلح شبه إقطاعى وشبه رأسمالى كحل وسط فيما يبدو. وهذا المصطلح الوسطى ليس ابتداءً مصرياً وإنما هو ابتداءً غربى أيضاً ذكرته هانز ريتن، والذين نقلوا عنها وعن غيرها قالوا إن المجتمع المصرى تحول من النظام الإقطاعى إلى النظام شبه الرأسمالى، وإن التأجير

بمختلف أشكاله يعد من الملامح المميزة لعلاقات الإنتاج الإقطاعية في مصر.. وإن الإيجار الإقطاعي وجد بجوار الإيجار الرأسمالي، وإنه في الثلاثينات والأربعينات كانت هناك علاقات إنتاج رأسمالية وإقطاعية وعلاقات أكثر تقدماً من العلاقات الإقطاعية وكل هذا في جملة واحدة عن فترة عشرين من الزمن .. فما معنى هذا ؟

وفي إطار هذه التبعية في استخدام المصطلحات وإطلاقها نلاحظ أيضاً للتأثر بالكتابات الغربية (كتاب مصر الحديثة لكرومر) التي وصفت أعمال "العونة" للمنافع العامة بالسخرة والإشادة بأن كرومر ألغاه.. فالعونة طبقاً لوثائق الفترة التي نشرتها هذه الرسائل ولم تحسن استخدامها، تتعلق بتوفير الشروط اللازمة للزراعة، وكانت واجبة على جميع أهالي القطر سليمي البنية البالغ منهم خمسة عشر عاماً فما فوقها إلى سن الخمسين. وقد استثنى منها طبقاً للوثائق أيضاً سبع فئات لا ترتبط في رأى المشرع بالعمل الزراعي وهى : العلماء والفقهاء والعاملون في حقل التعليم، والذين يتلقون العلم بالمساجد والمدارس، ومن يعملون بالأماكن الخيرية كالكتكيا والأديرة والمستشفيات، وخدمة المساجد والأضرحة، والقسس والرهبان، والحاخامات، وخدم الكتكاس والمعابد من سائر الأديان، وأرباب الصناعات والحرف والمشتغلون بحرفهم وصيادو الأسماك، وخفر البلاد والكتفور، وأهالي المدن الذين لا يملكون أرضاً ولا يشتغلون بالزراعة، والأشخاص المصابون بأمراض عضالية.

وكان جمع الأتجار من كل القرى للقيام بهذا النوع من العمل يعد نوعاً من تنظيم تشغيلهم جماعياً لصالح الأرض والزراعة. وتذكر الوثائق أيضاً أن جمع الأتجار للعونة لم يكن يتم عفواً واعتباطاً إذ كان يستثنى منهم القائمون فعلاً بخدمة الأصناف المزروعة" فإذا لم يكن للشخص زراعة يراعها يؤخذ للعمل في العونة. فلا يصح بعد هذا أن نقول إن خروج الفلاحين للعونة قد أضر بزراعتهم وجعلهم يتركون الأرض بوراً، لأن مثل هذا القول ينم عن جهل بالأعمال الزراعية لأن الزراعة ليست فقط فلاحه الأرض وبزرها وحرثها وحصادها وإنما هناك أعمال أخرى أساسية وهى توفير مياه الري اللازمة والصالحة وصيانة الزراعة من خطر الفيضان .. وهذا ما كانت تقوم به العونة التي أطلق البعض عليها السخرة.

وقد ألغيت هذه العونة المسماة بالسخرة خطأ في 19 ديسمبر 1899 أى بعد الاحتلال البريطانى بسبع سنوات حين انتهت مشروعات حفر الترع والرياحات اللازمة للري، وبعد استقرار الملكية الفردية. وقد جاء الإلغاء على مرحلتين : الأولى عندما استبدل بالعونة البذل النقدي، والثانية عندما استبدل بالبذل النقدي ضريبة على الأطنان في حدود أربعة قروش ونصف للفدان الواحد، ثم ألغيت هذه الضريبة كلية في 1892 وتكفلت الدولة بأجور الصيانة والحراسة والخفارة من موازنتها العامة .

إن العونة كما يتضح من اسمها تتعلق بالعمل في المنافع العامة على حين أن السخرة تتعلق بالعمل لدى الغير دون مقابل وهو أمر كانت تجربته لوائح العصر⁴.

وفى هذه الدراسات وفى غيرها لم نقرء معالجة للجفلك وماهيته .. وكيف تكون، وما هى علاقات الإنتاج فيه، وهل هو نموذج للإمارة الإقطاعية مثلاً أو أرض الدومين الخاصة بالأمير الإقطاعى؟

يقول الباحثون إن الجفلك تكون من الأراضى الخراجية التى هرب منها الفلاحون .. فإذا كان الأمر كذلك ، فكيف جىء بفلاحين جدد لزراعتها لحساب صاحب الجفلك (أحد الأمراء أو رجال الحاشية) ؟

وقالوا أيضاً إن مالك الجفلك فضل أسلوب الإيجار لعدم وجوده بالأرض أى أنه كان مالكا غائبا. وهذا التحليل يعنى فى النهاية محاولة البحث عن النموذج الأوروبى الإقطاعى فى الجفلك دون دليل مادى.

وفى إطار المحورة على أوروبا الإقطاعية يذكر البعض أن حازى الأراضى الخراجية يضطرون للفرار هرباً من طغيان الحكام الذين أثلثوا كاهلهم بالسخرة، وهنا لجأ الفلاح الصغير إلى كبار الملاك والأعيان لحمايته وفى الوقت نفسه يتنازل عن حيازته. ولا يحاول الباحث الذى ينقل هذا الكلام الدوجماتى أن يتأمل قليلاً فى متى حدث هذا، وأين وقع فى القرن التاسع عشر؟ ولو كان قرأ وثائق الفترة بلبعان لأدرك أن الفلاح المنتفع الذى يعجز عن سداد الخراج يسقط عنه الانتفاع ولا يحول إلى ملكية للكبار.

وفى محاولة بعض الباحثين التقدم بالجديد والخروج من إطار الدراسات الكلية الرائدة التى سبقت الإشارة إليها فى مدخل الورقة، كتبت بعض الرسائل عن الملكية الزراعية فى المنوفية وفى المنيا. والحقيقة أن مشكلة هذه الدراسات المحددة، أن أصحابها يعتقدون أن الجزء يختلف عن الكل، وبالتالي أخذوا يعملون على إيجاد ملامح ذاتية إقليمية للحيازة أو الملكية فى نظام نهري مركزى الإدارة من قديم ولكن دون جدوى. إذ لم تخرج هذه الدراسات الجزئية بنتائج خاصة خارج الإطار العام للدراسات الكلية التى تناولت موضوع الملكية الزراعية فى مصر، والجديد فقط يتلخص فى إيراد بعض التفاصيل التى تناولت تصرفات أشخاص أو عائلات يعينها. والحال كذلك فمن الممكن تخصيص دراسات مستقلة لكل مديرية من مديريات القطر المصرى دون التوصل إلى جديد.

ورغم أن قانون المقابلة الذى أصدره الخديوى إسماعيل فى أغسطس 1871 يعد أساساً للملكية القانونية لأرض الانتفاع فى مصر بصرف النظر عن ملازمات صدره، فإن هناك من يقول - تأثراً بالرأى فى كتاباته القومية - "إن القانون كان ابتزازاً لأموال الأهالى وكان بمثابة قرض إجبارى استدثنته الحكومة من أصحاب الأقطان فوق عاهلهم بسببه حيف كبير" .. فإذا كان الأمر كذلك فكيف يفسر هؤلاء أن إعادة العمل بقانون المقابلة كان على رأس مطالب الثورة العربية؟

ومن دلائل الخلط فى المفاهيم وعدم الوضوح عدم تخلص بعض هذه البحوث من الاضطراب الذى أحيط بكلمة "فلاح" .. وهل هو المالك الذى يفلح أرضه ويزرعها بنفسه، أم أنه المستأجر الذى يفلح أرض غيره؟ أم العامل الزراعى الذى يعمل باليومية لقاء أجر نوعى

أو نقدي؟ ذلك أن كبار الملاك الذين لا عمل لهم إلا متابعة زراعتهم يقدمون أنفسهم باعتبارهم فلاحين.

وهناك خلط آخر في معالجة المسألة الزراعية بين دور الحكومة في إطار الاحتكار ودورها في إطار الاقتصاد الحر، إذ نلاحظ أن أحد الباحثين في تعليقه على إلغاء محمد على للمصانع الأهلية لصناعة السكر وإقامته مصنعاً حكومياً في الزبيرمون بالقرب من ملوى، يقول: إنه كان على الحكومة أن تعمل على تطوير معامل الأهالي لا أن تحرمهم من هذه الصناعة .. وهناك من يلوم الحكومة على عدم حمايتها لصغار الملاك خلال الثلاثينات والأربعينات في الوقت الذي يؤكد فيه بنفسه على أن الاقتصاد السائد آنذاك هو الاقتصاد الحر.

وهناك من يخلط بين البيع الوفاي وتقدير الضرائب الزراعية لمعرفة الحكومة ويستخدم الاثنان بمعنى واحد، على حين أن المعروف أن البيوع الجبرية التي كان يعلن عنها في الصحف كانت تتم لصالح بنوك الرهن وفاء للقروض وليس لصالح ضرائب الأقطان.

وكثيراً ما يقوم الباحث بذكر أرقام للمقارنة للدلالة على تطور معين ببيان النسبة والتناسب فيقول مثلاً أن القيمة الإيجارية للأرض في 1945 مثلاً وصلت إلى 90 مليون جنيه بزيادة قدرها 53 مليون جنيه عن عام 1942 دون توضيح ما إذا كان ارتفاع هذه القيمة الإيجارية نتج عن زيادة المساحة الموزعة حتى يمكن تقدير حقيقة الزيادة.

أما فيما يتعلق بالنشاط الرأسمالي في التجارة والصناعة، فمن الملاحظ أن الرسائل التي درست هذا الموضوع في جزئيات مختلفة وسنوات مختلفة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، درسته أما بمعزل عن فهم سياسة الاحتكار التي أقامها محمد على ومحاولات إسماعيل إحياءها، وأما من خلال فهم غير ناضج للتفسير الاقتصادي للتاريخ أو تطبيق مراهق له.

عندما أقام محمد على نظام الاحتكار لتحقيق القوة الذاتية كان هذا يعني تقديم ضحايا على الطريق من الذين لم يتألفوا مع الأسلوب الجديد بصرف النظر عن الاختلاف بين الكتاب حول تقييم التجربة. وفي ضوء هذا يتعين النظر إلى الإنتاج وتسويقه في عصر محمد على، لا أن ينظر إليه بمقاييس التكلفة الإنتاجية والتي لا بد وأن تكون عالية في ظل قاعدة الاحتكار حيث يتم استيراد بعض مستلزمات الإنتاج الأساسية.

فما الذي يقوله الدارسون في هذه النقطة؟! يذهب أحدهم إلى القول بأن "الصناعات التي قامت في مصر في عهد محمد على كانت تحت تأثير اعتبارات صالح الدولة لا تحت تأثير الاعتبار الاقتصادية .. وأن هناك صناعات تربو تكاليفها على سعرها في السوق ومع ذلك ظل إنتاجها مستمراً .." ومن الواضح أن هذا هو التحليل الرأسمالي الغربي لتجربة محمد على (انظر التقرير الذي كتبه أحد رجال الصناعة الإنجليز عن الصناعة والزراعة في مصر بتاريخ 25 ديسمبر 1837 الذي نشره محمد فؤاد شكرى في كتابه بناء دولة مصر محمد على،

ص740). ومن المعروف أن تجربة محمد على أغلقت السوق المصرية أمام المنتج الأوربي للضخم والذي كان يتزايد بفعل الثورة الصناعية.

ورغم أن دور الدولة في الاقتصاد قد أخذ في الاختفاء بعد معاهدة لندن 1840 وإلغاء نظام الاحتكار وبدأت رعوس الأموال الغربية تتدفق على مصر ويتولى الأجانب دور الوسيط التجاري والمشاركة في الاستثمارات، إلا أن هناك من يقول "بالتجارة المصرية" ولو أنصف لاستخدم تعبير التجارة في مصر وهو تعبير يستوعب المصريين وغير المصريين في هذا النشاط.

أما الذين كتبوا عن الاحتكار فلم يهتموا بتأصيل الكلمة حتى من الناحية اللغوية .. وهل وردت الكلمة هكذا بنصها في وثائق الفترة أم أنها ترجمة للتوصيف الغربي لسياسات محمد علي في الاقتصاد إلا وهو المونوبولية Monopoly؟ ولماذا لم تترجم هذه الكلمة إلى الإدارة الفردية للإنتاج بدلاً من كلمة "الاحتكار" التي تضفي طابعاً بشعاً على التجربة؟! ولماذا لم يحاول أحد من الباحثين أن يصف التجربة في إطار مفاهيم رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة أو حتى في إطار الماركنتيلية وهي فلسفة الدولة في التجارة في أوروبا طوال قرنين من الزمان تقريباً (القرنان السادس عشر - الثامن عشر)؟! ولماذا تمثل الماركنتيلية في أوروبا تطوراً طبيعياً انتهى إلى الاقتصاد الحر بعد نتائج الثورة الصناعية منذ أواخر القرن الثامن عشر، ولا تمثل المونوبولية وهي قريبة من الماركنتيلية نفس التطور الطبيعي إلا إذا كنا ننظر إلى تجربة محمد علي بعيون مصالح الغرب المتعارضة معه؟ حيث كان محمد علي يستفيد من فارق السعر بين السوق الداخلي والسوق الخارجي، وهي نفس الفائدة التي كانت تجنيها الدولة الماركنتيلية التي كانت تعمل على التصدير وليس الاستيراد؟

وفي مجال متابعة ضوابط النشاط الاقتصادي في مصر تذكر هذه الدراسات نقلاً عن دراسات سابقة عامة أو متخصصة بعض الأحكام المتسربة التي جاءت نتيجة للربط بين أشياء لا رابطة بينها أصلاً إلا بالتوافق الزمني بينها، من ذلك القول بأن التعريفة الجمركية في مصر عام 1930 جاءت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية منذ 1929 (الكساد الكبير)، على حين أن التعريفة الجمركية جاءت مع انتهاء أجل الاتفاقيات التجارية التي كانت بين مصر وبين عدد من البلاد الأوربية، وكانت هناك مفاوضات مع الغرف التجارية في تلك البلاد منذ عام 1927 للتوصل إلى تعريف جديدة، بل أن مجلس النواب في مصر ناقش في 14 يوليو 1926 مذكرة من لجنة المالية تشير إلى انتهاء أجل الاتفاقيات الجمركية في 1930 ومن ثم وجوب إعادة النظر في الرسوم الجمركية.

ومن ذلك أيضاً اعتماد مقولة إن السياسة البريطانية في مصر أدت إلى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن، أو إنها جعلت مصر تتخصص في زراعة القطن، على حين أن الإحصاءات والحقائق تثبت أموراً غير ذلك .. فالتوسع في زراعة القطن كان سابقاً على الاحتلال البريطاني إذ حدث بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861 - 1864)، واستمر التوسع قائماً حتى بعد انتهاء الحرب، ومن ثم صعوبة تصريفه عالمياً مما أدى إلى وجود المخزون وإضطرار الحكومة المصرية فيما بعد وهي حكومة كبار الملاك، أن تدخل مباشرة في سوق

القطن .. ولو كانت بريطانيا قد حولت مصر إلى مزرعة للقطن لحساب مصانع يوركشير ولايتشير كما يتردد، فلماذا حدث المخزون ؟! ولماذا لم تأخذ بريطانيا؟!

ومن ناحية أخرى فإن مساحة القطن بشكل عام كانت أقل من مساحة القمح منذ الاحتلال البريطاني حتى موسم 1902/1901 بنسبة 1% في المتوسط، وأن مساحة القطن زادت على مساحة القمح في موسم 1904/1903 بنسبة 0.5% في المتوسط (راجع هنا رسالة يحي محمد محمود عن "الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في لاريف المصري 1891 - 1930 بالنسبة لنسبة القطن والقمح) .. وإن صادرات القطن المصري لبريطانيا من جملة الصادرات المصرية القطنية كانت تتناقص، ففي 1874 أي قبل الاحتلال، كانت 67%، وفي عام 1882 (عام الاحتلال) كانت 65.9%، ومن عام 1885 - 1889 بلغت 63%، ويستمر التناقص حتى يصل إلى 43% في عام 1913 (راجع الأرقام في رسالة أحمد الشربيني، التجارة المصرية 1840 - 1914) .. فهل نسبة زراعة القمح والقطن ونسبة صادرات القطن كما سبقت الإشارة تسمح لنا بالقول بأن الاحتلال البريطاني حول مصر إلى مزرعة للقطن؟!

ولعل أخطر الملحوظات على رسائل هذه الفترة أنها تستخدم مصطلحات كيفية دون توفر الشروط الكمية المحددة للمصطلح نظرا لاختلاف الظروف التاريخية لبنية المصطلح مما يعنى محاولة لاستمرار مصطلح دون توفير شروطه، ومن هنا كثرة الاضطراب والتشويش ويزيد منه استخدام جميع المفاهيم الراديكالية والوظيفية في آن واحد ورغم ما بينها من تناقض .. وكل هذا بسبب عدم الوعي بمضمون المصطلح.

ومن ذلك استخدام مصطلح الرأسمالية الزراعية في فترة الاحتلال البريطاني اعتماداً على استخدام المال. وهل الزراعة أو غيرها ممكنة دون التمويل. كما أن الرأسمالية كمصطلح يطلق على استثمار للمال في التجارة والصناعة وليس في الملكية الزراعية. ومن ذلك أيضاً القول بالرأسمالية في مصر، مع أن الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي سياسي متكامل لم تشهده مصر خلال للفترة، وبالتالي فمن الأوفق أن نتكلم عن دور لرأس المال في مصر .. والقول أيضاً بأن النمط الإنتاجي في مصر نمط رأسمالي بامتثاله إلى السوق المالي، على حين أن توصيف النمط يأتي من خلال علاقته الداخلية الإنتاجية وليس بارتباطه الخارجية. والقول أيضاً بالبرجوازية الزراعية مع أن البرجوازية في أصلها ومصطلحها التاريخي تعنى سكان المدن الذين يشتغلون بالتجارة بعيداً عن الإقطاعية. وقد ترجمت إلى الطبقة الوسطى للتعبير عن مكانها في الهرم الاجتماعي بين اللوردات في القمة والعملة في سفح الهرم.

ويرتبط بدراسة الرأسمالية التجارية والصناعية في مصر، دراسة علاقات مصر الاقتصادية بأوروبا. وفي هذا الخصوص قدمت رسائل تناولت علاقات مصر ببريطانيا وفرنسا خلال الفترة فضلاً عن النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر.

ومن الملاحظ أن هذه الكتابات درست الاقتصاد بمعزل عن السياسة مع أن دراسة الاقتصاد بمعزل عن السياسة أو دراسة السياسة بمعزل عن الاقتصاد تجعل الموضوع معلقاً وأشبه بتمثال لوجه دقيق الملامح دون قاعدة.

كما يلاحظ أن الكتابات في هذه النقطة تبحث عن أسس مثالية أخلاقية في تفسير الحركة الاقتصادية، وبالتالي فإنها تنتهي إلى نتائج غير مقنعة. وعلى هذا فإن الاتفاقات التجارية بين بريطانيا ومصر بكل شروطها المجحفة تصبح في رأى أصحاب هذه الدراسات من عوامل توثيق الروابط بين البلدين، وإن الصراع حول مصر أيام الثورة الفرنسية أخذ طابعاً سياسياً، وإن الحملة الفرنسية على مصر لم يكن هدفها النهب أو التخريب.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للأجانب فقد تمت دراسته في إطار وصفى قام على إعادة رصد المعلومات الخاصة باستثمارات الأجانب في مختلف المجالات كما سجلتها مصلحة الشركات كأرقام صماء دون إشارة إلى علاقات الإنتاج المصاحبة ودون دراسة الاقتصاد السياسى لهذا النشاط لدور الأجانب، ودون تحليل إلا من ملاحظات أخلاقية عابرة عن نشاط الأجانب واستغلالهم للمصريين .. إلخ

كما يلاحظ أيضاً أن بعض الدارسين في جمعهم للمعلومات يجهلون أسلوب العمل داخل المجالس النيابية وطبيعة الدورة التشريعية للقانون فتراهم يتعاملون مع مشروع القانون المقدم للهيئة النيابية وكأنه قانون صدر وليس مشروعاً قد لا يصدر في شكل قانون، ويتعاملون أيضاً مع مشروع الاتفاقية التجارية على أنها معاهدة رسمية تم توقيعها، ولك أن تتصور قيمة النتائج التي ينتهي إليها الدارس بسبب هذه الخفلة.

إن رسائل التاريخ الاقتصادى فى الجامعة المصرية فى الخمس عشرة سنة الأخيرة (1980 – 1994) تتميز بأنها تقريرية أكثر منها تحليلية، ومعلوماتية أكثر من أن تكون تفسيرية، وتفتقر إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والاقتصاد السياسى التى تعين الباحث على فهم المعلومات العادية فى إطارها الاقتصادى. ومن هنا فإن مثل هذه الأعمال لا تملك من مصطلح للتاريخ الاقتصادى غير الاسم دون المضمون.

فإذا أضفنا إلى ذلك غياب الإطار النظرى لفلسفة التاريخ عن هذه الرسائل، أدركنا أنها رسائل فى معلومات أكثر منها رسائل فى العلم.

ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذه الرسائل يدخلون مجال بحث الموضوع بالمقولات السائدة ويكون كل مهمم هو البحث عن المعلومات التى تؤكد، وكأنهم مثل الفقيه الذى يفسر الواقع فى ضوء النصوص ولا يفسر النصوص فى ضوء الواقع. ورغم أن هذه الرسائل تحفل بمعلومات وثائقية تغلب موازين الفكر السائد وتغير من المقولات، فإن الباحث لا يلفت إلى هذا بسبب سطوة للمقولة وانتشارها، وافتقار الباحث إلى ناصية العلم الذى يجعل بإمكانه تغيير مسار الأحكام السابقة.

ومن الملاحظ أيضاً عدم احترام التراكم المعرفى فى البحوث السابقة، إذ يبدأ الباحث بحثه دون الالتفات إلى التراث السابق عليه وكأنه أول من يرتاد المجال. وهذه الملحوظة تكاد تكون عامة فى دراسة التاريخ بشكل علم، ومن هنا تأتى أهمية أن يعرض الباحث فى المقدمة على الأقل الدراسات السابقة فى الموضوع أو فى جانب منه. ومن شأن هذا العرض أن يضبط لديه بعض التوجهات، وقد ينصرف عما كان ينوى بحثه عندما يشعر بأنه لن يأتى بجديد وأنه لا توجد مشكلة بحثية.

وربما كانت الدراسة بأقسام التاريخ بالجامعة مسؤولة عن عدم بلورة بلحث فى التاريخ الاقتصادى، إذ إن معظم المقررات تدور حول مفردات التاريخ السياسى فى جميع عصور التاريخ. ورغم أن بعض أقسام التاريخ أدخلت للتاريخ الاقتصادى ضمن مقرراتها منذ منتصف السبعينات، فإنها لم تنتج بحثاً فى التاريخ الاقتصادى، بسبب المنهج الذى يدرس، أو بسبب اللقائم بالتدريس نفسه، أو بسبب عدم قابلية الطالب لدراسة هذا الفرع من التاريخ، أو ربما لسبب آخر يمكن اكتشافه من خلال استبيان عام.

وأعتقد غير جازم بأن الملحوظات التى أبديتها سابقاً وهى ملحوظات تبدو قاسية، تعود إلى حقيقة انعدام التنقيف الذاتى بمصطلحات الموضوع، وإلى أن هؤلاء الباحثين لم يقبلوا على دراسة موضوعات التاريخ الاقتصادى بمحض إرادتهم واختيارهم الحر، ولكن بتوجيه من المشرف، أو من باب المحاكاة، خاصة وأن موضوعات التاريخ الاقتصادى الاجتماعى لها بريق جذاب. وهنا ممكن التفرقة مع جيل مطلع السبعينات الذى سبقته الإشارة إليه الذين اختاروا موضوعاتهم بأنفسهم من وحي المناخ السياسى للمستينات، والذين تربوا فيه علمياً وسياسياً، بل أن اختياراتهم هذه كانت مفاجأة لأساتذتهم الذين أشرفوا عليهم.

ولعل هذه الملاحظة إذا صدقت تقودنا إلى قضية أخرى وهى أهمية أن يختار الباحث موضوعه بنفسه والذى يشعر أنه قريب إلى تكوينه العقلى مادامت هناك صعوبات ما فى إعداد الباحث فى التاريخ الاقتصادى.

ومع كل التصور الملاحظ على رسائل التاريخ الاقتصادى بأقسام التاريخ التى عرضنا لها، فإنها فى مجملها تغطى جزئيات كثيرة وتفصيل متعددة عن الأوضاع الاقتصادية فى القرنين التاسع عشر والعشرين وتعد أساساً صالحاً للخروج بقانون علمى للتطور الاقتصادى فى مصر الحديثة.

قائمة رسائل التاريخ الاقتصادى بالجامعات المصرية

خلال الفترة من 1980 – 1994

التي تمت مناقشتها فى الورقة مرتبة زمنياً (حصر أولي) :

- النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى 1922 – 1952، آداب عين شمس، 1980.
- ملاك الأراضى الزراعية فى مصر 1858 – 1896، آداب المنيا، 1981.
- نظام الاحتكار فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، آداب القاهرة، 1984.
- للتجارة المصرية 1840 – 1914، آداب القاهرة، 1984.
- السخرة فى الزراعة وأثرها على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، آداب القاهرة، 1985.
- أثر الحرب العالمية الأولى فى تطور الصناعة المصرية 1918 – 1930، آداب القاهرة، 1986.
- تجارة مصر الخارجية 1914 – 1939، آداب القاهرة، 1987.
- التجارة والتاجر فى مصر فى الفترة من 1918 – 1930، آداب عين شمس، 1987.
- سياسة الاحتلال الزراعية فى مصر 1882 – 1914، آداب القاهرة، 1987.
- الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة 1916 – 1957، آداب عين شمس، 1988.
- العلاقات الاقتصادية المصرية للفرنسية على عهد محمد على حتى 1840، آداب القاهرة، 1988.
- العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنسية 1840 – 1863، آداب القاهرة، 1988.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، آداب القاهرة، 1988.
- سقوط نظام الاحتكار فى مصر الحديثة وأثره فى تطور الاقتصادى 1840 – 1882، آداب القاهرة، 1989.

- الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصرى 1891 - 1930، آداب القاهرة، 1989.
- الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصرى 1930 - 1952، كلية نبات الأزهر، 1989.
- العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا 1935 - 1945، آداب القاهرة، 1992.
- كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى 1952 - 1970، آداب سوهاج، 1992.
- الرأسمالية الأجنبية فى مصر 1937 - 1957، آداب سوهاج، 1992.
- تاريخ تطور الرى فى مصر 1883 - 1912، آداب عين شمس، 1993.
- الرأسمالية فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى 1882 - 1914، آداب القاهرة، 1994.
- تطور الحياة الزراعية فى المنوفية 1891 - 1952، آداب عين شمس، 1994.

أسقطنا من هذا الحصر الأولى الرسائل التى يشكل فيها التاريخ الاقتصادى جانباً هامشياً أو ثانوياً وتم التركيز فقط على الرسائل المباشرة فى الموضوع.

- 1 - للتاريخ الحديث في هذه الورقة يبدأ من القرن التاسع عشر (عصر محمد علي)
- 2 - انظر عناوين الرسائل ملحقاً للترتيب الزمني: رؤوف عباس، الملكيات الزراعية الكبيرة وأثرها في المجتمع المصري 1914 - 1937، الأصول التاريخية للأسمالية المصرية وأثرها في مصر 1920 - 1961، عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914 - 1925، على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية 1846 - 1914.
- 3 - انظر عناوين الـ 22 رسالة بأخر الورقة مرتبة حسب تاريخ المناقشة. وطبقاً لهذا الحصر الأولي لـ انوجد هناك رسائل في تاريخ مصر الإقتصادي في العصر الحديث خلال الفترة نفسها بالجامعات الأخرى.
- 4 - انظر اشكالية الخضوع للمقولات المتوقعة في كتابنا : البحث في التاريخ : قضايا المنهج والإشكالات، مكتبة التدمي، القاهرة 1986، ص ص 191 - 203.

تعقيب على ورقة :

تاريخ مصر الاقتصادى الحديث فى الجامعة المصرية

د. محمد دويسدار

يسرنى أن أكون معقياً على الورقة الهامة للدكتور عاصم للدسوقي ويسعدنى أن أقول إنها كانت بالنسبة لى مصدرأ للوحى. سأقدم لكم ذلك تحت عدة موضوعات. أولاً رسائل خاصة بواقع الدراسات الاقتصادية فى الحياة الفكرية المصرية. ثانياً المفاهيم النظرية التى يتسلح بها الباحث والمؤرخ فى تصديه للدراسة.

بالنسبة لواقع الدراسات الاقتصادية أرجو أن يكون واضحاً فى الأذهان أن هذا الواقع يتسع ليتعدى حدود كليات الآداب. كما نعلم جميعاً كلية الحقوق فى الجامعة المصرية كانت أول كلية أوكل إليها الدراسات الاقتصادية. ومن هنا نشأ الاقتصاد السياسى كعلم فى أحضان كلية الحقوق إلى أن أنشئت مدرسة للتجارة العليا، التى تحولت بعد ذلك إلى كلية إلى أن أنشئت كلية متخصصة فى جامعة القاهرة فى عام 1960 سميت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

هكذا وجئنا عدة رسائل وضعها الحقوقيون عالجت موضوعات وظواهر اقتصادية. وكان معظم هذه الرسائل فى فرنسا. حاولنا فى حقوق إسكندرية حصر هذه الرسائل والتى لها علاقة بالتاريخ الاقتصادى لمصر لكننا عجزنا. وأرجو من السيداج للعمل على حصرها وتجميعها.

هناك مجال آخر أرجو أن نأخذه فى الحسبان، فإن الكثيرين ممن يكتبون فى تاريخ الفكر الاقتصادى يعون أن الفكر لا يمكن التعرف عليه منسلخاً عن وسطه التاريخى بصفة عامة، ووسطه الاقتصادى بصفة خاصة. إذا سمحت لى ، أقدم محاولة لتقديم الفكر الاقتصادى حاولنا إتباع المنهجية التالية نقطة البدء الوعاء الطبيعى والجغرافى للنشاط الاقتصادى للمجتمع محل الدراسة. ثانياً نوع الأنشطة التى وجدت فى هذا المجتمع فى الزمان والمكان وكيفية الممارسة من ناحية الشكل والصورة للوحدة الإنتاجية. ثالثاً ننقل من النشاط الاقتصادى إلى نوع القوى الاجتماعية المنشغلة به. أصل من خلال تتبع ذلك إلى من فى القوى الاجتماعية يستطيع أن ينتج الفكر بصفة عامة فى هذا المجتمع سواء الفكر الاجتماعى بصفة عامة أو الفكر الاقتصادى بصفة خاصة.

بالنسبة فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية فإن ورقة الدكتور عاصم المصوقى تثير نوعين من المفاهيم : مفاهيم كلية تخص العلم والعلوم، ومفاهيم جزئية تبدأ من العلم لكى نتعلم من اللغة الاصطلاحية لكل علم. أنا أنشغل أساساً بالمفاهيم الكلية باعتبار أن المفاهيم الجزئية خاصة بكل علم من العلوم، ولكن يطول الكلام بشأنها بالنسبة للمفاهيم الكلية النظرية سأكتفم عن علم التاريخ الاقتصادى وقد اختلف مع الدكتور المصوقى، فإنه لا يمكن فهم ظاهرة من الظواهر إلا بأخذها من أبعادها المختلفة. من هنا نقول أنه ليس هناك علمان للاقتصاد وإنما علم واحد. فقد عرفت يا دكتور عاصم علم الاقتصاد وقلت إنه علم توزيع الموارد وهو تعريف شائع. هذا الأمر كما أتصوره أنه ليس هناك إلا علم واحد للاقتصاد هو ما سمي بداءة علم الاقتصاد السياسى.

بالنسبة للتاريخ الاقتصادى أتصور أنه يهدف إلى إعادة البناء النظرى للعملية الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من مجمل العملية الاجتماعية فى مجتمع محدد تاريخياً فى المكان والزمان، عن طريق استدعاء الماضى، استدعاء يمكن من التعرف على قوانين هذه العملية، على نحو يمكن من فهم حاضر هذه العملية، واستنتاج قوانين الحركة بالاتجاهات المستقبلية، على نحو يمكننا من مواجهة هذه القوانين بذكاء اجتماعى أكبر. هذا هو تصورى للتاريخ الاقتصادى. من هنا لا أعتقد أن دراسة التاريخ الاقتصادى تتم بمنهج يختلف عن التاريخ بصفة عامة هذه أول فكرة على الصعيد المنهجى. إلا فيما يتعلق بأمرين : فيما يتميز به منهج الاقتصاد السياسى من خصوصية وأركز على الخصوصية هنا. وبما يلزم على الباحث أن يسيطر عليه من أدوات فكرية. ثم بلورتها فى فروع المعرفة الأخرى، النقطة الثانية لا أعتقد أنه يمكن تصور التاريخ الاقتصادى فى خارج مجمل العملية الاجتماعية.

للقضية الأخيرة فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادى خاصة بالنظام الاقتصادى ومدى إمكانية الخلط بينه وبين فكرة الأسلوب التاريخى فى عملية اقتصادية محددة.

من ناحية أخرى ، لا بد من تحديد ما هو الخاص الذى تتميز به مصر؟ وما هو العام الذى تشترك فيه مع غيرها؟ فى مرحلة مبكرة منذ خمس وعشرين سنة عقدت مقارنة بين التاريخ الاقتصادى لمصر والجزائر. فرنسا طلبت من محمد على فتح الجزائر لكنه رفض. هناك نوع من التشابه والمقارنة بين البلدين، وعلى التاريخ الاقتصادى أن يبين المشترك، وأين الخاص ومن أين يأتى الخاص وما هى العوامل التاريخية التى جعلت لمصر خصوصية.

من ناحية أخرى ، أرجو إعادة النظر فى تدريس العلوم الاجتماعية فى مصر من خلال وحدة العلوم الاجتماعية على الأقل إن لم يكن وحدة العلوم الإنسانية.

مدرسة التاريخ الاجتماعى المصرى

فى ربع قرن

(1970 - 1995)

على برمات

التاريخ الاجتماعى (تحديد المفاهيم) :

تعنى دراسة التاريخ بوجه عام دراسة الظروف التى فى ظلها تنشأ وتتطور مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع.

فهناك الجانب المتعلق بتكوين السلطة، وممارستها بشكل معين فى المجتمع، وهو موضوع دراسة التاريخ السياسى، وهناك الجانب الاقتصادى المتعلق بنشاط الإيمان فى إنتاج وتوزيع الأموال، وهو موضوع اهتمام التاريخ الاقتصادى، ثم هناك الجانب المتعلق بنشأة الظواهر الاجتماعية وتطورها وهى بالضرورة موضوع دراسة التاريخ الاجتماعى¹.

ولما كانت المسألة الأساسية فى الدراسات التاريخية هى مقياس التعبير عبر الزمن فى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، فإن دراسة التاريخ الاجتماعى تعنى أيضاً دراسة التغير الاجتماعى، وبذلك يلتقى التاريخ الاجتماعى مع علم الاجتماع فى منظوره الزمنى². وتصبح موضوعات مثل تطور الأبنية الاجتماعية، ونمو المدن، وتغير طرز العمارة، وتحليل للنظم الاقتصادية، بما تتضمنه من قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، كلها تصبح ضمن اهتمامات لتاريخ الاجتماعى.

وقد تتطلب دراسة التاريخ الاجتماعى التعرض لبعض الجوانب السياسية للظاهرة موضوع الدراسة، فالدارس للتاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، لا بد وأن يدخل العامل السياسى فى حسابه، ذلك لأن شطرا مهما من التحركات السياسية فى الثورة كان معنياً بتغيير النظام الاجتماعى، وفى هذا يقول مؤلف كتاب التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، إنه حاول الجمع بين التحليل الاجتماعى ووصف الكيفية التى شكلت بها المصالح والتطلعات الاجتماعية والتحركات السياسية، التى عدل بها العمل السياسى من بنيان المجتمع، ومن أفكار الناس ووضعهم فى المجتمع³.

وكذلك كما هو الحال فى التغيرات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى مصر فى القرن التاسع عشر، بفعل الإجراءات والقرارات التى اتخذها محمد على، وهى فى

جوهاها قرارات سياسية، وكان ابن خلدون هو أول من نيه إلى العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، حين قال " حقيقة التاريخ، أنه خبر عن الاجتماع الإنساني، الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس والعصبية، وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما يفعله البشر بأعمالهم ومساعيهم، من الكسب والمعاش والعلوم والصناعات، وسائر ما يحدث في ذلك من العمران بطبيعته من الأحوال".⁴

ثم يؤكد ابن خلدون أن للتاريخ هو علم دراسة التغير، ذلك لأن المجتمع من وجهه نظره في تغير مستمر، حيث يقول "ومن الغلط في التاريخ للذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار (يقصد العصور)، ومرور الأيام، ذلك أن أحوال العالم والأمم وعواندهم ونحلهم لا تنوم على وثيرة واحدة، ومنهاج مستقر، وإنما هي اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأصهار، فكذلك يقع في الأقاليم والأقطار والأزمنة والدول، فربما يسمع السامع كثيراً من أخبار الماضين، ولا يفتن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها، فيجربها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيراً، فيقع في مهواة الغلط".⁵

والتطور عند ابن خلدون يتم وفق قوانين عامة، أشار إليها في أكثر من موضع، فني تعريفه لعلم التاريخ يقول ابن خلدون "إنه وإن كان في ظاهره لا يزيد عن أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول، إلا أنه في باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكانات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق".⁶

ثم يتحدث ابن خلدون عن علاقات السببية بين الظواهر، فيقول "أنشأت في التاريخ كتاباً، أبدت فيه لأولية الدول والعمران عللاً وأسباباً، وشرحت فيه من أحوال العمران والتمدن، وما يعرض في الاجتماع الإنساني من العوارض الذاتية، ما يمتك بعلى الكوان وأسبابها".⁷

ثم يقول ابن خلدون في موضع ثالث، وهو يتحدث عن طريقة التأكد من صحة الأخبار "فللقانون في تمييز للحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة، إنه ينظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلقاه من الأحوال لذاته، وبمقتضى طبيعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما يمكن أن يعرض له، وإذا قلنا ذلك، كان ذلك قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار، والصدق من الكذب بوجه برهاني، لا مدخل للشك فيه، وهذا هو غرض هذا الكتاب من تأليفنا، وكان هذا علم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري، والاجتماع الإنساني، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض، والأحوال لذاته واحدة بعد الأخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم، وضعباً كان أو عقلياً".⁸

وأخيراً يقول ابن خلدون "إننا نشاهد هذا للعالم بما فيه من المخلوقات، كلها على هيئة من الترتيب والإحكام، وريط الأسباب بالمسببات، واتصال الأكون بالأكوان، واستمالة بعض الموجودات إلى بعض".⁹

هذا التصور لطبيعة التاريخ وعلاقته بعلم العمران، يجعل للتاريخ عند ابن خلدون هو تاريخ المجتمع والحضارة، أكثر منه تاريخ الملوك والماسة¹⁰.

التاريخ والعلوم الاجتماعية :

وموضوع التاريخ الاجتماعي يثير بالضرورة العلاقة بين التاريخ وبعض العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع. ذلك أن التطورات التي شهدها مناهج العلوم وطرق المعرفة، وظهور الاتجاهات الحديثة في تحليل الظواهر الطبيعية والإنسانية، وتقييمها على حد سواء، قد أثرت في مفهوم التاريخ ومجال دراسته ومناهجه، فمن ناحية لم يعد مفهوم الوثائق مقصوراً على الوثائق الرسمية وشبه الرسمية التي تعتمد على المكاتب السياسية والمعاهدات وأحاديث القادة والمبشرين¹¹، بل أصبح يتسع ليشمل كل ما ينصل بحياة الناس اليومية، فأصبحت التكاليف وفقرات حيازة الأرض والعقود الناقلة للملكية وسجلات المحاكم ووثائق الأحوال الشخصية وفقرات تعداد النفوس والأوراق الخاصة، كلها مصادر أصيلة في دراسة التاريخ الاجتماعي، كما اتسعت موضوعات التاريخ ليشمل مظاهر الحياة المختلفة، وبذلك أصبح مفهوم للتاريخ ببساطة هو تاريخ الحضارة بكل جوانبها¹².

ومن حيث المنهج، فقد شهد البحث في التاريخ تحولاً ملحوظاً، فلم يعد هذا المنهج قائماً على مجرد السرد المعتمد على الوصف بل تخطاه إلى التحقيق والتفسير، وأصبح الهدف من دراسة التاريخ ليس فقط التعرف على حقائق الماضي من خلال دراسة الآثار والمخلفات المادية والوثائق المكتوبة ونقدها، واستخراج الوقائع الجزئية وربطها بعضها ببعض بأدق طرق الاستقراء والاستنتاج والتأليف، بل أصبح التاريخ يعنى أيضاً تفسير الأحداث التاريخية، من خلال العوامل والقوى المستنبطة من أحداث التاريخ نفسها. ومنها تأثيرات البيئة الطبيعية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من العوامل التي تكيف سلوك الأفراد والجماعات. وبذلك لم يعد المؤرخ يبحث عن أسباب الأحداث خارجاً عنها، بل أخذ يقوم بدراساتها ليتفهم العلاقات التي تربطها وليستخلص من ذلك كله صورة للاتجاهات والعلاقات الثابتة (القوانين) التي تنظم بها هذه الأحداث لدرجة اعتبر معها البعض أن التاريخ هو المصدر الأساسي للمعرفة في العلوم الاجتماعية¹³.

غير أن قصور المادة التاريخية، التي يرجع إليها الباحث في بعض الأحيان وسيره في مسارات خاصة تتبعا لمظاهر التغير المختلفة قد حول انتباه المؤرخين عن الأطر العامة لحركة المجتمع موضوع للدراسة، واقتصر عمل هؤلاء الباحثين على مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنياً، وفي نفس الوقت أثر معظم علماء الاجتماع من ناحية أخرى، للأسباب نفسها، وتأثير المدرسة الوظيفية في بعض الأحيان، أثر هؤلاء الاكتفاء بدراسة الأنماط والمعايير التي يهيئها التفاعل الاجتماعي في مجتمعاتهم الراهنة، دون النظر للماضي. ومن ثم استمرت البحوث التاريخية تعاني مشكلة هيمنة المنهج القائم على جمع الحقائق وتوصيفها وتصنيفها باستخدام الأدوات التي تتناسب مع المرحلة التاريخية موضوع الدراسة، دون السعي لإقامة بناء نظري تكون مهمته التفسير ومحاولة التنبؤ، وترتب على هذا

أن مشكلة المنهج ظلت قائمة في البحث التاريخي، وهي إبتعاد الدراسات التاريخية عن أحد أهدافها وهو إمكانية الوصول إلى بناء نظرى بهدف تفسير الحدث التاريخي¹⁴.

وربما كانت العلوم الاجتماعية أكثر تطوراً في هذا المجال، تحت تأثير الراى القائل بضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية وبالتالي أصبحت علوماً لها قواعدها ومناهجها¹⁵.

وعلى الرغم من اختلاف المنهج بين التاريخ والعلوم الاجتماعية الأخرى حيث يهتم التاريخ بالأحداث الفردية في تربطها الزمنى، بينما تحاول العلوم الاجتماعية الأخرى أن تنظم الأحداث الحاضرة والماضية في نظريات أو قوانين وصفية أو تحليلية، على الرغم من هذا فإن هناك أكثر من سبب يجعل الباحث في التاريخ مطالباً بالاستفادة من مناهج العلوم الأخرى ومفاهيمها، من ذلك :

- 1 - أن التاريخ كغيره من العلوم الاجتماعية يقوم على مفاهيم أساسية بعضها خاص وبعضها يشترك فيه أكثر من علم، فمن بين المفاهيم المشتركة، التغير، الحضارة، الأمة، والمؤسسة، وهى مفاهيم قد تستعمل بمعان مختلفة حتى فى العلم الواحد، وبالتالي فإن كل علم مطالب بفهم دلالات هذه المفاهيم فى العلوم الأخرى، فالمؤرخ على سبيل المثال لابد أن يكون على علم بمعنى التغير الاجتماعى قبل أن يستعمله فى دراسة من هذا النوع، ومثل الأيديولوجية وغيرها.
- 2 - ومثل المفاهيم الأساسية للطرق والأساليب التى يتبعها الباحث للتوصل إلى الحقيقة، فالباحث فى التاريخ يتعامل مع الماضى من خلال الآثار والمدونات والوثائق، وأسلوبه فى ذلك يقوم على تحقيق هذه الأصول والمخلفات ونقدها لاستنباط صور الأحداث الماضية، أما العلوم الاجتماعية الأخرى فتعتمد على الملاحظة المباشرة والاختبار التجريبى، أو دراسة الميكنات وإلى التعميم والتعليل شأن العلوم الطبيعية، غير أن هذين للمنهجين رغم اختلافهما يلتقيان فى نقاط عديدة مثل الاستفادة من الإحصائيات وتحليلها والوصول منها إلى دلالات ومؤشرات معينة¹⁶.
- 3 - إن العلوم الاجتماعية تساعد فى فهم المؤرخ لسلوك الإنسان أو الجماعات والمجتمعات تجاه قضايا معينة، مقياساً على ما يحدث فى عصره وإذا عجز المؤرخ عن فهم سلوك الأفراد والجماعات فى عصره وفى إطار ثقافته، فإنه لن يستطيع على الأرجح فهم الحياة فى فترات سابقة. وإن كان ابن خلدون قد حذر من قياس الحاضر بالماضى قياساً مطلقاً لأن ذلك فيه إغفال للزمن كبعد فى التطور¹⁷. ورغم ذلك فإن المؤرخ لا يستطيع أن يغمض عينيه عن طرق العلوم الأخرى ومناهجها فى التعامل مع الظواهر المعاصرة، ذلك لأن معرفة الحاضر تزيد من فهم الماضى والتعرف على المفاهيم والأساليب التى استحدثها العلماء لتحليل العمليات الاجتماعية المعاصرة، مما يسهل عملية التعرف على العمليات المشابهة التى نواجهها فى المصادر التاريخية، ويحدث للعكس أيضاً فيما يتعلق

بمعرفة بالماضى فإنها يمكن أن تثير فهنا للحاضر وتؤدي في نفس الوقت إلى توسيع نطاق الشواهد التي يستخدمها الباحث في العلوم الاجتماعية.

4 ... إن الباحث في التاريخ مثل غيره من الباحثين في العلوم الاجتماعية يستطيع بأساليبه القائمة على التحليل أن يفكك ما ينطوي عليه التفاعل الإنساني من أنظمة معقدة، كما ينبغي عليه أن يقوم بتقييم العلاقات المتبادلة وأن يحاول أيضاً القيام بتركيب عام وأن يقوم بتحليل العلاقات المتبادلة في كل العلوم الاجتماعية، مستفيداً من مفاهيم وفرضيات تلك العلوم¹⁸، والباحث في التاريخ مطالب بقدر من التعميم إذا ما وجدت الشواهد التي تؤكد ذلك مثل الارتباط بين الأزمات الاقتصادية وفساد الإدارة والحكم في مصر وهو ارتباط عام وثابت، أشار إليه المقريزي من خلال استقرائه لتاريخ المجاعات في مصر الإسلامية وسجله في كتابه "إغاثة الأمة في كشف الغمة"¹⁹.

وفي نفس الوقت فإن استفادة علماء الاجتماعيات بالمنهج التاريخي يجعلهم على حذر من التعميمات السهلة والإغراق في للتظير على حساب الواقع.

ولا يستطيع الباحث في التاريخ الاجتماعي أن يكتسب معرفة من العلوم الاجتماعية إلا بالقراءة الواسعة وتطبيق بعض مفاهيم هذه العلوم على الظواهر والأحداث التاريخية، فإذا مضى الباحث في هذا الاتجاه استطاع أن يتعرف على وجهات نظر العلوم الاجتماعية المختلفة في الظاهرة موضوع الدراسة²⁰.

التاريخ والجغرافيا :

تبقى بعد ذلك قضية أخيرة في هذا السياق، وهي علاقة الطبيعة بالتغير، واستخدام حقائق الجغرافيا في تفسير التاريخ، فمثلاً قد يؤدي تعاقب سنوات الجفاف في مجتمع معين إلى نقص في موارد الغذاء ، ما يؤثر في تجمعات السكان وكذلك على الهجرة وعلى العلاقات الثقافية والاجتماعية أو في السياسات العامة، فهناك شواهد أثرية تشير إلى أنه في نهاية العصر الجليدي (قبل حوالي عشرين ألف سنة) أصبحت مناطق المسهوب والتندرا في أوروبا غابات معتدلة. كما تحولت المروج في جنوب البحر المتوسط والقسم الأدنى من آسيا إلى صحارى تتخللها واحات وأودية وأنهار متناثرة، وأدى ذلك إلى قيام الزراعة واستئناس الحيوان²¹. كما أدى سوء أحوال المحاصيل في فرنسا عام 1788 بسبب العوامل الطبيعية إلى تضرر الطبقات الشعبية في المدن، وهي العناصر التي أمدت الحركة الثورية بالتأييد على الرغم من أن هذه الفئات لم تكن في البداية هي صانعة الحركة الثورية²². وفي هذا الاتجاه يرى بيتر جران أن نقص الغلال خلال تلك الفترة كان أحد أسباب الحملة الفرنسية على مصر عام 1798²³.

وقد جرت محاولات لتفسير التاريخ المصري على ضوء حقائق المكان من قبل باحثين في التاريخ، من أمثال شفيق غربال في كتابه "تكوين مصر عبر العصور"، وحسين مؤنس في

"مصر ورسالتها"، وصبغى وحيدة فى "الصول المسألة المصرية"، ومن الجغرافيين سليمان حزين فى كتابه "حضره مصر"، وجمال حمدان فى "شخصية مصر".

وفى تعريفه للجغرافيا التاريخية، يقول سليمان حزين: إنها ذلك الفرع من الجغرافيا الذى يتتبع تطور علاقة الإنسان بالبيئة²⁴.

وفى شخصية مصر حاول جمال حمدان الوصول إلى قانون عام فى حركة التاريخ المصرى، وفى محاولته لتفسير التاريخ المصرى على ضوء حقائق الجغرافيا، يقول جمال حمدان "لقد كان الطغيان نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية بدورها ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة مزاياها كان لها عيوبها الأوضح حين دفع المصرى من البدايات حريته السياسية ثمناً لوحدة السياسية المبكرة، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، ذلك أن طبيعة الحكم قد عكست نفسها على البناء الطبقي عبر العصور". وفى هذا الصدد يفرر جمال حمدان "أن أدوات الإنتاج فى المجتمع الفيضى الزراعى هى فى التحليل الأخير الأرض والماء، ولما كان الماء هو العنصر الثابت فى يد الحاكم، بحكم البيئة الفيضية، فقد كان العامل المتغير فى المعادلة هو الأرض، فيما توزع بنوع من المساواة، وإما أن تحتكرها قلة من الأقوياء، وما كان يسر على من يتحكمون فى الماء باسم المجموع، ومن ثم يملكون القوة المسبقة، أن يتحكموا فى الأرض أيضاً بالامتلاك والإحتكار وذلك بالذلة هو مفتاح التركيب الاجتماعى فى مصر عبر العصور".

فكان هيكل المجتمع فى عناصره الأولية، يتكون من ملكية أوتوقراطية طاغية، تعتمد على أعمدة ثلاثة من لاندوقراطية (ملاك الأرضى)، إقطاعية عارمة، وبروقراطية متضخمة، ثم ثيوقراطية إقطاعية (رجال الدين)، والكل يقوم على قاعدة عريضة من بروليتارية فلاحية مسحوفة، كان المجتمع ببساطة ينقسم إلى أقلية تملك ولا تعمل، وأغلبية تعمل ولا تملك، نفس الملامح نجدها تتكرر فى عصر محمد على، والقصة بعد محمد على لا تخرج عن هذا الإطار الطبقي²⁵.

التاريخ الاجتماعى فى كتابات المؤرخين المصريين :

لم يقدم الفكر العربى، حتى فى ازهى عصوره، عملاً يرقى إلى ما قلمه ابن خلدون فى فلسفة التاريخ، إلا أن تلميذه المقرئى قدم تسجيلاً شاملاً لتاريخ مصر الاجتماعى فى العصر المملوكى، فيما عرف بـ "الخطط المقرئية"، التى شملت توصيفاً لنظام الإقطاع المملوكى، ونشأته وتطوره، وعلاقات الإنتاج، وحيازة الأرض، والضرائب، وأوضاع الفلاحين فى ظل ذلك النظام، والفئات التى كانت تحصل على الفائض فى قطاع الزراعة، وكذلك تعرض لنظام الاحتكار فى التجارة الخارجية، الذى مارسه المماليك فى أواخر أيام دولتهم وغيره من القضايا التى تتصل بتاريخ مصر الاجتماعى²⁶.

وفى كتابه : "إغاثة الأمة فى كشف الغمة"، تعرض المقرئى لتاريخ المجاعات فى مصر، وفيه تحدث عن الفئات الاجتماعية التى كان المجتمع يتكون منها فى ذلك الوقت، كما تناول أسباب الأزمات الاقتصادية وأرجعها إلى أسباب طبيعية، وأسباب اقتصادية وأسباب سياسية واجتماعية.

ويرجع المقرئى الأسباب الاقتصادية للأزمات إلى زيادة الريع العقارى وما تعكسه هذه الزيادة على بقية قطاعات الاقتصاد، وكذلك يتحدث عن تدهور قيمة العملة، حيث توسع الممالك فى إصدار العملات النحاسية على حساب العملات الذهبية والفضية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وفيما يتعلق بـ الأسباب السياسية والاجتماعية للأزمات، يربط المقرئى بين الأسباب الاقتصادية وفساد نظام الحكم من خلال استعراض لتاريخ المجاعات والأزمات فى مصر الإسلامية، وبذلك يبرز المقرئى كمؤرخ اقتصادى واجتماعى على مشارف العصر الحديث²⁷.

ويبدو أن الكتابة التاريخية قد تعرضت لنوع من التدهور خلال العصر العثمانى، يفهم ذلك مما كتبه الجبرئى فى صدر كتابه "عجائب الآثار"، ويرجع الجبرئى أسباب هذا التدهور إلى ثلاثة أسباب :

أولها النظرة الهابطة للتاريخ، حيث يقول الجبرئى "ولم نزل الأمم الماضية منذ أوجد الله هذا النوع الإنسانى تعتنى بتدوينه، سلفاً عن سلف، وخلفاً من بعد خلف، إلى أن نبذه أهل عصرنا، وأغفلوه وتركوه وأهملوه وعدوه من شغل البطالين".

وثانيها : تسرب الكتب التاريخية إلى السودان وبلاد المغرب، وما أخذهُ الفرنسيون إيمان الغزو الفرنسى.

وثالثها : التلف الذى أصاب للكتب والمخطوطات بسبب الفتن والفتائل التى أصبحت طابع الحياة اليومية فى أواخر العصر العثمانى²⁸.

وفى عجائب الآثار يمكن أن يجد الباحث موضوعات وقضايا بعضها يخدم دراسات التاريخ الاجتماعى، ومنها ما يتصل بمجتمع القاهرة وأصحاب الحرف وتحركات الفئات الهامشية (العلماء) فى مجتمع القاهرة، وإسهاماتها المتزايدة فى الأحداث خلال عهده، وغير ذلك²⁹.

وعلى غرار ما فعل المقرئى، قدم على مبارك رسداً للعديد من الظواهر الاجتماعية، ومظاهر التغير الاجتماعى فى العادات والتقاليد، وطرز العمارة ونمو المدن، وأثر الانفتاح الاقتصادى الذى أعقب عصر محمد على فى عادات الأكل والملبس وعلى الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية فى مصر فى كتابه "الخطط للتوفيقية"³⁰.

أما المحاولة الأكثر وضوحاً فى رصد التغير الاجتماعى فى القرن التاسع عشر، فقد جاءت من خارج المهتمين بالتاريخ، حين كتب محمد المويلحى روايته المشهورة "حديث عيسى بن هشام"³¹، وحاول خلالها أن يسجل مظاهر التغير فى الحياة المصرية، فيما بين

نهاية عصر محمد علي ونهاية القرن التاسع عشر، كما تضمنت الرواية نقداً لأوضاع المجتمع المصري في ظل الاحتلال البريطاني، والأخذ عن الحضارة الغربية، وقد نشرت هذه الرواية في البداية في صحيفة مصباح الشرق خلال الفترة ما بين عامي 1898 - 1902.

عند هذا الحد لابد أن نفرق بين قارئ تاريخ في معناه العام، والذي يهتم في بعض جوانبه بتسجيل الحدث التاريخي، وبين الدراسة التاريخية، والتي تعنى وعينا بالظاهرة موضوع الدراسة، وفي هذا الإطار تقع أعمال المؤرخين المحترفين، وسوف نلاحظ أن اهتمام هؤلاء المؤرخين المحترفين بالتاريخ الاجتماعي قد جاء متأخراً نسبياً بالمقاييس إلى الاهتمام بالتاريخ السيلسي، ويمكن أن نجد لذلك ثلاثة أسباب :

1 - إن طلائع المؤرخين الأكاديميين المصريين من أمثال شفيق غريال، قد تلقوا تعليمهم في الغرب، في ظل ازدهار المدرسة الليبرالية، وهي بالضرورة تنبئ نظرية الرجل العظيم في تفسير التاريخ في مواجهة المدارس العادية.

2 - إن هذه المجموعة تربت في ظروف صراع الحركة الوطنية مع الاحتلال البريطاني، وبالتالي ألقت المسألة الوطنية ذات الطابع السياسي بظلالها على الفكر المصري عموماً، دون النظر للقضية الاجتماعية التي لم تكن تلقى نفس الاهتمام.

3 - إنه في إطار الحركة الوطنية، كان اهتمام هذه المجموعة الأول هو تمصير التعليم في الجامعة المصرية، أي استخلاصه من أيدي الأجانب، وكذلك تمصير الكتابة التاريخية التي هيمن عليها الأجانب في الثلاثينات.

غير أن الاتجاه لكتابة التاريخ الاجتماعي أخذ يعبر عن نفسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بفعل عاملين رئيسيين :

الأول : بروز المسألة الاجتماعية للتي فرضت نفسها في أعقاب الحرب، وأصبحت واضحة في تحركات الجماهير في الريف والمدينة.

والثاني : بروز التنظيمات اليسارية والأفكار التي طرحتها لحل المسألة الاجتماعية.

ومن ثم ظهرت بعض الكتابات، بعضها يتصل بالتاريخ الاقتصادي، لعل أبرزها كتاب راشد البراوي ومحمد حمزة عيش، الذي نشر أول مرة في يناير 1944، كما نشر البراوي أيضاً كتابه "مختارات من فريدريك أنجلز" عام 1947. وفي مقدمة هذا الكتاب أشار البراوي إلى أن تطور المجتمع عملية تتفاعل فيها مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد شهدت حقبة الخمسينات إسهامات في هذا الاتجاه، خاصة بعد قيام ثورة يوليو 1952، ومنها كتاب راشد البراوي "حقيقة الانقلاب الأخير في مصر". الذي كان أول دراسة لأسباب ثورة يوليو من منظور اجتماعي، ثم قدم إبراهيم عامر كتابه "الأرض والفلاح".

غير أن حقبة الستينات قد شهدت توجهاً واضحاً لدراسة التاريخ الاجتماعي، بفعل عدد من العوامل :

1 - التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الفترة، بصدر قوانين يوليو الاشتراكية عام 1961.

2 - الافتتاح على الفكر الاشتراكي بكافة مدارسه، وفي هذا الاتجاه لعبت الدولة، ممثلة في وزارة الثقافة وهيئة الكتاب، دوراً في نشر أكثر من سلسلة تخدم مثل هذا الفكر، لعل أبرزها سلسلة "من الفكر السياسي والاشتراكي".

3 - الدور الذي لعبته برامج التنقيف السياسي لمنظمة الشباب، والمعهد العالي للدراسات الاشتراكية، وكذلك نشرات أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي، ومن الموضوعات التي شملتها برامج منظمة الشباب، وكذلك المعهد العالي للدراسات الاشتراكية، دراسة الأسلوب العلمي، وتطور النظم الاجتماعية وتاريخ الفكر الاشتراكي، وتطور المجتمع المصري في العصر الحديث.

4 - ظهور الاتجاه لدراسة التاريخ وفق مناهج التحليل المادي داخل الجامعة، وهنا يمكن الإشارة للدور الذي لعبه راشد البراوي ومحمد أنيس.

5 - هذه العوامل تفاعلت في إطار طموحات المشروع الفاصري، ومحاولة صياغة إطار نظري للتجربة الاجتماعية في مصر، تضمنها ميثاق العمل الوطني، الذي تقدم به الرئيس عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام 1962، وفيه تمت قراءة للتاريخ المصري، وتقييم لبعض فتراته، كما جرت محاولة لدراسة الواقع المصري وفق منهج علمي.

وفي هذه الوثيقة جرى التركيز على عدد من القضايا، ومنها :

1 - أهمية الوعي بالتاريخ، وأثره في حركة الإنسان المعاصر (الباب الأول).

2 - التسليم بأن تطور المجتمع المصري يتم وفق القوانين العامة للتطور الاجتماعي، وفي هذا الاتجاه جرى التأكيد على العلاقة بين النظام السياسي في المجتمع، والأوضاع الاقتصادية القائمة: "إن من الحقائق البديهية، التي لا تقبل للجدل، أن النظام السياسي في بلد من البلدان، ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحركة في هذه الأوضاع" (الباب الخامس).

3 - التأكيد على أهمية الافتتاح على الفكر العالمي في التجربة المصرية، "فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية، يأخذ منها ويعطيها، لا يصددها عنه بالتعصب، ولا يصد نفسه عنها بالاعتد" (الباب الأول)، ثم يؤكد الميثاق ذلك مرة أخرى، بقوله "إن التجربة الوطنية لا تفترض مقدماً تخطئه النظريات السابقة عليها، وأن تقطع برفض الحلول التي توصل إليها غيرها" (الباب الرابع).

4 - التأكيد على خصوصية التجربة الاجتماعية المصرية، حين يقرر "إن العمل الاشتراكي لم يعد حتماً عليه، أن يلتزم التزاماً حقيقياً بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر"، ثم يؤكد مرة أخرى بالقول "إن الحضارة لا تعيش في عزلة عن بعضها، فالتجارب الاجتماعية كجزء من الحضارة الإنسانية تعيش بالانتقال الخصب والتفاعل الخلاق، إنها قبلية للانتقال، لكنها ليست قبلية لمجرد النقل، قبلية للدراسة المفيدة، لكنها ليست قبلية لمجرد الحفظ عن طريق التكرار" (الباب الخامس). ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى، بالقول "إن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي، ليس معناه القبول بالتنظريات الجاهزة، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية، إن الحلول الحقيقية لمشاكل أى شعب، لا يمكن استيرادها من تجارب شعب آخر" (الباب الخامس).

هكذا جرت صياغة إطار نظري للمشروع الناصري، ومن وجهه نظري فإن الأعمال التي أنجزها جيل الستينات، تمت في إطار هذا المشروع وفي إطار التصور النظري لهذا المشروع، وليس عجيباً أن بعض أفراد جيل الستينات ظلوا حتى الآن غير متقاضين مع منطلقات المشروع الناصري، وعلى ذلك ففي الستينات كان هناك تطلع إلى مدرسة في التاريخ الاجتماعي لها بعض الخصوصية في إطار التسليم بالقوانين العامة التي تحكم للتطور الاجتماعي، وهنا لابد أن نميز في حصاد المدرسة المصرية لدراسة التاريخ الاجتماعي، بين ما يمكن أن نسميهم جيل الستينات، من أمثال رعوف عباس وعاصم الدسوقي في التاريخ الحديث ومحمود إسماعيل عبد الرازق في التاريخ الإسلامي، وقاسم عبده قاسم في التاريخ الوسيط³².

وإلى هذه المجموعة ترجع بعض الكتابات جيدة التوثيق، والتي تحظى بقدر من الاحترام في الداخل والخارج، كما تنسم أعمال هذه المجموعة بوضوح الخط للنظري.

أما المجموعة الأحدث، فهذه تخرجت من الجامعة في السبعينات وما بعدها، وقدم بعضهم أعمالاً في تاريخ الأوقاف، وطوائف الحرف، والمجتمع الريفي، وتاريخ الفكر، وتاريخ الأقاليم، وغيرها من الموضوعات، وثمة خط مشترك يجمع بين هذه المجموعة والمجموعة السابقة عليها، وهو الاعتماد المكثف على الوثائق المصرية في كتابة تاريخ مصر الاجتماعي.

غير أن قراءة بعض الأعمال المنشورة لبعض هؤلاء الباحثين، تعطى بعض الانطباعات السلبية :

- ضعف للتكوين النظري بما في ذلك الثقافة السياسية، وهو ضعف ناتج عن قلة القراءة في العلوم السياسية والاجتماع والاقتصاد السياسي على وجه الخصوص، بل إن أعمال البعض تعاني من القصور في المعرفة التاريخية نفسها.
- القراءة المتعجلة للوثائق، الأمر الذي تنتج عنه أخطاء في فهم المعلومات الواردة بهذه الوثائق، وبالتالي في النتائج التي يربتها الباحث على هذه المعلومات، كذلك

إصدار أحكام علمية وتعميمات دون وجود شواهد كافية يمكن الاعتماد عليها في إصدار هذه التعميمات. ثم أخيراً التهويل وتضخيم بعض الوقائع بما يخدم فرضية الباحث في الموضوع، والأمثلة موجودة في أعمال بعض هؤلاء الباحثين³³.

• تناول تاريخ الفكر دون الإشارة إلى الخلفتين الاقتصادية والاجتماعية، اللتين يمكن أن يكون هذا الفكر انعكاساً لهما.

• التوسع في دراسة تاريخ الأقاليم دون محاولة لإبراز الخصائص التي يمكن أن تميز بها إقليماً معيناً عن باقي أقاليم مصر في إطار الظاهرة موضوع الدراسة، أو التركيز على الخصائص المشتركة التي يمكن أن تجمع الإقليم موضوع الدراسة مع باقي أقاليم مصر، وهو الهدف من أى دراسة من هذا النوع.

ومن ثم فإن الدراسات تبدو كما لو كانت محاولة لتقسيم تاريخ مصر العام خدمة لنزعات وتوجهات إقليمية يمكن ملاحظتها في المحافظات.

غير أن هذه الملاحظات، يمكن فهمها على ضوء حقيقتين رئيسيتين :

1 - التدهور الذى أصاب المؤسسة الأكاديمية المصرية فى العقدين الأخيرين، وهو تدهور له أسبابه أيضاً، خاصة فى مجال الدراسات العليا، ولدينا وثقتان تشيران إلى هذا التدهور :

الأولى تقرير نشره زائر أجنبى عقب معاشته لواحده من المؤسسات الأكاديمية المصرية، تحت عنوان "المؤسسة الأكاديمية المصرية فى عين زائر أجنبى"، انتقد فيه نظم الدراسة، ومستوى الأساتذة، والمادة العلمية التى تدرس، وبعض الأعمال المنشورة، والتى يقول أن بعضها ترجمات لأعمال علمية نشرت فى الغرب فى الأربعينات، وكان أبرز ما فى هذا التقرير من النقد هو استخدام النظريات والاجتهادات التى جرت صياغتها فى الغرب دون محاولة اختبارها أو حتى أقلتها على الواقع المصرى³⁴.

أما الوثيقة الأخرى فهى الدراسة التى تقدم بها محمد الجوهري (دكتور) إلى مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى، الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى يونيو 1985، وفيه يتحدث عن ضعف الإشراف على الرسائل العلمية، وظاهرة استكتاب الرسائل، والتقييم القائم على العلاقات الشخصية، وطريقة تشكيل لجان المناقشة، وغيرها من الظواهر السلبية، التى تسببت إلى حياتنا العلمية فى الفترة الأخيرة، والتى وصلت إلى حد أن بعض المشرفين لا يقرءون الرسائل التى يشرفون عليها، ويرى أن الخلل فى المؤسسة الأكاديمية المصرية هو انعكاس لخلل مجتمعى³⁵.

2 — إن الجيل الأحدث من الباحثين قد تكون فكراً في ظل الانعطافات والتحويلات الحادة التي بدأت في السبعينات برحيل عبد الناصر، واستمرت حتى الآن، وهي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية واسعة النطاق، كان أبرز ما يميزها هو الانقراض على المشروع الناصري، وتصفيته وإدانة منطلقاته الفكرية، والعودة إلى شكل من أشكال الليبرالية المشوهة، وإلى هذه التحويلات السريعة والمتلاحقة ترجع لزعة الفكر المصري. ذلك أن هذه التحويلات أفقدت الثقة في الثقافة السياسية، التي يمكن أن تتبناها الأجيال الجديدة³⁶. ومن ثم بات من الصعب تبني مدرسة وطنية ذات ملامح فكرية معينة، فليس من المعقول أن يطلب من الباحث الاجتماعي بشكل عام، إثارة الشك في مسلمات النظريات الغربية، في الوقت الذي يرضخ فيه رجل السياسة والاقتصاد للضغوط السياسية، ويقبل المبلغ والاستثمارات الأجنبية دون مناقشة، ولدينا في تجربة الستينات ما يرجع هذا القول، حيث كان المناخ السياسي والاقتصادي مختلفاً عما بدأ في السبعينات ونعيشه اليوم، ولم يكن من قبيل المصادفة أن البحوث الاجتماعية في الستينات كانت أكثر إبداعاً³⁷.

الهوامش

- 1 - د. فوزى منصور : محاضرات فى مبادئ الاقتصاد السياسى للبلدان النامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 213، 214.
- 2 - دراسة للتاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ترجمة محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، 1963، ص35.
- 3 - نورمن هامبسون، التاريخ الاجتماعى للثورة الفرنسية، ترجمة فؤاد أندرواس، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص8.
- 4 - مقدمة ابن خلدون : المطبعة البهية، القاهرة، بدون تاريخ، ص29.
- 5 - المصدر السابق : ص24.
- 6 - المصدر السابق : ص3.
- 7 - المصدر السابق : ص4.
- 8 - المصدر السابق : ص32.
- 9 - المصدر السابق : ص83.
- 10 - للدكتور محمد دويدار إجتهد جيد حول هذه الجزئية، كمدخل لكتابة الاقتصاد المصرى بين التخلّف وللتطوير، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، 1978، ص13 - 19.
- 11 - حسن عثمان : منهج البحث التاريخى، دار المعارف، القاهرة، 1970، ط3، ص30 - 70.
- 12 - على بركات : الملكية لزارعية بين ثورتين، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1978، ص7.
- 13 - دراسة للتاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المقدمة بقلم قسطنطين زريق، ص35، فوزى منصور : المرجع السابق، ص210.
- 14 - إشكالية العلوم الإجتماعية فى الوطن العربى : المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجناينة، القاهرة، 1984، مقال على مختار : إشكالية العلاقة بين الإيدولوجية والعلوم الإجتماعية، ص152، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص35.
- ميز أنور عبد الملك بين المنهج بمعنى المفهوم المتخصص لتناول دراسة الظاهرة موضوع للدراسة، وبين المنهجية أى أدوات البحث التى يستخدمها الباحث، أنور عبد الملك : نهضة مصر، للهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، ص16.
- 15 - حول تطور العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإجتماعية، انظر : علا مصطفى : التفسير فى العلوم الإجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص23 - 27.
- 16 - دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المقدمة.
- 17 - المرجع السابق : ص92 - 93، مقدمة ابن خلدون : ص24.
- 18 - دراسة للتاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص93.

- 19 - إغاثة الأمة في كشف اللغمة : نشره كل من محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشبال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1940، ص43.
 - 20 - دراسة للتاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : المفصلة.
 - 21 - جوردون نغاليلا : ماذا حدث في التاريخ، ترجمة جورج حداد، للشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، ص44.
 - 22 - دراسة للتاريخ وعلاقتها بالعلوم الإجتماعية : ص134.
 - 23 - بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية في مصر، 1760 - 1840، ترجمة محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص33.
 - 24 - د. سليمان حلين : حضارة مصر، أرض الكنانة، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص16.
 - 25 - جمال حمدان : شخصية مصر، عالم الكتب، القاهرة، ج 2، 1980، ص553 - 563.
 - 26 - المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي : المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ج 1، ص81 - 101.
 - 27 - المقرئزي : إغاثة الأمة في كشف اللغمة، ص7، 42 - 43، محمد دويدار : المرجع السابق، ص27 - 28.
 - 28 - عجائب الآثار في التراجم والأخبار : طبعة بولاق، 1297هـ، ج1، ص4 - 6.
 - 29 - المرجع السابق : ج3، ص34، 161، 162، 136، عبد الرحمن الجبرتي : دراسات وبحوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، مقال المجتمع العاهري على عهد الحملة الفرنسية كما صورته الجبرتي، د. حكمت أبو زيد، وكذلك تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي، درؤوف عباس، ص340، 413.
 - 30 - الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها : وأقرأها : بولاق، 1305هـ ج1، ص8، 53، 57، ج7، ص57، 63، ج9، ص87.
 - 31 - حول روية المولىحى هذه، أنظر : محمد إبراهيم الهولوى : نقد المجتمع في حديث عيسى بن هشام للمولىحى، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص104، ثيموشى ميتسول : إستعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990، ص178 - 186.
 - 32 - في دراستين سابقتين أشرت إلى بعض أعمال هذه المجموعة : في الطريق إلى مدرسة إجتماعية لكتابة تاريخ مصر الحديث : مجلة فكر، العدد 5، مارس 1985، التاريخ وقضايا المنهج في مصر المعاصرة : قضايا فكرية، 1992.
 - 33 - لم أحاول هنا أن أذكر أعمال هؤلاء الباحثين، لو أن أشير إلى وقائع محددة، وثائقها وصفحاتها موجودة.
 - 34 - Klausner, S.Z. : A Professor's Eyc View of the Egyptian Academy, June 1985, The Pennsylovania Gazette, p. 31.
 - 35 - أعمال الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الإجتماعى : بعض الرسائل الجامعية، ص108 وما بعدها.
- وتكتسب هذه المقالة أهمية خاصة، لأن د. محمد الجوهري كان يعمل في ذلك الوقت نائبا لرئيس جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث.

-
- 36 - لنظر في هذه الجزئية : حسن حنفى : خطاب إلى الأجيال القادمة، الأهرام، 17/11/1990.
- 37 - إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي : مقال جلال أمين، بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، ص 241، 242.

تاريخ الفكر المصرى المعاصر

د. مصطفى عبد الغنى

تمهيد :

يبدأ تاريخ الفكر العربى والمعاصر هنا منذ بداية السبعينات ، ففي هذا العام الأخير كانت هزيمة 1967 إيذاناً بتدشين مرحلة جديدة فى تاريخنا من اهتزاز قيم الفكر الغربى أكثر وتجزؤ ظواهره وتدهورها مع أزمة التبعية للمشروع الاستعمارى الغربى فى مختلف الاتجاهات : الفكرية والسياسية والاقتصادية.

كانت الأزمة فى الفكر العربى مرتبطة - تاريخياً - بعصر النهضة الأول لدينا منذ بداية القرن الماضى، غير أنها تحققت أكثر عبر المراحل التالية فى تاريخنا المعاصر :

- من منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين.

- من مطلع القرن العشرين إلى منتصفه.

- من منتصف القرن العشرين حتى سبعينيات القرن العشرين.

فما كادت تقع هزيمة 1967 حتى تم ضرب المشروع القائم، ونهوض المشروع المضاد، وأخذت الأزمة تتعمق مع تتابع الأحداث عقب حرب 1973 فى ظواهر كثيرة : انكسار المشروع القومى، تصاعد الحقة النفطية، توالى النمط الاستهلاكى، زيادة القبضة الأمريكية، إحكام قبضة الديكتاتوريات فى الأقطار العربية، زيادة حالات الفساد فى شتى الميادين؛ توالى الأثر السلبية "كامب ديفيد" وتوابعها: أوسلو 1، أوسلو 2،... إلخ، استمرار الأحكام العربية... إلخ

وفى هذا المناخ، كانت التيارات الفكرية المتباينة تواجه تفككاً وتحللاً فى شتى الميادين، وحالة من العقم ضمت وراءها من مشروعات نهضوية وإصلاحية وثورية، إضافة إلى شكوك كبرى وصغرى فى تلك المنظومات.

وتتعدد صور المتقين الذين وجدوا فى هذا المناخ، وتتحدد عند هذه الملاحظة التى التفت إليها الطيب تيزينى حين قال إن المتقين - وهم المتمرسون فى العمل التلقائى بصورة خاصة ربما منذ بدايات هذا القرن - إذ أنتجوا ذلك اللاوعى، فإنهم، حتى هنا، أى حتى فى حالة تكلمهم وتشظيهم باتجاه الألى، يعملون على إظهار أن وعيهم للأزمة هو أساساً وعى الأزمة للعربية الشاملة، والحق أن فى ذلك قسماً من الحقيقة!

ذلك لأن المثقفين لم يحاولوا — فى الغالب — أن يغيب وعيهم النظرى فى أقنية المجتمع، إذ وجدا مسافة شاسعة بين ما يريدون وبين (حالة) المجتمع الذى يعيشون فيه. ومن هنا، فإن طواهر الفكر العربى التى حاولوا أن يعبروا عنها كانت تمثل جزءاً من تكوينهم وريود أفعالهم، كما كانت تمر عبر هذا الواقع بعويبه وسلبياته التى مثل إحداها — أحياناً — المثقف نفسه.

تيارات الفكر المصرى

فى المجرى العريض للفكر المصرى المعاصر نستطيع أن نرصد عدة تيارات وعديداً من الروافد والموجات المتوالية .. ويمكن تحديد هذه التيارات على النحو التالى :

أولاً : التيار الدينى

يمكن أن نرصد التيار الدينى — فى المجرى العريض — منذ هزيمة 1967، ففى هذه الهزيمة تأكدت هزيمة المشروع الناصرى أو إجهاضه لأسباب كثيرة ليس هنا موضع لها، ومن ثم، ففى الوقت الذى كان رافد التيار القومى الناصرى يتراجع كان التيار الدينى الإسلامى والمسيحى يتصاعد.

لقد تمكن جمال عبد الناصر من الحد من التيار الدينى بأن استبدل أفكاراً عربية ورموزاً اشتراكية، غير أنه ما كاد الرافد الناصرى بمضى حتى عاد المد الدينى — خاصة فى السبعينات — كقوة ثابتة يتداخل فيها العقيدة بالسياسة بكمون كاريزمى وتطلعات تاريخية. ولم يظهر هذا فى الجانب الإسلامى فقط، وإنما أيضاً فى الجانب المسيحى.

فى الوقت الذى سمحت فيه سبعينات السادات بتبلور زعامة (أرثوذكسية) راديكالية كانت الاهتمامات المسيحية فيه تركز على السياسة، لقد أصبح ذلك "سمة لتيار قوى داخل الكنيسة .. فضلاً عن الكاريزماتية التى تميز بها الأنبا شنودة البابا الجديد"².

وسوف نرجى الآن حركة الاتجاه المسيحى (الأرثوذكسى) لتتمهل، أكثر عند التيار الإسلامى بروافده المتعددة.

يبدو أن السبعينات (الساداتية) سمحت بخروج الإسلاميين من السجون، ومنح الجماعات المتطرفة منها، خاصة فى الجامعة، قدراً كبيراً من النشاط والحرية ليمكن تهديد التيار الليبرالى، فى وقت بدأ التيار الدينى فيه مهيناً تماماً لإهتبال الفرصة ليلعب دوراً سياسياً فعالاً.

ويمكن أن نميز فى التيار الدينى المعاصر عدة روافد متباعدة يمكن ذكرها على النحو التالى :

فهناك رافد رسمي أو شبه رسمي ينتمي إلى الأثر ومؤسسته، وهو ما عبر عنه - منذ فترة مبكرة - الشيخ عبد الحليم محمود وعبد الله النجار ومحمد حسن الذهبي والشيخ عبد الحميد كشك والشيخ الغزالي ومحمود فايد - .. وغيرهم .

ويمكن أن نلاحظ في هذا الاتجاه مع الوقت الشيخ متولى الشعراوى ودرجات ما عبد الصبور مرزوق وعبد الصبور شاهين وأحمد عمر هاشم، وينتمي إلى هؤلاء عدد كبير ربما كان آخرهم في التسعينات محام مغفور اسمه محمد صميده صاحب الدعوى بالتفريق بين نصر أبو زيد وزوجته ثم حمزة دعبس وغيرهم من بين أصحاب الخطاب الرسمي الذي يمتد طيف التعصب السائد فيه إلى منتهاه.

ويجب الإسراع في الإشارة إلى بديهية مؤداها، أن مفكرى الحقبة الأخيرة لم يكونوا غير امتداد لمفكرى عصر النهضة منذ قرنين من الزمان، وهو ما يفسر كيف أن مثلى التيارات الفكرية المعاصرة ولدوا ولادة متعسرة، إذ كان لابد من التنبيه إلى عدة سليات كانت تواجه كل مجموعة في كل فترة، والتنبيه إلى تغيير الأسئلة وعدم تغيير الإجابات التي جاءت للرد عنها.

وهو ما نعتز عليه - بشكل ما - سواء في علاقة حركة الفكر بالسلطة أو المجتمع، أو بالحسم في عديد من قضايا الفكر والتفاضل الإيديولوجي في البنية الأساسية في هذا الفكر، وحيث تتزايد الثنائيات وتتناهي المشروعات المتكاملة مما يؤسس لحركة فكرية نستطيع معها أن نقول إن حركة الفكر المصرى المعاصر تقدم حركة فعلية للخلاص من سليات الحاضر وصولاً إلى المستقبل.

ولهذا فإن الهدف الرئيسى لهذه التيارات كن - فى الغالب - الاستيلاء مع الحاضر أكثر من إرساء أساس لعديد من قضاياها، بل الغريب أن بعض الممثلين لهذا الفكر كثيراً ما عادوا للماضى للبحث عن حالة من (الميثولوجيا) بما يشبه ارتداداً غير واع وبوجه خاص فى علاقتهم بالمجتمع.

ومن هنا، فلما بحاجة لتأكيد - وبشيء من التجاوز - أن ضاللتنا فى هذه المفاهيم لا تكون بالبحث عن ظواهر الحاضر، أو رصد الماضى، بقدر ما يكون البحث عن المستقبل، فلا يمكن فهم البد بغير فهم ما يحدث أو ما حدث بالفعل.

إن المحاولة هنا هى البحث عن مستقبل الفكر المصرى المعاصر فى تطوره عبر حامله: الماضى والحاضر.

ويكون علينا الآن أن نشير إلى أهم التيارات فى الفكر المصرى الحديث والمعاصر، وكثير من الأسئلة التى تنوعت والظواهر التى تعددت، والشخصيات التى كانت فاعلة فيه قبل أن نصل إلى أهم للظواهر الإشكالية.

وسوف نختار منها، على سبيل الانتقاء أربع تيارات : الدينى، الغربى، الليبرالى، اليسارى.

1 - التيار الإسلامي

وينتمي إلى هذا الرافد عدد كبير من الشخصيات والجماعات والمعروف بالميل الرسمي السائد مثل (الجمعية الشرعية) وعديد من (الطرق الصوفية) و(أنصار السنة المحمدية) بمجالاتها (التوحيد والهدى النبوي).

والمعروف أن أياً من هذه الشخصيات أو الجماعات لا تتردد عن الهجوم على أي مؤسسة دينية متتورة أو شخصيات واعية تمارس حق الاجتهاد تحت مظلة الدين الحنيف، أو تقوم بذلك حين تستشع اتجاه الريح، لكنها في جميع الحالات لا تخرج من تحت مظلة النظام ولا تعاديه بأي حال.

ولا يعني هذا أن هذه الجماعات تمضى في هذا الاتجاه تبعاً لتوجهها الذاتي وحده، وإنما رغبة - كما نشدد - إلى إرضاء النظام الذي يملك المنع والمنع، ويملك الأخذ والعطاء.

وعلى النقيض من ذلك، فهناك الرافد الذي ينتمي بالتاريخ إلى جماعة (الأخوان المسلمين).

وهذه الجماعة لم تستطع في التاريخ المعاصر أن تلعب دوراً إيجابياً إلا بعد رحيل عبد الناصر، ففي السنوات الأولى من حكم السادات تم الإفراج عن المسجونين السياسيين من جماعة الإخوان وذلك ضمن المصالحة التي لجأ إليها السادات كسباً لتأييد قوى المعارضة، وتخصض عنه نتيجة الفكر الإخواني عبر أهم ممثليه بشكل أو بآخر من المفكرين الإسلاميين من أمثال محمد سليم العوا وصلاح عبد المتعال ومصطفى مشهور وعبد العزيز كامل ويوسف القرضاوي وبشكل ما الشيخ محمد الغزالي ..

غير أنه بين المبعينات والثمانينات كانت قد جرت مياه كثيرة.

كان من الواضح أن العلاقة قد ساءت بين الدولة وجماعة الإخوان وهو ما ترجم عنه في توجيه ضربات عنيفة ضد الإخوان في شتى الميادين : الإعلام ومصادر التمويل والنقابات المهنية وإعادة تشكيل الأسر داخل الجامعة ضد سيطرة الإخوان والتيارات الإسلامية بوجه خاص وقد توج هذا كله بالقبض على قياداتهم³ والقضاء على كل ما يحول بينهم وبين دخولهم الانتخابات (1995).

والملاحظ أن الدولة فعلت كل ما في وسعها لفشل مجهودات الإخوان منذ فترة مبكرة من الثمانينات فلم تسمح لهم بإعادة تجارب قديمة حاولوا في التجربة الجديدة إيجاد جبهة قوية متماسكة مرة مع حزب العمل والأحرار ومرة أخرى مع حزب الوفد، فلم تأت تجربة انتخابات 1995 على شاكلة التجارب السابقة في انتخابات 1984، 1987 (وهناك تجربة أخرى أعلن فيها جماعة الإخوان وحزب العمل والوفد مقاطعتهم للانتخابات التشريعية عام 1990 ..) ولذلك بدا إصرار الدولة عنيفاً في عدم السماح بوجود حزب ديني للإخوان، أو الاقتراب بأي صورة من انتخابات منتصف التسعينات حيث لم تجد أي جهود للجماعة

الممزقة المصجونة قياداتها العاجزة مالياً ودعائياً في إحراز أى مكسب سواء مع أى حزب قائم أو بشكل مستقل.

وبذلك، لم يترك للإخوان فرصة لتطبيق شعاراتهم، أو لتحويل أفكارهم الإسلامية إلى واقع جديد مع الواقع الجديد في نهاية القرن.

وهو المصير الذى لاقاه — بشكل أكثر عنفاً — الجماعات التى انبثقت من جماعة الإخوان عبر سيد قطب أو بعيداً عنه.

لقد كان أكثر ما يميز هذه الفترة رافد ثورى يعد امتداد للإخوان في فكر سيد قطب، خاصة، بكتابة الملحوظ (معالم في الطريق).

إن هذا الرافد الجديد الذى بدأ أكثر ظهوراً في السبعينات كان ينتمى إلى ثقافة شعبية سائدة ومغذاة من القهر الاقتصادى مما أفرز الثقافة الدينية العنيفة بوجه خاص.

لقد كانت هذه الجماعات — التى منعدو إليها أكثر من مرة — هى التى تمثل الثقافة الجديدة في التيار الدينى، وفي وجود أزمة تعانيتها بقية الثقافات الموضوعية الأخرى "الساعية لمنطلق التغيير والتجديد والتحديث، وفي وجه أزمة حيائية اقتصادية وسياسية وأخلاقية واجتماعية عامة تعانيتها الجماهير الشعبية والفئات الوسطى".⁴

غير أن أكثر ما يميز هذا الرافد الأخير أنه يميل إلى العنف وينفع إليه سواء في ممارسته الفعلية أو أفكاره الثورية.

وإلى جانب ذلك، لا نعدم رافداً آخر لا يحمل روية للعنف، وإن كان يحمل دعوى أكثر اعتدالاً واستتارة، وهو فى ذلك يكتفى بتطبيق الشريعة الإسلامية، ويحتفى بالتكنولوجيا وإن كان ذلك يحدث فى المظهر العام "رافضاً ما وراء التكنولوجيا من علم وفكر وفلسفة".

وهذا التيار الأخير يسمى أصحابه (بالسلفيين الجدد) أو (التيار الإصلاحى الجديد)، والملاحظة التى تفرض نفسها علينا هنا أى هذا التيار وإن كان يمثل امتداداً للشيخ محمد عبده، غير أنه لا يخرج عن صورة الفكر الإسلامى كما عبر عنها رواده الأوائل.

ويلاحظ محمود أمين العالم أن ذلك يبدو فى موقفه رافضاً، بشكل راديكالى لما يسمى بالتغريب والحدائنة والنهضة العربية، وينتهى إلى اندماج مصلحى على مع الأنظمة الرجعية العربية ومع المشروعات الرأسمالية العالمية.

وينتمى إلى هذا التيار عدد كبير من الإسلاميين من أمثال محمد عماره وطارق البشرى وإلى حد ما فهمى هويدى بدرجات، ويلتقى أفراد هذا الرافد بأخر فى بدايات التسعينات وإن كان هذا الأخير أكثر استقلالية.

وهو ما يصل بنا إلى رافد آخر أكثر وعياً وظهوراً على مسرح الأحداث.

وهذا الرافد يمثل أحمد كمال أبو المجد منذ فترة مبكرة، وإن تميز قبل ذلك بكثير باتخاذ موقف بعيد عن الغلو، وقد تبلور رد فعل هذا التيار أكثر خلال حرب الخليج الثانية.

وكان أكثر ما يميز هذا التيار أن طرح خلاله كمال أبو المجد رؤية بعنوان (تحوّيل إسلامي معاصر) ثم ما لبث أن نشر بكتاب (رؤية إسلامية معاصرة) عن دار الشروق بالقاهرة 1992، كانت كلها تدعو إلى طرح القضايا الإسلامية المعاصرة في إطار من (الاجتهاد) المشروع والرؤية الهادئة، وكان أهم رموزه التي عبرت عنه ووقعت على بياناته محمد سليم العوا وحسن شافعي ومحمود عزام وعائشة عبد الرحمن وعبد الدود شلبي ومحمد المعلم وأحمد عادل كمال .. وغيرهم⁵

وثمة رافد تال يسمى (باليسار الإسلامي)، وهو - كسلفه - لا ينتمي لنظرية أو إطار إسلامي متكامل، وإن كان تركيزه الرئيسي يدور حول محاربة الظلم الاجتماعي والسياسي والاجتهاد في سبيل الله والمستضعفين والتمسك بالديمقراطية، وهو ما نجده - تفصيلاً - في العدد الوحيد من كتاب د. حسن حنفي بعنوان (اليسار الإسلامي)⁶ الذي تضمن أكثر من تفسير لأكثر من كاتب.

على أن أكثر ما يميز خطاب هذا التيار ذلك الغموض العام مما ينتقي معه "مقومات التجانس والتنظيم والقيادة لهذا التيار فضلاً عن النقل الجماهيري، نظراً لتلازم معنى اليسار والشيوعية في أذهان الكثيرين" والجدير بالذكر أن بعض المنتمين لهذا التيار يشيرون إلى تأثرهم بالفكر الثوري الإيراني، ومن أقطابه على شريعتي وهو بدوره فكر لا يخلو من الغموض والعقيد بفضل جملة من العوامل من بينها التزام مبدأ النقيّة.

وقد يكون من المهم أن نعود إلى أكثر الروايات عنفاً الآن .

لقد ظهر هذا التيار، خاصة ، عقب هزيمة 1967، وكان من أهم ممثليه تنظيم (الفنية العسكرية والتحرير الإسلامي) لصالح سرية و(التكفير والهجرة) أو (جماعة المسلمين) لشكري مصطفى اللذان خرجا من طابور الإخوان في السبعينات، وكان أكثر دوافع لذلك أحداث هذا العقد، كذلك، يمكن العثور على عديد من الجماعات الأخرى في هذا الرافد وإن كانت أقل شأنًا وأكثر عنفاً .

وبمراجعة أفكار تنظيم (جماعة المسلمين) - على سبيل المثال - نجد أنه كان أقرب في امتداده العضوي من جماعة الإخوان من تفسير . بيد فطرب للمجتمع الجاهلي، بل كان أكثر غلوًا في التعبير عن أفكاره من تنظيم صالح سرية "فكفر مثله كلا من النظام والمجتمع" وبغف شديد.

ويمكن أن نجد فكر هاتين الجماعتين في أدبياتهما، لصالح سرية كتب (رسالة الإيمان) وشكري مصطفى كتب كلا من (التوسعات) و(الخلافة)، وبسبب الفكر العنيف ضد المجتمع لم يكن يمثل تلاقي أي من هذه الجماعات رد فعل إيجابي، ومع ذلك، فإنه بعد الأزمة التي تعرض لها التنظيمان ظهرت عدة تنظيمات أخرى لا تقل عنفاً كتتظيم الجهاد الثاني لكرم زهدي، وهي الفترة نفسها التي شهدت قيام (الجماعة الإسلامية) و(الجهاد).

وعلى الرغم من أن الحد الفاصل - أحياناً - بين فكر فصائل جماعة الجهاد والأخوان لا يكون واضحاً.. فإن الباحث يستطيع تمييز الحد الفاصل بينهما، وهو تمييز يكون من الموضوع الذى لا نجد أحياناً حين نحاول أن نفصل بين أجنحة (الجهاد) وأجنحة (الجماعة الإسلامية) بما يشير إلى أن التيار الفكرى التالى لجماعة (الأخوان) يشوب تنظيماته الغموض بدرجة ما.

وهو غموض ناتج عن أن جماعة (الأخوان) تحاول أن تمارس السياسة بشكل أكثر قرباً من التحالف مع الأحزاب أو الجماعات العلنية التى حولها بشكل علنى، فى حين أن (الخطاب) الباطنى لها يكون معلناً أو واضحاً بهذا الشكل خاصة فى الفترة الأخيرة، فى حين أن التنظيمات الأخرى، التالية لجماعة (الأخوان) تحاول أن تمارس (خطابها) بشكل علنى أما فى تكفير المجتمع أو فى تكفير النظام أو فى الإعلان عن أهدافها بوضوح داخل مصر أو خارجها.

وبهذا الشكل، نلاحظ فى التيار الإسلامى أن الحركة السياسية كانت غالبه على الفكر وإشكالياته التى لم تحسم أكثرها، وفى المقابل، لم يكن النظام ليرتك أباً من روافد التيار الإسلامى ليلعب أى دور فكرى أو سياسى على الساحة، وتجربة (الأخوان المسلمين) ابلىغ دلالة على ذلك.

كان رافد الإخوان يواجه الإخفاق المرة تلو المرة حين يحاول أن يعبر عن فكره خلال التحالفات أو (الأسلوب) الذى لجأ إليه، وقد ظهر هذا فى عديد من المرات سواء تحالف الإخوان مع الوفد (انتخابات 1984) أو مع العمل والأحرار (1987) أو فى مقاطعة الانتخابات التشريعية مع حزبى العمل والوفد (1990) أو حين تنبه النظام نفسه لخطورة فكر الإخوان الذى يحرك ممارساتهم فى الخليج أو السودان، ومن ثم، بادئ مكرراً قبل انتخابات 1995 إلى التذرع بعدة اتهامات قانونية فألقى القبض على عناصر الجماعة فى أغلب المحافظات ووجه تهما خطيرة إلى قانتهم تحولوا بعدها إلى المحاكم العسكرية ليحكم عليهم أحكاماً قاسية، وتتولى بقية أجهزة الأمن بالإجهاز سياسياً على من بقى منهم خارج السجن.

وعلى هذا النحو، فإن أيضاً من التنظيمات أو الجماعات الإسلامية لم تستطع أن تلعب دوراً فكرياً فى تأكيد كثير من الأفكار التى دعا إليها فالتتها، وبقيت القضايا الهامة التى دعا إليها التيار الدينى تتأرجح بين السياسة والمجتمع والدين، فمسألة التراث لم تحل، وعلاقة الدولة بالدين لم تحسم، وقضية الديموقراطية لم تتعد قط صورة (الشورى) كما دعا إليها الكثير، وقضية النهضة الإسلامية فى الغالب لم تتعد العودة للوراء لاستلهاام الماضى أو نقله كما هو، كما أن مسألة الغرب ظلت هى نفسها فى الفكر الدينى لم تراوح مكانها فى كثير، إذ ظلت علاقته به علاقة يشوبها الحذر والكفر خاصة أن الغرب لعب دور المستعمر أكثر من دور حضارى.

لقد تعددت الإشكاليات التى لم تجد لها حلاً جزئياً فى الواقع، ولم تكن مأساة هذه الإشكاليات غير تفسير لثقافة تقليدية لم تستطع الخلاص من تربص النظام فظل : رفض

الدولة كما هو، ورفض الحاضر لم يتغير، والخلاص (بالتقية) أو العنف السائد بها، ولم يستطع أى رافد من هذه الروافد من إنجاز مشروع إسلامى جاهز حتى اليوم.

كما لا يجب إغفال أن العلاقة بين هذه الروافد نفسها لم تكن من العمق بحيث تحسم الإشكاليات الفكرية الرئيسية التى تواجهها أو التى بينها، إذ إن هذه الروافد كانت تلتقى أو تبعد حسب مواقفها الذاتية المتغيرة من الأحداث، وعلى سبيل المثال، فإن موقف جماعة (الأخوان المسلمين) ورموز حزب العمل (وقد كان متحالفاً مع الأخوان) لفترة، هذا الموقف كان واضحاً فى أزمة الخليج، وفى حين تولى الأخوان رفض موقف العراق فى توجيه السلاح العربى للقلب العربى، فقد كانوا - فى النهاية - مع العراق لرفض الموقف الغربى، وفى حين نجد أن الرموز الإسلامية فى حزب (العمل) كانوا لا يبدون شجاعة فى تأكيد الضحية - الكويت - فإنهم منذ اللحظة الأولى تولوا مهمة الدفاع عن العراق فى غزوه للكويت.

وكان واضحاً أن الرافد الرسمى يلتزم جانب النظام، ورموز الإسلاميين المستقلين تذبذبت مواقفهم حسب رؤيتهم الذاتية، بل إن موقف الأخوان نفسه تقسم فى فترة من الفترات بالتقسيم حين ثار أخوان الكويت على أخوان السودان على أخوان مصر .. إلخ

باختصار، لم يستطع التيار الإسلامى الخلاص من أسر الماضى / التراث، أو الحاضر / النظام، أو الذات / التشتت فأجهض هذا كله محاولة الخروج بخطاب فكرى متسق. وهو ما يلخص حركة الفكر الإسلامى فى نهاية القرن العشرين.

وهنا نصل إلى حركة الفكر المسيحى.

2 - التيار المسيحى

وكما أسهمت السبعينات بمعاودة التيار الإسلامى لنشاطاته، كذلك، كانت إيداناً بتشكيل دور جديد لروافد المسيحية فى المجرى العريض.

يبد أن ثمة تدهيئات هنا لا بد من الإشارة إليها قبل أن نعود إلى (الخطاب) المسيحى فى السبعينات.

• من ذلك أنه لابد أن يفهم الموقف المسيحى على أنه أحد روافد التيار الدينى العريض، فمن الخطأ النظر للفكر المسيحى أنه يتخذ موقفاً يختلف عنه فى الإطار العام، فالفكر المسيحى فى مصر يمثل أحد روافد التيار المصرى الذى يواجه عصره كاملاً أو زمنياً غربياً كاملاً، فيكون الاختلاف هنا قائماً - فى الأساس الأول - بين الفكر العربى المصرى (والمسيحى جزء منه) - والتيار الغربى (والمسيحية الغربية عنصراً من عناصر تكوينه).

الموقف المسيحى المصرى موقف مصرى عربى شامل.

• ومن ذلك، أن الموقف المسيحي هنا (هو موقف الأغلبية الأرثوذكسية) فضلاً عن موقف الأغلبية التي ارتبطت بالمسيح المصري الإسلامي في مصر ارتباطاً كاملاً سواء في التطور الحضاري أو الصراع مع الغرب.

وعلى ذلك، فإن التطور القبطي في مصر ارتبط عضوباً بالتطور العربي، وهو ما يميز الشخصية المصرية، وهو ما يمكن القول معه أن القبطية (الأرثوذكسية) المصرية تظل أمّنة خيوط المسيح المصري على الإطلاق سواء في الموقف من الحروب الصليبية، ومروراً بالتصدي للاحتلال البريطاني وبلورة الفكر المصري طيلة هذه الحقبة وصولاً إلى ما أتى به الصراع العربي - الإسرائيلي من متغيرات كثيرة.

• ومن ذلك، أيضاً، أن تناول الروافد المسيحية وتياراتها وتحديدها في تقسيمات شكلية ليست غير محاولة تسهيل لطريقة البحث، فكل الناتج الفكري (الخطاب) المسيحي في مصر لا يمثل في الجانب المسيحي منه (رؤية فكرية متكاملة) وإنما هي عدة آراء متنوعة وأفكار متفرقة بما يتشابه معه روافد التيار الإسلامي في أغلبه.

وهو ما يقرب بنا من تشكل الروافد وتباينها في بداية السبعينات.

فقبل فترة السبعينات تميزت فترة عبد الناصر بتعاطف كنسي وقبلي مع القيم السياسية الجديدة، وبهذا ظهر تيار يؤيد الناصرية، ويجد طريقه بين الأقباط ودخل الكنيسة، ولكن الوضع اختلف بالنسبة للأقباط، عنه بالنسبة للكنيسة.

فمن داخل الأقباط ظهر تيار مؤيد لسياسات عبد الناصر، وهو التيار الذي أيد الاشتراكية ومنه فصائل من التيار الشيوعي ..

كذلك انضم لهذا التيار الجيل الجديد، الذي انفتح وعيه مع ازدهار السياسة الناصرية، وبلوغ مصر وعبد الناصر مجدهما القومي والعربي، ودورهما العالمي المؤثر، ولكن الأمر اختلف بالنسبة للكنيسة، فما ظهر داخل الكنيسة من تأييد للنظام الناصري اقتصر على سياسات الدولة، والتعاون معها في القضايا المصرية، لكن لا نستطيع أن نفرض أن جزءاً من الكنيسة كان يمثل تياراً مؤيداً لعبد الناصر ونظامه⁷ على الإطلاق.

المهم أنه لدى باحثي هذه الفترة كان دعم الكنيسة للسياسة الداخلية للدولة جزءاً أصيلاً من التفاهم بينهما، وجزءاً غير مكتوب تقوم الكنيسة بمقتضاه بتأييد السياسة الداخلية، وتقوم الدولة من خلالها، بتعظيم دور الكنيسة، كمؤسسة تمثل قطاعاً من المجتمع وتعظيم دور رجال الدين، كممثلين عن الأغلبية⁸.

على أن الأمر اختلف عنه في السبعينات.

ويلاحظ أبو يوسف هنا أن التوتر الذي ظهر بين المسلمين والمسيحيين في بداية السبعينات اتخذ أبعاداً لم ترها البلاد منذ بدايات القرن التاسع عشر، وظلت مسببات التوتر طيلة السبعينات واتخذت أشكالها في إطار سياسي - اقتصادي - اجتماعي محدد يلخصه على النحو التالي :

علاقة الدين بالدولة وحماية الأسرة وزواج المسيحيين ومطالبة الدولة بالتصديق لما يعانيه المسيحيون من تصرفات (الجماعات الإسلامية المتطرفة) ومن الدعاة الذين يعرضون بالمسيحية والمسيحيين⁹.

في الاضطراب الحاد الذي شهدته تلك الفترة انصرف الشباب القبطي إلى (الكنيسة) للبحث عن الملاذ والحماية (كان البابا شنودة يلقي عظه كل أربعاء في الكاتدرائية). وإذا كانت تطاردهم الجماعات الإسلامية المتطرفة وتوالت الأحداث الطائفية كذلك ؛ لوحظ تحول كثير من الرموز المثقفة - اليسار أو الليبراليين من الأقباط - إلى الاتجاه الديني أو المحافظ. وغداة إعلان السادات سياسته الديموقراطية والليبرالية والاقتصادية، تأثر الدور الاقتصادي للأقباط، والدور السياسي للكنيسة، والاتجاه المسيحي الديني، وتراجع دور العلمانيين (أعضاء الكنيسة) لصالح دور رجال الدين¹⁰، الرأي الآخر أن اليسارية كانت المجال الذي اختارته (القبطية) للتعبير عن نفسها حفاظاً على كيانها.

وباختصار، تسببت أحداث كثيرة في أن تتركز القوة المسيحية الجديدة في يد الكنيسة لا خارجها في حين تقلصت الصفوة القبطية وأصبح من يريد أن يلعب دوراً في الفترة الجديدة عليه أن يلعبه من داخل رجال (الأكليروس).

وعلى ذلك، فبعد أن كانت الصفوة القبطية تلعب دوراً وسطياً تحاول به التقاط مع الكنيسة مرة والدولة مرة لاسترضاء الطرفين، عملت طبقة (الأكليروس) الجديدة على إنهاء دور هذه الصفوة فاستبدلت الأحداث بالصفوة القبطية، وبرز البابا شنودة الذي بدأ يلعب دوراً أكثر حسماً (على المستوى السياسي) بعد أن كانت الكنيسة تحرص على ألا تتدخل في السياسة بمفهومها العام.

لقد استفادت الكنيسة من هذه الاضطرابات لبرز على رأسها البابا شنودة ذو الشخصية "الكارزمية" الطاغية، وبرغم أننا لا نخطئ في هذه الفترة بروز عناصر قبطية من المثقفين اليسار والعلمانيين والمنزلين والأراخنة (الأفندية من المثقفين في فترة سابقة) والتوفيقيين .. إلخ، فإن النظرة العامة لروايف التيار المسيحي في ذلك الوقت لا تخطئ وأبرزها وأهمها على الإطلاق وقد تمثلت في (البابا) وقد تحول الآن ليمثل تيار (المسيحية السياسية) ينميه - على المستوى الشخصي - حص سياسي عال، وعلى المستوى الذاتي "كاريزمية" طاغية.

وهو ما يمثل أول الروايف المسيحية وأهمها ..

كان تيار الأصولية المسيحية هو أهم التيارات التي ينطوى تحت لوائها عدد كبير من (الأكليروس).

وهذا التيار التقليدي كنا نجد فيه أكثر الشخصيات المسيحية اختلافاً معه في الباطن، لكنها في العلن لم تكن لتجرؤ على إظهار هذا الاختلاف برغم أن الأقباط شنودة نفسه كان يضعهم أحياناً في خانة المعارضة، ومنهم على سبيل المثال الأقباط جريجوريوس والأب متى المسكين، بل انضم للكنيسة في عصر السادات عدد كبير من المثقفين الماركسيين والعلمانيين.

وقد أفرز هذا الاحتياز للبابا نمواً متسارعاً في (قوة) البابا خاصة أنه رفض التعاون مع نخبة العلمانيين والمثقفين الذين كانوا يتعاملون مع الدولة في فترة سابقة.

وفي ظل الأحداث التي دارت في السبعينات، كان من الواضح أن الحس المياسي (الزعامي) للبابا شئونة قد وصل إلى أقصاه ؛ فلم يعد ليفصل بين الدين والدنيا (كالأب متى المسكين)، ولم يعد ليقتل من تأثير طغيان الكنيسة في كثير من الأمور (زيادة اتجاهات ميلاد حنا ويونان لبيب رزق) ولم يعد يؤثر الاتجاه التوفيقى بين الدنيا والدين ممثلاً في بعض المثقفين (كوليم سليمان قلادة) .. إلخ

وحين سألته البعض عن صعود الحس السياسى في دولة يمثل فيها تياراً أو رافداً مدنياً، قال :

"هل تريد منا كقادة دينيين أن نأخذ موقفاً مسلياً كاملاً لا نراعى فيه شعور أولادنا¹¹، ويذكر أنور السادات في إحدى خطبه أنه ذهب للكنيا شئونة في إحدى الأزمات وقال له في معرض حديث طويل معه (يعنى أنت مش عايز تعمل زعيم ؟)¹².

هذه إطالة لابد منها للوصول إلى أمر مهم، هو، أن (الخطاب) المسيحى أبان السبعينات تشكل بشكل مغاير لما كان قبل ذلك، وهى سمة اشتهر فيها (الخطاب) الإسلامى كذلك فى هذه الفترة مع التيار المسيحى.

على أن (الخطاب) المسيحى فى بحثه - خلال (البابا) شئونة - عن الهوية، كان يحاول أن يمارسها فى اتجاهين:

- العلاقة مع الحاكم.

- العلاقة مع الذات.

ويمكن أن نعرض لهذا الخطاب بالتفصيل أكثر، إذ كان هذا يرتبط بالإجابة عن عدة تساؤلات أكثر عمقا كانت تشغل وعى النخبة المسيحية كجزء من النخبة المصرية :

- من أنا؟ (البحث عن الهوية).

- من الآخر؟ (البحث عن الغرب).

- من يحكم؟ (البحث عن النظام).

على أن (خطاب) البابا شئونة فى ذلك الوقت كان يمارس بشكل جدى لتكوين (هوية) جديدة مستعدة للتعامل مع النظام الجديد بشكل أكثر جزرية. كان على البابا فى سبيل ذلك أن يمارس جملة من المواقف ضد الرئيس السادات فيما يشبه (المقاومة السلبية) وذلك فى عدة مناسبات إبان الفتن الطائفية التى حدثت فى نهاية السبعينات، تمثل هذا على سبيل المثال فى المؤتمر القبطى عام 1977 (قبلها كانت هناك معارضات ضد النظام لكنها كانت محدودة)

حين انعقد مؤتمر بطريركية الإسكندرية وتناول عديد من القضايا التي تمس الأقباط وبنى مطالبهم¹³.

وكان أكثر ما يميز هذا المؤتمر الوزن الكبير (للاكليروس) فيه إذ ضم هيئات الأكليروس وأعضاء المجلس المحلي وأعضاء الجمعيات القبطية والأراخنة .. إلخ . مما يدل على أن (الأببا شودة) كان هنا يمثل تيار (الأكليروس) الذي سعى للانفراد بالسلطة السياسية كممثل للكنيسة، التي هي - في النهاية - ممثلة لأقباط مصر جميعهم، وهو بذلك يكتسب صفة (الزعامة) السياسية التي دعتة للسيطرة على كثير من المؤسسات والصحف، وسعى للسيطرة على مواطنيه من المتقنين، إذ مارس جهوداً كبيرة للهيمنة على (المجلس الملي) في انتخاباته المتوالية فهيمن على كل المسائل الإدارية والمالية للكنيسة، فهو الذي يشرف على الميزانية وإدارة الأملاك الكنسية وإدارة الأراضي والجمعيات القبطية وإدارة الكنائس المالية وإلى حد ما كنائس المهجر وأقباطها وعد هائل من المحافظين الأقباط .. إلخ

وهو ما حدث بشكل ما بالنسبة إلى المجلس الأكليريكي فقد كانت هيمنته عليه قبل ذلك في حدود اختصاصاته التي تتركز على النواحي الكهنوتية البحتة، وتصبح خطورة المجلس كاملة حين يتحكم في عزل هذا القس أو ذاك أو وفي التصرعات المختلفة.

وقد ظهر أثر البابا الكبير للتأثير في مواطنيه في كثير من القضايا الوطنية مثل قضية زيارة القدس أو مثل موقفه العام من إسرائيل، أيضاً، في الدفع بمواطنيه للمشاركة في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية .. وإعداد قوائم للمجالس الكنسية.

الأكثر من ذلك ، أنه ينفرد بتصريحات على جانب كبير من الخطورة، كتأييده لعدم قيام حزب قبطي في مصر، وهو رأى في ظاهره تأييد لنوحدة الوطنية، لكنه - فيما يبدو - كيلا تتسرب منه القوة السياسية أو يشاركه فيها أحد أو يقسمها معه مما يقلل من نفوذه.

وهو في هذا كله، يسعى للابتعاد عن معارضيهِ من الليبراليين أو اليساريين وتحديد دور النخبة القبطية - المدنية - من داخل الكنيسة.

وهو في سبيل ذلك كان يحقر من شأن (معارضيه) ، ويقلل من شأنهم¹⁴.

ومن هنا بدأ يتروى بين عديد من المتقنين الأقباط مصطلحات من مثل (ديكتاتورية البابا)، و(البابا الظاهرة)، في حين بدأ صمت كثير من نقابة الأقباط المؤيدين للبابا في الطن لا يخلو من دلالة، وعلى سبيل المثال صمت الأببا جريجوريوس على كثير من مواقف البابا في حين هو لا يرضى عنها لمحاوريه.

وهو ما يتضخم معه دور التيار الآخر - المعارض -

وهو ما يمكن أن يطلق عليه التيار التحديثي.

لم تكن مهمم المعارضة تنبثق عن واقع (الأكليروس)، بل على العكس من ذلك كانت رد فعل لها وتحديدًا إحكام قبضة البابا في كل أمور الكنيسة، ورفض أى سلطة (باسم التحديث أو العلمانيين أو اليساريين) للتدخل في أى شأن من شئون الكنيسة أو الاقتراب منها بأى نقد.

وفى الواقع، فإن القضية لم تأخذ شكل محافظ وتحديثي - كما يذهب البعض -¹⁵ وإنما اتخذت احتجاجاً - فى المقام الأول - على سلطة البابا المطلقة.

لقد أصبح للبابا الآن خطبان :

- خطاب الدولة.

- خطاب المعارضة.

ولما كان خطاب الدولة اتخذ شكلاً رسمياً حاول فيه تأييد الدولة خاصة فى القرارات السياسية الخارجية، فقد بقى خطاب المعارضة،

وهذا الخطاب الأخير سنعرض له من موقف المعارضة نفسها.

وإذا كان خطاب البابا كنسياً (شمولياً)، فإن الخطاب الآخر، حاول أن يفصل الدين عن الدولة توطئة للتخفيف من (زعامة) البابا الطاغية، فهذه الزعامة يمكن أن تخلق حالة من الاضطراب الحاد أفلها أن تكون هيمنة البابا على مواطنيه من الأقباط إيعازاً بفصل رأى المواطنين أو ازدواجية المواقف.

وهنا يطرح سؤال نفسه :

هل الاستراتيجية واحدة لدى (التيار الدينى بقيادة شنودة) ولدى التيار الدينى لدى المعارضة لدكتاتوريته، أم هناك خلاف فى الاستراتيجية ؟ أم هناك خلاف فى التكتيك فقط ؟

وهذه الازدواجية كانت أكثر وضوحاً حين دخل المثقفون والنخبة السياسية منذ فترة مبكرة إلى الكنيسة ولم يخرجوا، وحين ترك الأقباط - على المستوى الشعبى - لصاحب الكنيسة - البابا - حرية تناول القضايا، خاصة، من السبعينات ليتحدث باسمهم خاصة بعد إثارة قضية العلاقة بين الدين والدولة بموقفه المعروفة.

وقبل أن نتمهل عند عديد من مواقف (المعارضة) سوف نشير بسرعة إلى أهم من يمثلهم. نستطيع أن ندرج من معارضى البابا عديد من الشخصيات فى هذه الفئات :

- المثقفون العلمانيون.

- المثقفون من اليسار.

- المعارضون الكنسيون.

- مجلة (مدارس الأحد).

- مؤسسة (سان جورج).

- أقباط المهجر.

ويظل "خطاب" المعارضة الظاهرة هو رفض تدخل الكنيسة في شئون الدولة لتتفرع منها قضايا أخرى قضائية (الديكتاتورية) و(الفساد) .. إلخ وهي تعد من أهم قضايا الكنيسة التي خرجت إلى الرأي العام في الفترة الأخيرة.

وسوف نتكفى بنكر هذه الأفكار من خلال عدة رموز:

– دميلا حنا.

– القس إبراهيم عبد السيد.

– أقباط المهجر.

وسوف نلتقى أثناء ذلك بعدد من المعارضين والمحايدين برؤية خاصة من أمثال سليمان نسيب وكمال زاهر وليم سليمان قلادة وأبو سيف يوسف ويونان لبيب رزق وغالي شكرى وسهير مرقص.

الأكثر من ذلك أننا سوف نلتقى بعدد من رموز المعارضة للصامته من رجال (الأكليروس) ممن يفضلون تماماً بين السياسة والدين وفي مقدمتهم الأب متى المسكين.

وسوف نلاحظ أن دائرة المعارضة سوف تتمتع أكثر إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك عدداً آخر من الكتاب الجادين والأكاديميين ممن يمارسون النقد بشكل أكثر حدة، وهي حيدة تأتي – على العكس السابقين – انطلاقاً من الشخصية أكثر من التوجه، ومن الاقتناع أكثر من المواقف للشخصية.

ورغم أن قضايا (المعارضة) في الصحف والمجلات التي أثارت فيها القضايا كثيرة مثل: مشكلة الزواج والطلاق والفساد والمهاجرين والديموقراطية .. فسوف نتمهل هنا عند القضية الأخيرة، الديموقراطية، لنرى موقف المعارضة المسيحية من البابا.

وبدیهی أن تناول قضية الديموقراطية مرتبطة أشد الارتباط بقضية ديكتاتورية البابا، وهو ما نلاحظه في هذا السياق.

والديموقراطية هنا تتصرف – بشكل مباشر – إلى ممارسة هذه القيمة خلال العلاقة بين البابا (رأس الكنيسة) ورعاياه، وهي علاقة ترتبط بعلاقة أخرى تكون مع البابا الذي يرفض عزل (الأكليروس) من إدارة الكنيسة، مما يمد سيطرته إلى كل شيء، مما يصل بسلطته الروحية إلى الاصطدام بالسلطة السياسية.

وبشكل أدق، يدور الصراع في شكل من أشكاله بين البابا كسلطة روحية وبين الدولة كسلطة سياسية، وخلال ذلك، تتفرع عدد من المشكلات بين البابا نفسه ورعاياه، مما يكسب قضية المعارضة أهمية خاصة، إنه الصراع القديم بين الدين والسياسة.

وبرغم إن هذا الصراع انتهى منذ فترة بعيدة، فإنه راح يطرح نفسه بعمق منذ تولي البابا الكرازة المرقسية منذ بداية السبعينات، ومع ذلك، فإنه لم تتوار قط مع تصاعد الأحداث أو هبوطها، والغريب، أن العثمانية بمعناها المصطلحي تعني فصل الإسلام والمسيحية عن شئون

السياسة، فإن المسيحية - بشكل خاص كما لاحظ طارق البشرى فى دراسته (المسلمون والأقباط ..) تبدو صيغة محايدة من العلمانية، فالحاصل أن ما يبدو لكثيرين أن حياد العلمانية شكلى فقط، لأن المسيحية تنبذ كعقيدة عن شئون السياسة، والابتعاد عن السياسة لا ينقص منها كعقيدة، بينما الإسلام على العكس يتصل بشئون الدنيا .. وإذا كانت نشأة العلمانية فى أوروبا ضد الكنيسة، فقد كانت ضد نشاط دنيوى للكنيسة يمثل نتوء فى العقيدة نفسها¹⁶، وعلى هذا فإن قضية فصل السياسة عن الدين كانت قضية محسومة بالنسبة للفكر المسيحى فى العصر الحديث.

ورغم بداية القضية فى الفكر المسيحى، فإن أثارها بشكل مستمر منذ السبعينات، كانت تعنى تغيراً كبيراً فى القيم التقليدية للكنيسة ولرجالها.

لقد أكد بداية القضية الأب متى المسكين منذ بداية الستينات، ثم راحت تثار أكثر فى السنتين الأخيرتين بما لا يمكن أن يمثل أمراً عابراً، لقد عبر عن هذا الأب متى المسكين حين قال منذ أكثر من ثلث قرن هذه العبارة:

"وسيان من حيث الخطورة والدوافع المنحرفة أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمنى أو تحض على الاستهتار بقوة السلطان الزمنى لأن فى الأولى خروجاً عن اختصاص الكنيسة، وفقداناً لمصدر قوتها الروحية ... وفى الثانية خروجاً على المنطلق المسيحى ووصية الإنجيل، ووقوعاً فى دينونة الله¹⁷."

وبرغم أن الأب متى المسكين يسهب كثيراً حول ضرورة فصل الكنيسة عن الدولة بشكل واضح، فإننا لا نعدم فى العام الأخير من يردد هذا رأى، لاسيما من بين المثقفين الأقباط أنفسهم، فى تحقيق لهانى لببب فى مجلة (رسالة الكنيسة)، عدد رقم 47 - ص 27 يقول أبو يوسف بوضوح شديد :

"أنا لا أوافق إطلاقاً على العمل السياسى لرموز الكنيسة (رجال الدين) والوضع الحالى هو نتاج ضعف الحياة السياسية فى مصر/ .. وإذا اضطرت الكنيسة للغوص فى السياسة .. فهذه مسئولية العلمانيين للمسيحيين".

وسوف نتهمل عند بعض الرموز، من رجال دين (ألكيروس) وعلمايين، على النحو التالى :

د. ميلاد حنا: إن ميلاد حنا يدرك الفاصل الإيجابى بين الكنيسة والدولة على أن يكون المسيحيون فى دولة حرة - غير دينية - لا يعيشون فيها مواطنين من الدرجة الثانية فى وجود سلبيات رسمية وإرهاب متسلط على الأقباط، ولما كان الخلاف بينه وبين البابا قديماً، وربما اتخذ موقفاً شخصياً، فإنه يعلق على عودة البابا عام 1985 من العزل وقد هادن الدولة، وهو فى سبيل ذلك يدعو - لأكثر من مرة - أن على الأقباط أن يشاركوا فى الحياة

العلامة - كالمسلمين - فى شتى المواقع السياسية والاجتماعية مشدداً (بدلاً من وصاية الكنيسة.. .. فقد ينتظر أن تخفف حدة الخوف من الإرهليين .. وفى ذلك فاعلية أكبر وتأمين أبقي لدورهم فى مصر .. فإن تم ذلك ظهرت آلية الخروج من خنق الأصولية إلى الاستئثار فقد عاش الأقباط فى العشرين سنة الماضية فى نوع من الأصولية القبطية والتفوق¹⁸).

ويهم د. ميلاد حنا البابا صراحة - لأكثر من مرة - بافتقاد روح الديمقراطية، فيرى أن الأزمة التى يعيش فيها الشعب القبطى الآن مرجعها أنه - أى البابا - "يرفض أن يتحدث أى شخص آخر عن قضايا الأقباط ويعتبر هذا خروجاً عن طوع الكنيسة بالمعنى الدينى، وأن البابا، يرغب فى الأفراد وحده بالمكافئة دون أى زعيم آخر سواء من المندسين أو الأكليروس على حد السواء".

وهذا يعنى عند حنا أن جملة الأحداث التى حدثت فى منتصف التسعينات أو قبلها بقليل (مثل الخلاف بين البابا والراهب أغاثون) يدل على أن الكنيسة وأجهزتها الداخلية غير قادرة على مواجهة متطلبات العصر. بل إنه فى نفس الموضع يقول بوضوح أكثر أنه لا توجد فى الكنيسة "قنوات ديموقراطية داخل البنية التنظيمية للكنيسة" ليعود من هذا كله من حيث بدأ وظل يردده لسنوات أنه منذ عاد البابا من المنفى أو الإقامة الجبرية عقب رحيل السادات لمدة أربع سنوات أثرت فى تكوينه خاصة فى طريقة تعامله مع الدولة، ومن هنا، فى حين سعى إلى مهادة للنظام سعى إلى السيطرة على الشعب القبطى.

وهو ما يعنى أن القضية بين الدولة والكنيسة مازالت ترسل بأصدائها غير المباشرة على الكنيسة، التى كما لم ترتبط بممارسة الديمقراطية مع شعبها، فى حاجة ماسة لعملية تحديث لأجهزتها الإدارية والمالية والتنظيمية لمواكبة العصر.

وهو ما يشير إلى ضرورة أن تنتبه الكنيسة إلى قضاياها الداخلية التى تراكت قبل أن تحاول التعامل مع الدولة بشكل من الأشكال.

ومع تزايد المشكلات التى عانت منها الكنيسة سواء الخاصة بالمال أو الزواج أو الأزمة الديمقراطية الداخلية يظل ميلاد حنا يردد مقولاته فى أكثر من موضع أو حديث عن الديمقراطية¹⁹، ويدعو إلى فتح حوار عقلانى داخلى الهدف منه كما يقول عانداً إلى قضيته الأثرية بضرورة تنوير وتحديث الكنيسة التى تأخر بناؤها الوظيفى والاجتماعى كثيراً لكى تتحول من مؤسسة يحررها فرد - مهما كانت قدرته الذاتية - إلى مؤسسة تدير نفسها من خلال آليات ديموقراطية مؤسساتية²⁰.

ويلاحظ من يتابع ما يكتبه ميلاد حنا فى صحيفة (الأهرام) فى السنوات الأخيرة أنه يخرج عن هذا، مع تأكيد على ضرورة مشاركة الأقباط فى الحياة السياسية ومقاومة دولة يحاول التطرف فيها أن يلعب دوراً مزدوجاً ضد الأقباط والنظام معاً، ويحذر المؤسسة الكنسية من مغبة عم التطور:

وفى المقابل، يلاحظ أن البابا لا يترك فرصة إلا ويقول فيها صراحة أنه يرفض معارضة الكنيسة، ويقول صراحة عن خصومه (العلمانيون، لنريد أن يسيطر العلمانيون على الكنيسة)²¹.

وهو ما يعنى القطعية النهائية بين العلمانيين والأصولية المسيحية القائمة. وهو ما يدفع أحد رجال الدين ليردد أكثر مما رده أحد العلمانيين.

القس إبراهيم عبد السيد : أهمية إبراهيم عبد السيد تأتي من أنه أحد رجال الكهنوت، أى من داخل الكنيسة فهو - كما يكتب على كتبه الكثيرة فى المعارضة - (راعى كنيسة مارجرس بحدائق المعادى)، ومن ثم، فإن المعارضة من الداخل تصل إلى درجة بعيدة من الجراءة والاتساع.

وهذا لا يعنى - كما نلاحظ - أن هناك عددا كبيرا من المعارضين من المطارنة القدامى والأساقفة الجدد ولا تغفل - يقول راعى الكنيسة - "إن هناك قطاعاً كبيراً ترك الكنيسة القبطية إلى الإنجيلية"²².

ومع تزايد الأزمات التى شهدتها الكنيسة فى الحقبة الأخيرة، خرجت إلى صفحات الصحف والمجلات لأول مرة، يرى هذا الكاهن أن المسبب فى ذلك يعود إلى الطبيعة الشخصية لبابا الإسكندرية لأنه شخصية "كاريزمية"²³، وأن الأزمة هى أزمة شخص (يقصد) البابا، وهو لا يحذر من الثورة الأتية ضد (البابا) الطاغية وحسب، وإنما يقدم نصوصاً لتتحية البابا.

ويلاحظ أن القس إبراهيم أنشط وربما أجراً رجال الأكليروس فى تحديه للبابا، فكتباته كثيرة تصل إلى أكثر من خمس عشرة كتاباً جاءت الثلاثة الأخيرة منها معبرة عما تمر به الكنيسة المصرية من أزمات مرجعها البابا، تقول العناوين الأخيرة :

- المحاكمات الكنسية.

- أموال الكنيسة : من أين؟ وإلى أين؟

- المعارضة.

وعلى الجانب الأيمن لكل كتاب نقرأ هذه العبارة (نحو فكر مسيحي مستنير)

وقبل أن نراجع ما كتبه هذا الكاهن الجريء نثبت عناوين مقالاته فى أحد كتبه الذى يأخذ عنوان (المعارضة) :

- الديموقراطية نسمة حضارية أرستها المسيحية.

- المعارضة والديموقراطية فى الكنيسة.

- الحوار سمة حضارية فى المجتمعات الديموقراطية.

- آفة النفاق فى حياة رجل الدين.

– حين ينسى رجل الدين واجباته.

ومراجعة بعض ما كتب، بتأن أكثر، نلاحظ تشبيه البابا بالفرعون بما فيه من دلالة تعود إلى ما يواجه المجتمع الكنسى فى مصر، إنه يقول بوضوح شديد :

(أما الإصرار على أن الفرعون هو الملك والإله والقاضى وقائد الجيش والشرطة. وما الرعية سوى قطعان من الأغنام، فهو رده حضارية إلى عصور الوثنية وعبادة الأصنام فالديموقراطية والمعارضة وجهان لعملة واحدة)²⁴.

ويلاحظ أن هذا الكاهن يتحدث كثيراً عن الماديات التى غرق فيها رجال الدين والنفلق الزائد وسلبية الأقباط وضيق الروحانية وحضور التصفيق للرؤساء ودلالة الموالد... إلى غير ذلك مما يحول دون الإصلاح، لكنه لا ينسى من آن لآخر من تنكير قارنه بأن (اشتغال رجل الدين بالسياسة) ليس غير خلط للأوراق ومزج غير مقبول للحق مع النفاق، يقول فى إحدى كتاباته:

" اشتغال رجال الدين بالسياسة لا يفترق كثيراً عن إهداء رأيهم فى أمور ميسية فكلهما اشتغال بالسياسة وهو أمر مرفوض فى المسيحية إذ أعلنها السيد المسيح صراحة "إن مملكته ليست من هذا العالم" فالمسيحية دين فقط .. (و) ..

وحين كان يخطأ أحد الباباوات – يشير إلى البابا شنودة وهو ما سيوضحه – يرتد عليه وعلى كل المنتسبين لعقيدته وكنيسته، وهو ما حدث منذ سنوات حين اختلفت رؤية الرئيس الدينى مع الرئيس السياسى وما قاسته الكنيسة .. إلخ²⁵.

وتنتشر هذه الأفكار لذلك الكاهن حتى لنجد صداها لدى كثير من الكنسيين والعلمانيين، وتمتد أصداؤها لتصل إلى أقباط المهجر، فالمدقق بين أفكار القس إبراهيم عبد السيد وما ينشره ويعلنه أقباط المهجر – وإن قيل إنهم قلة – يروعه ذلك التشابه القام.

وهو تشابه يدين البابا الذى يريد أن يصبح (فرعوناً)، والذى فى سبيل ذلك يهجر ملكوت السماوات ليصل إلى ما يريد.

وهو فى سبيل ذلك يحدث القطيعة الكبرى بين الدولة والكنيسة.

فلنقترب أكثر من فكر بعض ما يقدمه أقباط المهجر.

أقباط المهجر: فكر أقباط المهجر، وإن بدا محدود الانتشار والمصدر، فإنه لا يبتعد فى كثير من فكر الكاهن إبراهيم عبد السيد.

بيد أن أكثر ما يميزه هو عنفه الشديد النابع من مرارة، فالقطيعة تكاد تحدث بين البابا الذى أصبح – بالفعل – (فرعوناً) وبين رعاياه. فإن قلبت أحد المنشورات، ستجد أبرزها يدعو إلى ذلك بعنف شديد.

ففى هذا المنشور نجد رسماً يحمل ملامح الأتبا شنودة وعلى رأسه تاج القطرين وفى يده عصا ميثا وثمة جعران يتكلى من صدره على العبادة السوداء.

ومع الكلمات البسيطة يبدو للرسم أكثر بلاغة ، فالمرارة — فيما يبدو — قد وصلت التراقي من إهمال البابا لأبنائه فى المهجر ، وهو إهمال نابع من عظمة قداسه وجبروته بالكلمة أو بفرض المال.

وربما أكثر ما يعبر عن الرسم بعد ذلك هذه الجملة التى توضع بين (مزوجتين) وتقول "ألا لعنة الله على الظالمين".

فإذا قلبنا بعض المنشورات الأخرى لراعى هذه المعانى نجد أنها توزعت على مساحة شاسعة من الغضب والحزن (البابا) الإسكندرية الذى يهمل أبناءه فى أمريكا بطرق بشعة وعنفية أقلها الحرمان.

نحن أمام منشور آخر يحمل عنوان (هل من مصالح؟) يزخر بالغضب من أبناء الكنيسة على راعيها ، نقرأ :

"+ وقد راعنا بالأكثر هذا الفكر الذى سيطر على كثيرين ..
نقلًا من العالم .. وقد تسال عبر تراخيها.. والذى يدعو للتوحد بين
"الشخص" و"الكنيسة" .. (و) .. وكم نود ألا نقع فى إيسار مقولة
"أنا الكنيسة والكنيسة أنا"

وفى نهاية المنشور دعوة تقول :

"+ وأخيراً نطلب أن نعود إلى نهج الآباء .."

وفى منشور أكثر مرارة بعنوان (نشيد طلاب كلية قداسة البابا بالكلية الأكليريكية بمدينة جرسى سيني بنبو جيرسى) نقرأ نشيداً هزلياً يوجه إلى الأتبا شنودة، يجرى فى مقدمته :

"أبنا الذى على الأرض قدس هو اسمك .. ليتطلع علينا
مجدك .. كما فى القاهرة كذا فى المهجر.."

ويمضى المنشور وكله حزن وسخرية ليختم بملحوظة جاء فيها :

"ينبغى أن يقف المصلى فى اتجاه العظمة البابوية ، وحذا لو
كان صورة لو تمثالاً وإن لم يتيسر فيكفى كرسي العرش،
وبالمسحاق شديد .. وإلا كان الحرمان الأبدى من التخرج"

وثمة منشوران آخران طويلان يتحدثان بأسى عما يفرض على كنائس المهجر من ضرائب بما يذكر بعصر جباه الضرائب لأوجه متعددة منها (المحافظة على هيئة الحاكم وأبهة الحكم ..) ويطول المنشور، لنقرأ فى منشور آخر كيف ترك شعب شيكاغو من القبط فى انتظار الكاهن والبطريك شنودة دون جدوى خاتماً بهذه الكلمات :

"سنوالى كتابة الحقائق والشهادة للكنيسة حتى نرجع يا بطرك
شودة عن طرقتك الملتوية وأماليك الغير مسيحية أو ربما يريح
الرب الكنيسة منك ومن أمثالك"

أما التوقيع فيكون على هذا النحو (أبناء الشهداء)²⁶.

وهو ما يعنى أن تطوراً كبيراً بالسلب يحدث فى الكنيسة المصرية - على الأقل - من
وجهه نظر المعارضين، هو، أن البابا مازال يسعى للعظمة والسياسة التى هى نقيض
التواضع والدين، وأنه فى سبيل ذلك، يرتكب من الأمور التى تسمى إلى مؤمنيه، ويترك الجبل
على الغارب لبعض من يريد إما من أقاربه أو المستفيدين منه.

وفى جميع الحالات، فإن السياسة مازالت تتبع فى قلب البابا لم تغادره بعد.

ثانياً : التيار العلمى - الغربى

وهذا التيار يعد امتداداً لتيار سابق كان يرى أن الحضارة الغربية وثقافتها ومثلها ليست
غير الخيار الوحيد الذى يجب تلمسه للخروج من عصر التخلف، وعلى هذا، فقد رأى رواد
هذه المدرسة قبل السبعينات أننا يجب أن نأخذ من الثقافة الغربية المادة والثقافة معاً، غير أن
هذا التيار تطور أكثر بعد هزيمة 1967، فعلى أثر الهزة العنيفة التى أصابت العقل المصرى
عاد الكثير من ممثلى هذا التيار إلى تاريخ الفكر ليدرسوه، ويخرجوا منه ما يجب الاعتماد
عليه للخروج من هذه الهزيمة²⁷.

وكان تاريخ الفكر - غالباً - ليخرج عن الفكر الغربى الخالص.

والمهم أن تشير إلى أن هذا التيار يقف على النقيض من التيار السابق عليه، فإذا كان
التيار الدينى يتخذ من (المرجعية) الدينية الإطار الوحيد له، فإن التيار الغربى يرى فى الغرب
(المرجعية) الحضارية الوحيدة له، مع الفارق أن هذا التيار الأخير تطور عقب 1967 أكثر
مما تطور التيار الدينى²⁸.

وهذا التيار يكاد يكون فى تنوره أكثر تجانساً من غيره، ففى الماضى كان من أبرز
رواده لطفى السيد وسلامة موسى فى حين أن الحاضر يضيف حسين فوزى ولويس
عوض وزكى نجيب محمود وعبد الرحمن بدوى والأكبا جريجوريوس .. الخ

أما حسين فوزى، فقد ظل فى عصر (النهضة) الأوروبى طيلة حياته، إلى درجة أن
آخر أعماله التى صدرت بعد رحيله مباشرة كان كتابه الذى أختار له اللفظة الأجنبية
(الريسانس)²⁹، وفيه راح، فى رحلة طويلة، إلى عصور النهضة الغربية ومباهجها
وشخصياتها الأسطورية ولم يخرج منها أبداً.

أما لويس عوض، فإنه غاب طويلاً فى الثقافة الغربية منذ ترجم لهوارس (فن الشعر)
عام 1945 حتى أفاق على هزيمة 1967.

وبين الحرب العالمية الثانية وهزيمة 1967 لم يخرج عن أشعار شلى وكتابات أوسكار وايلد ودراما شكسبير وأسكيلوس مروراً بكتابات كثيرة فى الأدب الإنجليزى وأفكار (الاشتراكية والأدب) عن الغرب، وحتى إبداعه الفكرية اختار لها أسماء غريبة خالصة أو ذات دلالات غريبة خالصة : بلوتولاند و(الراهب) .

وما إن جاءت هزيمة 1967 حتى كان قد عاد إلى كتابات نشرها عام 1964 بعنوان: (المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى) ليعيد نشرها عام 1969 بعنوان: (تاريخ الفكر المصرى الحديث).

ومنذ هذا الوقت راحت كتاباته تبحث فى تاريخ الفكر المصرى عن (النهضة) الغربية³⁰ فى محاولة للخلاص من الصدمة.

ومع صدمة هذه الهزيمة تغير اهتمام لويس عوض فى حين أن (البوصلة) لم تتغير فى إشارتها إلى الغرب قط.

وسوف نتمهل - أكثر - عند لويس عوض فى موضع آخر ..

وغير بعيد عن هذا فكر زكى نجيب محمود، فليس من المصادفة أن تكون فلسفة زكى نجيب محمود تقوم - فى المقام الأول - على المنهج التحليلى الغربى، والوضعية المنطقية بوجه خاص، ووجه المصادفة هنا يتمثل فى أن القرن الثامن عشر كان محط أنظار أكثر مفكرينا، والمدرسة التجريبية فى هذا القرن تعد أحد أهم مصادر الاتجاه التحليلى المعاصر، أضف إلى ذلك أن الفلسفة عنده تظل منطقاً للعلوم، فدور الفلسفة يظل - على عكس مما هو شائع فى القرون السابقة - هو إلقاء الضوء على لغة العلوم.

وقد شدد د. زكى نجيب محمود للباحث لمرات عديدة أنه (ناقد للفكر)³¹ وهو ما ينسحب على تناوله لكثير من القضايا والظواهر العلمية منها والأدبية.

وبوسعنا أن نواصل مع (ناقد الفكر) - بمنهجه الغربى الصرف - منذ ترجم أول أعماله (الفلسفة اليونانية) 35 حتى آخر كتاب له (حصان السنين) 91 وما بين الاثنين نستطيع أن نبحر مع العالم ذى التوجه الغربى العلمى الجاد من شكسبير 1943 و(قصة الأدب فى العالم) 1943، و(شروق من الغروب) 1951، و(المنطق الوضعى) 1951، و (خرافة الميتافيزيقا) 1953، و(ديفيد هوم) 1958، و(المنطق الوضعى) ج 2 1961، إلى آخر هذه الكتابات التى لم تتوقف عند ثلاثيته التى بدأت فى بداية السبعينات بكتابه (تجديد الفكر العربى) فى بداية السبعينات حتى رحل.

والجدير بالذكر أن وقته فى بداية السبعينات لم تكن كما هو شائع (ارتداداً) إلى التراث الدينى، أو حتى - توفيقاً - كما يردد على فلسفته، وإنما مالا يجب إغفاله أن الغرب بعلمه التجريبية والطبيعية ومناهجها ظلت تدن هذا المفكر الكبير إلى نهاية حياته، ولم يكن يهرب إلى الغرب قط، وإنما كانت وقته للبحث عن وسيلة لتأكيد الهوية العربية ولكن بمنظور غربى خالص.

كان السؤال الذي طرح منذ السبعينات لديه هو : كيف تلتقى أصولنا الموروثة مع ثقافة العصر الذي نعيش فيه؟

وراح يجيب عن هذا السؤال إجابة واحدة طويلة الربع قرن الأخير، يقول في آخر ما كتب:

"من معالم الرؤية الواضحة .. إن ما تقدم به الغرب يمكن أن نتقدم به نحن، على مستوى الوطن المصري، وعلى مستوى الأمة العربية، في آن واحد، فما الذي تقدم به الغرب ثم فلتنا نحن فلتخلفنا؟".

وبعد أن يسأل أسئلته الواعية يجيب :

"إنه على وجه التحديد؛ العلوم الطبيعية ومناهجها، لأن العلوم الطبيعية ومناهجها هما اللذان استحدثنا مع النهضة الأوروبية"³².

إن زكي نجيب محمود لم يقلل من غلوه للتحيز للعلم الغربي وآلآته التكنولوجية فقط، وإنما أضاف، في السبعينات، إلى الموقف الانتقائي الإجرائي، البعد الروحي دون الخلاص من الموقف الأول : العلم والتكنولوجيا وشروطهما.

ولا يجب أن ننسى هنا أن عبد الرحمن بدوي صاحب الاتجاه الغربي ينتمي إلى ما يمكن أن يطلق عليه (بالوجودية)، فخطابه يمثل تجربة فلسفية واعية تميل إلى فلسفة الغرب، وقد كان أكثر مفكرى عصره وعياً بما تقدمه أوروبا وتحتمه كشرط من شروط العيش في هذا العالم، وهو ما يفسر كيف شغل بالمناطق الفكرية العلمية لدى الغرب، بل وفي إطارها يرى صورة الإسلام ونصوصه التي قدمها بالعربية.

حقاً، لقد عارض كثيراً من أفكار الغرب، لكن معارضته كانت تعود إلى الفكر الغربي نفسه من حيث المنهج، ويلاحظ على زيعور في كتابه (قطاع الغلظة الراهن) بيروت 1995، إن بدوي يرى أن الفكر الغربي اكتفى فقط بتمثل اهو إمكان في الإلحاد : كالأيديولوجية الواعية إلى التأسيس على العلم، والدعوة إلى جعل العقل مفكراً³³ .. وما إلى ذلك مما يحيل الفكر الغربي إلى فكر غربي خالص.

وعبد الرحمن بدوي نفسه (حالة) نموذجية لفهم تطور التيار الغربي الخالص كأحد التيارات الفاعلة في البنية العربية منذ فترة مبكرة.

أما الألبا جريجوريوس، فرغم أنه ينتمي .. كما رأينا - إلى المدرسة المحافظة وإلى رجال (الأكليروس) الكنسيين، فإن التأمل في فكره يؤكد على أن المرجعية الغربية قسماً مشتركاً فيه، إن من يتابع كتاباته لا يفوته اعتزازه الكبير بالوطنية المصرية التابعة من أصول فرعونية قديمة، وإيمانه الكبير (بالقبطية) ذي الأصول القديمة، لكنه يضع هذا كله بشكل غامض في إطار الفكرة أو الحضارة الإنسانية التي هي - في الأساس الأول - غربية.

إنه يؤكد هذا بتأكيد أن لنا حضارة مصرية قديمة، لكن لم ينتبه لها المحققون من المصريين إلا بعد أن سبّهم إليها الألمان والإنجليز والفرنسيون، والطيّان والروس والأمريكان، وغيرهم من علماء الغرب³⁴.

وهو بهذا يعزو كل ما يكتشف من آثارنا للغرب، وهو ما يجعله لا يتوقف قط عند قضية (الأصالة والمعاصرة) كما يثيرها أهل الشرق، فترثنا، وإن كنا ننكره، فلا بد وأن ننذكر قبله أننا يجب أن لا نسعى إلى أحيائه "وفى سبيل إحيائه لا نتردد عن أخذه من الغرب، لقد بات علماء الغرب أكثر علماً بطوطم الشرق وحكمة الشرق ..".

ومراجعة كتابات الأثينا جريجوريوس نرينا أنه يولع بالفكر الغربى، فقد أصبح ملكاً للإسمانية كلها، ومن خطئ الرأى إذن أن نرفض مدنية الغرب.

وهو ما يفسر عدم اهتمامه بالقول الذى يذهب إلى اللخوف من غزو الغرب لنا.

ثالثاً : التيار القومى - الليبرالى

وفى اختلاف مع التيار الدينى أو الغربى يقف أمامنا تيار آخر يتبلور أكثر عقب هزيمة 1967 بعد أن كان تجعد بعضه فى الفترة الناصرية ولم يتخلق بعضه الآخر لافتقار المناخ الذى توفر له فيما بعد.

وفى بعض الأحيان يمكن أن نحت مصطلح (المجتمع المدنى) ليطلق على أصحاب هذا الاتجاه مع تفاوت روافدهم وتعددتها.

ويمكن أن نرى فى حزب الوفد ورموزه الجدد أهم الروافد لهذا التيار، فمنذ سمح لهذا الوفد بالعودة فى السبعينات، حرص على الهجوم على النظام السائد (الشمولى)، مركزاً على الفترة لناصرية - بحكم الثأر التاريخى - مردداً أن الديموقراطية ليست غير عملية تطهيرية زائفة لتداول الأوار بين أطراف العملية السياسية وإن الحكم فى جوهره قائم على نظام الحزب الواحد.

وقد كان أكثر فرسان هذا الرافد وأكثرهم خصومة مع الفترة الناصرية أحمد أبو الفتح، ووحيد رافت، وممتاز نصار، ونعمان جمعة، ومحمد عصفور، وعبد المنعم مراد

غير أنه يلاحظ أن لهجة هذا الرافد تتغير عقب أزمة الخليج أو عقب نشوبها مباشرة لصفقة - فيما يبدو - تمت بين الحزب والنظام، فإذا بيمثلى حزب الوفد يتخذون موقفاً يكاد يكون شديد التطابق بشكل يثير العجب مع موقف الحزب الوطنى - الحاكم -³⁵ ولا يلبث بعد انتهاء حرب الخليج أن يعود إلى موقفه القديم وإن باستحياء، ليمود معه مفكره من الأسماء القديمة، أو بعض الأسماء الجديدة المنتمية له.

وهذا الرافد يظل أقرب الروافد الليبرالية من النظام وأكثر خصومة له على المستوى التاريخى.

هذا هو رافد الليبرالية القديمة.

ولا يمكن أن نخطئ تياراً آخر أو رافداً يغلب عليه سمة (الليبرالية الجديدة) ينتمى إلى الليبرالية القديمة لكنه يضيف إليها - أكثر - بعض الاجتهادات، إذ إن رموز هذا التيار ليس لديهم أى "ثأر تاريخي مع ثورة 23 يوليو" لأن هذه الثورة برغم بعض عيوبها فى التطبيق "إلا أنها من جانب آخر أدخلت قطاعات واسعة لم يكن لها القدرة على المشاركة السياسية على الإطلاق" على حد تعبير ممثلى هذا التيار .

ونستطيع أن نميز فى رموز هذا التيار، ما يكتب فى نشرته شهرية التى تصدر تحت اسم (النداء الجديد) أسماء كثيرة ومن هؤلاء : سعيد النجار، وحيد عبد المجيد، وحازم الببلاوى، وأسامة الغزالي حرب، وعبد المنعم سعيد، ومحمود أباطة .. إلخ

ونستطيع أن نقرب أكثر من هذه الجماعة، لنتعرف أكثر على أهم ما تتميز به وثائق هذه الجمعية والنشر التى تصدرها بالنظام والشروط المؤسسة لمنظريها - وفى مقدمتهم سعيد النجار ود. وحيد عبد المجيد - .

ومن الهولة الأولى ندرك أن النظرة الشمولية لا تتوقف عندهم عند تجديد الليبرالية وحسب، وإنما عند تجديد إيجابياتها عبر سياق التطور العالمى³⁶.

ونعتقد أننا نستطيع تلخيص "خطاب الليبرالية الجديدة" فى عدة ملاحظات أساسية منها أن هذه الليبرالية تستوعب عدداً من الإجراءات التى قامت بها ثورة يوليو، مما يعنى تعظيم الدور الاجتماعى مع الجانب السياسى، كما أن ثورة يوليو - وهى تعلن أنه ليس لديها ثأر تاريخي لديها - كانت مرحلة تاريخية فى التطور الاجتماعى والسياسى فى مصر .

وهى برغم مخالفتها أحياناً لحقوق الإنسان أو ضربها للأحزاب وقواعد الليبرالية "إلا أنها أدخلت قطاعات واسعة لم يكن لها القدرة على المشاركة فى العملية السياسية على الإطلاق"³⁷، كذلك فإن الفكرة الليبرالية هنا هى الفكرة الوحيدة التى تكفل التطور السلمى للمجتمعات، ولا تدعى وجود أنماط ثابتة للمجتمع وإنما تضع جملة قواعد أخلاقية مرتبطة بالتسامح وقبول الآخر مما يجعل المجتمع يمارس تطوره بشكل سلمى³⁸.

ويتوقف أحد منظرى الليبرالية الجديدة - وحيد عبد المجيد - عند أهمية التدخل الحكومى بقدر ويقر بالوظيفة التوزيعية .. لا لإنتاجية الدولة المعاصرة، أى أن "التدخل لإعادة توزيع ناتج العملية التنموية وليس الأصول الاقتصادية، عبر الأداة الضريبية والإنفاق على الخدمات الاجتماعية وضمان ظروف عادلة للعمل فى إطار السوق الحرة. واقترن هذا التطوير بتجاوز الشك القديم فى الدولة التى كانت قد اعتبرت شراً لابد منه، وبالتالي ينبغي تقليصها إلى أقصى حد ممكن. ومساعد رسوخ الديمقراطية على تجاوز ذلك الشك، ومن ثم اعتبار الدولة التى تخضع أجهزتها للمراقبة والمحاسبة أداة للخير العام حيث تسعى إلى ضمان للتوازن الاقتصادى ومعالجة الاختلافات والقيام بالإصلاحات اللازمة كى لا يبقى أحد

بقدر الإمكان خارج نطاق عملية التنمية. فاهم ما يميز الليبرالية الجديدة العناية بتنمية المجتمع بكل فئاته، وليس فقط تنمية الاقتصاد، ولذلك طورت مجموعة من المفاهيم المترابطة³⁹.

والليبرالية الجديدة كذلك تعتبر تعظيم الإنتاج هو المدخل الضروري للعدالة الاجتماعية. ويفترض ذلك توفير الحوافز الضرورية للمستثمرين في ظل آليات السوق الحرة. لكن الدولة تتدخل بدورها الإشرافي لمعالجة الاختلافات التي قد تنجم عن الآليات، ولضمان الحد الأدنى الاجتماعي الذي يحق الحرية الإيجابية عبر إعادة التوزيع. ولذلك فهي تتفوق في عنايتها بالفقراء على أية نظرية اشتراكية⁴⁰.

وهو ما يفسر كيف أن وثائق الجمعية أوضحت المجال للحوافز والمبادرات الفردية.

ويضيف وحيد عبد المجيد أن هذا الاتجاه الجديد يمثل تطوراً لبعض مشكلات الليبرالية الكلاسيكية التي يؤمن بها الاتجاه المحافظ الجديد، وبضعها في سياق لا ينسجم مع جوهر الليبرالية، أي أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية هذه المرة يدفع الباحث إلى القول أن ذلك مرجعه يعود إلى أن الإنسان في الليبرالية الجديدة ينظر إليه باعتباره إنساناً فردياً اجتماعياً أي أنه في ذاته وعضو في المجتمع في آن واحد، ويجعل التطوير الذي حدث أنه نتيجة لعوامل كثيرة ترتبط بعوامل مهمة أخذت في الاعتبار.

على أن الليبرالية الجديدة لا تقبل - على العكس من الاشتراكية الديمقراطية - سياسة التأميم وملكية الدولة لوسائل الإنتاج. فدور الدولة في الليبرالية الجديدة هو إقامة وتدعيم البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية عبر سياسة خدمات واسعة النطاق وضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب التصاعدية لحد من الفوارق الهامة⁴¹.

ويظل صاحب (الليبرالية الجديدة) متبها لحكم الخلط بينها وبين المحافظين الجدد، فخلوع الخلط بينهما سبب في عدم فهم رسالة الليبرالية الجديدة.

ويسهب الباحث أكثر في الخلافات التي تتحدد حول مفهوم الحرية وأهمية سلطة الدولة والعلاقة بين الحرية الاقتصادية وبدون ضوابط بل يرى الليبراليون أنه يمكن الاستغناء عن سلطة الدولة وليس عن دورها التنظيمي والرقابي، وإن التاريخ يسير إلى غاية هو تاريخ البحث عن الحرية⁴² كما أنهم يتوقون - على عكس المحافظين - إلى العودة للماضى ويقودون مبدأ المساواة لليبرالي ويقوضون بالفعل مفهوم الدولة لليبرالي بمعناه الحديث الذي يضمن للمواطنين الفرص أمام القانون.

ويبدو جلياً مدى الخلاف بين الليبرالية الجديدة والليبرالية المحافظة في الغرب (تأثير - كينتون) لعقود الخلاف بين السيلتين - الإنجليزي والأمريكي - ولا ينتهي البحث المعق دون أن يشدد صاحبه على أن الأولوية ستظل لدى هذه الليبرالية الجديدة لتعميق التحول الديموقراطي "حيث لا يمكن لهذه الخريطة أن تتبلور بدونه، كما يصعب إنجاز التقدم

الاقتصادى الذى نتطلع إليه فى غياب الديمقراطية". وذلك على العكس مما هو شائع من إمكانية ذلك قياساً على تجارب النمرور الآسيوية والصينية.

إن التمسك بطريق واحد للتنمية والديموقراطية الآن مع تنوع التطبيقات أهم ما تحرص عليه شروحات هذا الاتجاه برغم أى انهيارات أخرى فى العالم الغربى.

ورغم جدة التجربة وخصوصية الطرح الذى يقدّمه مفكروها، فإنها مازالت تواجه انتقادات كثيرة، أكثرها تقليدية تعود إلى التخوف من ارتباط هذه التجربة للمعاصرة وشبهتها قبل الثورة أو نظيرتها فى العالم العربى على بعد القليل بينهما.

فحسام عيسى يؤكد أن الفكر الليبرالى فكر أيديولوجى لا علمى ويربط بينه وبين تجربة محمد على، ويعود حسام عيسى ليكرر ما سبق أن حذر منه وحيد عبد المجيد من الربط بين الشمولية والفساد⁴³، ويتعرض له أكثر من ممثل للتجربة كسعيد النجار⁴⁴.

ويلاحظ أنه فى إحدى الندوات راح د. أحمد عبد الله يحدد خمسة إشكاليات تواجه الليبرالية المصرية وهى حول (مسألة الفرد والجماعة، وقضية الإنتاج والتوزيع، وحول الإرث التاريخى، والقطاع العام وموقف الليبراليين من الدولة السلطانية ومن مشروع الدولة للدينية).

ويكون على عديد من ممثلى (الليبرالية الجديدة) أن يدافعوا عن أهدافها رافضين أنها تقوم على الملكية الخاصة ضد الملكية الاجتماعية.

ومن المهم أن نشير فى هذا السياق إلى أن هذا الرفض الذى يتخلق حول (نشرة) النداء الجديد لا يقتصر جهده فقط على البعد الاجتماعى، وإنما يضيف إليه الحافز الثقافى، والولع بالتاريخ، والاهتمام بالموضوعية أكثر من الذات ... وهو ما نلاحظه من الربط بين ثنائيات : الرافد التقليدى والرافد الجديد فى عديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

على أن أكثر من يعبر عن المجتمع المدنى على المستوى الفكرى، والوعى بالمتغيرات الجديدة فى العالم تظل هذه الجماعة التى تصدر نشرة غير دورية تحت نفس العنوان (المجتمع المدنى)، ويمثل أهم أقطابها د. سعد الدين إبراهيم، وكتيبة من المثقفين اختارهم بوعى شديد من شتى التيارات، وحاول صهرهم جميعاً فى هذه البوتقة الذى يعد رانداها ومؤسسها الأول فى مركز (ابن خلدون).

ونشرة (المجتمع المدنى) الذى يكتب فى عنوانها الثانى (نشرة المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى) حاولت مواجهة كل القضايا التى تنتمى لقيم هذا المجتمع من (إدانة) للمثقفين المصريين لصالح رواية (أولاد حارتنا) إلى مهاجمة الشيخ محمد الغزالى لموقفه من (أولاد حارتنا)، إلى الدفاع عن (مهاجر) يوسف شاهين حين رفعت ضده القضايا لوقفه أو النيل منه أو ضد محاولة تسييس كارثة الزلزال التى حدثت فى مصر لصالح النظام وهو ما فعلته بعد قليل مع (كارثة السيول).

ومراجعة أعداد هذه النشرات أو التقارير السنوية يتضح حجم التضايح الضخمة التي يثيرها، أو حجم القضايا الخاصة التي يتصدى لها مع خطورتها (مثلاً مؤتمر الأقليات) وكان المركز قد عقد ندوة حول هذا الموضوع، لكن تساعد الهجوم للعنيف ضده لم يمنعه من عقده في إيماسول بقبرص (14 مايو 1994) مما أحدث أزمة كبيرة.

ويستحق هذا الرافد الأخير وقفة خاصة في موضع آخر لخطورته⁴⁵.

بيد أننا نلاحظ أكثر من رمز لهذا التيار أثر أن يطير بعيداً عن المغرب...

– فتوفيق الحكيم أثر منذ فترة مبكرة من السبعينات أن يثير قضية الارتداد عن الفترة الناصرية، عقب نشر كتابه الصغير (عودة للوعي)، وهو ما كان توطئة لخطوط معاركة التي ستثار أكثر طيلة السبعينات حول "الإقليمية والعروبة"، مؤثراً أن تكون مصر كسويسرا ليس لها أدنى اهتمام بما يدور خارج حدودها⁴⁶، ومضى معه في نفس الطريق عدد لا يستهان به من رموز المثقفين في ذلك الوقت من أمثال: وحيد رفعت ولويس عوض وحسين فوزي وحسين فوزي النجار .. وغيرهم

– كذلك تتردد أسماء كثيرة في تيار العلمانية لتتعدد روافدها، فإذا بنا أمام عدد كبير من مثقفي هذه الفترة مثل جمال حمدان وأحمد بهاء الدين وفؤاد زكريا ويونان لييب رزق في الفترة الأولى وسعيد العشماوي، ومن المؤرخين كل من د. عبد الخالق لاشين ود. عاصم الدسوقي.

ولا يمكن أن نترك هذا الرافد دون أن نتمهل عند د. يونان لييب رزق، فهذا المؤرخ – وهو فيما يبدو – ليبرالي للتوجه منتم إلى الفترة القومية في عصر عبد الناصر، لم يعرف في فكره تطرف ظاهر في موقفه الفكري بشكل عام، وهو ما يظهر معه انتماءه الفكري الليبرالي (التحديثي) أكثر منه للكتيسة المصرية بحكم انتمائه القبطي.

ومع أننا لا نستطيع أن نغفل مسألة التكوين العقيدى، فإننا لا نستطيع كذلك، أن نغفل وعى المؤرخ في مجتمع منى، يؤثر أن يكون وطنياً مصرياً مؤثراً النسيج العلماني الغربي في تعامله مع القضية الوطنية، يعكس هذا عديد من الندوات التي كان يشارك فيها، كذلك كتاباته التاريخية والمعاصرة، لعل أهمها مقالاته (مصر المدنية ..) التي نشرها "بالمصور" وما لبثت أن تحولت إلى كتاب تعكس هذه الأفكار حول العلاقة بين الدولة والدين مؤثراً التحديث في دولة غير دينية، مساهماً – إلى حد ما – في (صناعة المجتمع المدني في مصر).

وهو في هذه الكتابات وغيرها يحاول أن يجد في مرآة التاريخ ما يحلم به في الحاضر، ففي هذه المقالات الأخيرة راج يتابع صناعة المجتمع المدني للتحديثي عبر التاريخ في الإدارة والجيش والثقافة والمجتمع مؤكداً في مقدمته "وقد انعكست جملة تلك المتغيرات على النشأة المبكرة لمفهوم الوطن في مصر بل وترسيخه عنها في سائر أنحاء المنطقة" (ص4 من المقدمة – دار طبية، القاهرة 1992).

وربما كانت كتابات يونان لبيب رزق بجريدة الأهرام (عن الجريدة منذ القرن الماضى) جزءاً من هذا التيار التحديثى الذى يميل إليه كتطوير للتيار العلمانى الغربى خلال فكر قومى عربى يقصد ترسيخ للحكومة المدنية بعيداً عن الدين.

ويمكن أن نجد ذلك أيضاً فى موقفه من البابا شتودة، فهو يعد من الأقباط المحايدين، الذين لا يقف أى منهم فى صف (التأييد) المطلق للبابا. كما أنه لا يقف فى صف المهاجمين، كغيره من بعض الأقباط. وإنما يلتزم موقف (الحيدة) فى معارضته للكنيسة - إذ جاز لنا استخدام هذا المفهوم - إدراكاً منه أن موقف البابا (الكاريزمي) يمكن فى حالة غلوه أن يحول بيننا وبين إقامة الدولة المدنية على أسس قومية مصرية.

وهو موقف نجده فى كثير من المواقف الأخرى له.

رابعاً : التيار اليسارى

حين أراد البعض رصد⁴⁷ التيارات الفكرية لدينا، فإنه راح يشير إلى التيار الدينى والتيار الليبرالى والتيار الغربى بثلاث تعبيرات شخصية على النحو التالى :

الشيخ والميالى وداعية التقنية.

دون أن يفرد صورة لشكل للوعى عند التيار الرابع : التيار اليسارى أو (الاشتراكي العربى).

إن اليسارى المصرى مثل لحظة من لحظات الوعى لا يمكن إنكارها قط فى تيار الفكر المعاصر وإن تأخر قليلاً لتأصيل الفكرى لها، فإذا كانت أنماط الفكر التاريخى يمكن رصدتها فى الغرب فى القرن الثامن عشر (الشيخ، الميالى، داعية التقنية)، فإننا نستطيع رصد نمط الفكر الاشتراكى فى الغرب - كذلك - فى القرن التاسع عشر، وهو القرن الذى نستطيع أن نرصد فيه إرهابيات الفكر الاشتراكى عندنا⁴⁸ بدءاً من السان سيمونيين ورفاعة الطهطاوى فى بدايات القرن الماضى مروراً بعدد من الإرهابيات الأكثر تأثيراً فى حياتنا الفكرية حتى ظهر رويداً رويداً نمط التيار اليسارى ممثلاً فى الاشتراكى (الماركسى) فى مفهوم تال.

هذا التيار اليسارى ظل مستمراً إلى سبعينات هذا القرن وهو يحمل كغيره - التيارات : الدينى، الليبرالى، للغربى - أسئلة معقدة من الحقبة الماضيه⁴⁹ ، وإن تمهل أكثر من غيره

* على سبيل المثال، فإنه برغم ظهور الفكر الاشتراكى منذ فترة مبكرة فى التاريخ المصرى، فقد ظل الغموض والأسئلة المعقدة كما هى، وفى كتابات الإشتراكيين التى نشرت بمجلة الهلال فى الستينات ونشرت فيما بعد فى (موسوعة الهلال الاشتراكى) نلاحظ استمرار هذا الفهم والأسئلة المعقدة مما قدمه عدد كبير من اشتراكيى هذه الفترة، فالمحاولة فى حد ذاتها لتقليد (ديرو) لأحداث نقلة فكرية ولأيضاً صور عدة كميادة الرجل على المرأة (340) وتأييد سلطة الزعفاء (242) والعدالة الإشتراكية (249)، وبينما التاريخ لا يعمل للتضخم (131) ويكتب عن شبلى الشميل ولا يكتب عن سعد زغلول (165) ويسهب فى مجزرة الثورة الفرنسية وشوره 1830 والكميونه الإشتراكية دون الإجابة عن أسئلة اجتماعية مباشرة .. الخ. مما يشير إلى الفكر الماركسى دون الهبوط إلى أرض الواقع المصرى، وهو مآزاه حتى اليوم، من عدم فهم الجماهير كما يجب وللتأثير فيهم كما يفعل التيار الدينى.

عند قضية السلطة فى طبيعتها وفى طبيعة توجهاتها وممارستها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما نلتقى معه بعامل الوعى بالوجود، والذاتى بالموضوعى، والفكرى بالعملى .. وما إلى ذلك من التنبيه إلى أن الفكر الماركسى يحاول — كما يقول أحد ممثليه — أن يمتلك معرِفًا التراث فى سياقه التاريخى والاجتماعى وإنتاج معرفة علمية عنه⁵⁰.

وعلى هذا، فما كانت المبعينات تضى حتى كان رواد التيار اليسارى /الاشتراكى/ الماركسى يسعون للوقوف فى وجه التيار الدينى الذى نماه النظام، فى حين احتدم الصراع بين هذا التيار — اليسارى — وبقية التيارات الأخرى فى شكلها السلفى أو المثالى فى أكثر من ميدان كان من السهل أن نميز فيه تنبه رواد هذا الفكر خاصة لعامل التراث، فراحوا — على عكس مناصبهم — يسعون إلى فهم أسئلة عصر النهضة — التى مازالت — فى إجاباتها تحمل الوعى بالسباق التاريخى والاجتماعى.

كان على ممثلى التيار الاشتراكى أن يتنبهوا إلى اللهوة بين الفكر والواقع، وقد بدأ ذلك واضحا فى كتاباتهم وبعض مواقفهم، لكنها — فى الحقيقة — لم تكن تمتلك الوعى المتجذر فى الأعماق البعيدة للشعب المصرى، ومن ثم، ظل أقل مما ينتظر منهم بكثير .

بيد أنه على المستوى السياسى نستطيع أن نسجل ليمثلى التيار اليسارى فى المبعينات أنهم امتلكوا كتييفا متميزا لطبيعة الصراع فى المنطقة بين قوى التحرر الوطنى والاستعمار الجديد بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، أى أن طرفى الصراع هما الأمة العربية وبصفة خاصة قوى التحرر الوطنى فيها والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتحدد مكانة إسرائيل فى هذا الصراع باعتبارها قانعا للاستعمار الأمريكى الجديد⁵¹.

وقد حرص أصحاب هذا الاتجاه على التأكيد على ذلك أثناء حرب أكتوبر وبعدها، وكان من أهم رموزه حينئذ أحمد عباس صالح وحسين عبد الرازق ومصطفى كمال ومحمد العزبى ومصباح عيسى وفريدة النقاش وفتحي عبد الفتاح ومحمد سيد أحمد ويوسف إدريس ورسوم ماهر وعبد السميع وصلاح جاهين فى الصحف.

كذلك أسهم هذا التيار فى الكشف عن محاولات ضرب التجربة الناصرية والتصدى للهجوم على عبد الناصر، كما حاول، خاصة منذ نهاية المبعينات — بعد التصفية من جانب السادات — التصدى لمحاولات التطبيع مع العدو اليهودى بطرق كثيرة منها إصدار البيانات أو إصدار المجلات غير الدورية بالجامعة أو للتعبير بالصحف.

ولا يجب أن نترك للتيارات الفكرية دون أن تشير إلى ملاحظة هامة، مؤداه، أن ممثلى هذه التيارات، بروفدها الكثيرة، لا تمثل امتدادات متوازنة فى الواقع المصرى، وإنما كثير ما يتدخل بعض أفرادها فى هذا التيار ليرتد إلى ذاك، أو يظل أسيرا لهذا التيار وذلك فى الوقت نفسه.

على أن هذا التداخل أو التحالف — أو حتى التناقض — أصبح سمة عامة من سمات عدد كبير من المثقفين أو الأحراب ..

وإذا كان هذا التحول بدا لدى عديد من الشخصيات - كما نرى - فسوف يبدو أكثر وضوحاً في التحالفات التي شارك فيها اليسار أحياناً وهو شكل مشروع من أشكال العمل السياسي.

ورغم أن التيار اليساري لاقى في السبعينات من عنت النظام الذي سعى كي يستبدى عليه التيار اليميني، ويحاول أن يحدث هوة بين التيارات الوطنية، خاصة عقب انتفاضة 1977 الذي لعب فيها اليسار الوطني دوراً كبيراً، فإن هذا اليسار وممثله العلني الآن حزب التجمع استطاع أن يقوم بعدة إسهامات وطنية لا يمكن التغلغل منها.

ولا يمكن أن نخفل في هذا الصدد جهد مفكر يساري كبير كالدكتور أنور عبد الملك فرغم أنه كان خارج مصر، فإنه لعب دوراً كبيراً على مستوى (الخطاب) الفكري الشجاع المتسق مع الواقع .. ونستطيع أن نختار عنصرين هامين من (خطاب) الدكتور عبد الملك لنرى إلى أي مدى لعب اليسار دوراً متميزاً :

- المشروع الوطني.

- المشروع الحضاري.

ويرتبط المشروع الأول بالتوجه الداخلي فيما سماه (المشروع المجتمعي) أسهم في رسم خطوطه الرئيسية عدد من المفكرين اليساريين ممن ينتمون إلى الاتجاه المسيحي، ففي اتجاه مغاير لاتجاه (اليسار الإسلامي) وقد مر بنا في التيار الإسلامي، راح أنور عبد الملك يعمق ما يمكن أن يطلق عليه اليسار (الإسلامي) للمسيحي.

وهذا الاتجاه ينتمي له على درجات، وبدون انشاق، عدد من مفكري اليسار في ذلك الوقت لعل من بينهم أبو سيف، وهو اجتهد يرى أن ارتباط التراث الإسلامي بالتميز القومي لمصر والعرب في هذه الفترة الحرجة لابد من الاهتمام به، فقد كان همه الأول المجتمع القومي الموحد ذا السمات التراثية العربية في مواجهة أي طوائف أو دعوات داخلية خطيرة أخرى، وقد عبر عن هذا مبكراً منذ السبعينات حين أكد أن التراث الروحي يجب اعتباره كدرع واقية لتوغل الهيمنة السياسية والفكرية والخارجية على حركتنا الوطنية²⁴، وهو يضيف أن الإسلام في أوطاننا معين عظيم ومنبع أصيل وإطار حضاري لتعبئة الجماهير الشعبية في معركة التحرير والسيادة²⁵.

وموقف د. عبد الملك ليس طارئاً على فكره، وإنما هو نتاج لتفاعله الشخصية من رفض التعامل مع الحكام المعاصرين على أنهم عسكريين، فيحدث الفصل بين المتغف (اليساري) هنا، والعسكر (رجال ثورة 1952).

ومن يتابع فكره منذ كتاباته الأولى يلحظ أنه يرصد هذا المفهوم منذ دولة محمد على التى هى من أول الدول من حيث المزج بين رجال الفكر والسلاح فى الشرق الحضارى بأسره⁵³.

وهو يريد هذا أكثر فى الفترة الناصرية.

ومنذ السبعينات حتى الآن لا يتردد أن يهدى أحد كتبه لمحمد عبيد (أحد أبطال ثورة عرابى العسكرية)، ويدعو لهذا التحالف بين العسكر والمفكر فى وقتنا الراهن إلى آخر كتاباته.

والمشروع الوطنى وثيق الصلة عنده بالمشروع الحضارى الذى يمكن أن يقوم بالتحالف الحضارى بين الحضارة الإسلامية والصينية واليابانية، منطلقاً من أن أى تحرك سياسى خارجى لمصر لابد أن يستند على مفهوم القوى العالمية فى العالم، وليس فقط مفهوم القوى السياسية المتحركة فيه.

والملاحظ أن أنور عبد الملك راح يربط كثيراً فى الحقبة الأخيرة بين المشروع الوطنى والمشروع الحضارى، متحمساً لحلف يقوم بين الإسلام الحضارى فى المنطقة الإسلامية عندنا والدائرة الحضارية الآسيوية والمركز الصينى فى ارتباطها باليابان وكوريا⁵⁴.

ورغم أن الدائرة الحضارية الأوسع لاقت منه اهتماماً كبيراً، فإن الدائرة الأولى، الدائرة التى يتشكل فيها الإسلام فى حلف مع شتى التيارات الأخرى (واليسار فى مقدمتها) يظل أكثر ما يشغل هذا للمفكر، وهو ما يعود إلى إبرازه العميق إلى تصاعد المد الدينى فى المنطقة، وقد عبر عن هذه المرحلة بأنها "مرحلة تشكل وجهة التجديد فى الفكر السياسى العربى المعاصر إنما هى مرحلة 1967 إلى 1979"⁵⁵.

ولا نعرف لما توقف عند عام 1979 ربما لأن التطورات العربية فى المنطقة كانت تشير أكثر إلى دلالة تبعات التيارات الإسلامية وروافدها، لكنه كان يدرك بالقطع أن التيار اللبني الأشمل — الإسلامى والمسيحى — كان فى حالة جريان حادة نحو المصير الواحد فى مواجهة (عالم) جديد يتشكل ويمثل جبهة حضارية أو استعمارية منالضنة.

ولم يكن لينفل فى هذا كله أثر تيار اليسار فى فهم ما جرى والعمل فيه، بيد أننا فى الحقيقة الماضية نلاحظ أن موقف التيار اليسارى بجميع روافده اتخذ مواقفه ضد الولايات المتحدة وإسرائيل بما لا يتنافى مع هذه المواقف فى السبعينات، ومن هنا، لاحظنا أن اليسار، وقد كان يمثل أبان أزمة الخليج (حزب التجمع الوطنى التقدمى) و(الحركة الشيوعية المصرية)⁵⁶، ففى حين اتخذ موقفاً حاداً من الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية، لم يتردد فى مطالبة العراق بالانسحاب فى حين كانت

دعوته الجديدة حينئذ العمل على صياغة نظام عربى يقوم على الديمقراطية وتحقيق قدر من العدالة غير متردد - خاصة حزب التجمع - من إدانة الهيمنة الأمريكية وفى الوقت نفسه الاعتراض على موقف الحكومة المصرية.

وقد كان أكثر من يمثل تيار اليسار حينئذ فيليب جلال وشريف حتاتة ومحمد سيد أحمد وفؤاد مرسى وأمنية شفيق وخليل عبد الكريم وجمال وحسين أمين ومحمد فرحات ولطيفة الزيات ورفعت السعيد، أيضاً مثلت سكرتارية الحزب الشيوعى المصرى متقنين من أمثال : محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ونبيل الهلالي وحسين عبد الرازق وفريدة النقاش⁵⁷ وفوزى منصور.

ومازال هذا التيار بروافده واتجاهاته يلعب حتى اليوم دوراً إيجابياً فى الحياة المصرية، وإن جاء أقل أثراً عما كان مقدراً له.

هوامش

- 1 - كتاب (قضايا فكرية) للفكر العربي على مشارف القرن الحداى والعشرين، إشراف محمود أمين العالم، الكتاب الخامس والسادس عشر، يونيو - يوليو 1995، بحث الطيب تيزيى بعنوان (الفكر العربى المعاصر بإتجاه نقد النقد) ص 41.
 - 2 - رفيق حبيب، الإحتجاج الدينى والصراع الطبقي فى مصر، دار سينما للنشر، 1989 ص 51.
 - 3 - ملف الأهرام الإستراتيجى، الأهرام، أغسطس 1995 ص 71، 72.
 - 4 - قضايا فكرية، السابق، ص 49، وفى هذا يمكن العود إلى أهم كتابات سيد قطب (معالم فى الطريق) و(خصائص التصور الإسلامى وموقفه) و(دراسات إسلامية) .. على وجه الخصوص.
 - 5 - انظر إلى تفاصيل أكثر فى كتاب (المثقفون وأزمة الخليج - الخطاب للمصرى)، كتاب الأهالى بالقاهرة (تحت الطبع).
 - 6 - حسن حنفى وآخرون، اليسار الإسلامى (1) هليوبوليس، للقاهرة، يناير 1981 (يلاحظ ثلاثة فصول لحسن حنفى وفصلان لحددهما لطى شريعتى والأخر لمحمد عودة)، ومن الكتب للتظيرية الأخرى الهامة فى هذا الشأن يمكن العود لكتاب المفكر الإسلامى (خليل عبد الكريم) بعنوان (الأسس الفكرية لليسار الإسلامى)، كتاب الأهالى رقم 51، مارس 1995.
 - 7 - رفيق حبيب ومحمد عفيفى، تاريخ للكنيسة المصرية، سلسلة (كتاب لكل المصريين) 1994 ص ص 194/195.
 - 8 - السابق ص 195.
 - 9 - أبو سيف يوسف، الأباط والتومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987 ص ص 163/169، وفى التفصيل عن ذلك نقرأ فى الصفحة الأخيرة :
- فعلى إمتداد السبعينات عقدت إجتماعات وقدمت مذكرات إنتهت إلى مواقف ومطالب ومقترحات من الأكليروس و"العلمانيين" للقبض تضمنت فى مجموعها ما يمكن أن يسمى بالتصور العام الدستورى والقانونى والسياسى المطلوب للوحدة الوطنية". وتكفل هذه التصورات تحت العناوين الثلاثة التالية :
- علاقة الدين بالدولة ومايندرج تحت هذا من قضايا حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وتحقيق المشاركة السياسية، وتطبيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين على إختلاف أديانهم.
 - حماية الأسرة والزواج المسيحى بما يستتبع أن تطبق على أحوالهم الشخصية هنا، قوانين الشريعة الإسلامية.
 - مطالبة الدولة بالتصدي لما يماينه المسيحيون من تصرفات (للجماعات الإسلامية المتطرفة)، ومن لدعاة الذين يعرضون بالمسيحية والمسيحيين متهمين بإيهاهم بالكفر والشرك.
- ثم يسرد أبو سيف بتفصيل أكثر ثلاثة نماذج لهذه التصورات.
- 10 - تاريخ للكنيسة المصرية، السابق ص 196.
 - 11 - عبد اللطيف المنارى، الأباط للكنيسة أم الوطن، دار الشباب العربى، للقاهرة، ص 144، أيضاً : انظر تفسير الألبا شنودة فى ص 168.
 - 12 - خطاب أنور السادات بعد إجراءات سيمتير مباشرة، أيضاً، عبد اللطيف المنارى، السابق ص 151.

- 13 - أبو سيف يوسف، السابق ص 171.
- 14 - جريدة العربى، القاهرة، 1994/8/22.
- 15 - رفيق حبيب، الإحتجاج ..، السابق ص 51.
- 16 - المسلمون والقباط فى إطار الجماعة الوطنية، طارق البشرى، الهيئة العامة للكتاب 1980 ص ص 738/737.
- 17 - الأب متى المسكين، مقالات بين السياسة والدين، الكنيسة والدولة الدينية 1963، دير القديس أنبا مقار ط3/1987 ص 27 (ولتشديد هنا من المؤلف الأب متى).
- 18 - الحياة، للتندلية 1994/8/30.
- 19 - روز اليوسف 1995/3/20.
- 20 - روز اليوسف 1995/11/6، نظرية (أنا والبابا وديموقراطية الكنيسة) د. ميلاد حنا.
- 21 - مجلة المجتمع المئلى، سعد الدين إبراهيم (المحرر) مارس 1995.
- 22 - مجلة الوسط، لندن، 1994/12/15.
- 23 - السابق.
- 24 - المعارضة، القس إبراهيم عبد السيد، 1994 ص 11.
- 25 - السابق ص 20/19.
- 26 - منشورات قبط للمهجر، مخطوطة.
- 27 - تخرج المراجع العربية والأجنبية عن هذا النوع بالغرب والإقتباس منه فى أحسن الأحوال، انظر على سبيل المثال :
 - أنور عبد الملك، مصر مجتمع عسكرى بينه السكريون، دار الطليعة للترجمة والنشر، بيروت، ترجمه عن الإنجليزية محمود حداد وميخائيل خورى، 1973.
 - عفاف لطفى السيد، ترجمة مصر الليبرالية 1936/22، ترجمة عبد الحليم سليم، المركز العربى للبحث والنشر، بدون.
 - ألبرت حورثي، الفكر العربى فى عصر النهضة 1939/1798، ترجمة كريم عزقول، بدون.
 - على الدين هلال، التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث، 1882 - 1922، معهد البحوث والدراسات العربيه 1975.
- Safran, N. Egypt : In search of political community, (Cambridge 1961).
- Smith, D. I. Religion and political development, Boston 1970.
- 28 - للتكليل على هذا يمكن اللود لأعمال أصحاب هذا التيار عقب هزيمة 1967، ليرى الفارق بين أعمالهم قبل هذه الهزيمة وبعدها.
- 29 - حسين فوزى، عصر الزينماص، دار المعارف، القاهرة.
- 30 - ليست مصادفة ان تكون كلمة (النهضة) - هكذا - هى عنوان آخر أعمال لويس عوض.
- 31 - محضر نقاش مع زكى نجيب محمود، فى منزله قبل الرحيل فى 1986/4/1، أيضاً انظر لمصطفى عبد الغنى كتاب بعنوان (زكى نجيب محمود) من سلسلة نقاد الأدب (9)، الهيئة العامة للكتاب 1992.

والملاحظ أن زكي نجيب محمود استخدم الأدوات الغريبة للتجريبية في نقد الأدب، حتى أنه اختار لإحدى مقالاته عنواناً هو (نقد الفكر ونقد الأدب) ليبرهن فيها على محاولة الإفادة من العلم الغربي وأدواته في نقد الأدب، انظر الأهرام 16 ديسمبر 1986.

32 - حصاد السنين، دار الشروق، القاهرة 1982، وهذا الكتاب هو آخر ماكتب، وهو مالحص به، فصرح به في بدايات الكتاب.

33 - على زيعور، قطاع الفلسفة الراحل في الذات العربية، مؤسسة عز الدين، بيروت 1995 ص 65/35.

34 - رسالة خاصة من الألبا اغريغوريوس إلى المؤلف، صيف 1995.

35 - انظر على سبيل المثال بيان الهيئة العليا للحزب الوفدي في إسبتمبر، وهو ماتكرر كثيراً في البيانات التالية طيلة شهر الغزو العراقي وبعده، أيضاً، انظر : (المثقفون وأزمة الخلو) لمصطفى عبد الغنى - تحت الطبع.

36 - د. وحيد عبد المجيد، الليبرالية الجديدة .. والإتجاهات المحافظة / قضايا معارضة، رسائل النداء الجديد (26)، القاهرة، بدون ص 6.

37 - المجتمع المدني، نشرة، ع 37 يناير 1995.

38 - السابق.

39 - وحيد عبد المجيد، السابق ص 54.

والجدير بالذكر أن أهم مفاهيم (الليبرالية الجديدة) كما يراها منظرو الجماعة تأتي في هذه الكراسة على النحو التالي بشكل مترابط :

- مفهوم الحد الأدنى الإجتماعي أو المدني، أى ضمان حصول جميع المواطنين المساهمين في الإنتاج، أى في تحقيق المصلحة العامة، على أدنى من الدخل والخدمات بما يتيح لهم تنمية قدراتهم الإنسانية.

- مفهوم الحرية الإيجابية، بمعنى توفير الظروف الإجتماعية التي تمكن المواطنين في مختلف درجات العلم الإجتماعي من ممارسة حقوقهم وحريةهم الفردية والعامة، وهو ما يختلف جوهرياً عن مفهوم "الحرية الإجتماعية" الذي طرح في بعض النظريات الاشتراكية كبديل لتلك الحقوق والحرية.

- مفهوم إعادة التوزيع من أجل توفير الإحتياجات الضرورية للفقراء عند حد أدنى مقبول سعياً لتفعيل ممارسة الحريات العامة.

وهنا تلتقي المفاهيم الثلاثة في نسج متكامل - كما يؤكد د. وحيد - يمثل جوهر السياسة الإجتماعية لليبرالية الجديدة، ويحدد طابع الإصلاحات التي تسعى إليها.

40 - السابق ص 7.

41 - السابق ص 8.

42 - السابق ص 13/11.

43 - وقد وجهت إلى حركة (الليبرالية الجديدة) كثير من صور النقد، انظر على سبيل المثال : مجلة النداء الجديد، أعداد أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1995.

44 - انظر بوجه خاص نشرة (النداء الجديد) نوفمبر 1995.

- 45 - يمكن أن يكون سعد الدين إبراهيم هو المفتاح الرئيسي لثعرف على تأثير رالف (المجتمع المدني) سواء بنشاطه الشخصي، أو نشاط مركزه (بين خلدون) الذي يدير منه معركته، أو خلال عدد من المنشرات أو التقارير أو الكتب أو الندوات التي يشرف عليها ويتولى الإنفاق عليها وهو مليححتاج - بالقطر - إلى دراسة لم يقم بها أحد بعد.
- 46 - يمكن أن نجد نصيباً كاملاً لهذه المعارك لتوفيق الحكيم - وعنه - في الكتاب الذي صدر عن مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عام 1978، وقد تضمنت فضلاً عن الحوار أو المناظرة اللطيفة ضد دعاة العروبة أو الرضيناها دراسات تحليلية هامة.
- 47 - عبد الله العروى، الأيدولوجية العربية المعاصرة، دار الحقيقة بيروت، 7 ص 33.
- 48 - على الدين هلال، التجديد في الفكر ..، السابق من ص 51.
- 49 - السابق، نفس الصفحة.
- 50 - محمود أمين العالم، مفاهيم وقضايا شكلية، دار الثقافة الجديدة، 1989 للصفحات 53، 54، 55.
- (وقد حاول العالم التأكيد على أن التيارات الأخرى ليست غير نزعات توفيقية ونفعية وسانية ومثالية، مشيراً إلى أن المعنى الحقيقي عند التيار الذي ينتمى إليه - الماركسية - هو القوة والقدرة العملية على إكتشاف قوانين الواقع والسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها توجيهاً إبداعياً ثورياً بالإنسان وللإنسان. ومن أجل تنمية الطاقات الإبداعية وإشباع الحاجات للضرورة المادية والفكرية والثقافية المتنوعة للإنسان الفرد والإنسان والمجتمع .. إلخ) ص 55.
- 51 - حماد إبراهيم، القضايا المصرية في الصحف.
- رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإعلام - جامعة القاهرة 1987 من ص 782 - 841.
- 52 - مجلة الثقافة العربية، أنور عبد الملك، بيروت 1973، أيضاً : المصور 1984/7/20، ويقول أنور عبد الملك هنا بكل وضوح (أنا مصري عربي شرقي، تبطل المولد، مسلماً حضارة).
- 53 - الهلال، مجلة بالقاهرة نوفمبر 1991.
- 54 - الأهرام الدولي، حوار مع د. أنور عبد الملك، 16 مارس 1987.
- 55 - الهلال، السابق، أيضاً، فطر كتاباً هاماً لأنور عبد الملك بعنوان (الإبداع والمشروع الحضاري)، كتاب الهلال، المحدد 491، نوفمبر 1991.
- 56 - المتقنون وإزمة الخليج، مصطفى عبد الغنى، السابق.
- 57 - حماد إبراهيم، السابق.

تعقيب على ورقة : تاريخ الفكر المصري المعاصر

المسيد ياسمين

يخوض الدكتور مصطفى عبد الغنى المعروف بدراساته الرصينة في الفكر المصري، بكتابه هذا المقال حتى تاريخ الفكر المصري المعاصر مغامرة فكرية خطيرة ! فهذا موضوع له أصوله التاريخية وتشعباته، ويدور الجدل الشديد بين مؤرخي الفكر المصريين والأجانب حول البدايات والتحويلات والحصاد. ومن هنا من الصعب الإلمام بتضاريس الفكر المصري المعاصر في مقال وجيز.

ومع ذلك حاول الكاتب أن يقدم لوحة بانورامية عريضة للتيارات الفكرية الرئيسية المعاصرة.

والحقيقة أن التعرض للموضوعات الخاصة بتاريخ الفكر في أى بلد من البلاد، يثير مشكلات نظرية ومنهجية متعددة، فنحن نحتاج أولاً إلى تطبيق المنهج التاريخي بطريقة مبدعة وخلاقة حتى نرصد البدايات، وحتى هذه النقطة بالذات يكمن الخلاف بين الراى السائد بين المستشرقين وغالبية مؤرخي الفكر العربى، وقلة من الباحثين العرب والأجانب. ويدور الخلاف حول بداية التحديث في المجتمع المصري. وتذهب الأكثرية إلى أن هذه البداية مرتبطة بالغزو الفرنسي لمصر حين هبطت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون، واصطدمت اصطداماً عنيفاً بالمجتمع المملوكي المتخلف. وهكذا - حسب الراى السائد - بدأت شرارة التحديث، وانبعثت التيارات الفكرية المصرية المختلفة كرد فعل لتحدي الغزو الفرنسي لمصر، بكل ما تتضمنه من تجليات التقدم: الأوربي العسكري والتكنولوجي والعلمي والحضري بشكل عام. غير أن القلة من المؤرخين استكثرت هذا التفسير ومن أبرزهم محمد عزيز الأحمادى وبشير تلى وقالوا: كيف تزرخ النهضة بالغزو الأجنبى ؟!

غير أن مؤرخاً آخر، هو بيتر جران خصص رسالته للدكتوراه والتي نشرها بعنوان "الجزور الإسلامية للرأسمالية" يحض الفكرة السائدة، وحتى يثبت أنه كان هناك في مصر في النصف الثانى من القرن الثامن عشر نهضة وطنية كان لها تجلياتها في الآداب والفن والثقافة، ولم تعمل الحملة الفرنسية في الواقع سوى إجهاض هذه النهضة، والسير بعد ذلك فيما أطلق عليه من بعد طريق التخريب.

وإذا تركنا موضوع البدايات وأهمية تطبيق المنهج التاريخي بصدده ، فسنواجه بموضوع للتغيرات الفكرية المختلفة في نشأتها وتحولاتها.

وهي تحتاج إلى تطبيق نظريات ومفاهيم ومناهج موسيولوجية المعرفة التي تربط ربطاً وثيقاً بين الفكر والوجود، وتساعد على إسناد كل تيار فكري إلى ما يعبر عنه من أوضاع طبقية ومفاهيم سياسية. ويبقى بعد ذلك تطبيق المنهج المقارن، إن شئنا أن نرصد حصاد هذه العملية للتفاعلية الفكرية الكبرى، بين تيارات متصارعة، لكي نحدد على وجه الدقة الخلافات وأوجه الاتفاق حول موضوعات أساسية مثل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والعلاقة مع الغرب، والوحدة العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، وفي الوقت الراهن مستقبل مصر في ضوء المتغيرات العالمية.

ويبدو أن الدكتور مصطفى عبد الغنى أراد أن يختصر طريق التطور التاريخي الطويل بكل ما فيه من مشكلات، وإذا به يفاجئنا بعبارة تقريرية حاسمة — هي ذاتها محل نظر — حين يقرر وفي المطور الأولى :

"يبدأ تاريخ الفكر العربي الحديث والمعاصر منذ بداية السبعينات وبشكل أكثر دقة منذ عام 1967"^(*)

وفي تقديرنا أننا في حاجة إلى تعريفات وثيقة لما نعنيه بالحديث والمعاصر حتى لا تختلط الأمور. ومن ناحية أخرى هل يمكن الزعم أن تاريخ الفكر العربي المعاصر يبدأ بعام 1967؟

بغض النظر عن عمق وقع هزيمة يونيو 1967 في الوجدان العربي، كيف يمكن أن نؤرخ بها بداية الفكر المعاصر؟ قد يكون من الأنسب هنا — منهجياً — اعتبار هذه الهزيمة نقطة انقطاع Copeur في تاريخ الفكر العربي الحديث. وذلك إذا استعرنا مصطلحات القطيعة الإيثيمولوجية بما تتضمنه من معان وظلال.

لقد أدت الهزيمة إلى وقفة نقدية كبرى في الفكر العربي المعاصر، تجلت في كتب قسطنطين زريق "معنى النكبة مجدداً"، وصالح جلال العظم "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، وصالح الدين المنجد "أعمدة النكبة السبعة"، وأنيب منصور "النكبة والخطأ". وأدت الهزيمة إلى سقوط تيارات سياسية وصعود تيارات أخرى بكل ما تحمله هذه التيارات من أفكار ثقافية واقتصادية. بل — وأكثر جساماً من ذلك — أدت إلى تحولات كبرى في بنية المجتمع العربي ذاته وهي التي يحاول مصطفى عبد الغنى أن يلخصها في فقرة واحدة حين تحدث عن : "انكسار المشروع القومي، تصاعد الحقيبة للنقطية، توالى الخط الاستهلاكي،

(*) الجدير بالذكر أن بحث د. مصطفى عبد الغنى كان ضمن أبحاث تحدثت فترتها الزمنية في تدوة المركز* منذ السبعينات، ومن هنا فإن السبعينات تظل تحديداً خارجياً ليس تاريخياً، وهو ما أوضحه المؤلف.

وزيادة القبضة الأمريكية، لإحكام قبضة الديكتاتوريات فى الاقطار العربية، زيادة حالات الفساد فى شتى الميادين : توالى الآثار السلبية لكامب ديفيد وتوابعها : أوسلو1، وأوسلو2 ..
قد نتفق أو نختلف مع الكاتب حول نوعية الظواهر أو تعددها التى أعقبت الهزيمة، غير أن مما لا شك فيه أنه لا يمكن قبول الحكم بأن عام 1967 هو بداية للتفكير العربى الحديث والمعاصر .

وإذا انتقلنا إلى صلب المقال لوجدنا محاولة لرصد وتحليل تيارات الفكر العربى المعاصر، والكاتب يقسمها إلى أربعة :

التيار الدينى، والتيار العلمانى الغربى، والتيار القومى الليبرالى، والتيار اليسارى.

وعادة ما يؤدي تصنيف التيارات الفكرية إلى خلافات شتى بين الباحثين. فمشكلة التصنيف أنه ينبغي أن يستند إلى فكرة محورية خارقة يمكن على أساسها التمييز الدقيق بين تيار وتيار. ولكن إذا تحدثت أسس التصنيف ولم تطبق بشكل منهجى، فإنها يمكن أن تنتج تصنيفات لا أساس لها فى الواقع، وإنما هى مجرد تجريد ذهنى خالص يقدمه الباحث.

وفى تصورنا أن الفكرة المحورية الخارقة التى يمكن أن تبنى عليها تصنيفات للتيارات الفكرية العربية الأساسية، هى نوع العلاقة مع الآخر، وهل هى علاقة قبول أو رفض. والآخر هنا هو أوروبا على وجه التحديد، والتى كانت تمثل بالنسبة لمنطقى النهضة العربية الأولى النموذج والعقبة فى نفس الوقت كما عبرت عن ذلك فى دراسة سابقة لى.

لو قبلنا هذه الفكرة فيصبح التصنيف الذى سبق لعبد الله العروى أن تنهائه فى كتابه الشهير "الأيديولوجية العربية المعاصرة" أجدر بالاتباع، ففيه نجد ثلاث تيارات أساسية : الإسلامى والذى تتركز أفكاره فيما يسميه العربى "وعى الشيخ"، والليبرالى، واليسارى.

ومنطق التصنيف هنا واضح. وذلك أن التيار الأول رفض النموذج الحضارى الأوروبى على أساس أنه يمكن تحديث الإسلام حتى يصبح معاصراً ، فى حين أن التيار الثانى رأى أن يقطع مع التراث، وتبنى النموذج الليبرالى الأوروبى كاملاً ، فى حين أن التيار الثالث رأى أن يقطع أيضاً مع التراث، وإنما ركز دعاته على العلم والتكنولوجيا مع التركيز على المنطقتان اليسارية.

فى حضور ذلك كله، يمكن القول إن هناك فى تصنيف مصطفى عبد الغنى تدخلاً واضحاً بين التيار العلمانى الغربى والتيار القومى الليبرالى.

ويستلفت النظر فى مقال للدكتور مصطفى عبد الغنى أنه حاول بالنسبة لكل تيار أن يتحدث عن التيارات أو الروافد المتعددة التى تندرج تحته، وأن ينتقى فى نفس الوقت حالات ممثلة لكل تيار تتجسد فى شخصيات بارزة معبرة عنه.

وحقيقة هذا المنهج للتمييز الدقيق بين الروافد، بحيث لا تعطى التيار الفرعى لآى مجموعة آراء تبدو متأثرة فى فضاء التيار الفكرى المدروس، ومن ناحية أخرى، لابد من

وضع قواعد ومعايير واضحة على أساسها تختار الحالات المماثلة من الشخصيات المعبرة عن كل تيار.

وقد حاول الدكتور عبد الغنى أن يجتهد في التمييز بين الروافد القديمة داخل التيار الدينى، وميز بين الرافد للرسمى أو شبه الرسمى الذى ينتمى إلى الأزهر ومؤسسته، والرافد الذى ينتمى إلى الإخوان المسلمين والذى ينبع من رافد ثورى يعد امتداداً له فى فكر سيد قطب، ثم يتحدث عن تيار يطلق عليه "المسلميون الجدد"، ورافد آخر يمثل كمال أبو المجد، ثم يركز على جماعات العنف.

وفى تقديرنا أن غياب المبدأ الحاكم فى تصنيف الروافد أدى بالكاتب إلى اعتبار بعض الآراء روافد مستقلة وهى ليست كذلك فى الواقع، فليس هناك فرق كبير بين آراء كمال أبو المجد وآراء فهمى هويدى أو محمد عمارة.

بعض إيجابيات المقال أنه تعرض للتيارات المسيحية، وإن كانت مناقشة هذا الموضوع تحتاج إلى معرفة وثيقة بضاريس خريطة الفكر المسيحى للمصرى، وهى مسألة ليست هينة ولا ميسورة.

ومما يؤكد هذا أن الشخصيات الممتلئة التى اختارها الكاتب وهى ميلاد حنا والقس إبراهيم عبد السيد قد لا تكون ممثلة على الإطلاق، وهناك - على سبيل القطع - شخصيات مسيحية أكثر تمثيلاً لمختلف الروافد.

وهناك بالنسبة لباقي التيارات اجتهادات متعددة للدكتور مصطفى عبد الغنى سواء فى الرصد أو التحليل أو التفسير، وهى تخفى بالاختلاف معه اختلافات كبيرة ويسيرة حسب الأحوال، غير أن المقام لا يسمح بالتعرض تفصيلاً لها، فهى تحتاج إلى دراسة مستقلة ليس هنا مقامها.

إن الإيجابية البارزة فى مقال الدكتور عبد الغنى أنه اقتحم هذا المجال وهو تصنيف التيارات الفكرية المصرية المعاصرة، بخير توفر "بوصله" تقوده فى هذا المحيط الممتد، وهو بالقطع يقدم لنا مجموعة متنوعة من الأحكام والتقسيمات، تستحق أن تناقش بطريقة نقدية، وفى هذا ما فيه من إثراء للحوار الفكرى المفتوح الذى يشارك فيه فى الوقت الراهن المثقفون العرب فى مختلف مجالات الحديث والنشر على امتداد الوطن العربى.

هل تعتبر هذه الظاهرة الإيجابية خطوة لازمة لتصفية تركبة الماضى، حتى نتطلع إلى المستقبل ؟

نرجو أن يكون هذا هو الحال، وخصوصاً أن مصطفى عبد الغنى يحدد لنفسه هدفاً من كتابة المقال، هو البحث عن المستقبل !

تعقيب على ورقة : تاريخ الفكر المصرى المعاصر

عبد العزيز نوار

التقريب لهذا البحث أمر مفروغ منه، لكن لا يجب ألا يفهم من جوانب النقد المتعددة أى مساس للقيمة العلمية لهذا البحث.

نصل بعدها إلى هذه الملاحظات التى نوجزها على النحو التالى :

أولاً : إن عنوان البحث كان من وجهة نظرى يجب أن يكون البحث منحصراً فى الفكر السياسى، وأن يكون التحديد أكثر دقة لو أصبح تيار الفكر المعاصر فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ثانياً : لى انطباع بأن الباحث متأثر بالفكر السياسى الناصرى.

ثالثاً : منذ نسخة عام 1967 تناول الكاتب للتيارات تناولاً تحليلياً انعكس عليه فكره الخاص، وهذا مطلوب، لكن هذه التيارات من وجهة نظرى أقرب إلى رد الفعل منها إلى التيارات الفكرية. فالفرق بين التيار ورد الفعل كالفرق بين حزب الوفد فيما بين الحربيين العالميتين ورد الفعل الملكى، بمعنى أن حزب الوفد انطلق من قاعدة شعبية حقيقية شكلت حزباً له أيديولوجيته سواء لدى الانتلجنسيا أو لدى جمهور الشعب المصرى، على اختلاف عقائده الدينية ومجالاته الاقتصادية والاجتماعية. أما رد الفعل الملكى، فكان الحفاظ على تراث ملكى منهار.

وهذا ما أقصد به التيارات التى تناولها الباحث سواء أكان تياراً إسلامياً متطرفاً (الجماعات الإسلامية) أو اليسار الإسلامى أو اليسار القبطى أو المركزية البابوية المرقسية فكلها ردود فعل لا تعكس متطلبات العصر.

رابعاً : اليسارية الإسلامية واليسارية القبطية، فكلاهما تحت عباءة (التقية) وهذا أخطر ما فى الفكر لياً كان موطنه ومصدره.

خامساً : الواضح، كما بين لكاتب، وقوع انكسار للمشروع القومى بعد جمال عبد الناصر هنا تتوالى الأسئلة :

هل هى مسئولية الهزيمة ؟

وإن كان كذلك فلماذا لم يظهر المشروع الوطني بعد ثلاثين عاماً ؟
إن المسؤولية تقع على ردود الفعل وأيضاً على رؤية سياسية قيادية تمثلت في العبارة التالية التي قالها أنور السادات :

" سننقل أعلامنا مرفوعة إلى من يلقى بعدنا"

فهو يتكلم من منطلق فعل الهزيمة ورد فعل القيادة العسكرية، أما وقد اهتز المجتمع المصري فليطلق أصحاب ردود الفعل الآخرين والدليل على ذلك أن رد الفعل لدى الأقباط كان في عهد عبد الناصر وليس في عهد السادات ابتداء من عام 1968، إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التاريخ ممثلاً في تصعيد النشاط التبشيري وحادثة كنيسة العذراء .

رابعاً : حوار العلوم الاجتماعية

الدراسات التاريخية الخاصة بمصر في العصر العثماني

نبيل حنا

مقدمة :

شهدت الخمس والعشرون سنة الأخيرة تغيرات هامة في كتابة تاريخ مصر العثمانية حتى إننا نستطيع القول بأنه نشأ تخصص في دراسة هذه الفترة. فقبل عام 1970 كان ينظر لتاريخ مصر في العصر العثماني على أنه امتداد لتاريخ العصر المملوكي، ويدرس بطريقة ملخصة وبقليل من الاهتمام تمهيدا لدراسة عصر محمد علي. فلم يكن هناك مؤرخ متخصص في دراسة مصر العثمانية بمعنى أن يبذل جهدا في هذا المجال ويعترف على مصارحه الأولية.

ظهر بعض الاهتمام بالدراسات العثمانية في أوائل السبعينات، وأهتم بعض الباحثين بدراسة هذا العصر وقد عقدت الجمعية التاريخية ندوة سنة 1974 عن عبد الرحمن الجبرتي ونشرت أبحاث الندوة فيما بعد. ويمكن اعتبار هذا الحدث مقدمة مهمة للأعمال التي تبعت ذلك. وقد ظهر بعد ذلك - أثناء الثمانينات - عدد من الكتب التي ركزت اهتمامها على هذه الفترة مثل دراسة إيلي عبد اللطيف أحمد عن "المجتمع المصري في العصر العثماني"¹، وعلى فترات معينة منها مثل كتاب عراقي يوسف محمد بعنوان "الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر"²، وغير ذلك من الدراسات التي تعكس الاهتمام الجديد بالعصر العثماني.

أما الآن فقد أصبح هناك جيل من الباحثين الذين يتخصصون في دراسة الحكم العثماني الذي دام ثلاثة قرون، يفتشون فيما نشر وما لم ينشر، ويستكشفون وثائق هذه الفترة، كما أصبح تاريخ مصر في العصر العثماني يدرس بالجامعات المصرية على يد أساتذة شبان متخصصين في هذا المجال. ومن بين المجالات العديدة لدراسة التاريخ المصري فقد أصبح هذا التخصص يجذب أعدادا كثيرة من الباحثين ونتج عددا لا بأس به من الأبحاث والرسائل، فتقدم نتيجة لذلك أكثر من التخصصات الأخرى في تاريخ مصر أثناء ربع القرن الأخير.

وبالتمعن فيما حدث في هذا الحقل خلال تلك الفترة قد يمكننا تحديد أهم الاتجاهات مما يتعلق بالمصادر والموضوعات والمفاهيم الخاصة بتاريخ هذا العصر.

توافر المصادر :

كتب وحواليات :

اقتصرت المصادر قبل هذه الفترة على مصدرين أولهما ابن إياس الذى عاصر الفتح العثمانى ووصف حالة القاهرة ومكانها عندما دخلت الجيوش المنتصرة، وثانيهما الجبرتي الذى عاصر العصر العثمانى والحلة الفرنسية وأول سنوات حكم محمد على. وأما الفترة التى بين أول العصر العثمانى وآخره، فكانت المعلومات عنها ضئيلة جداً، فى أثناء ربع القرن الأخير قد تم نشر عدد من المخطوطات الخاصة بتاريخ مصر العثمانى بعضها شامل لفترة طويلة مثل كتاب "أوضح الإشارات فى من تولى القاهرة من الوزراء والباشا" ³ لأحمد شلبى، والدرة المصانة فى أخبار الكنانة للدمرداشى، أما "تراجم الصواعق فى واقعة السنابق" ⁴ لإبراهيم الصوالحى العوفى فهذا الكتاب يروى يوميات واقعتين: إحداهما واقعة محمد بك حاكم جرجاسة 1659/1069، والثانية سنة 1660/1070⁵، وعندنا أيضاً بعض أعمال قصيرة مثل "خلاصة ما يرد عن أخبار الأمير مراد" ⁶، وأخبار أهل القرن الثانى عشر تاريخ المماليك فى القاهرة ⁷ لإسماعيل الخشاب.

وقد كشفت هذه الكتب التاريخية عن جوانب من الحياة وفترات تاريخية غير تلك التى كتب عنها الجبرتي، فقد كتب محمد البرلسى السعدى مثلاً كتاب "بلوغ الأرب برفع الطلب" ⁸ سنة 1609/1017، وهى فترة قلت فيها الحوليات كما تم الكشف عن مواضيع مثل الضرائب على الفلاحين فى كتاب محمد بن أبى السرور البكرى بعنوان كشف الكربة فى رفع الطلبة ⁹، ونتيجة لذلك يجد الباحث أمامه اليوم مادة تاريخية أغنى من حيث الفترات والموضوعات عن تلك التى كانت أمام الباحث منذ خمس وعشرين سنة.

ومن جهة أخرى قد كشف هذا عن عدد من المؤرخين لم نعرف أعمالهم من قبل. مثل على الشافعى الفراء، وهو لا ينتمى إلى المؤرخين من فئة العلماء كالجبرتي الذين أتموا تعليمهم فى أرقى المؤسسات التعليمية ولا لفئة العسكر أو المقربين إليهم مثل إبراهيم الصوالحى العوفى الذين رووا الأحداث التى عاصروها بل ربما كان من الحرفيين أو أصحاب الدكاكين الذين تخرجوا من الكتاتيب. وهذه ظاهرة مهمة نجدها فى هذا العصر ليس فقط فى كتب التاريخ ولكن أيضاً فى كتابات أخرى. وهذه الظاهرة المهمة تكشف لنا بعض ملامح الحياة الثقافية الجديدة فى العصر العثمانى.

وحتى الآن يوجد عدد مهم من تواريخ وحوليات العصر العثمانى لم تنشر بعد مثل أعمال محمد ابن أبى السرور البكرى الذى ألف عدداً كبيراً من الكتب والمؤلفات وغيرها.

الحجج والوثائق :

من منتصف الستينات تقريباً بدأ للبحث المنظم من طرف المؤرخين فى الوثائق والحجج الخاصة بهذا العصر. ونذكر هنا الدور الرائد لمستانفورد شو وهو أول مؤرخ تعمق فى دراسة الوثائق لإلقاء الضوء على تاريخ مصر فى العصر العثمانى وليضاً دور أندريه ريمون الذى كشف أهمية المحاكم الشرعية للبحث التاريخى عندما قام بدراسة عن التجار والحرفيين

في القرن الثامن عشر من خلال سجلات التركات والذي نشر باللغة الفرنسية سنة 1973، ودور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم الذي قام بنشر بعض هذه الوثائق وتعد هذه المجموعة من الوثائق من أهم المصادر للتاريخ العثماني وهي من أوفى وأضخم المجموعات الوثائقية ويمكن القول إنها لا مثيل لها في العصور السابقة على العصر العثماني. ولدينا سجلات خاصة بالقاهرة وهي سجلات خمس عشرة محكمة وسجلات مدن الأقاليم مثل الإسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة وبعض مدن الصعيد.

ولهذه المصادر أهمية كبرى فهي تصور لنا صورة للمجتمع يوماً بعد يوم وسنة بعد سنة، فقد سجلت الحالات التي مثلت أمام القضاة فجدد أنفسنا أمام عشرات الألوف من الحالات التي تمثل الحياة اليومية لمجتمع ذلك العصر من بيع وشراء وإيجار وأحوال شخصية وأوقاف والتزامات وإدعاءات وتنظيم الطوائف. وتصور لنا الحياة الاقتصادية من التجارة والزراعة والإنتاج وتطورها بين فترة وأخرى، كما تعطينا صورة عن المجتمع وفنائه، فقد مثل أمام القضاة أفراد من جميع الفئات من عسكري وعلماء وحرثيين وتجار.

كما أن وجود دفاتر محاكم الأقاليم أمر بالغ الأهمية، فهذه أول مرة يظهر فيها أرشيف منظم ومتكامل وخاص بمنطقة معينة خارج العاصمة قبل القرن التاسع عشر، ويفتح لنا الباب أمام البحث عن هذه المناطق وشكل علاقة الأقاليم بالعاصمة قبل العصر الحديث ولتطور التكنولوجيا - أي سكة الحديد والبريد والاتصالات اللاسلكية - الذي ربط بينهما.

والآن يصعب كتابة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي بدون الرجوع إلى هذا المصدر، وبالفعل فقد صدر عدد من الدراسات اعتمدت عليه جزئياً أو كلياً مثل "الأقباط في العصر العثماني" لمحمد عفيفي، و"الجاليليت الأوربية في الإسكندرية في العصر العثماني" لصالح أحمد هريدي على، و"المناربة في مصر في العصر العثماني" لعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، وهذا بخلاف العديد من الرسائل الجامعية التي لم تنتشر بعد مثل دراسة عبد الحميد سليمان عن الموائى ودراسة محسن شومان عن الالتزام الحضري.

هذا فيما يخص المحاكم الشرعية، وأما بالنسبة للمصادر الأخرى فيمكن الإشارة إلى العديد من حجج الوقف بوزارة الأوقاف ودار الوثائق والدفتر المالية التي يبحث فيها بعض الباحثين الآن.

وقد أدى الاعتماد على هذه المصادر أثناء ربع القرن الأخير إلى توسيع أطر البحث في التاريخ العثماني سواء كان ذلك من خلال الوثائق الخاصة بالدولة مثل الدفاتر المالية أو من خلال الكتابات التاريخية التي ركزت اهتمامها على طبقة الحكام والعسكر وأحياناً على كبار العلماء والتجار أو من خلال سجلات المحاكم التي سجلت لنا الحياة اليومية لعامة الناس بجميع فئاتهم. وبذلك أصبحت أمام مصادر متنوعة تسمح لنا بإعادة النظر في كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لهذا العصر وتصحيح كثير مما كتب قبل ظهور هذا الكم من المعلومات. ويمكن اعتبار هذا التطور في توفير المصادر من أهم التطورات في الدراسات العثمانية في مصر في الخمس وعشرين سنة الماضية.

ولكن بالرغم من كل هذه الاكتشافات، فإننا لا نزال على السطح ولم نتعامل بعد إلا مع نسبة ضئيلة من الألف المولقة من هذه الحجج والوثائق الخاصة بتاريخ مصر العثمانية، وعلى سبيل المثال تلك الوثائق المكتوبة باللغة التركية التي في مصر، والأهم من ذلك تلك التي في تركيا ولم ينشر عنها حتى الآن - حسب معرفتي - شئ من حيث حجمها ومن حيث العدد أو مواضيعها أو تواريخها. وقد ظهر كتاب قانون نامه مصر سنة 1986 ترجمة وتعليق أحمد فؤاد متولى وهو عن النظام الإدارى الذى طبقه العثمانيون فى مصر بدءاً من القرن السادس عشر ويشكل هذا الكتاب نموذجاً فى غاية الأهمية من الوثائق التركية الخاصة بتاريخ مصر والمنطقة العربية.

بالإضافة إلى كتب التاريخ والحواليات المكتوبة باللغة التركية والكثير منها لم ينشر بعد، فإن هذا الجانب من المصادر الخاصة بتاريخ مصر مازال فى مراحله الأولى. وهذا مجال واسع جداً أمام الباحثين وعلينا تشجيع تعليم اللغة التركية العثمانية فى الجامعات، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، يوجد فى دور الوثائق - بالإضافة إلى تلك الحجج والوثائق التى نعرفها كلنا مثل الأوقاف ودفتر الرزنامة ودفتر المحاكم - مجموعات أخرى فى غاية الأهمية مصنفة وغير مصنفة وبالتالى غير معروفة للمؤرخين. فالمجال مازال واسعاً أمام التعريف بمصادر ظلت مختبئة حتى الآن وتصنيفها ونشرها.

وفى الحقيقة فإن ما نقوله عن التاريخ العثمانى قابل للمراجعة والتصحيح حتى نتعرف على جزء أكبر من هذه الكنوز المختبئة.

توسيع نطاق البحث :

الموضوعات :

علاوة على فتح مجالات جديدة للبحث من خلال كم أكبر من الوثائق حدثت تغيرات هامة فى الموضوعات التى تجذب اهتمام المؤرخين. فقد كان الاعتقاد السائد من قبل هو أنه ليس لدينا مصادر للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى قبل العصر الحديث بخلاف مصادر الجنيزة الخاصة باليهود. أما الآن فقد أدرك الباحثون أنه قد فتح باب البحث فى تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى وتحولوا من التركيز على التاريخ السياسى والعسكرى ورجال الدولة والنخب إلى دراسة الفئات الاجتماعية المختلفة والنشاطات الاقتصادية والتجارية. وعلى سبيل المثال فقد قام عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بدراسة طبقة الفلاحين ومحمد صبرى بدراسة الصوفية، وعبد الوهاب بكر بدراسة عن الضبط الاجتماعى. كما اهتم بعض الباحثين بقضايا المرأة والأسرة والزواج.

الآن يمكن للباحث أن يحلل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى أثرت على التطور السياسى والعسكرى والعكس أى تحليل العوامل السياسية التى لعبت دوراً فى الاقتصاد والمجتمع.

إن تطور الدراسات التاريخية في اتجاهات مختلفة من شأنه أن يجذب، أكثر من أى وقت مضى، العديد من الباحثين. وفي نفس الوقت أصبحت المصادر والموضوعات متاحة لمن يتخصص في دراسة الفترة العثمانية وأكثر توفراً بكثير مما كانت عليه منذ ربيع قرن مضى.

الاتجاهات الأخرى :

وأحب أن أشير إلى جانب إيجابي آخر يتمثل في الاهتمام المتزايد في الجامعات المصرية بالتاريخ العثماني وفي الفترة الأخيرة وبالتحديد في سنة 1992 عقد أول مؤتمر للتاريخ في العصر العثماني تحت إشراف قسم التاريخ بآداب القاهرة وتم نشر الأبحاث التي قدمت فيه وهو أول مؤتمر من نوعه وكان له أثر طيب في الكشف عن الوجه الآخر في تاريخ مصر في هذا العصر، كما قام قسم التاريخ بعقد حلقات دراسية منظمة، كل شهر منذ عام، عن تاريخ مصر في العصر العثماني. وهذه كلها مؤشرات نحو إعادة النظر في دراسة هذه الفترة وتبشر بالخير.

ومع ذلك يواجه حفل دراسة تاريخ مصر في العصر العثماني بعض المشكلات بعضها جسيم، والبعض الآخر يعد أمراً طبيعياً بالنسبة لمجال دراسة ما زال في مراحله الأولى. وتتعلق هذه المشكلات بضعف أو نقص الاقترابات والمفاهيم في بعض الأحيان، ويتضح ذلك بوسائل شتى.

الاتجاهات :

سيطر على الدراسة العثمانية اتجاه معين ينظر إلى هذا العصر على أنه عصر انحطاط وتدهور أنصف بالظلم والاستبداد ولهذا الاتجاه تاريخ طويل يمكن إرجاعه إلى فترة الحملة الفرنسية وعصر محمد علي. فمن ناحية شهدت العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر أزمت متكررة من مجاعات وتفشي الأمراض لظلم على بك وإبراهيم بك من تزايد جبايتهم للضرائب، وعند مجيء الفرنسيين إلى مصر حكموا على العصر كله بما شهدوه من الاضطرابات، ومن ناحية أخرى، فمن الطبيعي أن يستخدم الحكام الفرنسيون هذه الرؤية كمحاولة لتثبيت وجودهم وتبرير سياساتهم. فقد حاولوا تصوير وجودهم في مصر على أنه مخلص للشعب المصري من ظلم الحكام السابقين.

ولثناء العقود التالية لذلك استخدم حكام مصر المتوالون هذه الصورة عن العصر العثماني لتبرير تطبيق سياسات الإصلاح التي لم ترحب بها فئات معينة من الشعب. ووصفوا هذه السياسات الإصلاحية بالتتوير والإيقاظ، بالمقارنة بما جاء في العصر العثماني الذي دمغوه بالظلام.

وقد لقي هذا الرأي التأييد من أطراف أخرى من الذين اعتقدوا أن الأمل الوحيد للتقدم هو من خلال إدخال أنماط جديدة على الحياة، وظنوا أن هذه الأنماط يجب أن تكون أنماطاً غربية سواء كان ذلك في أنظمة الدولة، أو في الأنظمة الاقتصادية، أو في الثقافة. وتبع ذلك نوع من الرفض للأنظمة المحلية على أنها لا تصلح لمواكبة حركة التحديث. معنى ذلك أن

الحكم على العصر العثماني كان مبنيًا على أساس آراء لا على أساس دراسات موضوعية في هذا العصر.

وقد عبر عبد الرحمن الرفاعي عن هذا الاتجاه بكلمته حينما قال : «كان لنظام الحكم الذي رزحت تحته البلاد من عهد الفتح العثماني أسوأ الأثر في حالاتها السياسية والعمرانية... فلا غرو أن يفتقران نظام الحكم بعد الفتح العثماني أدى إلى تأخر البلاد وتقهقرها وتناقص عدد سكانها. ولو قارنت بين حالتها في ذلك العهد وحالتها من قبل — حينما كانت مملكة مستقلة في عهد الدولة الفاطمية والأيوبيّة والبحرية والبرجية — لرأيت أن البلاد قد رجعت القهقري خطوات واسعة»¹⁰.

وقد ساد هذا الرأي عند الكثير من المؤرخين حتى وإن اختلفت طريقة التعبير عنه، حتى إنه استخدم كإطار لفهم هذا العصر وعولجت المعلومات الخاصة به من خلال هذا الإطار.

وهذا الاتجاه يظهر أكثر من مشكلة في المنهج لكتابة التاريخ. فهو يشكل حكماً على عصر دام قرابة ثلثمائة سنة بدون التمييز بين أوله وآخره، وكأنه لم يطرأ تغيير مهم في أثناء ثلاثة القرون ، لا في الظروف الاقتصادية ولا في تركيبة المجتمع، ولا في علاقة مصر مع إسطنبول، ولا في علاقة القلايات الحاكمة ببقية المجتمع في أثناء هذه الفترة.

وهذه الصورة للتدهور والانحطاط لم تأخذ في الاعتبار أنه حتى في أثناء فترات التدهور لم يكن بالضرورة يشمل كل جوانب الحياة. فنحن نعلم جيداً أن بعض النظم عرفت تطوراً مهماً في أثناء العصر العثماني، منها نظام المحاكم وتنظيم طوائف الحرف، وأن بعض الصناعات ازدهرت ازدهاراً مهماً في أثناء نفس الفترة مثل صناعة السكر. فبعد فترة الانكماش التي مرت بها هذه الصناعة في القرن الخامس عشر، قد عادت مرة أخرى وتوسعت في القرن السابع عشر كما ذكر أندريه ريمون في دراسة له¹¹.

ومشكلة أخرى تتمثل في أن هذه الرؤية للتاريخ العثماني قد اعتمدت أحياناً في حكمها على العصر العثماني على المقارنة بما جاء بعد ذلك، فبطبيعة الحال إذا بحثنا عن مفاهيم ومعايير ظهرت أثناء القرن التاسع عشر، لم نعتز عليها في القرن السابع عشر أو الثامن عشر. فنجد مثلاً حكماً سلبياً على الدولة العثمانية والحكام العثمانيين في مصر على أنهم لم يقوموا بحماية السكان أو بتقديم تسهيلات معينة. فقد حمل عبد الرحمن الرفاعي الحكام المسؤولية على تدهور الحالة الصحية وتشظى الأمراض والأوبئة، بالرغم من أن الطب لم يتوصل في تلك الفترة إلى السيطرة على الأوبئة¹²، ولم يأخذ هذا الرأي في الاعتبار أن شكل الدولة قد تغير في القرن التاسع عشر وتأثر بالنموذج الغربي في اتخاذها وظائف مثل الصحة العامة والتعليم والمواصلات وغير ذلك لم تكن من اختصاص الدولة قبل ذلك. وبالتالي فلا يمكن أن نحكم على العصر العثماني بسبب ذلك. وخاصة إن الحكم العثماني على مصر كان — بالمقارنة بالعصر المملوكي الذي جاء قبله وعصر محمد علي الذي تلاه — كان في أغلبه لا مركزياً بسبب بعد مركز الدولة وبسبب ضعف السلطة المركزية أثناء القرنين السابع

عشر والثامن عشر، فأنكش دور الحكومة في حياة المجتمع وهذا وضع جذير بالدراسة للتحقق من دور المجتمع في غياب سلطة الدولة.

وقد درس بعض المؤرخين هذه الفترة من منظور قومي ووطني، ونحن نعلم جيداً أن هذا المفهوم ظهر أثناء القرن التاسع عشر وبسبب ظروف مرت بها البلاد. والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تكن دولة قومية، أي دولة يحكمها ويعيش فيها أبناء الجنس الواحد والعرق الواحد. فالمؤسسة الحاكمة ورجال الدولة - بخلاف عائلة آل عثمان الحاكمة - كانوا ينتمون إلى أجناس وأصول مختلفة من بينهم البوسنيون والمجريون وأحياناً الإيطاليون والعرب، وغير ذلك من الذين تعلموا التركية في القصر أو في إحدى المدارس وأسلموا، إن كانوا من غير المسلمين، وترقوا في وظائف الدولة .. هذا على مستوى الدولة. وأما على مستوى المجتمع، فلم تفرض الدولة العثمانية اللغة التركية أو الثقافة التركية على الشعوب التي سيطرت عليها، فظلوا يتحدثون لغاتهم ويمارسون عاداتهم.

فدراسة العصر العثماني والحكم عليه بأنه مجرد "احتلال تركي" يخفي اختلافات أساسية بين هذا العصر وبين الاحتلال البريطاني. مثلاً بما أحدث من مد الرأسمالية الأوربية، وتأثير ذلك على الإنتاج المحلي، وفرض السيطرة بالوسائل الحديثة التي ابتكرت في القرن التاسع عشر من تصالات سريعة وأساليب القمع مثل تطوير نظم السجون والشرطة. ويخشى من هذا الاتجاه أن يخفي المميزات الخاصة بالعصر العثماني وتحدد وسائل السيطرة التي استخدمها في مصر .

تتخذ دراسات أخرى موقفاً معاكساً تماماً وتدافع عن هذه الفترة. وهذا الموقف الدفاعي قد نشأ كرد فعل مباشر للهجوم على تلك الفترة وتجاهلها على أساس أنها لا تستحق الاهتمام العلمي. فبدلاً من تحليل ظواهر هذا العصر، لجأ هذا الفريق الأخير من الباحثين إلى الدفاع ومحاوله إثبات أن هذه الفترة لها مزاياها، بل وبالغ في وصف تلك المزايا حتى إنهم جطوه العصر الذهبي في تاريخ مصر. وأعتقد أن للموقف قد حان للبحث عن أساليب جديدة لفهم وإدراك هذه الفترة ولإعادة النظر فيها على ضوء مفاهيم جديدة بعيدة عن الهجوم على العصر العثماني وعن الدفاع عنه.

وثمة مشكلة أخرى أراها في الدراسات العثمانية ألا وهي عزلها، وأعتقد أن على الباحثين في هذا المجال أن يقوموا أولاً بالربط بين العصور المختلفة، كالعصر العثماني والقرن التاسع عشر، وأن يعيدوا للعصر العثماني وضعه في السياق التاريخي، بعد أن ظل مفصلاً عنه لفترة طويلة. علينا إبراز عامل الاستمرارية بين القرن الثامن عشر وعهد محمد علي، وألا نسلم بتلك النظرة التي تجعل من الحملة الفرنسية عام 1798 حداً فاصلاً بينهما. يجب أيضاً الربط بالعالم العثماني المعاصر، وعلى المؤرخين أن يدرسوا موقف مصر من جيرانها ومن بقية العالم للعثماني. فلا يمكن أن نفهم تاريخ مصر في العصر العثماني بدون معرفة ما يدور في العاصمة إسطنبول من تغيرات في السياسة، وفي الإدارة وربط ذلك بالتطورات التي حدثت في مصر. ولا يمكن فهم تاريخها الاقتصادي والتجاري بدون ربط ذلك بتجارها مع بلاد الشام والمغرب. بالإضافة إلى علاقاتها التجارية بعاصمة الدولة

العثمانية. وقد بدأ فعلاً بعض الباحثين دراسة هذه الجوانب من خلال دفاتر محاكم المواسي مثل دمياط والإسكندرية ورشيد.

وأرى أنه من الضروري تطوير هذا المنهج على أن يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على المجتمع والروابط القائمة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وبينها وبين الدولة. وأن يؤخذ في الاعتبار أيضاً التفاعلات بين القوى والتيارات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المختلفة، وإلا جاءت الكتابات عن العصر العثماني وصفية فحسب، خاصة وأن هناك كمّاً هائلاً من المعلومات.

وختاماً ، أعتقد أن الدراسات العثمانية التي تحققت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية قد وضعت الأساس لاتجاهات جديدة، وأن السنوات القليلة المقبلة على قدر كبير من الأهمية لأنها ستشهد تبلور هذه الاتجاهات بوضوح أكثر.

الهوامش

- 1 - القاهرة 1987.
 - 2 - القاهرة 1985.
 - 3 - تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - القاهرة 1978.
 - 4 - وقد تم تحقيق ذلك من طرف د. عبد الرحيم عبد الرحمن سنة 1989، وأعاد تحقيقه دانيال كريسيانوس، وعبد الوهاب بكر سنة 1992.
 - 5 - القاهرة 1986.
 - 6 - تحقيق حمزة عبد العزيز بدر ودانيال كريسيانوس سنة 1992.
 - 7 - تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماذ أبو غارى سنة 1990.
 - 8 - تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن - المجلة التاريخية المصرية 1977.
 - 9 - تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن - المجلة التاريخية المصرية 1976.
 - 10 - تاريخ للحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر - دار المعارف، 1981 ص 54.
 - 11
- André Raymond : La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siècle, l'étendement d'une industrie traditionnelle". Sucre Sucreries et douceurs en méditerranée Œ Paris 1991.
- 12 - تاريخ للحركة القومية ص 55.

تعقيب على ورقة : الدراسات التاريخية الخاصة بمصر في العصر العثماني

جـيلان آلـسوم

سيكون تعقيبى على المحاضرة التى ألقتها د. نيللى حنا قصيراً خاصة وأننى أوافقها تماماً على الملاحظات التى قمتها لنا حول الدراسات العثمانية فى مصر. وسوف أحاول فقط طرح مشكلتين يمكن إضاهتهما إلى كم المشاكل والتساؤلات الذى أشارت إليه فى خاتمة محاضرتها.

المشكلة الأولى :

تتعلق بوصف العديد من الكتابات التاريخية للفترة العثمانية "بالتدهور" وهذا الوصف دار الحديث حوله كثيراً وبدون الوصول إلى نتيجة قاطعة فى معظم الأحيان.

وبشكل عام فإن مثل هذا الوصف وما دار حوله من جدل لم يخص التاريخ العثماني بشكل عام أو تاريخ مصر العثمانية بشكل خاص بل إنه طبق ولم يزل يطبق على فترات وأماكن وحالات تاريخية متعددة على المستوى العالمى، وفى رأى أن كثرة استخدام هذا الوصف وتنوع مجالات تطبيقه بكفى لجعله مفهوماً مشكوكاً فى صحته.

لقد كان ما توصل إليه المؤرخ الفرنسى S. Le Goff فى كتابه عن فكرة التدهور فى تاريخ فرنسا حكماً سليماً إذ كتب يقول:

" إنه لا يجوز فى إطار الدراسة العلمية استخدام هذه الكلمة - التدهور - إلا لوصف إحدى حالتين : الأولى هى انخفاض شديد فى السكان (كما حدث على سبيل المثال فى أوروبا فى القرن الرابع عشر عندما أبدا الطاعون الأسود تجمعات سكانية عديدة إبادة كاملة)، والثانية هى انخفاض شديد فى الثروة (كما حدث فى مصر - فيما يبدو - فى أواخر الدولة القديمة نتيجة التغيرات المناخية التى أثرت فى موارد مياه النيل).

وإذا نظرنا إلى الفترة العثمانية فإننا لا نجد وثائق أو بيانات تدل على وجود مثل تلك الأحداث الضخمة، وبالتالي فإن الحكم عليها بالتدهور إنما يدخل فيه الكثير من الأحكام المسبقة أو عناصر غير موضوعية كالإحساس بالانحطاط وهذا شئ آخر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوصف السلبي للفترة العثمانية يعد من الأفكار الموروثة عن المستشرقين حيث ظهر لأول مرة في النصف الثاني من القرن السابع عشر بعد فشل الجيوش العثمانية في حصارها لمدينة فيينا Vienne وبداية استنطاق أوروبا لامتلاكات الدولة العثمانية.

وفيما يخص مصر فقد ظهر لأول مرة كتاب Volney الذي عارض فيما بعد معظم حجج علماء الحملة الفرنسية لنقدهم للحكم العثماني والتخلص منه.

فقد انتشرت هذه الفكرة ابتداء من القرن التاسع عشر بين المؤرخين العرب لأنها كانت تدعم صراعاتهم السياسى من أجل الاستقلال، بل إنهم قد عموها لدرجة أن الفترة العثمانية أصبحت في بعض المؤلفات — لاسيما في الولايات الشرقية وعلى عكس ما حدث في الجزائر وتونس — كأنها فترة احتلال لما قبل الاحتلال.

ومما زاد الاستهجان للفترة العثمانية أن القومية المصرية في اجتهداها لتكوين الشخصية التاريخية للمصرية قد جعلت من العصر المملوكى العصر الإسلامى الذهبى لمصر حيث كانت القاهرة في تلك الأثناء مركزاً لسلطنة كبيرة، بينما تحولت في الفترة العثمانية إلى إقليم من أقاليم إمبراطورية شاسعة مركزها خارج حدودها.

كذلك اختارت القومية المصرية العصر الفرعونى كرمز لاستمرارية البلاد لجيله العصر المؤسس لشخصيتها الخالدة، بينما أخذت عصر محمد على كنقطة بداية التجديد والحداثة في إطار قومى سبق الاستقلال السياسى.

وفي مثل هذا التقسيم العاطفى للتاريخ يصبح العصر العثمانى بلا منصب ولا دور ولا وظيفة وبالتالي فليس له قيمة.

وتنع جميع الحجج المتقدمة للدفاع عن نظرية التدهور — كالجود الثقافى والتأخر الاقتصادى والاحتياط الفنى... إلخ — في إطار هذا السياق العام. كما أنها في معظم الأحيان ليست مبنية على دراسات موضوعية لأن الاهتمام بالفترة العثمانية قد بدأ — كما أشارت د. نبلى — في وقت قريب جداً، ومازلت الدراسات التى ظهرت حتى الآن قليلة بحيث لا يمكننا من تكوين حكم صائب في مثل تلك المسائل المعقدة.

إن والحالة هكذا ، ولكل ما تقدم فإنه لا يمكننا استخدام التدهور كمفهوم علمى لتحليل التاريخ العثمانى.

المشكلة الثانية :

هى مسألة "المرحلية" وهى أيضاً من المشكلات التاريخية الكبيرة التى دارت وما تزال تدور حولها مناقشات عديدة.

من المعروف أنه ليس هناك تاريخ بلا مرحلة، كما أنه معروف أيضاً أن المؤرخين لا يعتقدون في المرحلة التى يستخدمونها اعتقاداً كلياً، بل وكثيراً ما يتجاوزونها. ولاشك أن جميع الحاضرين مقتنعون بالحقيقة التى مؤداها أن "المرحلية" ليس لها قيمة بذاتها وإنما هى

من قبيل المساندات اللازمة للبحث فقط، فالحد ايس للتاريخ وإنما للدراسة وتركيز نشاطات وجهه المؤرخ.

وفيما يخص الفترة العثمانية فالمسؤال فى هذا الشأن هو كالتى: هل يجوز أن نعتبر هذه الفترة بداية العصر الحديث فى تاريخ مصر كما هو الحاصل الآن؟ أم نجعلها مجرد امتداد للقرون الوسطى كما يطالب البعض، بحجة أن التقسيم المتبع منقول من للتاريخ الأوروبى وهو مالا يتوافق مع تاريخ الشرق الأوسط؟

سوف أكتفى بطرح هذا السؤال دون الإجابة عليه الآن وأدرك تماماً أن لديكم الكثير من التعليقات.

اتجاهات دراسة الحضار المصرى فى المدرسة الجغرافية المصرية

أحمد على إسماعيل

تشكل الدراسات الحضريّة كما متراماً من المادة العلمية على مستوى العالم أجمع، فى الشق النظرى الذى يتعلق بمناهج الدراسة فى مختلف النظم الأكاديمية ، وبخاصة فى الجغرافيا والاجتماع والتخطيط، حيث تعنى بذلك كل من جغرافية المدن والاجتماع الحضري وتخطيط المدن على الترتيب. وكان من المنتظر أن يكون ثمة زخم مماثل فى الدراسات الحضريّة التاريخيّة التى تتناول ذلك من خلال منهج علم التاريخ. ويضاف إلى تلك الدراسات النظرية دراسات أخرى تطبيقية هى أكثر شيوعاً، وهى التى تسجل الآن نسبة مرتفعة من اهتمامات الباحثين والدارسين الذين يقدمون موضوعات عن الحضار بمراتبه المختلفة لدراستها ونيل إحدى الدرجات العلمية عنها.

ولعل التطور الهائل فى حجم هذه الدراسات عن الحضار، يمثل استجابة طبيعية لأمرين أولهما تزايد سكان الحضار وارتفاع نسبتهم على مستوى العالم كله وفى مختلف الأنطار فى الوقت نفسه، وثانيهما أن مؤسسات البحث العلمى تقع كلها فى مراكز حضرية مما يسهل إجراء الدراسات الميدانية لأولئك الباحثين، غير أنه يمكن إضافة بعد ثالث ييسر إجراء تلك للدراسات الحضريّة، وهو الذى يرتبط بالتاريخ والمؤرخين، وذلك لأن المؤرخين على مر العصور تركوا لنا تراثاً طيباً وغنياً عن المدن، وتناول هذا التراث كثيراً من الجوانب التى يفيد منها الباحثون للمعاصرين فى إمكان التعرف على صور متباينة من ماضى تلك المدن: أين نشأت نواتها الأولى؟ وفى أى اتجاهات نمت؟ وكيف كانت الحياة تسير فيها؟ وكيف نظم سكانها حياتهم؟ وكيف كانت تتم إدارتها وصيانتها؟

ومن هنا فإنه من الضرورى القول بأنّه إذا كان لدى البعض منا شعور أحياناً بأن المؤرخين لم يلتفتوا كثيراً إلى المدن أو الحضار فإن ذلك لا يعبر عن الحقيقة، فإن كثيراً من المتخصصين الذين يكتبون عن المدن المعاصرة ويرصدون تطورها ونمو وظائفها فى الماضى، هم جميعاً ضيوف على مكتبة التاريخ وجهد المؤرخين، وقد شارك المؤرخون فى إلقاء الضوء على كثير من المدن التى ما كان لغيرهم أن يعرف عنها الكثير لولا جهودهم، وإن أعود إلى الماضى البعيد أو الوسيط لأنكر جهود مؤرخى وجغرافى اليونان الذين نقلوا إلينا صورة العالم فى عصرهم من خلال أحاديثهم عن المدن، ولاعن الرحالة والمؤرخين والجغرافيين العرب الذين أثروا المكتبة المعاصرة بما تركوا لنا من مؤلفات اعتمد عليها

المحدثون، ولكنني أشير كمثال إلى دراسات معاصرة محددة أنت هذا الدور، ومن هذه الأمثلة:

1 - عبد الرحمن زكى: مراجع تاريخ القاهرة منذ إنشائها إلى اليوم، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة 1964، وهو كتاب وثائقي بمعنى أنه يوثق لنا ما كتب عن القاهرة من مراجع عامة ومخطوطات ورحلات مخطوطة ومطبوعة ومراجع أصلية وحديثة وأثار وما يتوفر في المناطق والجمعيات العلمية والمكتبات إلى جانب البحوث والمقالات والخرائط. ويجمع بين ما كتب باللغة العربية إلى جانب عدد من اللغات الأوربية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية.

2 - أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة التي عقدت في مارس/إبريل 1969 برعاية وزارة الثقافة ونشرتها مطبعة دار الكتب في مجلدات ثلاث عامي 1970 و1971، وقد ضمت الندوة عشرات من الباحثين وألقيت فيها بحوث متعددة بلغات كثيرة، ونشر في المجلدات المشار إليها إما هذه البحوث أو ملخصاتها.

3 - الدراسة الممتازة التي قام بها الأستاذ أندريه ريمون عن المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، والتي ترجمها لطيف فرج إلى العربية، ونشرتها دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع بالقاهرة في 1991.

وهذه مجرد نماذج على جهود المؤرخين إما في توثيق المصادر أو في الإسهام بالكتابة عن مدينة عربية معينة وفي موضوعات محددة، وإما بدراسة التراث الحضري في منطقة واسعة وخلال حقبة زمنية طويلة نسبياً وحيث تشمل الدول العربية التي خضعت للنفوذ العثماني، وتعرض لمدها الكبرى تطوراً وخطة وحياة.

أما الجغرافيون فكان لهم إسهام أكثر وفرة من حيث الكم ومن حيث شمول الدراسة، وإذا طبقنا ذلك على المدرسة الجغرافية المصرية فلا بد من الإشارة من أن العرض الذي سنتناوله لدراساتهم سيكون وفقاً على الدراسات الأكاديمية التي تتناولت بالدراسة أحد الموضوعات المرتبطة بالحضر في مصر، إما على مستوى الدراسات الحضرية العامة التي تعرض للحضر في مصر كلها وتسعى إلى إيجاد أنماط، أو الدراسات الإقليمية التي تعرض لأحد أقاليم مصر من وجهة نظر جغرافية المدن، وإما الدراسات المنفردة التي تتناول إحدى المدن المصرية بالدراسة، وهذا القسم الأخير هو الذي يلقي قدراً أكبر من الاهتمام لأن وضوح مجال الدراسة وتحديده يسهل للباحث كثيراً من الأمور، كما أنه من وجهة نظر موضوع هذه الندوة، فإنه أكثر الموضوعات أهمية لأنه في هذا القسم من الدراسات الحضرية يعتمد الجغرافي على منهج التاريخ ومادته إذا كان أحد فصول الدراسة يعنى بالتطور الحضري أو نشأة المدينة ونموها وصورتها عبر العصور.

هذا وقد قسمت اتجاهات المدرسة الجغرافية المصرية في الدراسات الحضرية عن مصر - علاوة على التقسيم السابق - إلى تقسيم نوعي من حيث مستوى الدراسة، بحيث نتعرف على الدراسات الأكاديمية التي قدمت كرسائل لنيل إحدى الدرجات العلمية في الجامعات

المصرية والأجنبية، والتي قدم فيها باحثون مصريون، وتلك الدراسات التي تقدم كبحوث علمية غير مرتبطة لنيل إحدى الدرجات العلمية. كما قسمنا مجالات الدراسة بعد ذلك إلى تقسيم جغرافي لنرى حظ أقاليم مصر الجغرافية من الدراسات الحضرية بأنواعها المختلفة توصلاً إلى الأقاليم التي نالت حظاً أوفر من غيرها من الدراسة، وتلك التي ما تزال في حاجة إلى توجيه جهود الباحثين إليها ليقوموا بدراسة مدنها ومناطقها الحضرية.

ولما كانت الدراسات السكانية عن الحضر تشكل استمراراً للدراسات عن المدن، فإننا نورد منها ما يتعلق بالدراسات السكانية لتلك المدن، كما أن ثمة بعض الدراسات التي قدمها جغرافيون من وجهة نظر الجغرافيا التاريخية، أي بدراسة الظاهرة الجغرافية في عصر تاريخي محدد كما سئري.

1 - الدراسات الأكاديمية :

لابد من الإشارة إلى أن العرض الذي سنقدمه عن للدراسات الأكاديمية في الدراسات الحضرية لا يتضمن الدراسات التي أجريت عن العمران الريفي بعناصره المختلفة، وأننا سنقدم هذا العرض عن الرسائل التي قدمت إلى الجامعات المصرية أو في الخارج حتى نهاية عام 1990.

1 - 1 رسائل الماجستير :

قدمت إلى الجامعات المصرية ست وعشرون رسالة لنيل درجة الماجستير في أحد موضوعات جغرافية الحضر خلال الفترة من 1953 إلى 1990، ومن هذه الرسائل رسالة في عقد الخمسينات وثلاث رسائل في عقد الستينات وثلاث أخرى في عقد السبعينات وإحدى عشرة رسالة في عقد الثمانينات ثم خمس رسائل في عام 1990.

ويغلب على موضوعات رسائل الماجستير التي قدمت، أنها تتناول إما المدن المتوسطة وإما الصغيرة، كما يتضمن بعضها دراسة للضواحي لكل من مدينتي القاهرة والإسكندرية، وأن تتناول جانباً واحداً لإحدى المدن، مثل دراسة تخطيط مدينة الإسكندرية (1990).

ومن الجدير بالملاحظة أن دراسات الحضر التي قدمت لنيل درجة الماجستير بدأت في فترة مبكرة نسبياً من تطور دراسة جغرافية المدن، ففي عام 1952 تقدم محمود جلال الدين الجمل بأولى هذه الرسائل إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة حيث درس العوامل الجغرافية الخاصة بنشأة مدينة بور سعيد وتطورها، ثم في عام 1953 تقدمت عطيات عبد القادر حمدي إلى جامعة الإسكندرية برسالة درست فيها مدينة السويس، ويمكن القول إن هاتين الدراستين أكثر دخولاً في ميدان الجغرافيا التاريخية منهما في جغرافية المدن التي كانت لا تزال فرعاً وليداً من فروع الجغرافيا البشرية ليس في مصر وحدها ولكن في العالم كله. وكان لمدينة السويس على نحو خاص أهمية في هذا المجال من الدراسة نظراً لتاريخها الحافل والمادة الخصبة التي تتوفر عنها. والدراستان تمثلان بداية للدراسات المنفردة عن المدن بصورة ما.

أما الدراسة الثالثة فقد قدمت إلى جامعة الإسكندرية فى عام 1961 وتقدم بها محمد محمد سطحية، وكان موضوعها "المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها"، ومن خلال موضوعات تلك الرسائل الثلاث الأولى يستلفت النظر أنها تدرس محوراً يمتد من بور سعيد على طول قناة السويس ثم مدينة السويس فى جنوب القناة وبعد ذلك المحور الساحلى على امتداد البحر الأحمر وهى منطقة بعيدة نسبياً عن كتلة المعمور المصرى فى الوادى والدلتا. وإذا كانت كل من بور سعيد والسويس تقعان على طرفى القناة فقد تم تخطى مدينة الإسماعيلية، كما أن المنطقة ككل يمكن اعتبارها من مناطق المعمور الهامشى.

ثم بدأت دراسة العمران - فى رسائل الماجستير - تدخل إلى معمور الوادى والدلتا فى عام 1965 عندما درست نوال عبد الله مدينة المحطة الكبرى، ودرس بقطر جابر ميخائيل مدينة أسبوط 1969، وفى عقد السبعينات قدمت رسائل للماجستير منها واحدة فى الدلتا وهى المنصورة 1971 وقدمها وسيم عبد العال، وثانية فى الصعيد وهى بنى سويف 1978 وقدمها مرزوق حبيب والثالثة قدمها رسمى دمر تمثل عودة إلى نطاق العمران على البحر الأحمر، وهى دراسة لمدينة الغردقة 1975، والرابعة عن المدن التوهم دراسة تطبيقية على مدينتى زفتى وميت غمر 1978 وقدمها محمد الغلبان وقد تنوعت الجهات البحثية التى قدمت لها تلك الرسائل بين جامعات للقاهرة وعين شمس والإسكندرية.

أما عقد الثمانينات فقد شهد أكبر عدد من رسائل الماجستير التى قدمت فى الدراسات الجغرافية الأصولية عن جغرافية المدن سواء فى اللغات الأوروبية أو فى اللغة العربية، كما أن الدوريات الجغرافية أصبحت تنشر كثير من البحوث والدراسات عن موضوعات فى جغرافية المدن أو التحضر بصفة عامة، وقد تبليغت موضوعات رسائل الماجستير الإحدى عشرة التى قدمت فى عقد الثمانينات، فقدمت ثلاث رسائل عن مدن الوجه القبلى الرئيسية وهى قنا 1980 وقدمها حمدي يوسف، وسوهاج 1981 لأحمد النحاس، والأقصر 1983 لماجدة جمعة، كما قدمت ثلاث رسائل أخرى عن الوجه البحرى وهى عن مدن شبين الكوم 1984 لفائز غراب، والزقازيق 1985 لعبد المنعم سالم، وبور سعيد 1985 لمصطفى بغدادى.

كما بدأ فى الظهور اتجاه جديد فى الدراسات الحضرية، وهو دراسة بعض ضواحي كل من الإسكندرية والقاهرة، حيث درس محمد محمود الأتمسى فى عام 1985 حى العامرية، ودرست رجاء عبد الحليم فى عام 1985 ضاحية مصر الجديدة، كما درست من مدن الهامش العمرانى الخارجى مدينة العريش 1986 وقام بتلك الدراسة جلال كامل، وظهر كاتجاه جديد أيضاً دراسة العمران على محاور الرى أو دراسة الهوامش الحضرية للمدن الكبرى، وتمثل ذلك فى دراسة محمد إبراهيم شرف 1987 لترعة النوبارية وآثارها على امتداد العمران والتوسع الزراعى فى غرب الدلتا، وهو موضوع قد يدخل بقدر أكبر فى جغرافية الريف، ودرس عبد المنعم عبد الهادى 1989 الهامش الحضرى الريفى للقاهرة الكبرى، وهو دراسة فى المتصل العمرانى بشقيه الريفى والمدنى.

أما في عام 1990 فقد تمت مناقشة خمس رسائل الماجستير في الجامعات المصرية عن جغرافية العمران الحضري وضمت موضوعات عن : التخطيط العمراني الحديث للإسكندرية وقدمتها سامية حنفى ، وإحدى مدن الدلتا وهي مدينة بنها التي قدمتها سلوى جاب الله، ثم درس العمران في إقليمين هما الساحل الشمالي لسيناء وهي دراسة أعدها على فهمى الجدي ثم مراكز العمران على جانبي النيل جنوب قنا وقد أعدها عماد سامي يوسف. وأخيراً قدم الباحث اليلباني أكيرا كويانو دراسة عن اختلاف الأنماط السكنية والاجتماعية باستخدام التحليل العنقلي في مدينة الجيزة.

1 - 2 رسائل للدكتوراه :

كان من الطبيعي أن تكون دراسات الحضر المصري التي قدمها الجغرافيون المصريون لنيل درجة الدكتوراه في مرحلة تالية زمنياً لرسائل الماجستير. ومع ذلك فإن أولى الرسائل التي قدمت لنيل درجة الدكتوراه كانت في عام 1958 وقدمها محمد صبحي عبد الحكيم عن مدينة الإسكندرية، وهي علاوة على كونها الرسالة الوحيدة التي قدمت في عقد الخمسينات لنيل درجة الدكتوراه عن مدينة مصرية، فإنها كانت أول رسالة تقدم عن واحدة من المدن الكبرى وهي الإسكندرية ميناء مصر الأول وعاصمتها الثانية وهي أيضاً ثانية المدن حجماً، وقدمت إلى جامعة القاهرة برغم أن جامعة الإسكندرية كانت قد بدأت بها دراسات عن المدن.

وفي عقد الستينات قدمت ثانية رسائل الدكتوراه إلى جامعة القاهرة أيضاً وهي عن مدينة أسيوط 1968 وقدمها أحمد إسماعيل، وكانت أول دراسة تقدم عن واحدة من مدن الصعيد وهي أكبر المدن إلى الجنوب من كل من القاهرة والجيزة.

وفي خلال عقد السبعينات قدمت سبع رسائل لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الحضرية عن مصر، وبدأت أقاليم مصر الجغرافية تتألف حظها من الدراسة، حيث تنوعت المجالات لتشمل كلا من شرق الدلتا 1971 لنوال عبد الله، ومدن الدلتا لفائزة سالم 1975، ومركز العمران بين حلوان وقنا لمحمد المعتصم 1973، ومدن الوجه القبلي لفتحي فياض 1976، هذا علاوة على دراسات منفردة للمدن منها مدينتان في الوجه البحري وهي كفر الشيخ لعمر الفاروق رجب 1971، ودمياط للسيد المطري 1974، ومدينة ساحلية صحراوية من المعمور الهامش الشريطي على البحر المتوسط وهي مرسى مطروح التي درسها محمد فريد فتحي في عام 1978.

وكما شهد عقد الثمانينات زيادة عدد رسائل الماجستير التي تدرس العمران المصري من وجهة نظر جغرافية فقد تزايد عدد رسائل الدكتوراه في نفس المجال أيضاً، حيث قدمت اثنا عشرة دراسة، وتعددت المجالات من دراسة للظاهرة الحضرية في بعض الأقاليم الجغرافية المصرية إلى جانب الدراسات المنفردة للمدن ودراسة العمران على امتداد ظاهرات جغرافية بشرية أو طبيعية وخصوصاً تلك المتصلة بالري أو طرق النقل.

ففى عام 1980 قدمت ثلاث رسائل ذات موضوعات متباينة، حيث درست إحداها المستوطنات البشرية على فرع دمياط وقدمها مختار الشهلوى، وتناولت الثانية النمو العمرانى للقاهرة الكبرى فى القرن العشرين لفتحى مصيلحى، ولما الثالثة فقد درست مدينة رشيد وقدم الرسالة الثالثة إلى جامعة الموريون بفرنسا بهجت الفاضلى.

أما النمو العمرانى الذى تأثر بالمحاور الطولية من ترع وفروع نيلية وطرق نقل فقد شملت دراسة محمد الغلبان 1981 عن ترعة الإبراهيمية وأثرها فى جغرافية العمران، وقدم أحمد حميد 1982 دراسة عن دور الطرق فى نشأة وتطور للمحلات العمرانية فى مصر مع تطبيق على طريق القاهرة الإسكندرية الزراعى، كما قدم محمد زهرة دراسة من مراكز العمران على الساحل الشمالى لمصر غرب الإسكندرية فى العام نفسه. وقدم محمد محفوظ قلمم 1985 دراسته عن المستوطنات فى إقليم بحر يوسف، وأحمد الهدوى الشريعى 1978 عن المحلات العمرانية على بحر مويص.

ومن المدن المنفردة التى قدمت عنها دراسات لنيل درجة الدكتوراه فى عقد الثمانينات تلك التى قدمها كل من عبد الفتاح حزين عن مدينة الفيوم 1982 ودراسة رسمى دمر عن طنطا فى العام نفسه، ومن الدراسات التى قدمت عن الأقاليم الحضرية دراسة كل من عبد المنعم سالم عن النمو العمرانى الحضرى لمحافظة الشرقية 1988 ويسرى رواش عن النمو العمرانى لعواصم المحافظات الريفية بالادلتا المصرية 1989 والدراسة الأخيرة مقدمة فى الخرائط.

أما فى عام 1990 فقدمت ثلاث رسائل للدكتوراه تتناول أولها شبكة المدن فى جنوب الصعيد وقدمها أحمد النحاس، والثانية عن التحضر فى منطقة شرق الدلتا وقدمها أحمد الزاملى والثالثة عن الإمتدادات الحضرية للقاهرة فى كل من شبرا الخيمة ومركزى قليوب والتقناطر الخيرية.

1 - 3 الدراسات الأكاديمية الحضرية فى السكان والجغرافيا التاريخية :

إلى جانب الدراسات السابقة التى تناولت ظواهر حضرية أو مدناً منفردة أو دراسة للحضر فى أحد الأقاليم أو على طول أحد محاور الرى أو الحركة، فقد درس الجغرافيون المصريون فى رسائلهم الأكاديمية موضوعات عن سكان الحضر وفى الجغرافيا التاريخية، وأما عن سبب الارتباط فإن أى دراسات مكانية عن الحضر تأخذ فى اعتبارها بعد النمو، يمكن اعتبارها جزءاً من الجغرافيا التاريخية.

أما عن الدراسات السكانية ... التى تناولت موضوعات عن الحضر المصرى - فهى تتضمن سبع رسائل قدمت ثلاث منها لنيل درجة الماجستير وأربع لنيل درجة للدكتوراه، أما رسائل الماجستير فكانت أولاها عن الهجرات الداخلية فى عام 1960 لأحمد نجيب 1969، وسكان منطقة قناة السويس لمحمد زهرة 1976، وسكان مدينة الجيزة 1976 أيضاً لفتحى مصيلحى، وأما رسائل الدكتوراه فكانت لمحمد الشرنوبى 1968 عن الهجرة من

الريف للمدن الرئيسية، لهما عبد الحميد الليثي 1971 عن النمو السكاني للقاهرة في القرن العشرين ثم قدم عبد القوي محمود عبد الله 1989 رسالته عن سكان الحضر في مصر.

وأما الرسائل التي تدرس إما محلات حضرية من وجهة نظر الجغرافيا التاريخية، وإما تدرس تطور الظاهرة الحضرية من خلال منهج الجغرافيا التاريخية فهي ثلاث رسائل قدمت أولها في عام 1948 لجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة عن الجغرافيا التاريخية للجيزة وقدمتها دولت صادق لنيل درجة الماجستير، ثم قدم طلعت عبده رسالته عن المعادى قبل التاريخ 1974 إلى جامعة القاهرة لنيل درجة الماجستير أيضاً، وفي عام 1977 قدم عبد العالم الشامي رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة للقاهرة عن مدن الدلتا في العصر العربي.

2 - البحوث والدراسات :

وهي البحوث والدراسات الحرة التي لم تقدم لنيل درجات علمية، وإن كان بعض هذه البحوث إما مبنياً على دراسات قدمت لنيل رسائل علمية أ، وإما أنها مستخلصات من تلك الرسائل، غير أن بعضها يمثل مقالات نشرت في مجلات ودوريات علمية متخصصة، والبعض الآخر قد يمثل إصدارات خاصة على شكل كتب.

وقد بدأت هذه البحوث والدراسات مبكرة نسبياً، لأنها ظهرت قبل تقديم أي دراسات أكاديمية لنيل الدرجات العلمية، ويمثل كتاب عثمان فيظ الله عن مدينة أسبوط 1940 أقدم هذه المؤلفات التي قدمها الجغرافيون المصريون، كما أن هذا الكتاب يظل أيضاً المؤلف الوحيد الذي ظهر عن إحدى المدن المصرية كنشاط خالص.

وتظهر بعد ذلك دراسات عن المدن المصرية إحداهما في كتاب عن مدينة السويس يضم عدداً من المقالات 1966، ومن بين تلك المقالات واحدة عن مدينة السويس وأثر قناة السويس في تطورها لمحمد صبحي عبد الحكيم. وثانيتهما عن القاهرة، دراسة تمهيدية للنمو العمراني وخطة المدينة، وقد نشرها محمد رياض في عام 1969.

وفي مقابل هذا العدد المحدود نسبياً من البحوث العربية ظهرت ست بحوث باللغة الإنجليزية، كان أولها (1956) لدولت صادق عن المداخل الرئيسية للقاهرة، ثم نشر جمال حمدان (1959) كتاب دراسات في الحضرة المصرية، ونشرت دولت صادق ثلاث مقالات أخرى كان أولها (1962) عن نمو أسوان وشخصيتها وثانيهما عن مجتمع القاهرة الحضرى (1963) والأخير عن القاهرة الكبرى (1964) كما نشر يسرى الجوهري (1973) دراسة عن مدينة المنيا في الجغرافية التاريخية وجغرافية المدن.

ويضاف إلى الدراسات السابقة عدد آخر من الدراسات التي ظهرت بعد عام 1984 ولكن لم ينشر عنها توثيق بعد، وهي تشمل مجالات عديدة ونشرت في عديد من الدوريات "الخاصة" التي تنشرها أقسام الجغرافيا في كثير من الكليات والجامعات المصرية، ولكنها أبعد ما تكون عن التداول العلم، والهدف الأصيل من النشر فيها هو أن تقدم كأعمال علمية إلى

اللجان العلمية الدائمة كأعمال منشورة ومحكمة، وهي في بعض الأحيان لا ترقى كثيراً إلى مستوى ما ينشر في الدوريات العلمية ذات الانتشار الواسع.

3 - اتجاهات ومحاور البحوث الحضرية :

يظهر من موضوعات الدراسة في الحضر المصري، والتي قام بها الجغرافيون المصريون أن ثمة عدداً من المجالات التي لقيت اهتماماً أكبر من غيرها، وأن البعض الآخر ما زال في حاجة إلى أن تشمل الدراسات في المستقبل وذلك على النحو التالي :

3 - 1 على مستوى الأقاليم :

لقيت الأقاليم الجغرافية اهتماماً متزايداً، فبعضها حظي بقدر أكبر من غيرها، وتكررت دراسة بعض الأقاليم على حين لم تلق بعض الأقاليم نفس القدر من الاهتمام، ومن أمثلة ذلك أن التحضر في الدلتا درس إلى جانب دراسات أخرى عن مدن الدلتا وعن التحضر في شرق الدلتا، كما درس جنوب الصعيد إلى جانب دراسة عامة عن الوجه القبلي، ولكن منطقة شمال الصعيد ومصر الوسطى لم تزل نفس العناية وهي في ذلك تستوى مع غرب الدلتا.

ومن الأقاليم الهامشية درس العمران على ساحل البحر الأحمر وعلى ساحل البحر المتوسط سواء في سيناء أو غرب الإسكندرية ودرس العمران في بعض المدن الجديدة - العاشر من رمضان - ، ولكن لم تدرس التجربة الخاصة بالمدن الجديدة دراسة مقارنة. كما أن مناطق شمال الدلتا، البرلى سابقاً لم تدرس كأقاليم يمكن أن تشكل توسعاً مستقبلياً في نمو العمران.

3 - 2 على مستوى الدراسات المنفردة للمدن :

لقيت بعض المدن حظاً أكثر من غيرها، حيث درست بعض المدن أكثر من مرة، أو درست بعض أجزائها بالتفصيل إلى جانب الدراسة العامة لها، وثمة عدد آخر من المدن لم تدرس بعد، أو لم تظهر عنها الدراسات بعد، لأن بعضها قيد الدراسة في عدد من الرسائل العلمية المسجلة حالياً.

ومن المدن التي نالت حظاً أكثر من غيرها كل من القاهرة والإسكندرية وأسيوط وبور سعيد، فقد درست كل منها أكثر من مرة. أما المدن الأخرى التي درست في الوجه البحري فهي شبين الكوم، المنصورة، دمياط، رشيد، المحلة الكبرى، الزقازيق، طنطا، بنها، إلى جانب دراسات عن ضواحي القاهرة ممثلة في المعادي وضواحي الإسكندرية ممثلة في العامرية وأما في الصعيد فقد درست إلى جانب أسيوط كل من الفيوم، بني سويف، أسوان، المنيا، سوهاج والأقصر. وأما مدن المعمور الخارجي فقد حظيت كل من مرسى مطروح والغردقة والعريش بالدراسة. ومعنى ذلك أن معظم المدن المتوسطة والصغيرة في مصر لا تزال في حاجة إلى دراسات تخطيطها، ويجب أن توجه جهود الباحثين إليها.

المصادر (مرتبة تاريخياً)

- 1 - المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافية، سجل الإنتاج العلمى للجغرافيين المصريين حتى نهاية عام 1983، القاهرة، 1984، (أشرف على الإعداد أ.د. محمد عبد الغنى سعودى).
- 2 - محمود عبد اللطيف عصفور، سجل رسائل الماجستير والدكتوراه فى الجغرافيا فى الفترة من 1933 إلى 1991، نشرة البحوث الجغرافية، كلية البنات جامعة عين شمس، العدد 12، إبريل 1991.
- 3 - كلية الآداب جامعة القاهرة، دليل الرسائل الجامعية التى أجازتها كلية الآداب منذ إنشائها حتى نهاية عام 1990، فى مجلدين (أشرف عليها أ.د. حشمت قاسم)، القاهرة، 1992.

ملحق رقم (1) رسائل الماجستير حتى عام 1990 (مرتبة زمنيا)

- 1 - محمود جلال الدين الجمل، بور سعيد : دراسة العوامل الجغرافية الخاصة بنشأتها وتطورها، كلية آداب للقاهرة، 1952.
- 2 - عطيات عبد القادر حمدى، نشأة مدينة السويس وتطورها، آداب الإسكندرية، 1953.
- 3 - محمد محمد سطحية، للمراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر فى إقليم مصر والعوامل الجغرافية التى أثرت فيها، آداب الإسكندرية، 1961.
- 4 - نوال محمد عبد الله إسماعيل، مدينة المحلة الكبرى، دراسة فى جغرافية العمران، كلية البنات جامعة عين شمس، 1965.
- 5 - بقطر جابر ميخائيل، مدينة أسيوط، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1969.
- 6 - وسيم عبد الحميد عبد العال، مدينة المنصورة، دراسة مدنية، آداب القاهرة، 1971.
- 7 - رسمى دمر دنيا، مدينة الغردقة، دراسة فى جغرافية المدن، الدراسات الأفريقية، 1975.
- 8 - محمد محمد الغلبان، المدن التوأم، دراسة تطبيقية على مدينتى زفتى وميت غمر، كلية البنات جامعة عين شمس، 1978.
- 9 - مرزوق حبيب ميخائيل، مدينة بنى سويف، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1980.
- 10 - أحمد مصطفى النحاس، مدينة سوهاج، دراسة فى جغرافية المدن، آداب سوهاج، 1981.
- 11 - أحمد محمد عبد العال، الوظيفة التجارية ودورها فى تطور التركيب الوظيفى فى مدينة بور سعيد، آداب المنيا، 1981.
- 12 - ماجدة محمد أحمد، مدينة الأقصر، دراسة جغرافية، بنات عين شمس، 1983.
- 13 - محمد محمود الأنسى، حى للعمرية، دراسة فى جغرافية العمران، آداب الإسكندرية، 1984.

- 14 - فايز محمد غراب، شيبين الكوم، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1984.
- 15 - عيد المنعم سالم حسين، مدينة الزقازيق، دراسة فى جغرافية المدن، آداب الزقازيق، 1985.
- 16 - مصطفى محمد البغدادي، بور سعيد، دراسة فى جغرافية المدن، آداب عين شمس، 1985.
- 17 - رجاء عبد الحليم الخوجه، ضاحية مصر الجديدة، دراسة للتطور العمرانى، كلية البنات جامعة عين شمس، 1985.
- 18 - جلال الدين كامل فارس، مدينة العريش، دراسة فى جغرافية المدن، معهد البحوث والدراسات العربية، 1986.
- 19 - محمد إبراهيم شرف، ترعة النوبارية وآثارها على امتداد العمران والتوسع الزراعى فى غرب الدلتا، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1987.
- 20 - عبد المنعم على عبد الهادى، الهامش الحضرى الريفى للقاهرة الكبرى، دراسة فى جغرافية العمران، آداب القاهرة، 1989.
- 21 - سامية أحمد حنفى، التخطيط العمرانى الحديث للإسكندرية، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1990.
- 22 - سلوى محمد جاب الله، مدينة بنها، دراسة فى جغرافية العمران، آداب الزقازيق، 1990.
- 23 - على فهمى الجندى، مراكز العمران على الساحل الشمالى لسيناء، دراسة فى جغرافية العمران، آداب القاهرة، 1990.
- 24 - عماد سامى يوسف، مراكز العمران على جانبى النيل جنوبى قنا، دراسة جغرافية، آداب القاهرة، 1990.
- 25 - أكيرا كويتو، اختلاف الأنماط السكنية والاجتماعية باستخدام التحليل العاملى فى مدينة الجيزة، دراسة جغرافية، آداب الإسكندرية، 1990.

ملحق رقم (2) رسائل الدكتوراه حتى 1990م (مرتبة زمنياً)

- 1 - محمد صبحى عبد الحكيم، مدينة الإسكندرية، دراسة جغرافية، آداب القاهرة، 1958.
- 2 - أحمد على إسماعيل، مدينة أسيوط، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1968.
- 3 - نوال محمد عبد الله، العمران فى الحافة الشرقية للدلتا، بنات عين شمس، 1971.
- 4 - عمر الفاروق سيد رجب، جغرافية السكن فى محافظة كفر الشيخ، آداب القاهرة، 1971.
- 5 - محمد المعتصم مصطفى، الاستقرار البشرى على الجانب الشرقى من وادى النيل بين حلوان وقنا، آداب القاهرة، 1973.
- 6 - السيد خالد المطرى، مدينة دمياط، دراسة فى جغرافية المدن، آداب القاهرة، 1974.
- 7 - فايزة محمد سالم، مدن الدلتا، دراسة فى عملية التحضر (1927 - 1960)، آداب عين شمس، 1975.
- 8 - فتحى عبد الله فياض، تطور وتوزيع مدن الوجه القبلى (1917 - 1966)، آداب عين شمس، 1976.
- 9 - محمد فريد فتحى، جغرافية مدينة مرسى مطروح، آداب الإسكندرية، 1978.
- 10 - مختار على الشهاوى، المستوطنات البشرية على فرع دمياط، آداب القاهرة، 1980.
- 11 - فتحى محمد مصيلحى خطاب، النمو العمرانى للقاهرة الكبرى فى القرن العشرين، آداب القاهرة، 1980.
- 12 - محمد على بهجت الفاضلى، Une Ville Moyenne Egyptienne: Rosette Problemes d'Urbanism et d'Amenagement, Paris, 1980

- 13 - محمد محمد الغلبان، ترعة الإبراهيمية وأثرها في جغرافية العمران، بنات عين شمس، 1981.
- 14 - أحمد محمد حميد، دور الطرق في نشأة وتطور المحلات العمرانية في مصر مع تطبيق على طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي، بنات عين شمس، 1982.
- 15 - محمد محمد زهرة، مراكز العمران على الساحل الشمالي لمصر غرب الإسكندرية، آداب القاهرة، 1982.
- 16 - عبد الفتاح إمام حزين، مدينة الفيوم، آداب القاهرة، 1982.
- 17 - رسمي دمر دنيا، مدينة طنطا، بنات عين شمس، 1982.
- 18 - محمد محفوظ قاسم، المستوطنات في إقليم بحر يوسف، دراسة في جغرافية العمران، آداب القاهرة، 1985.
- 19 - أحمد البهوى الشريمي، المحلات العمرانية على ترعة بحر موبس، آداب الزقازيق، 1987.
- 20 - عبد المنعم سالم حسين، جغرافية العمران الحضري لمحافظة الشرقية، آداب الزقازيق، 1988.
- 21 - يسرى محمود رواش، النمو العمراني لمواصم المحافظات الريفية بالدلتا المصرية، دراسة كارتوجرافية، بنات عين شمس، 1989.
- 22 - أحمد محمد الزامل، التحضر في منطقة شرق الدلتا، آداب القاهرة، 1990.
- 23 - علي عبد الحى مرحان، الإمدادات الحضرية للقاهرة في شبرا الخيمة ومركزى قليوب والقناطر الخيرية، بنات عين شمس، 1990.
- 24 - أحمد مصطفى للنحاس، شبكة المدن في إقليم جنوب الصعيد، آداب سوهاج، 1990.

اتجاهات دراسة المدينة الإسلامية في مصر

في الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة

تعقيب على ورقة :

اتجاهات دراسة الحضر المصري

أيمن فؤاد سيد

يعتبر علم دراسة تاريخ المدن علماً جديداً وأهم من اعتنى به هو العالم لويس معلورد في كتابه "The City in History. its Origins, its Transformation & its Prospects" أما دراسة تاريخ المدينة في الشرق وخاصة المدينة الإسلامية فقد بدأ مع المستشرقين في محاولات ماسينيون (Massignon) عن إعادة تخطيط الكوفة وإعادة تخطيط البصرة، ودراسة ليكتورنو (Le Tourneau) عن فاس ودراسة سوفاجيه (Sawaget) عن حلب، وكانت المدن الإسلامية التاريخية في مصر كذلك محوراً للدراسات الخاصة بتاريخ المدن مثل : القاهرة والإسكندرية وقوص.

وفي الأربعين عاماً الماضية عقدت أكثر من ندوة لدراسة تاريخ المدينة الإسلامية وخصائصها في أكسفورد ولوس أنجلوس وباريس أشرف عليها Albert Hourani, Samuel Stern, Ira Lapidus, Robert Serjeant مع تطبيقات عملية علي نماذج من المدن الإسلامية وعلى الأخص في الشام ومصر والعراق وشمال أفريقيا.

ودراسة تاريخ المدن دراسة مخالفة لدراسة جغرافية المدن وتنقسم إلى نوعين يتطلب كل منها مصادر وأدوات وطريقة تناول مختلفة:

النوع الأول هو دراسة تخطيط المدن ونموها. ويعتمد هذا النوع في الأساس على المصادر التاريخية وكتب الرحلات وكتب الخطط بالإضافة إلى نتائج الحفائر الأثرية وما تبقى من مخلفات الماضي. وعادة ما يتناول هذا النوع من الدراسة : نشأة المدينة — نموها — تخطيطها (أحيائها، طرقها الرئيسية والفرعية، الميادين والرحاب، الأسواق، ظواهر المدينة، المقابر)، عمارة المدينة وأنواع منشآتها العسكرية (الأسوار — القلاع — الأبراج) والمدينة (القصور والندور والوكالات والرباع ...) والدينية (الجوامع والمساجد والمدارس والخانقاهات...) وعلاقة هذه المنشآت بالنسيج العمراني الموجودة فيه وقت إنشائها، والأحداث التاريخية التي واكبت تاريخ المدينة والتي أثرت على نموها وتطورها في فترة زمنية محددة.

أما النوع الثاني فهو "دراسة العمران المدني للمدينة" ويشمل : كيفية إدارة شئون المدينة. مرافق المدينة وتنظيماتها البلدية (لنظام العام - إدارة الطرق - الخدمات : تزويدها بالمياه، وسائل الانتقال).

الوظائف الرئيسية بالمدينة (الوالي - صاحب الشرطة - القاضي - المحتسب ...).
الوظائف المهنية : النشاط الاقتصادي للمدينة (الأسواق والوكالات والخانات والفنادق).
سكان المدينة وطبقتها (الحكام - البرجوازية - العلماء - للتجار - الحرفيين - الأقليات - الأجانب).

ويعد مارسيل كليرجي Marcel Clerget هو رائد هذه النوعية من الدراسات بالنسبة لمصر بكتابه عن القاهرة: Clerget, M., Le Caire - Etude de géographie urbaine et d'histoire économique, I-II, Le Caire 1934

ثم دراسات أندريه ريمون Andre Raymond فيما يخص القاهرة العثمانية (انظر القائمة المرفقة) ، وكذلك دراسات نيللي حنا وسيلفي دينواه، ودراسات جون كلود جارسان Jean Garcin, J. Cl., "Habitat medieval et histoire urbaine à Fustat et au Caire" dans Palais et Maisons du Caire I, Epoque mamelouke, Paris CNRS 1982, pp. 145-217

ومحاولتي عن الفترة الفاطمية Fu'ad Sayyid, A., La capitale de l'Egypte jusqu'à l'époque fatimide (al Qahira et al Fustat) Essai de reconstitution topographique

وبين المصريين كانت هذه النوعية من الدراسات قليلة، إن لم تكن معدومة، كما أن دراسات الجغرافيين تختلف في منهجها ومصادرها عن منهج الدراسات التاريخية. ومن بين دراسات الجغرافيين التي يمكن الإشارة إليها هنا كتابات للدكتور جمال حمدان عن القاهرة ودراسة الدكتور عبد العال الشامي التي تحمل عنوان "مدن مصر وقراها في القرن الثامن".

ولا يمكننا أن نعتبر دراسات عبد الرحمن زكي وفؤاد فرج عن القاهرة والإسكندرية من الدراسات التي تدخل في علم دراسة المدن بمفهومه الذي حددناه الآن. كما أن غير المؤرخين الذين يعدون لدراسة تاريخ المدن لا يلمون إلماماً جيداً بالمصادر الرئيسية والدراسات المساعدة في هذا المجال.

Raymond, A., "L'activité architecturale au Caire à l'époque ottomane", An. Isl. XXV (1991), pp. 343 - 362.

"Ahmad 'Abd al Salam, un Sahbandar des tuggar au Caire à la fin du XVIII^e siècle, An. Isl. VIII (1967), pp. 91-95.

"Architecture and Urban Development. Cairo during the Ottoman Period", in Problems of the Modern Middle East. Essays in Honour of Albert Hourani, J. Spagnolo ed., Oxford 1992.

"Les bains publics au Caire à la fin du XVIII^e siècle", An. Isl. VIII (1969), pp. 129 -150.

"Le Caire sous les Ottomans (1517 - 1798)". dans Palais et Maisons du Caire II Epoque ottomane (XVI - XVIII siècles). CNRS Paris 1983, pp. 89..9

"Cairo's Area and Population in the Early Fifteenth Century", Muqarnas II (1984), pp. 21 -31.

"Les Constructions de L'Emir 'Abd al Rahman Kathuda au Caire", An. Isl. XI (1972), pp. 235- 251.

"Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis à l'époque ottomane: un "indicateur" de croissance urbaine", Revue d'Histoire Maghebine (1977), pp. 7 -8, 192 -200.

"Essai de géographie des quartiers de residence aristocratique au Caire au XVIII^e Siècle", JESHO VI (1963), pp. 58 - 103.

"Les fontaines publiques (sabil) au Caire à l'époque ottomane (1517-1798), An. Isl. XV (1979), pp. 236 - 292.

"La géographie des hara du Caire au XVIII^e siècle", Livre du Centenaire de l'Institut Français d'Archeologie Orientale, Le Caire 1980, pp. 415 - 431.

"Une liste des corporations de métiers au Caire en 1801", Arabica IV (1957), pp. 150 - 162.

"La localisation des bains publics au Caire au X^e siècle d'après les Hitat de Maqrizi", BEO XXX (1978), pp. 347- 260.

- “La population du Caire de Maqrizi à la Description de l’Egypte, BEO XXVIII (1975), pp. 201 - 215.
- “Les porteurs d’eau du Caire”, BIFAO LVII (1958), p. 183 - 202.
- “Problèmes urbaines et urbanisme au Caire aux XVIIe et XVIIIe siècle”, CIHC, DDR 1973, pp. 353 - 272.
- “Quartiers et mouvements populaires au Caire au XVIIIe siècle”, Political and Sociale change in Modern Egypt, London 1968, pp. 104 - 116.
- “Une “révolution” au Caire sous les Mamelouks: la crise de 1123/1711”, An. Isl. VI (1966), pp. 95 - 120.
- “Signes urbains et étude de la population des grandes villes arabes a- l’époque ottomane”, BEO XXVII (1974), pp. 183 -193.
- Artisans et Commerçant au Caire au XVIIIe siècle, I - II, Damas IFD- 1973 - 1974.
- Le Caire, Paris - Fayard 1993.
- Le Caire des Janissaires - L’appogée de la ville ottomane sous ‘Abd al Rahman Katkhuda, Paris CNRS Editions 1995.
- Raymond, A. & Wiet, G., Les Marches du Caire, Le Caire - IFAO 1979.

التحليل الديموغرافى فى التاريخ

محمد محمد زهرة

نتناول هذه الدراسة التحليل الديموغرافى والدراسات التاريخية فى إطار تطور الدراسات السكانية فى التخصصات المختلفة فى مصر مع عرض أسباب تقدم بعض التخصصات فى هذا المجال وتختلف البعض الآخر مرحلياً والعوامل التى أدت إلى ذلك مع تفصيل موقف الدراسات التاريخية فى ذلك كما ناقشت هذه الدراسة أيضاً الديموغرافية التاريخية فى الخارج والموضوعات التى تدرسها مع بيان إمكانيات التحليل الديموغرافى لبعض الدراسات والمجالات التى يمكن تطبيق التحليل الديموغرافى عليها ولكى يستفيد المهتمون بالتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية أوردت هذه الدراسة مجموعة من المراجع المهمة لمدارس فكرية مختلفة يمكن أن تشكل قاعدة علمية طيبة لمن يريد أن يبدأ فى التحليل الديموغرافى .

وقد تناولت هذه الدراسة مجموعة من النماذج التطبيقية للديموغرافيا التاريخية وكيف يمكن أن يستخدم المؤرخ أدوات الديموغرافيا للوصول إلى نتائج دقيقة وأيضاً كيف يمكن أن نكون هناك نظرة تركيبية تحليلية لدلالات ديموغرافية تفيد فى إبراز الصورة أو الحقيقة التاريخية.

وتتناول هذه الدراسة قسمين : أولهما تطور الدراسات السكانية والتحليل الديموغرافى فى التخصصات ذات الصلة فى مصر، والثانى تطور موقع التاريخ من هذه العلوم مع مقترحات وأبعاد لتطبيق التحليل الديموغرافى فى دراسة التاريخ. وتضمنت الخاتمة بعض المقترحات الخاصة بتطور موضوع البحث والتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية.

إن الدراسات السكانية أكاديمياً تضم العديد من التخصصات، وذلك بعكس التحليل الديموغرافى Demographic Analysis الذى يتوفر على دراسة المتغيرات السكانية والتغير السكانى فى حد ذاتهما Population Variables and Population Change . أما الدراسات السكانية فلا تقتصر فى دراستها على المتغيرات السكانية والمتغير السكانى فقط، بل إنها تدرس بالعلاقات بين المتغيرات السكانية وتغير السكان من ناحية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيولوجية والوراثية والجغرافية من ناحية أخرى¹.

وقد اصطلح على أن الديموغرافيا بمفهومها الأوسع تشتمل على دراسة حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى والمكانى وتركيبهم والتغير والتطور الذى يطرأ على هذه العناصر²،

والعوامل التي تؤثر فيها كالمواليد والوفيات والهجرة وتغير الحالة الاجتماعية، ويشمل تركيب السكان دراسة توزيع السكان بحسب العمر، والنوع، والحالة الزوجية، والصحية، والتعليمية، والمهنية، وهناك عناصر تفصيلية يبحثها كل موضوع مما سبق³.

ومن هنا فإن العديد من المتخصصين يدخلون في ميدان الدراسات السكانية، وهم علماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والطب والإيكولوجيا والصحة العامة والتاريخ وغيرهم ممن دخلوا ميدان دراسات السكان وأصبحوا من دارسيه⁴.

وقد تفاوتت نسبة كل تخصص أكاديمي إلى جملة التخصصات المختلفة العاملة في ميدان السكان في الدول المختلفة، ففي الولايات المتحدة يشكل علماء الاجتماع ثلثي العاملين في الميدان السكاني والحاصلين على الدكتوراه في الديموغرافيا وعلوم السكان⁵، في حين يسهم الجغرافيون في مصر بدور لا بأس به وكذلك لهم دور مهم في البرازيل حيث يوجد المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء⁶ أما في بريطانيا فقد سيطر الاقتصاديون على ميدان السكان في بعض الفترات⁷، وفي الهند يتوزع الاهتمام على تخصصات مختلفة⁸ وكما يرى البعض فإن الاهتمام بالدراسات السكانية يتفاوت من فترة لأخرى، ومن أمة لأمة، وذلك حسب الرؤية الظاهرة للتجمعات البشرية السكانية⁹.

وإذا كانت الدراسات السكانية تقوم على الأرقام والإحصائيات غالباً، فلنفسنا بصدد التعرض لما قد يقال من أن القيام بشيء يقرب من التعداد كان شائعاً عند المصريين الفرانكة¹⁰، ولاتهما التقديرات المختلفة لسكان مصر في العصور المختلفة سواء تلك التي قام بها الرحالة أو ما قام به مؤرخون أو باحثون يستقربون الحقائق¹¹. يهدف استكمال المادة العلمية لبعض الحقائق التاريخية، ولكنها لا تعكس فكراً سكانياً معيناً.

ولعل أهم الدراسات الأولى عن سكان مصر والتي تمت كدراسة للسكان هو تفكير جومار عالم الحملة الفرنسية في إجراء مسح لمعرفة عدد سكان مصر عام 1800، والطريقة التي أتبعها أثبت ما تكون بالخطوط العامة لتعدادات العينة المعروفة في الوقت الحاضر، وقد نشر في الجزء التاسع من كتاب وصف مصر عام 1827¹²، ويرى بعض الكتاب أن اختيار جومار لإقليم المنيا كان اختياراً موفقاً جداً¹³، وهذه المحاولة وما نتج عنها من معرفة عدد سكان مصر ومديريتها ومنحتها محاولة مبكرة وحديثة.

وفي الدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية في عهد محمد علي كان لابد من الإشارة إلى السكان وهذا ما فعله مستشار الحكومة المصرية آنذاك "كلوت بك" عندما أشار إلى سكان مصر عام 1840.

وظهرت فكرة سكانية مهمة عام 1878 من خلال ما كتبه "روسى بك" Rossi Bey للخبير بالحكومة المصرية الذي دعا إلى التماسل السريع لأن القوة البشرية هي الثروة الحقيقية وهي الصناعة المزدهرة والإنتاج وهي التجارة النشطة وهي القوة الطاغية وهي الرخاء. هذه الدعوة التي تكررت فيما بعد، وهذا عكس معاصره "كولوتش باشا"، الذي أرجع انخفاض مستوى المعيشة إلى تخلف قوة السكان عن الإمكانيات الاقتصادية. وهذه أيضاً دعوة ترددت

فيما بعد بنحو 60 عاماً، ثم كانت إشارات "امتش بك" Amici Bey الخبير بالحكومة المصرية والعشرف على مسح عام 1873 عندما أشار إلى سكان مصر ثم كان أن أشرف بعد ذلك على تعداد 1882 فكانت تجربته في مسح 1873 مفيدة في هذا المجال، وقد قام بإعداد الجداول الخاصة بذلك التعداد.

وقد كتب بولانيه بك - الذي أعد لتعداد 1897 في مصر - مقالين أحدهما عن تحليل تعداد 1882 والثاني عن زيادة السكان في مصر وكتبه عام 1886. وواضح هنا أن المهتمين بالتعدادات وبالإحصاءات المختلفة، كان لهم دور واهتمام بالسكان، وهذه مرحلة المدرسة الفرنسية في القرن التاسع عشر¹⁴. ولقد كانوا متأثرين بالفكرين الفرنسي والإيطالي اللذين كانا يركزان على العلاقة بين السكان من جانب والنواحي الاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر.

1 - مرحلة ما قبل الستينات :

وفي مرحلة ما قبل الستينات نجد دراسات توافرت لها مادة تقفوت بين الدقة وبعض الخطأ الممكن إصلاحه، وكذلك نجد كواثر أكاديمية تخصصت في العلوم الحديثة في المدارس العلمية الأوروبية بعضها تخصص في الإحصاء أو الاقتصاد أو الجغرافيا أو الطب، وبدأت تتجه نحو الدراسات السكانية يحكمها عدة اعتبارات :

1 - مادة التخصص.

2 - التيارات السائدة في مجال التخصص من حيث الاهتمامات السكانية في العالم.

3 - التيارات المعاصرة للرأي العام المصري تجاه القضايا السكانية.

وكانت أول دراسة حديثة في سكان مصر هي ما قدمه مصطفى عامر أول أستاذ جغرافيا مصري¹⁵ للمؤتمر الجغرافي الدولي الذي عقد في القاهرة عام 1928، وكانت الدراسة عن بعض مشكلات السكان في مصر، Population Problems Of Egypt¹⁶ وكان هذا اتجاه المدرسة البريطانية في ذلك الوقت، حيث ألقت كتب في المشكلات السكانية وساهم فيها ممن ساهم بنصيب وافر الجغرافيون¹⁷ ويمكن اعتبار دراسة مصطفى عامر أول دراسة علمية للسكان تتبع منهجا علميا محددا ويقوم بها أستاذ جامعي وفي هذه الدراسة تتناول العوامل التي أثرت في الكثافة السكانية والتباين بين المناطق الريفية والحضرية كما درس المهنة ومشكلات النمو السكاني.

وفي عام 1929 نشر محمود الدرويش دراسة عن تحليل بعض تقديرات السكان في مصر قبل القرن التاسع عشر وذلك في مجلة مصر المعاصرة¹⁸ L'Egypte Contemporaine، وهي المجلة التي ساهمت لفترة طويلة في نشر أبحاث السكان في مصر من قبل الإحصائيين والاقتصاديين.

ويتناول الدرويش كإحصائي بالتحليل تقديرات السكان منذ أقدم العصور إلى عام 1800، كما ناقش التقرير الذي أجراه جومار لمصر، ومحاولته تقدير سكان مصر القديمة

بناء على كثافة السكان في بداية القرن التاسع عشر، ويعترض عليها الدرويش ويقدم الأدلة على ذلك. هذه دراسة مهمة للمهتمين بالتحليل الديموغرافي في التاريخ.

وفي عام 1932 قدم أحد الإحصائيين في المجلة الطبية المصرية دراسة عن مواليد ووفيات الأطفال في 19 مدينة مصرية منذ عام 1886، ولهذا دلالة في مدى توافر الإحصاءات الحيوية في ذلك الوقت، وفي تأثيره بما هو سائد في أوروبا من فكر سكاني آنذاك، وفي فتح آفاق جديدة للبحث الإحصائي والطبي والسكاني¹⁹. ولعل هذه الدراسة أيضاً مفيدة لدارس التاريخ.

وفي عام 1933 كتب حامد السيد عزمي "دراسة إحصائية عن سكان مصر" ونشرها أيضاً في مجلة مصر المعاصرة، وفي هذه الدراسة قدم السيد عزمي - الإحصائي أيضاً - المنحنى اللوغاريتمي كنموذج للنمو السكاني في مصر، وهذا أقرب إلى النظرية الديموغرافية الانتقالية، وقد قدم الطرق الرياضية للحصول على المادة التحليلية في البلاد التي تقتصر إلى كفاءة ودقة البيانات، ومستخدم طرق الإحصاء المتقدمة المعروفة لأول مرة في مصر²⁰.

وفي العام التالي - 1934 - قدم محمود درويش²¹ وسيد عزمي في مجلة Population في عددها الثاني مقالاً بعنوان "نبذة حول سكان مصر"²² وقد تناول المقال الكثير من الأفكار التي سبق أن وردت في مقاليهما السابقين. وتعتبر تعدادات مصر حتى ذلك التاريخ ثروة إحصائية لا بأس بها بالمقارنة بالكثير من دول العالم آنذاك، ولهذا كان من الأهمية بمكان تناولها بالدراسة والتحليل ولعل الاهتمام بالإحصاءات الحيوية وتقديم المصادر الإحصائية كان ميداناً مهماً ونشطاً ومثراً بالمدرسة الفرنسية السكانية في فترة ما بين الحربين، وهي نفس السنة التي عاصرت الدرويش والسيد عزمي.

وفي عام 1935 كتب "السيد صبرى"²³ كتاباً بعنوان (تحليل نتائج التعداد في مصر)، والسيد صبرى هو أستاذ في القانون ودرس الإحصاء. وفي كتابه هذا يتجه إلى تحليل وتقديم المصادر الإحصائية المصرية، مع دراسة تعاود الظاهرة السكانية في مصر، ويلتزم هذا الكتاب بالمادة التي توفرها نتائج التعدادات حتى تعداد 1927 فيتناول معدلات النمو السكاني وتوزيعهم حسب أقسام القطر المصري، ثم يدرس سكان الريف والحضر وتطورهم، يتناول الكتاب أيضاً دراسة محل الميلاد والإقامة والهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، ثم يدرس التركيب النوعي والعمرى، وهذه كلها موضوعات مهمة في الدراسات السكانية، وقد تأثر السيد صبرى بالفكر السائد في فرنسا في ذلك الحين.

وقدم "محمد عوض محمد" أول كتاب مصري عن السكان، عام 1936 تناول فيه سكان العالم، وأفرد جزءاً منه لعرض مشكلة السكان في مصر وقد أورد موضوعات تتناول الجوانب التاريخية والجغرافية والأنثروبولوجية والصحية والطبية والنواحي الديموغرافية البحتة، كالحجم والنمو وكذلك الموضوعات الاجتماعية والجوانب الاقتصادية ثم الدراسات الخاصة.

فى عام 1936 أيضاً قدم "وندل كلياند"²⁴ مدير الجامعة الأمريكية بالقاهرة آنذاك دراسته العلمية عن مشكلة سكان مصر، وقد نبه — كما نبه محمد عوض — إلى مشكلة السكان فى مصر، وتقوم دراسة "كلياند" على الإحصاءات منذ أقدم العصور وحتى تعداد 1927 وما هو متاح من تقديرات حتى عام 1936، ثم ناقش مقولات "مالثوس" ومدى انطباقها على مصر. وبعض قضايا هذا الكتاب مهمة للتمثيل الديموغرافى التاريخى من حيث الأنواع والمنهج.

وقد شهد العام التالى 1937 لصدر كتاب محمد عوض محمد نشاطاً مهماً، فيه ظهرت عدة أعمال وأحداث فى الفكر السكانى أولها تقديم رسالة دكتوراه فى الدراسات المصرية عامة، وقد قدمت هذه الرسالة لجامعة لندن 1937، وكانت حول إدخال الرى الدائم فى مصر²⁵ وقدمها عز الدين فريد (جغرافياً)، وفى هذا العمل تعرض لتأثير عامل إدخال الرى الدائم فى مصر على النمو السكانى فى الفترات المختلفة، أى أن عمل التحليل الديموغرافى أدخل فى هذه الرسالة ولعل هذه أول رسالة جامعية يقدمها باحث تتناول هذا الموضوع.

ومن الأحداث المهمة عام 1937، والتى لها أهمية فى الفكر السكانى المصرى هى إصدار فتوى على جانب كبير من الأهمية فى المشكلة السكانية عامة، وفى الخامس والعشرين من يناير 1937 (12 ذو القعدة 1355هـ) أصدر الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية — آنذاك — فتوى تجيز تنظيم النسل وقدمت المجلة الطبية المصرية عددها السابع فى يوليو 1937 باللغة العربية مشتملاً على تعليقات ومحاضرة حول الفتوى²⁶ التى ضمت آراء الأطباء والقانونيين والجغرافيين والاجتماعيين ورجال الدين والمرأة، وكلها تتناول موضوع تنظيم النسل بين مؤيد ومعارض وغير متخذ لموقف محدد، وقد أيد فكرة تنظيم النسل الدكتور محمد عوض محمد²⁷، وعلى بك فؤاد مدير رعاية الطفل²⁸، وعباس عمار²⁹ أما المعارضون لتحديد النسل فكانوا: د. إبراهيم مجدى³⁰، ومصطفى فهمى³¹، والشيخ عيسى عيده³²، والأستاذ حسن البنا³³، أما الذين ناقشوا الموضوع من وجهة النظر القانونية والطبية دون إيداء رأى مؤيد أو معارض فكانوا: د. محمد إسماعيل (طبيب)³⁴، د. مصطفى القللى (قانون)³⁵، عبد العزيز حلمى (طب شرعى)³⁶، وفى العدد من المجلة دراسة علمية منهجية لسكان مصر قدمها الدكتور عبد الحكيم الرفاعى (أستاذ اقتصاد سياسى)³⁷، رجع هذا أن دراسة السكان فى مصر أخذت منحى مختلفاً نسبياً.

وفى الأربعينات، ومع استمرار البعثات العلمية، وتبلور التخصصات الأكاديمية ذات الصلة بالسكان بدأ الاهتمام بالدراسات السكانية يأخذ عدة أشكال واتجاهات ظهرت فى الأبحاث العلمية والمهنية والرسائل الجامعية.

وفى تلك الفترة درس سكان الشرقية³⁸ فى رسالة للدكتوراه فى جامعة مانشستر متبعة نفس المقاييس التى دعا إليها مؤتمر روما 1931، حيث الدراسة الأثنوبولوجية والطبية والجغرافية والاقتصادية، وقد قدم هذه الدراسة الدكتور عباس عمار (ينضم الجغرافياً) والذى كان قد شارك فى مناقشات الندوة التى عقدت عام 1937 ثم أصبح بعد ذلك ممن يسهمون بنشاط علمى وتطبيقات مهم فى الدراسات السكانية فى مصر.

وفي تلك الفترة أيضاً تقدم محمد حسنين 1944 برسائله للدكتوراه، إلى كلية الاقتصاد بجامعة لندن عن وفيات الأطفال في مصر، وهو اقتصادي إحصائي، وهذه إحدى الرسائل السكانية المبكرة في موضوعها ومنهجها.

وهكذا نجد أن الجغرافيين والإحصائيين والاقتصاديين والأطباء قد أسهموا في نصف القرن الماضي بالجهد الكبير في الفكر السكاني.

وفي بداية الخمسينات وصل الفكر السكاني في مصر مرحلة جديدة تتميز بعدة اتجاهات:

1 - الاتجاه الأول : يتمثل في الدراسات الأكاديمية واهتمام الجامعات بالموضوعات السكانية في شكل دراسات ورسائل جامعية.

2 - الاتجاه الثاني : عقد المؤتمرات السكانية.

3 - الاتجاه الثالث : ظهور جمعيات ولجان للدراسات السكانية، تتناول المشكلة السكانية في ضوء دخول مصر مرحلة الانفجار السكاني.

فقد بدأت مصر في نهاية الحرب العالمية الثانية (عام 1946) تدخل مرحلة الانفجار السكاني أو المرحلة الانتقالية حيث ارتفعت معدلات الزيادة الطبيعية، فانخفض معدل الوفيات من 28 في الألف إلى 18 أو 16 في الألف، مع ثبات معدل المواليد لأكثر من 42 في الألف في المتوسط، وقد بدأ الإحساس بهذا الفرق ابتداء من أوائل الخمسينات عندما بدأت الإحصاءات في الظهور.

وفي بداية الخمسينات كانت هناك عدة رسائل جامعية نوقش بعضها داخل مصر، والبعض الآخر خارجها، وفي داخل مصر كانت رسالة للسكان في قسم الإحصاء بكلية التجارة عن نسبة الخصوبة واتجاهات المواليد في مصر للسيد عبد الحميد الدالي³⁹، ونشرت بعد ذلك باسم العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر، والرسالة الثانية كانت بكلية الآداب - قسم الجغرافيا - جامعة القاهرة عن سكان مديرية الفيوم لمحمد صبحي عبد الحكيم⁴⁰، كلتا الرسلتين انتهى إعدادهما عام 1952.

وكانت بداية طبيعية للاهتمام الأكاديمي للجامعات المصرية بدخول ميدان تسجيل الرسائل الجامعية في هذا المجال، وتوجيه طلابها في الداخل والخارج إلى ذلك. ورسالة الدالي تعتمد على أحدث وسائل التحليل والتنبؤ الإحصائي التي صدرت في كتب الإحصاء والإحصاءات الحيوية في الخارج، وينتهي بأن في مصر تضخماً سكانياً ويجب العمل على منع الزيادة السكانية، أما رسالة محمد صبحي عبد الحكيم فهي نموذج لا يزال يحتذى به في معظم تفاصيله في إعداد الرسائل الجامعية في جغرافية السكان، ومن مميزاتها:

• أنها تغطي رقعة مساحية إضافية إلى ما درس من سكان مصر.

• قدمت منهجاً لأول مرة، ولا نعدو الحقيقة إذ قلنا إن المخطط الذى اقترحه ثريورتا عام 1953 هو نفس المخطط الذى اتبعه محمد صبحى عبد الحكيم فى رسائله التى انتهى منها عام 1952.

• أنها على مستوى فكرى ومنهجي متقدم، وصارت نموذجاً لرسائل جغرافية السكان.

وفى تلك الفترة قدمت عدة رسائل جامعية أخرى، فقد قدم أمين محمد عبد الله (جغرافيا) فى عام 1958 رسالة عن ديموغرافية مديرية قنا⁴¹، وهى إحدى نماذج رسائل السكان الجغرافية التى أضافت بعداً مساحياً ومنهجياً مبكراً إلى الدراسات السكانية.

وفى عام 1952 خرج علينا أحد الإحصائيين بدراسة قيمة عن نمو السكان فى مصر وهو جمال سعيد واستخدم الكثير من المعادلات الرياضية والإحصائية فى دراسته واستخدم نتائج التعدادات وبعض الإحصاءات الحيوية.

وكتب فى تلك الفترة محمد السيد غلاب فصلاً عن سكان مصر فى كتابه البيئة والمجتمع (1955)⁴² وهو إضافة لدور الجغرافيين فى الكتابة عن سكان مصر بمنهج علمى، وكتب محمد صبحى عبد الحكيم (1957)⁴³ عن سكان مصر: دراسة ديموغرافية. ومن خبرة مترجمة من إعداد الماجستير الدكتوراه أوشكت على الانتهاء — كتب صبحى عبد الحكيم مجموعة من الموضوعات السكانية عن مصر على جانب كبير من الأهمية، وقد ربط الكاتب بين الجانب الأكاديمى لعناصر جغرافية السكان والجانب التطبيقي، وفى نفس العام 1957 قدم صبحى عبد الحكيم أول دراسة بعنوان (الهجرة الداخلية فى مصر) تقوم على بيانات التعدادات المختلفة، وفيها يشرح مفاهيم الهجرة وعواملها⁴⁴.

وفى مجال اهتمام الجامعات بموضوعات السكان، أوفد المبعوثون ليمودوا بدرجات علمية متخصصة فى الدراسات السكانية، وفى عام 1953 حصل جمال حمدان مبعوث جامعة القاهرة إلى جامعة رونغ على درجة الدكتوراه فى جغرافية السكان فى موضوع سكان وسط دلتا النيل⁴⁵ Population Of Mid Nile Delta وتناول فيها موضوعات شتى من بينها الديموغرافيا التاريخية كاصطلاح وتطبيق وأضاف بذلك بعداً جديداً فى المنهج والمساحة التى تناولتها الدراسات السكانية فى مصر ولعل أدوات ومنهج ومادة جمال حمدان فى هذه الرسالة ذوات أهمية بالنسبة لدارس التاريخ الديموغرافى.

وفى تلك الفترة (1955) حصل صلاح الدين نامق (اقتصادي) على الدكتوراه من جامعة لندن فى موضوع يتعلق بالسكان والاقتصاد وهو ممن أثروا فكر السكان فى مصر خاصة فى علاقته بالاقتصاد.

وممن حصلوا على الدكتوراه من الخارج فى تلك الفترة أيضاً عبد المجيد فراج (إحصائى) الذى كان عنوان رسالته (1957) "التطور الديموغرافى لسكان مصر"⁴⁶ وأصبح الدكتور عبد المجيد فراج من الرواد فى مجاله وصاحب كتاب معروف فى الإحصاء السكانى.

وفى تلك الفترة أيضاً والفترة السابقة عليها لم يسهم الاجتماعيون بما أسهموا فى بعض الدول الأخرى، وفى الفترة المتشابهة فى الولايات المتحدة الأمريكية كان نحو ثلثى الحاصلين على الدكتوراه فى السكان والعاملين فى المجالات السكانية من المتخصصين فى الاجتماع.

وقد يرجع السبب فى تأخر المدرسة المصرية للاجتماع فى الإسهام بنصيبها فى الدراسات السكانية إلى ما يلى:

1 - استمر الاجتماع مندمجاً مع بعض التخصصات الأخرى القريبة منه كالفلسفة أو علم النفس، فكان هناك الفلسفة والاجتماع (جامعة القاهرة) أو الاجتماع وعلم النفس (جامعة عين شمس) أو غير ذلك. ومن هنا لم يتبلور تخصص الاجتماع فى مصر إلا فى بداية الخمسينات تقريباً، حينما خصص قسم للاجتماع فى جامعة القاهرة وفى نفس الوقت كان الخريجون الذين يتجهون إلى الاجتماع مجموعة قليلة.

2 - كان لاتجاه علماء الاجتماع نحو موضوعات معينة دور فى تحديد اتجاه العلم، فالبعض عكف على دراسة موضوعات لها صبغة تأكيد التراث فى مقابل المدارس الغربية، فاهتم بابن خلدون وغيره من اتجاهات الاجتماع فى التراث.

3 - اتجه الاجتماعيون أو دارسو الاجتماع نحو موضوعات المدرسة الفرنسية أساساً فى هذا العلم، وحاولوا اللحاق بركب هذا العلم، أو تعويض ما فاتهم لسنوات طويلة حينما كانوا مندمجين مع التخصصات القريبة الأخرى السابق ذكرها، فكانت دراسة الأسرة، والتركيب الاجتماعى والطبقى، ثم اتجهت مجموعة نحو الأنثروبولوجيا متأثرين بالمدرسة (الألمانية والإنجليزية) ووجه هؤلاء تلاميذهم نحو نفس التخصص.

4 - فى غمرة الاهتمام بتعويض ما فات من موضوعات التخصص، أو اللحاق بركب التطور فى العلم، أو مواكبة مسيرته، أخذ علماء الاجتماع يتجهون إلى الموضوعات المستحدثة فى العلم، والتي لابد منها تطور العلوم - فاتجهوا إلى التيارات المعاصرة للعلم، فدرسوا الاجتماع السياسى والاجتماع العرض والنظرية الاجتماعية على حساب الدراسات السكانية وغيرها.

2 - فترة الستينات :

تميزت فترة الستينات بعدة اتجاهات فى طريق الفكر السكانى الأكاديمى المصرى وأهمها:

1 - تبنت الدولة سياسة سكانية واضحة، وتبلورت فكرة المشكلة السكانية واصطلاح السياسة السكانية.

2 - تعددت التخصصات التى تناولت المشكلة السكانية، وظهرت تخصصات جديدة لم تسهم من قبل بدورها فى الدراسات السكانية وبحث المشكلة السكانية.

3 - ازدياد النشاط العلمي متمثلاً في المحاضرات العامة، والحلقات العلمية، والمؤتمرات الإحصائية والسكانية.

4 - تخصيص مقررات دراسية للسكان، وظهور كتب علمية جامعية للدراسات السكانية.

5 - زيادة نشاط ترجمة الكتب في مجال الدراسات السكانية، وخاصة الكتب التي تتناول السكان كمتخصص أكاديمي، أو المشكلة السكانية، أو السكان والموارد الاقتصادية.

6 - دور معهد الإحصاء والمجلات السكانية العلمية.

7 - الاستمرار في إعداد الرسائل الجامعية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه في فروع السكان المختلفة في الداخل والخارج.

8 - إنشاء المركز الديموغرافي وأهميته في الجانب الأكاديمي والتطبيقي للسكان.

9 - الدور المهم لمعهد التخطيط في تدريس والبحث والتدريب في مجالات السكان.

10 - دور الجمعية السكانية المهم.

ولم يقتصر الأمر في تلك الفترة على التأليف والترجمة ومسايرة الاتجاه العام في الدولة نحو الأبحاث السكانية، بل إن الاهتمام بالدراسات السكانية اتخذ مظاهر أخرى كثيرة منها :

1 - بلورة مناهج الدراسات السكانية في الجامعات والمعاهد العليا، وفي أقسام الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد وكليات الزراعة وغيرها، حيث أفردت لها مقررات دراسية.

2 - إنشاء معهد للدراسات الإحصائية يتبع جامعة القاهرة، به مجموعة من المواد ذات الصلة بالدراسات السكانية يمنح درجة للدبلوم، وكانت المجلة الإحصائية المصرية تصدر عنه في تلك الفترة، وبعد المجلة الإحصائية المصرية التي كانت تصدر في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، أصبحت مجلة أخرى تصدر من معهد البحوث والدراسات الإحصائية هي Egypt Population and Family ، وفي تلك الفترة أصدرت الجمعية الجغرافية المجلة الجغرافية العربية باللغة العربية، وبها مقالات في السكان كتبها جغرافيون ومنها ما كتبه محمد صبحي عبد الحكيم عن "الهجرة إلى القاهرة"⁴⁷.

بدأ تسجيل رسائل ماجستير ودكتوراه في الجامعات المصرية في أبعاد المشكلة السكانية فناقشت جامعة القاهرة رسائل عن التصنيع الزراعي لحل مشكلة السكان، وحصل على الدكتوراه أيضاً الشرنوبى 1968⁴⁸ عن الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية في مصر (جغرافيا)، وقدم كرم حبيب (اجتماع) رسالة للماجستير 1969⁴⁹ عن أثر العامل الديموغرافي في التغير الاجتماعي، وقدم فتح الله هلول (زراعة) رسالته للدكتوراه 1961⁵⁰ في الخصائص الاجتماعية للسكان الريفيين في مصر، وقدم مرزوق عبد الرحيم (زراعة) 1969⁵¹ رسالته عن الهجرة الريفية في ج.م.ع.

وفي تلك الفترة شهدت الجامعات المصرية مناقشة عدد آخر من الرسائل الجامعية في أقسام الجغرافيا والاقتصاد والإحصاء في كليات الزراعة والخدمة الاجتماعية.

وعاد مجموعة من المصريين الحاصلين على الدكتوراه الذين أشرروا الفكر السكاني برسائلهم العلمية التي تقدموا بها للحصول على درجاتهم العلمية، كذلك أشرروا الفكر السكاني بما كتبوه بعد ذلك، منهم: عبد الخالق زكري 1963 (خصوصية)⁵³، هيفاء الشنواني (تنظيم الأسرة)⁵³، عبد الفتاح ناصف 1969 (قوى عاملة)، حنا رزق (خصوصية)⁵⁴، هذه أمثلة ولكل من هؤلاء المتخصصين دوره الريادي في اتجاهات جديدة في تخصصه.

وفي مجال الدراسات السكانية نود أن نشير هنا إلى أن بعض الوزارات شكلت لجنة عام 1965 للنظر في اقتراح تدريس المشكلة السكانية، وتنظيم الأسرة وغيرها وهو ما صدر بعد ذلك في سلسلة كتب عن التربية السكانية.

وفي عام 1965 أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة في مصر، وعين خليل مظهر (طبيب أمراض نساء وولادة) كرئيس تنفيذي للمجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وكتب د. خليل مظهر مقالات في فلسفة وبرامج تنظيم الأسرة⁵⁵، من خلال موقعه التنفيذي، واستمر الجهاز حتى الآن مع تغير فلسفته وأهدافه وزيادة في اعتماداته وامكاناته باستمرار.

3 - فترة السبعينات وما بعدها :

أما فترة السبعينات وما بعدها فتميزت بعدة اتجاهات أهمها :

- 1 - السياسة العامة للدولة تجاه السكان وأهميتها.
- 2 - زيادة الدراسات الأكاديمية، وإن كان معظمها يسير في نفس اتجاه المرحلة السابقة، وقليل منها أضاف أفكاراً جديدة.
- 3 - تسجيل ومناقشة الرسائل الجامعية ذات الاهتمام بالقضايا السكانية في الداخل والخارج وذلك استمراراً للاهتمام بالقضايا السكانية في المرحلة السابقة.
- 4 - ظهور التربية السكانية في مناهج وكتب مراحل التعليم العام، وتأليف الكتب الخاصة بذلك.
- 5 - الاهتمام باللهجرة الخارجية.
- 6 - إصدار الأطلس السكاني.
- 7 - إصدار مجلات سكانية جديدة تهتم بالقضايا السكانية وحدها.
- 8 - دور أبحاث المراكز والمعاهد العلمية والمتخصصة كالمراكز الديموغرافية ومعهد التخطيط القومي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية.
- 9 - المؤتمرات العلمية.
- 10 - دور الجمعيات المهنية.

ازداد اهتمام الدولة بالسياسة السكانية، وإن كانت ظروف الاستعداد العسكى للدولة قد حد نسبياً من تناول أجهزة الإعلام المشكلة كما كان فى منتصف الستينات، إلا أن وجود المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، وتحويله إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان كان يدعم باستمرار فكرة أن هناك اتجاهًا من الدولة نحو المشكلة السكانية وذلك بالإضافة للمظاهر العلمية والعملية والإعلامية الأخرى.

وقد بدأ جهاز تنظيم الأسرة والسكان يستعين بأساتذة الجامعات فى رسم السياسة السكانية وتنفيذها، وفى عمل الأبحاث والدراسات المتخصصة التى أصدرها، ومع انتهاء حرب 1973 اتجهت الدولة بنوع من الاهتمام نحو المشكلات الداخلية فرات أن تلك المرحلة يجب أن يحكمها إستراتيجية معروفة، فكانت ورقة أكتوبر عام 1975 وهى الإستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية التى تتبعها الدولة فى مرحلة التحرير، وعقدت ندوة لمناقشة الورقة، وخصصت بعضها لمناقشة إحدى أكثر المشكلات إلحاحاً وهى المشكلة السكانية وذلك من جوانبها المختلفة وهى النمو، التوزيع، الهجرة، تركيب السكان، وكانت هناك دراسات وأبحاث فى ذلك الموضوع فى جهات عديدة منها ما كتبه عبد المنعم الشافعى (1975) مستقبل السكان فى مصر سنة 2000⁶⁶، وكتب محمد صبحى عبد الحكيم عام 1976⁶⁷ نحو إستراتيجية لإعادة توزيع السكان، وكتب السيد ياسين (المركز القومى للبحوث 1976) الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية⁶⁸.

وكان للجامعات ومراكز البحث العلمى دور مهم أيضاً فى جانب تسجيل ومناقشة الرسائل الجامعية سواء فى الداخل أو فيما أعده مبعوثوها فى الخارج، وقد تميزت الرسائل الجامعية التى أعدت فى الدراسات السكانية فى تلك الفترة بعدة ميزات :

(أ) جاءت بعض هذه الرسائل المناقشة بعد فترة تسجيل فى أغلب الأحيان فى الستينات حيث الاهتمام بالمشكلة السكانية وقد تضمنت التخصصات التقليدية التى حصلت على درجة علمية فى الدراسات السكانية - مثل الجغرافيا، الإحصاء وأيضاً فى مجال علم الاجتماع، ومن الناحية الاجتماعية قدمت رسالة ماجستير من نادية حليم سليمان فى مجال القيم وتنظيم الأسرة (1970) ومن الناحية الجغرافية درست المدن المصرية فى ثلاث رسائل للدكتوراه والماجستير وقام بها فتحى أبو عيانه⁶⁹ وماهر الليثى⁶⁰ ومحمد زهرة⁶¹، وفى هذه الفترة درس التحضر فى الوجه البحرى والقبلى على يد فائزة سالم⁶² وفتحى فياض⁶³، كما أكملت الدراسات السكانية تغطيه مصر جغرافيا فى تلك الفترة، لتدرس المحافظات من الأقاليم الجغرافية المختلفة بين الصحارى سطحية⁶⁴، أحمد إسماعيل⁶⁵، محمد زهرة⁶⁶، محمد هندلوى (الوادى والدلتا بجهاتهم المختلفة). كما تناولت رسائل الإحصاء موضوعات شتى كالخصوبة ثم الوفيات والتبؤ السكانى وغيرها.

(ب) دخول تخصصات مختلفة ميدان الدراسة السكانية أضيفت إلى ما سبق دخوله فى المرحلة السابقة، ففى كلية التجارة تقدم ربيع الروبى برسالة حول الضغط السكانى وأثره فى التنمية فى مصر (1976)⁶⁷. وفى كلية الاقتصاد كوثر شذاب (1973)

برسالة عن النمو السكاني واستهلاك الحبوب الغذائية⁶⁸، وتقدم محمد نبيل محبوب (كلية الزراعة) (1975) برسالة عن دراسة تحليلية للنمو السكاني وعلاقته ببعض العوامل الاقتصادية في الريف المصري⁶⁹، وتقدمت نادية حليم (1974) برسالة دكتوراه بقسم الاجتماع في جامعة عين شمس في موضوع العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في الخصوبة⁷⁰، وهذه الرسائل ومعظمها مقدم في النصف الأول من السبعينات وهي امتداد لاهتمام الجامعات منذ الستينات بالمشكلة السكانية والعمل على الإسهام في حلها.

(جـ) أوفدت بعض الجامعات ومراكز البحوث بعض المتخصصين للحصول على رسائل للدكتوراه في دول الكتلة الشرقية، وذلك في إطار سياسات الدولة العامة في مجالات التخطيط العام والتخطيط الزراعي والصناعي والقرى العاملة والزراعة والاقتصاد، وغيرها، وقد تضمنت رسائل هؤلاء المبعوثون موضوعات سكانية. وأسهموا بالكتابة في مجلة الدراسات السكانية أو الدراسات السكانية عامة⁷¹. وقد أسهم هؤلاء في نقل الأفكار العامة لها عن السياسات السكانية في الدول التي حصلوا منها على درجاتهم العلمية.

(د) استمر إرسال البعثات للدول الغربية لبعض التخصصات، ومنهم حصلوا على الدكتوراه في تلك الفترة عاطف خليفة (1971) عن تفاوت الخصوبة في مصر من جامعة شمال كارولينا⁷².

(هـ) بدأت مرحلة إعداد رسائل ماجستير ودكتوراه في التربية السكانية، لإعداد متخصصين في مناهج ذلك التخصص ليدرس في المدارس، لما لذلك من أهمية في التعرف على أبعاد القضية السكانية ومن الرسائل التي قدمت في ذلك الفرع ما قدمه محمد السيد محمد جميل في موضوع : إعداد مرجع وحدة تدريسية في التربية السكانية لعلم الجغرافيا بالصف الأول الثانوي للحصول على درجة الماجستير في كلية التربية جامعة عين شمس 1980.

ومن الموضوعات التي كتبت في تلك الفترة، واهتم بها داخلياً وخارجياً موضوعات الهجرة الخارجية⁷³، فقد بدأ الخروج المصري إلى دول النفط للعمل، وانعكس ذلك على الكثير من أوجه النشاط البشري الاقتصادي وكفاءة العلميات الاقتصادية، ونواحي اجتماعية واقتصادية أخرى، وقد دل ذلك كله على اتجاه الاهتمام في الداخل وفي الخارج إلى مناقشة أبعاد واتجاهات ونتائج هذه الهجرة، ومن الدراسات في الداخل ما كتبه بيركنز ومينكلير⁷⁴، وما كتبته نازلي شكرى⁷⁵ في مشروع انتقال العمالة العاملة، ومشروع انتقال القوى العاملة العربية.

ولقد خلف التحليل الديموغرافي في الدراسات التاريخية المصرية في الوقت الحاضر رغم ازدهاره في مدارس تاريخية أجنبية وإذا كانت الدراسات السكانية دخلت علم الاجتماع في مصر في نهاية الستينات وأوائل السبعينات، فالتاريخ حتى الآن لم يلحق بالاجتماع رغم

الاهتمام بالتاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى فترات التاريخ المصرى المختلفة. وقد يرجع قلة الاهتمام بالتحليل الديموغرافى فى الدراسات التاريخية المصرية إلى نفس الأسباب العامة فى تأخر الدراسات السكانية فى علم الاجتماع يضاف إلى ذلك :

1 - أن التاريخ علم قومى وهو ذاكرة الأمة ولذلك فإن الأساتذة والباحثين والطلاب يتجهون إلى موضوعات قومية سواء فى التاريخ السياسى أو الاجتماعى لشذو وعى الأمة وصانع القرار وتأكيد وتدعيم الهوية القومية. من هنا كان اختيار موضوعات معينة للبحث لتحقيق الأهداف القومية.

2 - ثراء التاريخ المصرى بالأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسهولة الحصول على قضية بحثية فى أى فترة من الفترات التاريخية فى مصر سواء الفرعونية أو البطلمية أو الرومانية أو فترات لتاريخ الإسلامى أو الدولة العثمانية أو العصر الحديث.

3 - التوجه الأيديولوجى لبعض الدارسين والمؤرخين والأساتذة الذى ينعكس أساساً فى اختيار فترات معينة من التاريخ ودراستها دراسة سياسية أو اجتماعية للتوصل إلى نتائج وإثبات قضايا محل إهتمام الباحث وإن تطلب الأمر تجاوز بعض الموضوعية وهذا أمر موجود لدى بعض المؤرخين من محترفى السياسة ومثل هذه الموضوعات لاتهم حتى فى الجوانب الاجتماعية بالتحليل الديموغرافى.

4 - وفرة الوثائق والأدوات التاريخية الأخرى وسهولة الحصول عليها نسبياً فيما يتعلق بفروع التاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى فترات التاريخية المختلفة وقدرات الطلبة فى ظل تكوينهم العلمى على التعامل معها وتحليلها وإعتبار البيانات الديموغرافية إن وجدت مادة مكملة وليست أساسية.

5 - يحتاج التعامل مع البيانات الديموغرافية إلى تكوين علمى قد تقتصر إليه المقارنات الدراسية فى مرحلة الليسانس أو السنة التمهيدية للماجستير الأمر الذى يجعل الطلاب يجمعون عن للتعامل مع هذا الفرع من التاريخ.

6 - يضاف إلى ما سبق طبيعة تخصص الرواد والأجيال التالية لمدسة التاريخية المصرية والمدارس الفرعية التى كونها الأساتذة والمؤرخون الكبار فى فروع وفترات التاريخ المختلفة وقد شرحت هذه للنقطة بالتفصيل فى علم الاجتماع.

إن هناك العديد من البيانات السكانية وقوائم المواليد والضرائب والجزية والخراج ومحاولات حصر السكان فى فترات تاريخية متعددة وبيانات عن الوفيات وعن التعميد فى الكنائس وظواهرات دينية ديموغرافية فى فترات التاريخ المختلفة وكذلك بيانات عن أراكة (مسح وقياس) الأرضى المصرية وبيانات عن المحاصيل واستهلاكها والأسواق وغيرها، وهذه الظواهرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات دلالات وأسباب ونتائج ديموغرافية وتنتشر كلها فى الوثائق وبعضها فى شكل قوائم وإذا اتبعت المعايير والقياسات الديموغرافية

الحديثة لتحليلها أو تركيبها فإنه من الممكن أن يثرى هذا الجانب (التحليل الديموغرافى) ويمكن الاستشهاد بمجموعة من الدراسات المشابهة والمناظرة فى التحليل الديموغرافى فهناك على سبيل المثال كتاب مهم فى الديموغرافية التاريخية هو: Population In History Essays: DV, Glass and D.E.C. Eversley تحرير in Historical Demography 27 دراسة فى ثلاثة أقسام :

القسم الأول عام يتناول القواعد العامة للديموغرافيا التاريخية وكيفية البحث فيها وأدواتها ويقع فى كدراسات.

أما القسم الثانى فيختص بالديموغرافية التاريخية فى بريطانيا العظمى ويقع فى عشر دراسات.

أما القسم الثالث فيتناول موضوعات للديموغرافيا التاريخية فى أوروبا والولايات المتحدة ويقع فى 11 دراسة.

وتتأرجح هذه الدراسات ما بين التحليل والتركيب فى الديموغرافيا كما أنها تتناول الديموغرافيا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهناك دراسة أخرى مهمة لشغل بيلا حول تقدير معدل المواليد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم (طريقة البحث) وهى مأخوذة عن دراسة باللغة الفرنسية المعنونة بدراسات فى التاريخ الاجتماعى والثقافى للإسلام من القرن 17 إلى القرن 15 ولذى نشر عام 1976. وهى دراسة ديموغرافية تاريخية لمجتمع قرش ويتبع فيها طريقة جديدة للبحث الديموغرافى التاريخى ويمكن الإفادة منها فى الوصول إلى نتائج مهمة فى تطور المجتمعات من خلال جمع المؤشرات السكانية وبحث دلالاتها وقد ترجم هذا البحث (معدل المواليد) ونشر فى مجلة التراث العربى السورية فى العدد 32 سنة 1988 وأعيد نشره فى ديسمبر 1989 فى سلسلة رسائل جغرافية التى تصدرها الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت ويقدم طريقة تحليلية تركيبية رائعة من مادة فى الأساب والتراجع وإن كان يؤخذ عليه حساب الخصوبة للرجال (راجع ص 43 فى النشرة المذكورة) وبعض الأمور الأخرى الديموغرافية استدركتها عليه المترجمة (راجع ص 49).

ويمكن لأقسام التاريخ فى الجامعات المصرية الاستعانة بمختصين فى الديموغرافيا أو فى الدراسات السكانية عامة أسهموا فى التكوين العلمى المناسب لطلاب البحث ولدراسات العليا الراغبين فى إكمال دراساتهم وبحوثهم فى الديموغرافيا التاريخية والمشاركة فى الإشراف العلمى على مثل تلك الرسائل فالمؤرخ يعمل أدواته ومنهجه ولكن بشرتك معه الديموغرافى فى تحليل المحتوى وفى تطوير الأساليب الديموغرافية ومشاركة أكثر من متخصص فى الدراسات العلمية وفى الدراسات والبحوث أمر أصبح متعارف عليه وسائد فى مدارس العلوم الاجتماعية والإنسانية فى جهات كثيرة من العالم كل يدرس من زاويته لإثراء الموضوع وهذا ما يعرف باسم Intra Disciplinary Approach ولكن على أية حال سنتناول هذه الدراسة فى موضع لاحق بعض الأسس الديموغرافية والإشارة إلى بعض الكتابات التى

تمد الباحث في التحليل التاريخي بقاعدة علمية متينة وجيدة ومناسبة لكي يتمكن من معرفة أسس وقواعد الديموغرافيا.

بعض الدلالات والمؤشرات الديموغرافية وأهميتها في دراسة التاريخ :

هناك بعض النظريات والقواعد في الديموغرافيا تتناول إطاراً تاريخياً تطورياً لبعض الظواهر الديموغرافية في المجتمعات والتي نقيّد دارس التاريخ وسنعرض هنا للنظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية ونظرية الحركة الانتقالية.

النظرية للديموغرافية الانتقالية :

في عام 1945 قدم فرانك نوتشتاين Notestein نظرية عرفت بالنظرية الديموغرافية الانتقالية أو نظرية الانتقال الديموغرافي وملخصها أن شعوب العالم تمر بثلاث مراحل ديموغرافية هي المرحلة البدائية والمرحلة الانتقالية والمرحلة الاستمرارية. وتتميز المرحلة البدائية بارتفاع نسبة المواليد فتتراوح بين 40 و 50 في الألف وارتفاع نسبة الوفيات فتتراوح بين 30 و 35 في الألف ويعترض السكان في هذه المرحلة للأوبئة والمجاعات التي ترتفع نسبة الوفيات في سنوات حدوثها إلى أرقام خيالية، كما ترتفع نسبة وفيات الأطفال (Infant Mortality) ارتفاعاً واضحاً فقد تصل إلى 40 في الألف ويترتب على هذا انخفاض معدلات النمو في هذه المرحلة. وقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت العالم في كل أجزائه حتى القرن السادس عشر تقريباً .

ثم تلي هذه المرحلة ما يطلق عليها بالمرحلة الانتقالية وتتميز بنمو سريع مطرد للسكان يرجع إلى انخفاض ملحوظ في نسب الوفيات مع بقاء نسب المواليد على ارتفاعها فتتسع الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية. وتتراوح نسبة المواليد في هذه المرحلة بين 25 و 40 في الألف بينما تتراوح نسبة الوفيات بين 15 و 25 في الألف فيحصل متوسط نسبة الزيادة الطبيعية على هذا الأساس إلى حوالي 20 في الألف.

وتبدأ الشعوب في دخول المرحلة الانتقالية حين يستقر نظام الحكم بعد اضطرابه ويستتب الأمن بعد الفوضى ويطمئن الناس إلى مورد ثابت للرزق ويبدأ التعليم في الانتشار وتتقدم الرعاية الصحية فيترتب على كل هذا انخفاض مطرد في نسبة الوفيات وبينما لا تتأثر نسبة المواليد بشكل واضح وقد مرت أوروبا في هذه المرحلة الديموغرافية من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهي المرحلة الاستقرارية فيطلق عليها بعض الكتاب مرحلة النضوج السكاني Demographic Maturity وتتميز هذه المرحلة بالنمو البطيء للسكان وتنتقل الشعوب إلى هذه المرحلة بعد أن تسود وسائل الإصلاح في شتى نواحي المجتمع ويطرّد ارتفاع مستوى المعيشة لدى تلك الشعوب فيترتب على هذا اتجاه نسبة المواليد إلى

الهبوط بعد أن تكون نسبة الوفيات قد هبطت من قبل خلال المرحلة الانتقالية ووصلت إلى أدنى حد لها وهو يتراوح بصفة عامة بين 7 و10 في الألف وبذلك تضيق الهوة بالتدرج بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات وتقل تبعاً لذلك نسبة الزيادة الطبيعية. وحينئذ لا يزيد السكان إلا بقدر ضئيل فيتحقق النضوج السكاني. وتتميز هذه المرحلة بطول متوسط العمر إذ يبلغ 70 سنة أو أكثر. وبارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الشيوخ وانخفاض نسبة الأطفال إلى مجموع السكان.

وقد تم استدراك هذه النظرية على يد ديموغرافي أسترالي هو جون كالدول والذي رصد فيه حالة صغر النمو السكاني أي للمجتمعات التي لا تتزايد بسبب تساوى المواليد والوفيات أو المجتمعات التي يتناقص سكانها بفعل تزايد الوفيات على المواليد والتي تشهدا بعض المجتمعات الأوروبية حالياً ومثل هذه النظرية تقيّد في التحليل الديموغرافي من خلال موجه الخصائص الديموغرافية للزيادة السكانية لأنماط للمجتمعات المختلفة حسب موقعها في مراحل هذه النظرية أما النظرية الثانية فهي نظرية الانتقال الوبائي للسكان وقد قدمها أستاذ علم الوبائيات في جامعة نورث كارولينا عبد الرحيم عمران.

نظرية الانتقال الوبائي للسكان :

يمكن فهم أنماط التغير السكاني في العالم العربي إذا تم شرحها في إطار التغيرات دراسات في علوم الطب والديموغرافيا والاجتماع والوبائيات والتاريخ على مدى عدة سنوات، وقد تكونت مفاهيمها بحيث يمكن تطبيقها على كل الأمم وكل العصور وسميتها بالإنكليزية The Epidemiologic Transition Theory، فقد نشرت في الهند عام 1969، ثم في الولايات المتحدة عام 1971، ثم في أمريكا اللاتينية عام 1976، ثم في إنجلترا عام 1983، وقد أدخلت في دائرة المعارف العالمية للسكان عام 1982.

والنظرية تدرس التغيرات السكانية وأسبغها وآثارها حسب مبادئ علم الوبائيات، وهو فرع من الطب يختص بالبحوث الميدانية ودراسة تفاعل الأسباب والنتائج بالنسبة للأمراض والوفيات والخصوبة وغيرها من المشاكل الصحية والاجتماعية كأساس لفهمها وتقديم الحلول لها. وتعتمد النظرية كذلك على مبادئ علمي الديموغرافيا والاجتماع. هذا ولأن نعرض هنا إلى النظرية بأكملها، ولكن لأفاق معينة منها تساعدنا على فهم أنماط التغيرات السكانية والصحية في البلاد العربية.

وبالنسبة للتطور السكاني، فإن النظرية تقسم فترات التاريخ إلى فترتين أساسيتين يختلف التطور السكاني فيهما اختلافاً جديراً : الفترة القديمة أو قبل الحديثة Pro-Modern Period ، وهي الفترة التي سبقت منتصف القرن السابع عشر، والفترة الحديثة Modern Period، وهي الفترة التي تلت ذلك حتى الآن. ويبين الشكل 3 - 3 أن نمط النمو في سكان العالم (بما في ذلك البلاد العربية) في الفترة القديمة كان من النوع المتوازن البطيء. أي أن زيادة السكان كانت طفيفة وعلى مدى أجيال تمتد مئات السنين. بينما نجد الزيادة في الفترة الحديثة من

النوع التراكمي، أى أن معدل الزيادة ابتدأ فى التصاعد على شكل تراكمى فى حدود سنوات قليلة. وبلغ الأرقام نجد أن تكوين نصف البليون الأول من سكان العالم استغرق الفترة من عهد آدم إلى منتصف القرن السابع عشر، أى آلاف السنين بينما استغرق تكوين نصف البليون الثانى الفترة من 1650 إلى 1830، أى أقل من مائتى سنة، ثم تكون البليون الثانى فى مائة سنة بين 1830 و1930 وتكون البليون الثالث فى ثلاثين سنة فقط، والرابع فى أقل من عشرين سنة فى أواخر السبعينات، وذلك بسبب الزيادة التراكمية للسكان. وطبقاً للمعدل الراهن، وهو 1.7 فى المائة سنوياً، سيزيد سكان العالم بمقدار بليون نسمة فى أقل من عشر سنوات. راجع عبد الرحيم عمران، سكان الوطن العربى، نيويورك 1988 ص 96 - 114.

وتفيد هذه النظرية دارس التاريخ الذى يتعامل مع التحليل الديموغرافى حيث توضح أثر الأوبئة التى تصيب مجتمعات معينة وترصدها الأحداث والسجلات التاريخية فى حركة السكان الديناميكية كالمواليد والوفاة والزيادة الطبيعية وأحياناً الهجرة وهى نظرية تتشابه فى خطوطها العامة مع النظرية السابقة.

أما النظرية الثالثة فهى نظرية ويلير زلنسكى وهى نظرية الحركة الانتقالية أو نظرية التحول فى الانتقال وتقوم على رصد القواعد والأنماط المحددة لنمو وتطور انتقال الإنسان عبر المكان والزمان خلال لتاريخ الحديث وهذه القواعد تشكل مكوناً أساسياً فى عملية التحديث وفيها يقارن زلنسكى بين الأحوال والظروف المختلفة فى الماضى والحاضر من حيث عوائق الانتقال قديماً وحديثاً ويرى أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وسلوكية وسياسية أثرت فى الانتقال والهجرة وتقوم هذه النظرية أيضاً على التتابع المؤقت فى الحركة وعلاقتها بالنظرية الديموغرافية الانتقالية وتقوم هذه النظرية على خمس مراحل مرحلتها الأولى مرحلة التحول الحيوى للمجتمع التقليدى قبل الحديث وهى تشبه المرحلة الأولى فى النظريتين السابقتين: تواصل النظرية دراسة تحول الإنسان فى المكان ونتائج ذلك حتى تصل إلى مجتمع فائق التقدم فى المستقبل. (راجع : Zenlinsky, W., The Hypothesis of the Hobility Transition Geographical Review, Vol. 61, 1971, P.219)

وتفيد هذه النظرية دارس التاريخ فى التعرف على خاصية ديموغرافية مهمة وتتمثل فى انتقال السكان والتحول من مسكن الريف إلى المدن وتكوين الطبقات فى المجتمع وأثره الاقتصادى والاجتماعى ثم الحركة داخل المدينة نفسها وما ينتج عن ذلك من آثار ونتائج اقتصادية واجتماعية أيضاً.

كتب تفيد للتكوين العلمى لدارس التحليل الديموغرافى :

هناك العديد من الكتب والمؤلفة المترجمة يمكن أن تقدم خلفية مهمة تمكن من استيعاب واستخدام الأدوات الديموغرافية فى الدراسات التاريخية منها كتاب (السكان ديموغرافياً وجغرافياً) للدكتور محمد السيد غلاب والدكتور محمد صبحى عبد الحكيم وقد صدرت منه 4

طبقات، وكتاب (أسس جغرافية السكان وتطبيقاتها) للدكتور أحمد إسماعيل، وكتاب (جغرافية السكان) للدكتور فتحى أبو عيانة، بالإضافة إلى مجموعة الكتب المترجمة من بينها كتاب (مشكلات السكان) تأليف وارين م. توميمسون ودافيد ت. لويس ترجمة الدكتور راشد البراوى مراجعة وتقديم الدكتور عبد المنعم الشافعى 1969 "مؤسسة فرانكلين"، وكتاب (أساسيات علم السكان) تأليف ت. لين سميث ترجمة الدكتور محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر مراجعة وتقديم الدكتور عز الدين فريد 1971 "مؤسسة فرانكلين".

وهذه الكتب توضح الفكر السكاني وأساسياته فى المدارس الإنجليزية والأمريكية. أما الكتب المتاحة باللغة العربية والتي توضح الفكر الفرنسى أهمها كتاب عبد الكريم الياقنى وله كتاب فى علم السكان وهو مطبوع عام 1959 يضاف إلى ذلك كتاب صلاح نامق عن مشكلة السكان فى مصر وكتابات عبد المجيد فراج خاصة كتابه الإحصاء السكاني وتضم كتب مبادئ الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع باللغة العربية معالجات ديموغرافية مهمة كما تتضمن رسائل الماجستير والدكتوراه المشار إليها فى هذا البحث أجزاء حول الديموغرافيا التاريخية متقطعة فى التطور السكاني فى بعض الفترات لبعض المناطق أو لمصر اعتمادا على التقديرات أو الإحصاءات المنشورة مع ذكر دلالات وعوامل ونتائج هذا التطور وتعامل بعضها مع أدوات بحث ديموغرافى تفيد دارس التحليل التاريخى. (راجع : قوائم المراجع والهوامش المرفقة بالبحث).

نماذج للتحليل الديموغرافى :

سنختار هنا ثلاثة نماذج تتفاوت فى دلالاتها وتقدم فى نفس الوقت مؤشرا وأنماط يمكن إتباعها أو اختيار نموذج أو نظير لها فى التطبيق.

النموذج الأول :

يتعلق بتقديرات سكان مصر . من المعروف والملاحظ لدى المؤرخين والباحثين فى التاريخ تفاوت تقديرات سكان مصر بين مؤرخ وعالم لنفس الفترة فهناك من يرتفع إلى نحو 40 مليون وآخرين يهبطون إلى مليونين أو ثلاثة وفى الفترة الواحدة نجد أن الفارق فى تقدير الفترة الواحدة بين البعض يتجاوز ملايين عدة فى وقت كان المليون نسمة يعتبرون حجما سكانيا هائلا بقياس معطيات الاقتصاد والتكنولوجيا المساندة والظروف البيئية والكوارث الطبيعية ومساحة الأرض الزراعية ولقد أورد جمال حمدان فى رسالته للدكتوراه ثم فى دراسات تالية خاصة فى كتابه شخصية مصر تقديرات كثيرة متفاوتة كأمثلة على تفاوت التقديرات السكانية تفاوتا كبيرا، كما أورد عبد الرحيم عمران تقديرات متفاوتة لمصر عند راسل وهولنجوريرث، كما أورد صبحى عبد الحكيم ووسيم عبد الحميد تقديرات متفاوتة أيضاً بالإضافة إلى العديد من التقديرات المتناثرة فى الكتب المختلفة ولكن باستخدام الأدوات الديموغرافية المعاصرة اصطلاح الدارسون على مقياس معين يوضح سكان مصر فى أى فترة

تاريخية ويبرز هذا عند عبد الفتاح وهيبة وجمال حمدان في شخصية مصر وفيما يلي نموذج أورده جمال حمدان.

هناك متغيران أساسيان في تاريخ السكان وضوابطهم في مصر : مساحة الأرض الزراعية ونوع الزراعة السائدة، أى الكم والكيف أو البيئة والتكنولوجيا، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيراً جداً عبر العصور، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو 5.1 مليون فدان من الزراعة. فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو 6 ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديماً نحو 7.5 مليون فدان. أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائم، بالرفع على الضفاف العالية المباشرة على النهر أو بالأبواب بعيداً عنه، ويقدر المجموع بنحو 12% من المساحة الكلية، أى الثمن. وإذا فقدنا تحميل السكان وكثافتهم فى الماضى لا يمكن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل. أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيراً على الحاضر فى المساحة، فقد كان يخسر أكثر الكثافة واغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى ببعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديماً، وهذا يصدق أيضاً على النظريات الرومانتيكية الكلاسيكية القديمة - كنظرية مونتسكيو - التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم.

وإذا نحن أردنا تقريباً معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة إدارية مثل قلنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان 75% من رقعتها تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها 365 نسمة فى الكيلو المربع. ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول 350 فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Sege للكثافة أيام البطالسة بنحو 280 فى الكيلو المربع). فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصوى على المساحة القصوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى :

7.5 مليون فدان = تقريباً 28500 كم² * 350 نسمة = 9975000 نسمة، قل 10 ملايين.

فإذا أضفنا إليها 10% فارق حياة المدن والعاصمة كانت الطاقة القصوى 11 مليوناً، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو 10% فى أى الاتجاهين. أى قد يصل بها إلى حوالى 10 أو 12 مليوناً على الترتيب. أما بعد البرارى فالصورة هى :

6 ملايين فدان = تقريباً 23000 كم² * 350 نسمة = 8155000 نسمة + 10% ن = = نحو 9 ملايين تقريباً، تصل مع الخطأ المحتمل إلى 8 أو 10 ملايين.

تقديرات السكان :

تلك الأرقام هى السكان بالقوة (ق) Potential Population (P) وهى ليست بالشئ الهين، ولا تقلل من ضخامة وعظمة مصر قديماً كما سنرى. ولكن السكان بالفعل (ف) Actual Population كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية - لم تتحقق قط

بالطبع - هي الصفر - ولكننا ابتداء نستطيع على هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بقة وإطمئنان كل التقديرات التي تتعدى ق، وكذلك أيضاً دعنا لا ننسى تلك التي تقع دونها بكثير جداً مما يتفق مع منطق للتاريخ الحضري. وبهذه المناسبة، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الإغراق والمبالغة بالتضخيم في تقدير سكاننا قديماً أكثر شيوعاً بكثير من الاتجاه المضاد نحو الإسراف بالتقليل، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو التشذوذ.

مرفوضة إذن مثل تلك التقديرات التي تذهب بالسكان في مصر القديمة إلى 27 مليوناً، أو في الدلتا إلى 40 مليوناً ! وثمة تقدير آخر بنفس الرقم ككل، يرفعه شامبلون بدوره إلى 48 مليوناً ! ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التي عرض لها مختلف الكتاب، ولكن يمكن أن نقول أن هناك عملياً سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها، ومن الناحية الأخرى فإن الأرقام التي يلخصها الجدول الآتي هي تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمة، دون أن تعني بالضرورة أنها صحيحة أو وثيقة، حسبنا فقط أن نلاحظ المفارقة الخارقة بين بعضها، كتقدير الواجب أو بالذات الواحيتين بثمانية بلايين في تاريخ وتقدير مصر رمسيس الثاني جميعاً بمليون ونصف مليون لا غير ! إنما هي مؤشرات عريضة ميسورة، تؤلف فيما بينها شريطاً متصلاً بدرجة ما يمكن أن نعيد في تحليل شخصية مصر السكانية تاريخياً.

النموذج الثاني :

هذا النموذج يتمثل في ملاحظة لعبد الكريم الباقي ويتمثل في متوسط الأعمار في فترة مائتي عام تقريباً منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى العصر العباسي الأول وعلاقة ذلك بالحروب والفتن ومستويات المعيشة والتحول إلى حياة الدعة واللوهر والإسرخاء وعلاقته بمتوسط الأعمار، ومتوسط الأعمار مؤشر ديموغرافي مهم يؤثر في قوة العمل وبعض الأوضاع السياسية كالتجنيد بالإضافة إلى دلالات أخرى.

ويلاحظ الدارس للتاريخ تناقص في الأجيال والأعمار. ومن العسير أن نجزم بذلك ولكن نقاب على الأقل من أعمار الخلفاء والملوك في عصور الإسلام، فنجد أن متوسط أعمار الخلفاء الراشدين مع الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام يناهز 67 سنة، مع أن ثلاثة من الخلفاء الراشدين قتلوا، ومتوسط أعمار الملوك الأمويين الخمسة الآخرين وهم يزيد الثاني وهشام والوليد الثاني ويزيد الثالث ومروان الثاني يبلغ 42 سنة، قتل خليفان وهما الوليد الثاني ومروان الثاني، ومتوسط أعمار الخلفاء العباسيين الخمسة الأولين وهم السفاح والمنصور والمهدي والهادي والرشيد يبلغ أيضاً 42 سنة مع أن أحداً منهم لم يقتل إذ كان الهادي قد مات حنط أنفه ولم يسمه والدته. وهذا يدل دلالة واضحة على تناقص مدى التغير بين ملوك الإسلام في سياق الزمان ولابد أن يكون ذلك جارياً لدى السوق أيضاً.

كان تأخر المسلمين إذن مقترناً بالصمود الديموغرافي وبالاختلاط الشديد بالعاجم وتناقص التعمير هذا عدا الكوارث الكبيرة التي فتأت البلاد الإسلامية ولاسيما هجمات المغول والتتار والصليبيين.

لقد انهارت مملكة اليونان وتداعت إمبراطورية الرومان وصوحت ظلال الحضارة العربية وكان كل ذلك متصلاً بالصين الديموغرافية ولكن هذه الصين من مواليد وزواج وتعمير عادت قُتبت عند أحفادهم وعند الذين خلفهم في البلاد، وانتهى كل منها إلى حد معتاد أو مرتفع أو منخفض، والسبب في هذا التبدل أن الأحوال الاجتماعية والشؤون الاقتصادية وأنماط المعيشة قد تبدلت جميعها تبدلاً كبيراً في تلك الصين الخفية.

النموذج الثالث :

يتمثل في دراسة قام بها الباحث لدراسة القضية الخاصة بتعمير الساحل الشمالي لمصر غرب الإسكندرية بالسكان ومناقشة إمكانيات ذلك وهل هذا الإقليم كان صومعة غلال وملبنا ببساتين الفاكهة كالكرام والزيتون والموايح وأنه كان مخزن لغلال روما ويمد روما بحاجاتها من الغلال وقد اعتمدت في بيان ذلك على متغيرات مهمة منها فيضان النيل وامتداد الفرع الكائري وعلاقة بحيرة مريوط بذلك ورواسب النيل وامتداداتها وعلاقة المنطقة القريبة من الإسكندرية بهذه المدينة والتغير المناخي في الساحل الشمالي وكثافات السكان الممكنة وراء التغير في فروع النيل في الرواسب ثم تباعد السكان وتم تتبع الأحداث التاريخية في المنطقة حتى عصر محمد علي من السلوم حتى الإسكندرية وكانت النتائج هي أن هذا الإقليم إلى الغرب من مدينة الحمام (خمس كيلو غرب الإسكندرية) لم تكن كثافات السكان فيه ولا مراسم العمران أفضل مما هي عليه في منتصف هذا القرن.

الخاتمة :

يحرص باحثو مجالات الديموغرافيا والدراسات السكانية إلى اعتبار التاريخ ضمن التخصصات التي تدخل في مجال الديموغرافيا وإن كان التحليل الديموغرافي قد وظف في الدراسات التاريخية في بعض المدارس التاريخية العالمية فإن الأمر يختلف عن ذلك في مصر وبعض جهات العالم العربي وهو في تلك الحالة انعكاس كما يحدث في مصر حيث التأثير الثقافي والريادة والمدرسة الأم التي خرجت الباحثين العرب في المجالات المختلفة من جامعاتها وهناك أسباب أكاديمية وأيديولوجية متعددة تؤثر في ذلك وفي نفس الوقت هناك تخصصات قطعت شوطاً مهماً في مجال الدراسات السكانية كالجغرافيا والاجتماع والإحصاء والاقتصاد بل والطب ويشارك للتاريخ في قلة توظيف التحليل الديموغرافي في علم السياسة.

وقد أثبتت الدراسة أن هناك مجالات وموضوعات وفترات تاريخية ذات دلالات ديموغرافية مهمة يمكن أن يستخدم فيها التحليل الديموغرافي للوصول إلى نتائج علمية مهمة كما أن هناك فترات وموضوعات إذا ما أُضيفت إليها التحليل الديموغرافي أمكن استجلاء الكثير من عدم الوضوح فيها وقد أشرنا في الدراسة إلى ذلك.

ويمكن أن يقترح مايلي في مجال استخدام التحليل الديموغرافي في الدراسات التاريخية :

1 - الاهتمام بإعداد طلاب مرحلة الليسانس من خلال الحرص على أن يتضمن بعض المقررات الدراسية موضوعات سكانية كمقررات للجغرافيا والاجتماع والاقتصاد وإن

كانت المقررات الموجودة حالياً بها أجزاء عن السكان إلا أن الأمر قد يتطلب تدعيماً أكثر .

2 - التعاون مع الباحثين والمتخصصين في الفروع ذات الصلة بالسكان أياً في شكل بحوث والإشراف على رسائل ، وإما بعقد ندوات كهذه الندوة .

3 - توجيه طلاب الدراسات العليا إلى موضوعات ذات دلالات ديموغرافية مع توجيههم إلى الاطلاع على الكتب والمراجع التي تساعد على تكوين قاعدة علمية .

4 - قيام الأساتذة والمؤرخين الذين لديهم اهتمام بهذا الموضوع بالمبادرة بنشر أبحاث في هذا المجال على أن يتوافر لها جانب العلانية والانتشار من خلال إلقائها في محاضرات عامة أو مؤتمرات أو مشابه ذلك .

5 - الحرص على ترجمة الدراسات المتوفرة في المدارس الفكرية الأجنبية في مجال التحليل الديموغرافي .

المراجع

مراجع فترة ما قبل الستينات :

- 1 - Hauser P.M. & Duncan O.D., The Study of Population, Chicago, University of Chicago Press, 1959, PP.2- 3.
- 2 - عبد المنعم وعبد الكريم اليافى، المعجم الديموغرافى متعدد اللغات، القاهرة، 1976، ص 6 - 10.
- 3 - لين سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب ولؤاد اسكندر، القاهرة، مؤسسة فرانكلين، المكتب المصرى الحديث، 1971، ص 15 - 24.
- رياض طيارة، محبى النين ياميش، ويوسف الجميل، الأبحاث العربية، ومواطن ضعفها ونواقصها فى البلدان العربية، النشرة السكانية للمنظمة الاقتصادية لغرب آسيا، العدد 15، يناير 1978، ص 3.
- 4 - Hauser P.M. & Duncan O.D., op., cit., P107.
- 5 - Loc. cit.
- 6 - Giorgio Mortara. Demographic Studies in Brazil, in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 235 -248.
- 7 - Grebenik, E. The Development of Demography in Great Britain. in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 109 -202
- 8 - Chundra Sekaran, C. Survey of the Status of Demography in India, In Hauser & Duncan op. cit., pp.249 -258.
- 9 - Hauser & Duncan, op. cit., p. 1.
- 10 - محمد عوض محمد، سكان هذا الكوكب، القاهرة، 1936، ص ص 269 - 270.
- 11 - جمال حمدان، شخصية مصرية - دراسة فى عبقرية المكان، مج4، القاهرة فى 1984، ص 16 - 20.
- 12 - Jomard E., Mémoires sur la Population Comparée de l'Egypte, Ancienne et Moderne, dans Description de L'Egypte, V.IY, Paris, 1927.
- 13 - محمد عوض محمد، مرجع سبق ذكره، ص 275.
- 14 - Sauvy, A. Development and Perspectives of Demographic Research in France, in Hauser & Duncan, op. cit., pp. 180 -189.
- 15 - ابراهيم رزقانة، تصنيف العلوم الجغرافية، الموسم الثقافى للجمعية الجغرافية المصرية.
- 16 - Amer Mustafa, Some Problems of the Population of Egypt, El Maaref Printing to Internation Geographical Congress, Cambridge, July, 1929.
- 17 - Grobenik, E. The Development of Demography in Great Britain, in Hauser & Duncan, op. cit., p. 193.
- 18 - El Darwish. M.M., Analysis of Some Estimates of the Population of before 19th Century, L'Egypte Contemporaine, March, 1929, pp. 273 286.

- Kamal A. M., A Statistical Review of Births and Deaths of Children in the Principal – 19
Towns of Egypt since 1886, The Journal of the Egyptian Medical Association,
15 February, 1886.
- Azmi Hamed El Sayed, A Statistical Study of Population of Egypt, – 20
L'Egypte Contemporaine, December 1933, pp. 637 –650.
- El Darwish M.A., A Note on the Population of Egypt, Population, George and Unwin – 21
Ltd., V. 1&2, 1984.
- Sauvy, A. Development and Perspectives of Demographic Research in France, – 22
in Hauser & Duncan , op. cit., pp. 180 –189.
- 23 – السيد صبرى، تحليل نتائج التعداد فى مصر، مصلحة عموم الإحصاء، 1935.
- Cleland, C. The Population Problem in Egypt, A Study of Population Trends and – 24
Condition in Modern Egypt, Pennsylvania, Eciense Press Printing Company, 1936.
- Farid E.A The Introduction of the Perenirial Irrigation into Egypt, – 25
Unpublished Ph. D., London University, 1937.
- 26 – الجمعية المصرية، المجلة الطبية، العدد السابع، يوليو، 1937.
- 27 – محمد عوض محمد، النواحي الاجتماعية الخاصة بتنظيم النسل، الجمعية الطبية المصرية، العدد السابع،
يوليو 1937، ص 65 – 66 – 73.
- 28 – على بك فؤاد، تحديد النسل، المجلة الطبية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 50.
- 29 – عباس عمار، الفناحية الإنسانية فى موضوع تنظيم النسل، الجمعية الطبية المصرية، المرجع السابق، ص
191 – 197.
- 30 – ابراهيم مجدى، مضار تحديد النسل، للجمعية الطبية المصرية، ع 7، ص 76 – 84.
- 31 – مصطفى فهمى، هل من الخير لمصر تعميم فكرة تحديد النسل، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص
101 و 107.
- 32 – عيسى عبده، رأى فى تحديد النسل وتنظيمه، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق الإشارة إليه، ص
155 – 166.
- 33 – حسن البنا، رأى فى تحديد النسل من الوجهة الدينية، للمجلة الطبية المصرية، العدد السابق الإشارة إليه، ص
215 – 222.
- 34 – محمد اسماعيل، موجات الإجهاض وتحديد النسل وميراثه، نفس المجلة السابقة، ص 85 – 95.
- 35 – مصطفى النكلى، الإجهاض وموقف الطبيب من الوجهة الجنائية، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص
36 – 47.
- 36 – عبد العزيز حلمى، تنظيم النسل، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 167 – 177.
- 37 – عبد الحكيم الرفاعى، مشكلة السكان فى مصر، المجلة الطبية المصرية، العدد السابق، ص 135 – 149.
- 38 –
- 39 – السيد عبد الحميد الدالى، نسب المواليد واتجاهات الخصوبة فى مصر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة
بجامعة فؤاد الأول، بقسم العلوم الاقتصادية والإحصاء، 1950.

- 40 - محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مديرية القيوم، دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة، 1952.
- 41 - محمود أمين عبد الله، ديموغرافية مدينة قنا، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1958.
- 42 - محمد السيد غلاب، البيئة والمجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1955.
- 43 - محمد صبحى عبد الحكيم، سكان مصر، دراسة ديموغرافية، فى كتاب صفى الدين أبو العز وأخريين، دراسة فى جغرافية مصر، القاهرة، مكتبة مصر، 1957.
- 44 - محمد صبحى عبد الحكيم، الهجرة الداخلية فى مصر، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، 1957.
- 45 - Hamdan G., The Population of Nile Delta, Ph. D., Rending Univ., 1953.
- 46 - Farag A. M., Demographic Development in Egypt during the present Century, Ph. D., London, Univ. of London, London School of Economics and Political Science, 1957.

مراجع فترة الستينات:

- 47 - محمد صبحى عبد الحكيم، الهجرة إلى القاهرة، المجلة الجغرافية العربية، مج 1، 1968.
- 48 - محمد عبد الرحمن الشرنوبى، الهجرة من الريف إلى المدن الرئيسية بالـ ج.م.ع.، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا، أداب عين شمس، 1968.
- 49 - كرم حبيب بدروس، أثر العامل الديموغرافى فى التغير الاجتماعى وتطبيقه على تغير البنيان العمرانى لمدينة كفر الدوار، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- 50 - فتح الله سعد هلول، الخواص الاجتماعية للسكان الريفيين بالإقليم المصرى ج.م.ع. الاسكندرية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، 1961.
- 51 - مرزوق عبد الزحيم عارف، الهجرة الريفية فى ج.م.ع.، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- 52 - Zikry Abdel Khalil: M., Social Cultural Determinants of Human Fertility in Egypt, Ph. D. D. Dissertation, Syracuse Univ. Syracuse, N. Y., 1963.
- 53 - Shanawany Haifaa, Family Planning, An Equilibrium Response To demographie Condition in the U.A.R. Egypt, Ph. D. Dissertation, Corneil University, 1977.
- 54 - Risk Fianna, Social and Psychological Factors offeeting Fertility in U.A.R., Migration and Family living, 1963.
- 55 - Mazhar Khalil, General Outline Of Family Planning, The Journal Of The Egyption Association, A specialissue of family planning conference, Cairo, 1963.
- 56 - عبد المنعم الشافعى، مستقبل السكان فى مصر سنة 2000، مصر المعاصرة، مج 361، يوليو، ص101 - 113.
- 57 - محمد صبحى عبد الحكيم، نحو استراتيجية لإعادة توزيع السكان فى مصر، فى دراسات سكانية، مج 37، اكتوبر 1976، ص 1 - 24.

- 58 - السيد ياسين، الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية في العالم العربي، ملاحظات مبدئية، مؤتمر الخبراء العرب لمسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية، الإسكندرية، (3 - 8 يناير) 1976.
- 59 - فتحى محمد أبو عيانة، سكان الاسكندرية، دراسة جغرافية ديموغرافية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة الاسكندرية، 1970.
- 60 - ماهر عبد الحميد اللبثي، النمو السكاني للقاهرة في القرن العشرين، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة القاهرة، 1971.
- 61 - محمد محمد يوسف زهرة، سكان منطقة قناة السويس 1897 - 1966، دراسة ديموغرافية رسالة ماجستير في الآداب، مقدمة إلى قسم للجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1976.
- 62 - فايزة على سالم، مدن الدلتا دراسة جغرافية، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الجغرافيا، جامعة عين شمس.
- 63 - فتحى عبد الله عثمان فياض، تطور وتوزيع مدن الوجه القبلي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1976.
- 64 - محمد محمد سطحية، المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر في إقليم مصر والعوامل الجغرافية التي أثرت فيها، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الاسكندرية، 1961.
- 65 - محمد أحمد اسماعيل، سكان سيناء، في التخطيط الهيكل لشبه جزيرة سيناء، مجلة جامعة القاهرة، مركز بحوث التنمية والتخطيط للتكنولوجيا، جامعة القاهرة، 1982.
- 66 - محمد محمد زهرة، للمركز المورلى في الساحل الشمالى لمصر غرب الاسكندرية، رسالة دكتوراه، قسم جغرافيا، جامعة القاهرة، 1982.
- 67 - ربيع محمود حسن الروبي، الضغط السكاني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية للتجارة، جامعة أسيوط، 1973.
- 68 - كوثر مصطفى شاذل، النمو السكاني واستهلاك بعض المواد الغذائية في مصر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973.
- 69 - محمود نبيل محبوب، دراسة تحليلية للنمو السكاني وعلاقته ببعض العوامل الاقتصادية بالريف المصري، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد الزراعى، جامعة القاهرة، 1970.
- 70 - نادية حليم سليمان، العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على الخصوبة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1974.
- 71 - أ - محمد منصور عبد الفتاح، تصميم المشروعات «برامج للتنمية الريفية المتكاملة»، مجلة دراسات سكانية، المجلد 6، العدد 15، يوليو - سبتمبر 1979، ص 141 - 157.
- ب - محمد شفيق سلام درفيلة، التدخل البديلة في العمل الإرشادي في التنمية الريفية، دراسات سكانية، السنة 29، العدد 62، يوليو - سبتمبر 1982.
- 72 - Khalifa, Atef, M. "Differential of Fertility in Egypt, A multivariate analysis, Ph. D. - 1971. Dissertation, Chapel Hill, the University of North Carolina.
- 73 - أ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الملاحح الرئسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين في ج.م.ع. فى 1975/12/31، القاهرة، 1977.

ب - سنية عبد الوهاب صالح، دراسة ميدانية للقاهرة هجرة العقول في مصر، المجلة الاجتماعية القومية، مج 13، عدد 22، مايو 1976، ص 43 - 51.

ج - سنية عبد الوهاب صالح، ظاهرة الهجرة من مصر إلى البلاد العربية، بحث مقدم لمؤتمر سياسات الهجرة والعمل في الخارج، القاهرة، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة، 1973.

Birks, I and sinclair, C. A. Internation Migration Project Country Case Study : - 74
Arab Republic of Egypt, Durham, University of Durham, 1978.

Choacri, M. Nazil, Transfere in the Arab World, growing interdependency in - 75
construction Sector, Cambridge, M.I.T., 1979.

تعقيب على ورقة : التحليل الديموجرافي في التاريخ

فيليب فـارج

يستعرض الدكتور محمد زهرة تاريخ الديموجرافيا كعلم في مصر، وقد أدرجه في سياقه العلمي والسياسي، ولقد كان بحثه واضحاً ومكافئاً وممتازاً ، ولن أتناوله بالشرح، وبعد قراءة بحث الدكتور زهرة لدى تعليق :

– إذا كان الديموجرافيا بالفعل تاريخ في مصر إلا من الواضح أنها ليست سنداً للتاريخ، ومن ثم أود دعوتكم إلى التدبر حول وضع " الديموجرافيا للتاريخية " في إطار التعليق على العرض الذي قدم إلينا حول " تاريخ الديموجرافيا ".

– قبل تعريف الديموجرافيا التاريخية وللتساؤل حول أسباب غيابها في مصر ، سأوضح مالا يقصد بعلم الديموجرافيا التاريخية :

– إن المؤرخ يستخدم السكان و عددهم وتوزيعهم المكاني وحركتهم كعناصر التحليل ، سواء كمتغيرات تفسر ظواهر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو عسكرية ، أم كمتغيرات تفسرها نفس هذه الظواهر.

وهكذا نجد أن المؤرخين والجغرافيين في مصر – من على مبارك إلى جمال حمدان – خصصوا مساحة كبيرة للبعد الديموجرافي.

والمسألة المحورية في هذا النمط من التحليلات تخص العلاقات بين الديموجرافيا والرخاء ، وبين إيجاب المواليد وإنتاج الثروات.

ففي الماضي ، عندما كانت تنصف مصر بانخفاض عدد السكان ، كانت الفكرة المسائدة وجود تناسب طردي بين عدد السكان والثروة.

ولكن منذ زمن غير بعيد ظهر الاتجاه العكسي بأن لزيادة السكانية تحد من الرخاء.

ومع ذلك أيا كانت درجة الدقة والعمق ، فإن دراسة العلاقة التاريخية بين السكان والظواهر الأخرى في المجتمع لا تمثل الديموجرافيا التاريخية بالمعنى الدقيق.

إن موضوع الديموجرافيا التاريخية ليس شرح التاريخ بواسطة الديموجرافيا أو العكس ، وإنما هو إعادة قياس عدد السكان وحركتهم.

حاول الكثير من المؤرخين تقدير عدد السكان خلال الفترة ما قبل التعداد الأول الذي نشر في البلاد عام 1882 والمعلومات المستعملة في هذه العملية متعددة ومتنوعة مثل:

المساحة المبنية ، مساحة الرقعة الزراعية ، الإنتاج الاقتصادي ، الضرائب ، حجم الجيش ، وغيرها ... ولكن هذه المعلومات ليست معلومات مباشرة عن السكان ، وإنما هي معلومات عن ظواهر ترتبط فقط بصورة غير مباشرة بالسكان. ومن أجل الانتقال من هذه الظواهر إلى السكان لابد من افتراضات عن العلاقات التي تربط بعضها البعض. وهذه الافتراضات التي تمثل حلقة مفردة تفترض معرفة عدد السكان ، على سبيل المثال :

- تقدير عدد السكان استنادا إلى المساحة المبنية يفترض معرفة الكثافة ، إلا أن معرفة الكثافة تفترض معرفة عدد السكان.

- كما أن تقدير عدد السكان استنادا إلى الإنتاج يفترض تقديرا للإنتاجية ، إلا أن معرفة الإنتاجية تفترض معرفة عدد السكان ... ، وغيرها.

ومن الواضح أن مثل هذا الأسلوب محدود ومتناقض ، وعلى أي حال فهو لا يتصل بالديموجرافيا التاريخية ، والتي تستخدم في الواقع معلومات يتم جمعها عن السكان.

لما هي الديموجرافيا التاريخية ؟

- يجوز لنا أن نعرف الديموجرافيا التاريخية كتطبيق التحليل الديموجرافي على حالة ما قبل تاريخ الإحصاءات.

- إن التحليل الديموجرافي - مثل التحليل الكيميائي - يتمثل في تحويل عناصر مركبة (مثل عدد السكان وتوزيع بعض الخصائص وحركتهم) إلى عناصر بسيطة (مثل عدد المواليد والوفيات والزواج والهجرة) ويستند هذا على نوعين من البيانات المجمعة عن السكان:

1 - حالة السكان (المعروفة بواسطة التعداد السكاني)

2 - حركة السكان (المعروفة بواسطة الأحوال المدنية ، أو تحقيق خاص)

وبالتالي يتركز التحليل الديموجرافي على إحصاءات لا توفرها سوى الدول الحديثة. وهكذا نشأت الديموجرافيا كعلم لأن بناء الدولة الحديثة صحبه تأسيس جهاز إحصائي لإدارة السكان والمجتمع.

ومع الديموجرافيا التاريخية ، تسعى الديموجرافيا بصورة ما إلى التحرر من أصولها.

- كذلك تساعدنا الرياضيات في هذا العدد ، فإن العلاقات بين حالة السكان وحركتهم تمثل نظاما ، وفي الثلاثينات وضع الرياضي (Alfred Lotka) معادلات هذا النظام وأسماها " نظرية المجتمعات الممتدة ". وفقا لهذا النظام يمكن نظريا إعادة تكوين عدد السكان ونموه ، وذلك بمجرد معرفة بعض الحركات السكانية.

– وهكذا نشأت الديموجرافيا التاريخية في الخمسينات مع تطبيق هذا المبدأ ، وهي تتمثل في عدة مناهج تسمح بإعادة تكوين سكان الماضي وذلك انطلاقاً من نوعين من العناصر :

أولاً : بيانات تم جمعها في الماضي عن بعض الأحداث الديموجرافية (مثل المواليد) ، وليس عن حالة السكان.

ثانياً : مناهج رياضية لاستبدال البيانات الناقصة ، وكلما رجعنا إلى الماضي كلما تقلص دور البيانات الخاصة بالسكان وزاد دور الرياضيات.

ولا شك أن تقدير ديموجرافيا الماضي يمكن أن يضيف الكثير للتاريخ.

ومستقلى هنا بذكر بعض الأعمال النموذجية :

أولاً : فيما يخص التاريخ الاجتماعي كانت الأعمال المؤسسة للديموجرافيا التاريخية هي تلك التي أعدها (Louis Henry) عن سجلات أسر مدينة جنيف ، مما أثبت أن ابتداءً من القرن الثامن عشر ، أصبحت الظروف الاجتماعية هي العامل المحدد لحجم الأسرة : فقد كان الأغنياء مالتوسيين (Malthusians) قبل مولد مالتوس.

ثانياً : فيما يتعلق بالتاريخ الأورثوبولوجي (Aurthopologique) ، أوضح (Peter Lasslett) ومدرسه Cambridge أن الأسرة النواة كانت هي بالفعل النموذج السائد في إنجلترا ذات النظام الديموجرافي القديم.

ثالثاً : بالنسبة للتاريخ الاقتصادي ، فقد أثبت (Ronald Lee) ومدرسه (Birkeley) كيف أن اقتصاد السوق يحرر تدريجياً معدلات الوفيات من الأزمات المعيشية الشديدة.

رابعاً : فيما يخص التاريخ الصحي ، كشفت أعمال (Noel Biraben – Jean) عن الطاعون بعض الثوابت الهامة الخاصة بانتشار الأوبئة.

أما في مصر فهناك إمكانيات في مجال الديموجرافيا التاريخية حيث توجد البيانات اللازمة لها:

إذ تملك مصر واحدة من أقدم التقاليد في مجال التعداد السكاني. فأول تعداد (جزئي) يرجع إلى عام 1821، ومن المعروف أن هذه العملية صارت من الممارسات المنتظمة اعتباراً من عام 1846. غير أن أول تعداد مستخدم ومعطن هو تعداد عام 1882.

أما الإحصاءات الأخرى فلا تزال محفوظة بحالتها الأصلية في دور الوثائق والمحفوظات.

وفيمما يتعلق بالأحوال المدنية ، فقد بدأ تسجيل الوفيات والمواليد منذ عهد محمد علي في مناطق معينة ، غير أن أول إحصاء عن الأحوال المدنية نشر عام 1909 فقط.

وإذا تم استخدام واستثمار هذه المصادر ، فإنها ستعطي صورة دقيقة للسكان وحركتهم منذ منتصف القرن التاسع عشر. بل بالاستناد إلى بعض الافتراضات بشأن هذه البيانات يمكن السماح بالرجوع إلى حوالي عام 1800 والوصول إلى للتخلص من معارك الأرقام حول تقديرات (Jamard).

وتجدر الإشارة إلى أنه ولدت مدرسة ديموجرافية تاريخية حقيقية في تركيا ، وذلك رغم أن البيانات المتوفرة لها أقل فيما يبدو عن مثيلتها في مصر. وترجع بدايتها إلى السبعينات مع أعمال (Omar Lutfi Barkan) ثم (Kemal Karpat) اللذين نشرنا لأول مرة للتعدادات العثمانية للقرنين السادس عشر والتاسع عشر.

وتلت هذه الأعمال تلك التي أنجزها (Alan Diben) و (Cem Behar) عن سجلات الأسر في استنبول ، وقد أصدرنا كتابا عنوانه :

(Marriage and Fertility – Istanbul Households – 1880 – 1940)

وكشفا عن الغلبة المبكرة للأسرة المحدودة العدد (إلى حد ما) وأنكرا الكثير من الأحكام المسبقة بشأن الأسرة الإسلامية في أواخر القرن الماضي. ولا يوجد حتى الآن في مصر مدرسة مماثلة.

ولا يمكن تفسير عدم الاهتمام من جانب المؤرخين بالوثائق السكانية. أما فيما يتعلق بعدم اهتمام الديموجرافيين بالتحقيق والبحث التاريخي فيبدو أنه يرد إلى عاملين هما :

– أولاً هناك التنوع للنظريات وخلصه بشأن العلاقات بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية.

– ومن ناحية أخرى هناك للتنوع لمضاعفة التحقيقات الإحصائية والتوحيد النمطي لنتائجها.

وبين الأيديولوجية والكمبيوتر يوجد بلا شك مكان لعلم الديموجرافيا التاريخية الأصيل.

الخلاصة

نظراً لتشابك التاريخ واتصاله بعلوم أخرى لم تكن الندوة بقلصة على المؤرخين وحدهم وإنما شارك فيها بتقديم أوراق أو بالتعقيب ، أو حتى بإبداء الملاحظات بلحثون من مجالات مثل الجغرافيا والاقتصاد والديموجرافيا والأدب والفلسفة والاجتماع والقانون والصحافة وغيرها ، مما أثري الندوة كثيراً وجعلها أكثر من حية ، بل ومتوهجة أحياناً ، عندما تعارضت وجهات النظر بحسب رؤية العلوم المختلفة. وعلى الرغم من حيوية المناقشات التي دارت أثناء الندوة ، إلا أننا لن نستطيع لأسباب فنية وأحياناً علمية ذكر كل هذه المناقشات وإنما سنكتفى بأهم محاور النقاش في هذه الندوة.

أثارت الندوة منذ البداية نقاشات حادة حول طبيعة تكوين المؤرخ المصري : والمنهجية في دراسة التاريخ ، فضلاً عن أوضاع الدراسات العليا في أقسام لتاريخ. ولقد تبين أن وجه النظر حول هذه النقاط بين مفرط في التشاؤم ومفرط في التفاؤل. إلا أنه كان هناك أشبه بلجماع على ضرورة مراجعة الذات والنظر فيما وصل إليه حال الدراسات التاريخية المصرية ، لا سيما مع القبول العام لوجهة النظر القائلة بأن أحوالها في بداية الخمسين والعشرين سنة الأخيرة كانت تشر بإتلاق هامة في ميدان البحث التاريخي. إلا أن المقدمات في هذا الشأن كانت أعلى من النتائج. حيث تراجعت في رأي هؤلاء - كثيراً حتى وصلت إلى ما هو عليه.

ولإحاطة بالنقطة السابقة أثرت مسألة نظرية على قدر كبير من الأهمية وهي هل هناك مدرسة تاريخية مصرية بالفعل ؟ أم إن مصطلح "مدرسة" لا ينطبق على حال "الكتابات التاريخية المصرية" ، وهو المصطلح الذي فضله البعض على مصطلح مدرسة. حيث رأى هؤلاء الكتابات التاريخية المصرية لا تتبع مدرسة معينة ، ولا يمكن مقارنتها بالمدارس التاريخية في العالم الغربي ، ولا حتى في العالم الثالث. وعلى العكس رأى البعض أن هناك "عدة" مدارس تاريخية مصرية تنسب إلى الجامعات المصرية كمدرسة جامعة القاهرة ، ومدرسة عين شمس ، ومدرسة الإسكندرية ، نظراً لوجود اهتمامات خاصة لكل جامعة ، فيما يتعلق بمنهج للدراسة سواء بالنسبة لمرحلة الليسانس أو مرحلة الدراسات العليا. والحق أن مصطلح "مدرسة" في مصر وبصفة خاصة في مجال التاريخ ، لا يمكن مقارنته برسوخ ووضوح معنى "مدرسة" في المفهوم الغربي. وهكذا ندخل إلى مشكلة هامة وهي "المصطلح" واختلاف مفهومه في مصر عن الغرب.

وثار نقاش حاد حول الدور الذي لعبته "المدرسة" للمصرية التاريخية في تنمية الدراسات التاريخية في العالم العربي في الفترة محل الدراسة ، سواء باستقبال طلاب الدراسات العليا

العرب أو إغارة الأساتذة المصريين للعمل بالجامعات العربية الوليدة. حيث أشاد البعض بهذا الدور ، بينما رأى فيه للبعض الآخر من أسباب نقل سلبيات الكتلية التاريخية المصرية إلى العالم العربى. أو رؤية البعض لمسألة إغارة الأساتذة المصريين للعمل فى بعض البلاد العربية التى يضعف بها المستوى الثقافى على أنها من أهم أسباب تراجع الكتلية التاريخية فى مصر عن الدور المقرر لها فى بدلية الفترة محل الدراسة.

ومن النقاط الهامة والحيوية الأخرى التى أثارت نقاشاً حاداً فى أرجاء الندوة وانتقل صدها إلى صفحات الجرائد والمجلات المصرية ، وحظى باهتمام ومتابعة الجميع ، مسألة "المؤرخين المحترفين والمؤرخين الهواة". فهل المقصود بمؤرخ محترف أستاذ جامعى متخصص فى الدراسات التاريخية ؟ وبالتالي المؤرخ الهواوى هو عكس ذلك ؟ وهل الحصول على "دكتوراه" فى التاريخ هو بمثابة الباب للحصول أيضاً على لقب "مؤرخ" ؟

حيث استضافت الندوة بعض من يطلق عليهم البعض "المؤرخين الهواة". مما أضفى على الندوة الكثير من الحيوية. والحق أن الكثيرين ممن اعتبرهم البعض من "المؤرخين الهواة" قد فاقوا غيرهم سواء من حيث الكم أو المنهجية فى الدراسات التاريخية من هنا خرجت الندوة بخزينة مصطلحات مثل "هواة" و"محترفين".

وأثيرت من جديد مسألة فى غاية الأهمية تتعلق بالوثائق المصرية ودور الحفظ وقوانين لياحة الإطلاع على الوثائق. واشتكى البعض من الصعوبات الخاصة بالوثائق المصرية المتعلقة بتاريخ مصر المعاصر ، خاصة وثنائى ثورة يوليو. وامتد الحديث إلى التعرض لمسألة لجنة كتابة تاريخ ثورة يوليو ، أو كيف يكتب التاريخ على أيدى لجنة حكومية، وما هو مصير ما قامت بتجميعه هذه اللجنة من وثائق ثورة يوليو وبصفة خاصة محاضر مجلس قيادة الثورة. على أية حال هذه أسئلة لم تجد لها أجوبة مقنعة. من هنا كانت إشارة البعض إلى ملاحظة هامة يعانى منها كل من يحاول التعرض لتاريخ مصر المعاصرة وهى الاعتماد الأساسى على الوثائق البريطانية والأمريكية فى كتابة تاريخ هذه الحقبة مع غياب الوثائق المصرية.

وكانت الورقة المقدمة عن التاريخ الاقتصادى وأيضاً التعقيب عليها من الخصوبة بحيث لبرزت مدى أهمية تزود المؤرخ بخلفية هامة فى الاقتصاد من أجل معالجة التاريخ الاقتصادى. كما أوضحت مدى اختلاف الرؤى فى القضية للواحدة من جانب منظور التاريخ الاقتصادى ، وعلم الاقتصاد ، والاقتصاد السياسى ، وحاول البعض تقديم إسهامات جديدة لإعادة تحقيب تاريخ مصر الاقتصادى برؤية جديدة لا تعتمد على التاريخ السياسى بصفة أساسية وإنما تحاول الاستفادة من معطيات التاريخ والاقتصاد والاقتصاد السياسى.

وبالنسبة للتاريخ الاجتماعى ثارت تساؤلات هامة حول قلة الاهتمام بالتاريخ العضرى إلى حد ما بالمقارنة باهتمام باحثى الجغرافيا والاجتماع به. وأبرز البعض اهتمامات أساسية لبعض المؤرخين بهذا الفرع. وأشار البعض إلى صعوبة الفصل بين التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى بالنسبة للمؤرخين المصريين. من هنا نجد تداخلاً إلى حد كبير عند

التحدث بصورة منفردة عن كل من التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى. وهو ما يلاحظه أى متابع للكتابات التاريخية المصرية.

وكانت الجلسة المخصصة لدراسة تاريخ الفكر المصرى حادة وخلاقية إلى حد كبير. فهى لم تهتم بمعالجة الكتابات التاريخية التى تناولت الفكر المصرى الحديث، وإنما اهتمت بمعالجة النتاج الفكرى لهذه الفترة. مما أثار مناقشات حادة ومثيرة. وبرزت على الساحة من جديد مسألة تصنيف رموز الفكر المصرى الحديث والمعاصر. وهى المشكلة المزمنة التى لا تجد حلاً حتى الآن. حيث وجدنا البعض يصف بعض وجوه الفكر المصرى بالعمالة، ويصفهم البعض الآخر بالعثمانية أو الأصولية أو الليبرالية. وتداخلت المعانى واحّد النقاش. وإن نل هذا على شئ فإنه يدل على مدى حساسية دراسة تاريخ الفكر المصرى، نظراً لارتباط ذلك بالثنائية المتعارضة، التراث والتجديد، الأصالة والمعاصرة. وهى التصنيفات الكلاسيكية المشوشة والتى ينبغى أن تؤخذ بحذر شديد.

وبالنسبة لجلسة حوار العلوم الاجتماعية، أظهرت الجلسة مدى الحاجة إلى التحلور بين التاريخ وبقية العلوم الاجتماعية. حيث ظهر عدم وجود تراث رصين من هذا الحوار. لذلك كان الوصول إلى نقاط التقاء مسألة من الصعوبة بمكان. وتضاربت الرؤى فى هذا الشأن بين شتى التخصصات الاجتماعية، التاريخ، الاجتماع، الجغرافيا، الديموجرافيا، القانون وغيره. على أية حال يحسب للندوة أنها كانت خطوة على هذا الطريق من أجل ترسيخ الحوار بين العلوم الاجتماعية المختلفة فى مصر.

وعلى عكس المتوقع شهدت الجلسة المخصصة لدراسة التاريخ العثمانى صخباً عالياً. حيث دار نقاش طويل حول بدايات الاهتمام بتاريخ مصر فى العصر العثمانى. وهل يرجع ذلك إلى كتابات شفيق غربال، أم إلى أجيال جديدة بدأت هذا الاهتمام الجدى منذ ربع قرن فقط. واحتد النقاش عندما أثار البعض أسئلة حول الغائبة من دراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى، ولماذا الاهتمام بذلك الآن. وهل يعود ذلك إلى دوافع دينية تكثر بالمد الإسلامى الحالى، من حيث دراسة آخر الإمبراطوريات الإسلامية، أو حتى الخلافة الإسلامية فى عصرها الأخير. أم يرجع الاهتمام بالتاريخ العثمانى إلى مؤشرات إستشرافية عليها ملاحظات عديدة. كما أثير سؤال حول مسألة التحقيب وما هو المقصود من الناحية الزمنية بتاريخ مصر فى العصر العثمانى، وهل يتوقف عند الحملة الفرنسية، أم يمتد ليشمل القرن التاسع عشر.

توصيات:

وهكذا كما نرى أثارت الندوة العديد من التساؤلات الحية حول الدراسات التاريخية فى مصر، الواقع والمستقبل. وتراوحت هذه التساؤلات بين جلد الذات والتشاؤم من مستقبل الدراسات التاريخية فى مصر أو التقاؤل المفرط والاعتزاز بالذات. وظهر بين هؤلاء وأولئك فريق آخر يرى أن الدراسات التاريخية المصرية فى حاجة ماسة إلى التجديد، من خلال ضرورة الاهتمام بالدراسات العليا، وتخوير مناهجها. حيث رأى هؤلاء أن هناك مشكلة مستعصية ليس بالنسبة للدراسات العليا فى حقل التاريخ، وإنما فى شتى فروع العلوم

الإنسانية في مصر. وضرورة معالجة التخييط والتكرار والنمطية التي تعاني منها الدراسات العليا. واقترح البعض إنشاء كلية للدراسات العليا أو حتى جامعة مستقلة.

ومن ناحية أخرى أشار البعض إلى ضرورة الاحتكاك بالمناهج الغربية لاسيما مع التطور الكبير الذي شهنته العلوم الاجتماعية في الغرب ، ولنعكس ذلك على تفتح آفاق جديدة للدراسات التاريخية غير معروفة في مصر مثل للتاريخ الديموجرافي ، تاريخ العقليات، التاريخ الكمي ، التاريخ الجارى ، فضلاً عن ميادين أخرى قد تعتبر غريبة في مصر مثل تاريخ الجنون ، أو تاريخ الموت. يضاف إلى ذلك قلة الدراسات التاريخية في ميادين أخرى مثل التاريخ الحضري وغيره. والمشكلة التقليدية التي تتمثل في الخوف من الجديد ، وبداية تخصص جديد ، نظراً لعدم وجود تراث من الدراسات به ، وبالتالي عدم التشجيع على هذه الدراسات.

وأشار البعض إلى ضرورة إحياء مشروع الترجمة الذي بدأت به النهضة المصرية في القرن الماضي. وهي توصية قد تبدو مثيرة للتعجب ، لأنها نفس الفكرة التي رآها مصلحو القرن الماضي. وعلى أية حال فهذه التوصية في الوقت الراهن هي ملحة وضرورية. وأوصى البعض بضرورة تهيئة الفرصة للتبادل العلمي مع الغرب في مجال الدراسات التاريخية ، التي للأسف لا تعيرها الدولة اهتماماً كبيراً. وهي في حقيقة الأمر مشكلة تعاني منها للدراسات الإنسانية بصفة عامة ، حيث يتم التركيز من حيث الاهتمام حول العلوم التطبيقية.

وأوصى البعض الآخر بضرورة عقد ندوة علمية أخرى حول الدراسات الأجنبية والمصرية حول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وإمكانية عقد دراسات مقارنة ، وبيان مناطق الالتقاء والاختلاف من أجل تكوين صورة واضحة عن تاريخ مصر ، وأيضاً من أجل المزيد من المعرفة المتبادلة بينهما ، ودفعاً لبعض الجفاء والإهمال من الجانبين أحياناً. فضلاً عن بيان مدى بقاء أو انتفاء النظرة الاستشراقية التي كانت تنظر من خلالها للدراسات الغربية للعالم الإسلامي. هذه النظرة التي ما تزال تثير الحساسية الشديدة لدى المفكرين الشرقيين ، نظراً لأنها تعيد إلى الأذهان من جديد صورة الاستعمار البغيض.

ومن جانبه أوصى السيداج بضرورة الإصرار في نشر الندوة ، نظراً لأهميتها وأهمية المناقشات والأفكار التي لأارتها. وأن تكون الندوة بداية طيبة لسمينار التاريخ في المركز الفرنسي كنقطة التقاء بين الباحثين المصريين والفرنسيين. مع استضافة أهم المؤرخين الفرنسيين للمزيد من التعارف والحوار مع الأساتذة المصريين. كما أشار السيداج إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به من خلال الترجمة إلى العربية لأهم الدراسات الخاصة بالمناهج الجديدة للبحث في العلوم الاجتماعية التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمؤرخ المصري، والتي تساهم في تجديد الكتابات التاريخية المصرية.

كل الأمنيات للبحث العلمي التاريخي في مصر.

محمد عفيفي

الفهرس

- 5 تقديم
فيليب فار ج
- تطور الدراسات المصرية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر
- 7 فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة
محمد عفيفى
- أولا : الكتابة التاريخية
- 14 ملاحظات حول تشكيل المؤرخ المصرى والعلوم المساعدة للتاريخ
رؤوف عباس
- 24 تعقيب
قاسم عبده قاسم
- المؤرخون الهواة ودورهم فى الكتابة التاريخية
- 28 لمصر الحديثة والمعاصرة
عيد المنعم الجمعى
- 35 تعقيب
طارق البشرى
- 37 تعقيب
رفعت السعيد
- 41 نتاج عمل المؤرخين فى فرنسا من 1945-1995
جيلان ألوم
- 47 نشأة مدرسة تاريخية فى المغرب
نيكولا ميشيل

ثانيا : السياسة والمؤسسات

- 57 حصاد المدرسة التاريخية المصرية فى التاريخ الميائى
محمد عبد الرحمن برج
- 62 تعقيب
أحمد عبد الرحيم مصطفى
- 64 كتابة تاريخ المؤسسات المصرية تجربة جديدة
عبد الوهاب بكر
- 74 تعقيب
يوانان لبيب رزق
- 76 نقد فى كتابة تاريخ مصر المعاصر
أميرة سنبل

ثالثا : الاقتصاد والمجتمع

- تاريخ مصر الاقتصادى الحديث
- 85 فى الجامعة المصرية 1970 – 1995
عاصم للدسوقي
- 99 تعقيب
محمد دويدار
- منزلة التاريخ الاجتماعى المصرى
- 101 فى ربع قرن (1970 – 1995)
على بركات
- 116 تاريخ الفكر المصرى المعاصر
مصطفى عبد الخنى
- 152 تعقيب
الميد ياسين

156 تعقيب

عبد العزيز نوار

رابعاً : حوار العلوم الاجتماعية

الدراسات التاريخية الخاصة بمصر

161 فى العصر العثمانى

نبلى حنا

170 تعقيب

جبلان آلوم

لتجاهات دراسة الحضرة المصرى

173 فى المدرسة الجغرافية المصرية

أحمد إسماعيل

186 تعقيب

أيمن فؤاد سيد

190 التحليل الديموغرافى فى التاريخ

محمد زهرة

217 تعقيب

فيليب فارح

221 خاتمة

محمد عفيفى

رقم الايداع : ٩٧/٨٤٧٨
I.S.B.N. 977 - 19 - 3772 - 3

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع ميمونه المرسى - ت : ٠٢٣٣٩٩٩ - فاكس : ٠٢٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب. : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو حصيلة ندوة موسعة قام بها السيد ايج لدراسة
حصاء المدرسة التاريخية المصرية خلال الخمس وعشرين سنة
الآخرة ، حتى نتبين حركة التاريخ فى مصر عند مشارف نهاية
قرن وبداية قرن جديد . حيث دارات فى هذه الندوة نقاشات
مثمرة حول منهج الكتابة التاريخية فى مصر مقارنة بمدارس أخرى
تنتمى إلى أوروبا أو إلى دول عربية أخرى .

كما تم رصد تطور الكتابة التاريخية بالنسبة للسياسة
والمؤسسات فى مصر إضافة إلى الاقتصاد والمجتمع والفكر .
وأخيراً دار حوار حول علاقة التاريخ بالعلوم الاجتماعية
الآخرة .

وشارك فى هذه الندوة خيرة مؤرخى مصر ، بالإضافة إلى بعض
المؤرخين الأجانب . وكذلك عدد من المتخصصين فى علوم
الاجتماع والاقتصاد والديموجرافيا والجغرافيا .